

مخنارات السرائيلية



الانتخابات الإسرائيلية: برامج الأحزاب والنتائج التفصيلية

ترجمات عبرية

● المؤرخون الجدد وإعادة كتابة تاريخ إسرائيل

● التطهير العرقي في النقب

كتابات عربية

● معاداة السامية والتوظيف الصهيوني لها





مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

مدير التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الإخراج الفني

حامد العوبضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مختارة يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

السنة الخامسة - العدد الرابع والخمسين - يونيو ١٩٩٩

٢	مقدمة:
	ترجمات عبرية
٣	١- إعادة كتابة تاريخ إسرائيل..... إفرام كيرش
١٥	٢- لا مكان آمن: التطهير العرقي في النقب..... إليزابيث كابليل
	ملف العدد الانتخابات الإسرائيلية:
١٨	١- السيد مساواة بدلا من السيد أمن..... يوسف الجازي
١٩	٢- هناك سبب لتغيير بيبي..... سيفر بلوتسكو
٢٠	٣- المصيدة..... عاموس عز
٢١	٤- فلسطينيون يؤيدون نتنياهو..... زئيف شيف
٢٢	٥- العرب يحافظون على التوراة..... يعقوب يونا
٢٢	٦- عقدة باراك..... يوسف حريف
٢٣	٧- اقتصاد الانتخابات سيصل إلى زروته..... يوسي جرينشتين
٢٤	٨- وزير الدفاع الجديد..... أوري سمحوني
٢٤	٩- اليمين المتطرف لعام ١٩٩٩..... عامي يدهتسور
٢٥	١٠- الاحباط يؤدي إلى ٢٩ نوفمبر..... دانمار روبنشتاين
٢٦	١١- بديل للسلطة الفلسطينية..... نداف شرعاي
٢٧	١٢- الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩..... هارتس
٢٨	١٣- مقياس السلام لشهر أبريل..... إفرام يعر، تمار هيرمان
٣٠	١٤- برنامج الليكود الانتخابي..... هارتس
٤٠	١٥- البرنامج الانتخابي لرعيم حزب العمل..... هارتس
٤٤	١٦- البرنامج الاقتصادي ليهود باراك..... هتان ليفسون
٤٥	١٧- البرنامج الاقتصادي لحزب المركز..... هتان ليفسون
٤٦	١٨- البرنامج الانتخابي لحزب المجدال.....
٤٩	١٩- المترددون..... يوسي فيرتز
٥٠	٢٠- المترددون بين حزبي شاس والليكود..... دانيال بن سيمون
٥١	٢١- المترددون بين حزبي شينوي وميرتس..... يروثي سيني
٥٢	٢٢- المترددون بين حزبي المجدال والاتحاد القومي..... يانير شيلج
٥٣	٢٣- المترددون بين حزبي إسرائيل بعاليه ويسرائيل بيتنا..... ايناه شابيرو
٥٤	٢٤- المترددون بين حزبي حداث والقائمة العربية الموحدة..... يوسف الجازي
٥٦	٢٥- الانتخابات: قوائم الأحزاب..... هارتس
٥٩	٢٦- أصوات المقترعين..... معاريف
٦١	٢٧- أصوات المستوطنين..... معاريف
٦١	٢٨- الصوت العربي..... معاريف
٦١	٢٩- في القدس ٦٥٪..... معاريف
٦٢	٣٠- تخوف في إسرائيل..... يوسي فرتز
٦٣	٣١- بورصة الحكومة..... رون ليفن
٦٤	٣٢- حكومة تعمير وس..... هارتس
٦٤	٣٣- عودة خطر أوصلو..... رون بريمان
٦٦	٣٤- قائمة أسماء أعضاء..... معاريف
٦٧	٣٥- نتائج الانتخابات..... هارتس
	إسرائيل: شئون داخلية
٧٠	١- إختبار الاستقلال.....
٧٢	٢- التكل الإسرائيلي.....
٧٢	٣- ونظام جديد آخر ل.....
٧٣	٤- التركة القادمة.....
٧٤	٥- استمرار الكساد وز.....
٧٤	٦- مناقشات عاجلة حو.....
٧٥	٧- الحكومة تخفض.....
٧٦	٨- يحطمون القواعد.....
٧٧	٩- توقيع اتفاقية تجارة.....
٧٧	١٠- اتفاقيات جديدة.....
٧٨	١١- البطالة والوهم.....
٨٠	ملف التسوية السلمية.....

٨٣	١- حاضر العلم والتكنولوجيا في إسرائيل..... أحمد بهاء الدين شعبان
٩١	٢- المستعمرات الاستيطانية..... راندا أبو الدهب
٩٥	٣- معاداة السامية والتوظيف الصهيوني لها..... أمين اسكندر
١٠٠	٤- الحساب الختامي لترشيح عزمي بشارة..... عبدالقادر ياسين

حكومة "باراك" ومستقبل عملية التسوية

تراجعت الأحزاب الكبيرة، وفاز ايهود باراك بمنصب رئيس الوزراء، تلك هي الخلاصة الأساسية لنتائج الانتخابات المبكرة التي جرت في السابع عشر من مايو الماضي. فقد تراجع حزب العمل والليكود، الأول تقلصت حصته من ٣٤ مقعداً منفرداً، إلى ٢٦ مقعداً بالاشتراك مع "جيشر" و"ميامد" ونصيبهما معاً ثلاثة مقاعد، ومن ثم تكون مقاعد العمل قد تراجعت بمعدل ١١ مقعداً. أما الليكود فقد تقلصت حصته من ٢٢ مقعداً في الانتخابات السابقة - وكانت مقاعده مع تسويت وجيشر ٣٢ مقعداً - إلى ١٩ مقعداً في هذه الانتخابات. هذا بينما قفزت مقاعد أحزاب اليمين الديني واليسار العلماني وأحزاب المهاجرين الروس. ونظراً لأن هذه الانتخابات جرت للمرة الثانية - والأخيرة - وفق قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، فقد استقطب الصراع على المنصب الاهتمام الرئيسي، وباتت الانتخابات تدور بين المرشحين للمنصب بأكثر من كونها بين أحزاب وقوائم انتخابية فيما عرف بظاهرة "شخصنة الانتخابات".

والملاحظ أن عديداً من الدوائر العربية، قد استقبلت نبأ نجاح باراك بقدر كبير من الارتياح والتفاؤل. وبدأ واضحاً أن هذا الارتياح تولد من سقوط ورحيل نتنياهو الذي أصاب عملية التسوية بالجمود والعلاقات الإقليمية بالتوتر، ومن ثم فقد انصرف جزءاً كبيراً من ردود الفعل الإيجابية إلى قضية رحيل نتنياهو من منصب رئيس الحكومة وربما من الساحة السياسية الإسرائيلية، وفي نفس الإطار جرى التعامل الأولى مع فوز "باراك" على أنه يعني "النقيض التام" لنتنياهو، وهو أمر يخالف الحقائق ويجافيها، فالقضية تتعلق بالأفكار والرؤى ولا تتوقف أمام الأشخاص كثيراً، كما أنها تتجاوز أيضاً التصنيف الإسرائيلي للقوى السياسية بين يمين ويسار، فهو تصنيف يفتقد للتحديد وينصرف إلى ما يمكن تسميته ما وراء "ثوابت الموقف الإسرائيلي" أو ما يمكن وصفه بـ "الهوامش". ومن هنا كان الانزعاج من تصريحات "باراك" في أعقاب الانتخابات والتي كرر فيها اللات الإسرائيلية الشهيرة التي تجمع عليها الأحزاب الصهيونية.

ما نود التأكيد عليه هنا، هو أن الأطراف العربية المعنية قد قدمت كل ما هو مطلوب لانجاز تسوية تاريخية، بل بعضها بادر وتطوع بتقديم أكثر مما كان مطلوباً، هذا في حين أن الجانب الإسرائيلي سعى إلى جني ثمار "تنازلات" بعض الأطراف العربية المعنية دون تقديم حقيقى ملموس على طريق التسوية التاريخية، وإذا كان المجتمع الإسرائيلي منقسماً تجاه دفع ثمن هذه التسوية، وهو هنا يتمثل في الانسحاب من الأراضي العربية التي جرى احتلالها بقوة السلاح، فإن ذلك أمراً يخص المجتمع الإسرائيلي وقيادته السياسية، ويمكن "لباراك" أن ينظر إلى فوزه في هذه الانتخابات على أنه تفويض من الرأي العام الإسرائيلي لمواصلة عملية التسوية، كما يمكن له، إذا أراد، أن يواصل سياسة المراوغة والمناورة التي أجادها سلفه. وفي جميع الأحوال عليه أن يدرك أن الأمن لن يتحقق إلا كنتيجة لتسوية شاملة وعادلة ترضى عنها جميع الأطراف وتسعى لترسيخها، لا إلى تحين الفرصة للإطاحة بها، ومن تلك التسوية الشاملة والعادلة يتولد الإحساس الداخلي بالأمن، وهو إحساس لا يستقر في الوجدان في حالة غياب صفتي العدالة والشمول من أي صيغة للتسوية مهما تخندق الانسان وتخندقت دولته وراء ترسانة هائلة من السلاح التقليدي وغير التقليدي.

إعادة كتابة تاريخ إسرائيل

دراسة «١»

سلسلة «معطيات وتحليل» من إصدارات مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لجامعة تل أبيب

سبتمبر ١٩٩٧

بقلم / افرايم كيرش

المترجمة حسب الصيغة المقبولة لبداية عمر دولة إسرائيل؟ وهذا السؤال له أهمية سياسية مباشرة، نظراً لأن الإجابة ستؤثر بالتأكيد على مسار الجهود الإسرائيلية والفلسطينية لقرار السلام. المؤرخون الجدد ومنقوهم:

سمحا بلبان، الناشط السياسي من الجناح اليساري ورئيس تحرير «New Outlook»، الذي بدأ الهجوم على «الأساطير الإسرائيلية»، وكأنه لم يجاهد أبداً لاختفاء دوافعه السياسية وراء إعادة كتابة التاريخ الإسرائيلي، قدم كتابه كمحاولة «لهدم الدعاية التي استمرت على مدى سنوات طويلة وخربت التطورات التي أحدثتها قوى السلام في بلادى» ولكن بعد ذلك بوقت قصير، منحت مجموعة من الأكاديميين والصحفيين الإسرائيليين هذه النظرية خاتمة المعتمد، وأسمتها باسم «التاريخ الجديد». ومن أبرز المتحدثين باسم هذه النظرية أفي شولايم من جامعة أكسفورد، بينى موريس من جامعة بن جوريون وإيلان بابيه من جامعة حيفا. وهناك مؤيدون آخرون معروفون مثل توم شجف الصحفي البارز في هآرتس، بنيامين بيت هالحمي من جامعة حيفا، والباحثان أوري ميلشتاين ويوسي أميتاي. وترمى نظرية «التاريخ الجديد» إلى مجموعة معتقدات منها: أن الصهيونية كانت، في أفضل أحوالها، حركة قومية عدوانية، تتطلع إلى التوسع، وفي أسوأ الأحوال، هي نتاج الامبريالية الأوروبية، وأنها تتحمل مسؤولية المأساة الفلسطينية، والنزاع العربي الإسرائيلي المتواصل بل وحتى تاريخ العنف في الشرق الأوسط.

كان الباحث الإسرائيلي افرايم كيرش قد أصدر كتاباً تضمن نقداً لاذعاً لمقولات المؤرخين الجدد، أو وسائل عملهم. وفي هذه الدراسة خلاصة آراء الباحث التي وردت في هذا الصدد، وهي مصحوبة بردود ثلاثة من المؤرخين الجدد هم: بينى موريس، إيلان بابيه، وأفي شولايم، ثم يعلق كيرش على ما قالوه. بينما تخطو إسرائيل باتجاه السلام مع الفلسطينيين، يبدو أن هناك قضايا قديمة، محل خلاف شديد، كاد العالم أن ينساها مثل الوضع القانوني للقدس ومسألة اللاجئين الفلسطينيين، تعود وتظهر من جديد على مائدة المناقشات. وتثير مسألة اللاجئين وجهتي نظر شديدي الاختلاف. يستند موقف إسرائيل على رؤية الفترة الواقعة بين ١٩٤٧ - ١٩٤٩، وبناء عليها فإن المسؤولية الأساسية عن مأساة الفلسطينيين تتراكم على اكتاف زعامتهم المتطرفة وقصيرة النظر. وعلى ذلك فإن إسرائيل تعتبر الفلسطينيين هم في الأساس المسؤولون عن مأساتهم، ومن هنا فإنهم لا يستحقون أية تعويضات. ويرر بعض الفلسطينيين في المقابل حق عودتهم إلى المناطق التي تشكل اليوم جزءاً من دولة إسرائيل (أو تعويض بديل) بأن يقدموا أنفسهم كضحايا العدوانية اليهودية في أواخر الأربعينيات. ومن سخرية القدر، أن ذلك بالذات ما تبنته مجموعة من الإسرائيليين فأعطت الادعاءات الفلسطينية قوتها الفكرية. وبدءاً من ١٩٨٧ دأب طابور «المؤرخين الجدد» كما يسمون أنفسهم، على تقويض «الجبهة الصهيونية» المشوهة، حسب اعتقادهم. فأى أساس لتلك العداوة

وفى محاولتهم اثبات أن الدولة اليهودية ولدت بطريق الخطأ، يركز «المؤرخون الجدد» على حرب ١٩٤٨ (حرب الاستقلال من وجهة النظر الإسرائيلية). وتعليقات أخرى بذينة وكأنها مندسة تعتبر القول بوجود عالم عربي معاد يتطلع إلى إبادة الدولة اليهودية، ليس أكثر وهما من الاسطورة الصهيونية. وهم يؤكدون على ذلك بأنه عندما قبلت الوكالة اليهودية قرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ (بشأن تقسيم أرض إسرائيل الانتدابية إلى دولة يهودية ودولة عربية) تصرف بصورة غير امينة. والواضح أن دراسة جادة وعميقة للماضي وتحطيم اساطير قديمة، دون مقاصد سياسية، يعد خدمة هامة لكل المتورطين في القضية. فهل هذا هو ما فعله «المؤرخون الجدد»؟ اعتقد أن العكس هو الصحيح، وأنهم يكيّفون أبحاثهم حسب جدول أعمال سياسى قائم. والخطر من ذلك أنهم يشوهون بطريقة منهجية أدلة ارشيفية بهدف ايجاد تاريخ إسرائيلي يتفق مع النمط الذى اختلقوه. هذه الكلمات اللاذعة سنحاول اثبات حقيقتها فى الصفحات التالية.

هناك عدد من المثقفين قدموا عملاً متفرداً بالفعل عندما اشاروا إلى عيوب نظرية «التاريخ الجديد». فقد فندّ ايتمار رابينوفيتش (من جامعة تل ابيب) مزاعم شولايم وبابه والتي مفادها أن تعنت إسرائيل هو الذى حال دون اقرار السلام مع نهاية حرب ١٩٤٨. ورفض افرهام سيلع (من الجامعة العبرية) ادعاء شولايم بأن إسرائيل وامارة ما وراء نهر الأردن اتفقتا قبل الحرب فى عام ١٩٤٨ على تحديد مسارات الحرب حتى يتم تجنب مواجهة شاملة بين جيوشهما. أما شفتاي طيفت (أهم من كتب السيرة الذاتية لبن جوريون) تحدى ما أورده موريس بشأن ميلاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ومن جانبه كشف روبرت ستلوف (من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى) كشف عن قاعدة بحثية توصل اليها بنفسه فى ارشيف السجلات الوطنى الأردنى فى العاصمة عمان، بأن هناك مئات الملفات الرسمية الموضوعية، متاحة للباحثين الأجانب، وبذلك يسقط إدعاء «المؤرخين الجدد» بأن «السجلات الارشيفية للحكومات العربية غير متاحة لباحثين اجانب، وأن المؤرخين المعنيين بالكتابة عن النزاع العربى الإسرائيلى مضطرون إلى الاعتماد اساسا على وثائق ارشيفية إسرائيلية وغربية». وبذلك نقض أيضا المبرر المطروح للاعتماد كلية على مصادر إسرائيلية وغربية.

وهذه الدراسة تتعرض لمسألة أخرى. فالمنتقدون السابق ذكرهم تعاملوا فى الأساس مع قضايا سياسية أو مع المصادر، مما يجعلنا نركز على مدى دقة تلك المراجع والوثائق التى تعد فى نظرهم تحمل راية الحقيقة والاخلاق. ومن دراسة الاطروحات الثلاث للمؤرخين الجدد، يكشف بحثنا عن صورة مختلفة تماماً عن تلك التى رسمها المؤرخون الجدد. ولنبدأ من النظر فى ما

إذا كانوا يطرحون أى جديد بالفعل ينطبق عليه لقبهم. **حقائق جديدة؟!**

يدعى «المؤرخون الجدد» أنهم يقدمون حقائق موضوعية عن مصادر النزاع الإسرائيلى العربى. وحسب ما يدعيه شولايم «التأريخ الجديد يكتب اعتمادا على مدى الاقتراب من وثائق إسرائيلية وغربية رسمية، بينما لم يكن للباحثين السابقين أية صلة، أو ربما كان اقترابهم جزئياً فقط، بالوثائق الرسمية». صحيح، من المحتمل أن الباحثين الأقدم لم تكن لهم أية صلة أو لم يقتربوا من الوثائق الجديدة الوفيرة التى أमित عنها اللثام مؤخراً وأصبحت سهلة المزال فقط فى الثمانينيات، غير أن بعض «المؤرخين القدامى» مثل رابينوفيتش وسيلع، استخدموا هذه المصادر بصورة لا تقل عن نظرائهم «الجدد» وتوصلوا إلى نتائج مختلفة تماماً. يفهم من ذلك اذن، ان مدى الاقتراب من والتعامل مع وثائق جديدة ليس هو الفارق بين «المؤرخين الجدد» ومعارضيه، بل تأويلهم لهذه المصادر.

زد على ذلك، فقد اتضح ان قدرا كبيرا من المعلومات الجديدة التى يدعيها المؤرخين الجدد هى فى الواقع معلومات قديمة. ويمكن على سبيل المثال أن نتعرض لموقف شولايم الاساسى من العلاقات السرية بين الحركة الصهيونية والملك عبدالله. فشولايم يعتقد أن «الامر المفزع أن نعلم حجم التناقض بين صيغ ونصوص هذه الفترة، والتى كتبت دون الرجوع إلى وثائق رسمية، وبين مثل هذه الصياغة التى اعتمدت على أدلة دامغة». والواقع أن العكس صحيح. فالمدّعى ما وجدناه فى المقابل عندما سمح بالاطلاع على الوثائق الرسمية. ويعترف شولايم نفسه أن المعلومات تشير إلى «ان العلاقات التى جرت بين هذين الطرفين كانت معروفة منذ زمن، وأن اللقائين بين جولدا مائير (رئيسة القسم السياسى التنفيذى للوكالة اليهودية) وبين الملك عبدالله فى نوفمبر ١٩٤٧ وفى مايو ١٩٤٨ عرضا حتى على أفلام شائعة التداول». ولم يكن ذلك فقط هو ما اثار الاقوال حول محادثات عبدالله ومائير منذ عام ١٩٦٠، ولكن لأن معظم الباحثين السابقين كانوا مطلعين على الوثائق الرسمية فى فهارسها. وقد جاء شرح وتفصيل المقابلة على لسان دان كورتسمان فى عام ١٩٧٠ نقلا حرفيا تقريبا للتقرير الذى أعده عيزرا دينين، مستشار الشئون العربية بالقسم السياسى للوكالة. وكذلك يعتمد شولايم على تقرير دينين ولا يضيف أى جديد على ما أورده كورتسمان

وبما يشابه ذلك، أكد شولايم بصورة خاصة على المقابلة التى جرت فى فبراير ١٩٤٨ بين توفيق ابوالهدى، رئيس حكومة امارة ما وراء نهر الأردن، وبين ارنست بيفين وزير الخارجية البريطانى، ويدعى أن الأخير أعطى مباركته آنذاك لاتفاق ما، بين الهاشميين واليهود لتقسيم أرض إسرائيل بينهما. ولكن هذه المقابلة كانت

معروفة بالفعل في عام ١٩٥٧، عندما كتب سير جون باجوت جلوف، قائد الفيلق العربي الاسبق، مذكراته، ومعظم الحقائق السابقة عن النزاع العربي الإسرائيلي وردت في هذا المصدر.

هذا «الاكتشاف» الأهم الذي يتألق به موريس، يتعلق بطرد العرب من اماكن معينة في حوزة قوات إسرائيلية، باستخدام القوة احيانا، غير ان ذلك كان معروفا منذ عشرات السنين، من خلال ما قام به جون ودفيد كمحي من جهد في - Apolitical Study of the Arab - Israeli Conflict وناداف سفران في From War to War.

وفي حماسهم لتقويض النظرية التي ترى في حرب ١٩٤٨ صراعا بطوليا لاقلية أمام أغلبية، يشير «المؤرخون الجدد» إلى توازن عددي تقريبي في ميدان القتال. ولكن كانت تلك أيضا حقيقة معروفة سلفا: وكان باستطاعة تلاميذ المدارس ان يجدوها في الاطالس التاريخية، ويمكن لطلبة الجامعات ان يجدوها في كتب اكااديمية. والاسلوب التأريخي الذي اتبعه بن جوريون مع تاريخ إسرائيل، والمنشور قبل عشر سنوات على أول ظهور للمؤرخين الجدد على المسرح العام، تضمن معلومات ومعطيات واضحة كالشمس حول التوازن العسكري بين إسرائيل والعرب، ويوميات الحرب التي اعدّها بن جوريون ونشرتها مطبعة وزارة الدفاع عام ١٩٨٣، اوضحت دون مواربة وبالتفصيل تنظيم وأنساق القوات الإسرائيلية. وليست هناك أية محاولة لاختفاء الحقائق. وهذه اليوميات - وللحق - تمثل المصدر الرئيسي الذي استقى منه المؤرخون الجدد معلوماتهم في هذه القضية.

تأويل جديد؟!

بالنسبة للتأويلات الجديدة، فبعضها حقا جديد، ولكن فقط لأنها خاطئة من الاساس. لقد شطح ايلان بابيه فاعتقد أن نتائج حرب ١٩٤٨ كانت قد تحدت سلفا في دهاليز القوى السياسية والدبلوماسية «قبل أن تنطلق رصاصة واحدة بوقت طويل». ورداً على هذا الادعاء الغريب يمكن فقط القول بأن دولة إسرائيل دفعت ثمنها فادحا فعلا حتى تصل إلى هذه النتيجة، التي تحدت في سقوط ٦٠٠٠ من شهداء الحرب شكلوا ٨٪ من اجمالي يهود إسرائيل، وهي نسبة خسائر في الأرواح تفوق ما تكبدته بريطانيا في الحرب العالمية الثانية. أضف إلى ذلك خسائر إسرائيل في ساحات القتال اثناء الحرب كانت تقريبا كخسائر الفلسطينيين، وإذا اخذنا في الاعتبار حقيقة أن سكانها كانوا نصف الفلسطينيين، فإن نسبة ما خسرت إسرائيل كان أكثر - نسبيا - مرتين من الفلسطينيين.

وهناك تأويلات أخرى بدت أكثر صدقا وواقعية، ولكن ذلك يرجع فقط إلى انها قديمة ومعروفة. فشولايم يعترف أن ما أورده حول مؤامرة اردنية إسرائيلية ليس جديدا،

وأنه تردد قبل ذلك بعشرات السنين. والواقع أن نظرية هذه المؤامرة كانت مشهورة ورائجة. وفي صفحات التأريخ العربي ضد الحكم الهاشمي، «تحولت اسطورة المؤامرة إلى حجة دائمة لعريضة اتهام تاريخية ضد الملك بأنه خان القضية القومية العربية في فلسطين» وعلى الجانب الإسرائيلي سواء من اليسار أو اليمين، وجه الانتقاد في هذا الشأن ضد الحكومة بسبب اسلوب ادارتها حرب ١٩٤٨. وهكذا لم يكشف شولايم عن أي اشياء جديدة وسرية.

ان ادعاء شولايم الاساسي باعتباره جديدا يكمن في انتقاده - على ما يبدو - لـ «النظرة السائدة إلى النزاع العربي الإسرائيلي باعتباره ببساطة نزاع ثنائي الطرفين فحسب، يبدو فيه العالم العربي منفردا بعدائه غير المبرر في التعامل مع اليهود». ولكن هذه «النظرة السائدة» ليست موجودة على الاطلاق. حتى الافلام المحبوكة المؤيدة للإسرائيليين بحماس في حرب ١٩٤٨، لم تعرض «عالما عربيا، متفردا بعدائه غير المبرر تجاه اليهود»، لكنها عرضت طوائف عربية منقسمة تضم فيما بينها أيضا زعماء يفضلون عدم محاربة اليهود، وآخرون مستعدون - حتى للتعاون مع اليهود ضد إخوانهم العرب. المسألة ان ما يعد جميلا بالنسبة لافلام رائجة، فهو من باب أولى يعد طيبا في الكتابات العلمية. لكن احدا من باحثي المؤرخين القدماء لم يتبن الاسلوب التكراري المتقوّل الذي ينسبه اليهم شولايم.

نفس الأمر بالنسبة لموريس: فهو يدعى أن «الأحداث التي وقعت في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ في المناطق التي خصصت للدولة اليهودية وللدولة العربية، بكل تعقيداتها.. لا يمكن أن تشير - على الأقل بالنسبة لغالبية المستوطنات - إلى سبب واحد لا غير للخروج الجماعي». ليس ذلك فقط ما جعله يلاحق كتابات اهرورن كوهين وروني جيفاي منذ ثلاثين عاما، بل أيضا متابعة التفسير السائد للهجرة الفلسطينية على لسان كتاب «صهيونيين رسميين» مثل يوسف شكتمان: «هذا الهروب الجماعي للعرب الفلسطينيين هو ظاهرة لا يمكن تفسيرها بسبب واحد فقط. إذ يقف وراءها خليط من العوامل الخفية، على ما يبدو».

حتى ادعاء الجدة ليس جديدا! فقد كتب اهرورن كلايمن المؤرخ القديم في بحثه حول علاقات الهاشميين مع الصهيونيين، الذي نشر قبل عامين فقط من كتاب شولايم، ان «من المقبول ان نقدم النزاع على الأرض من الجانبين الاسرائيلي والعربي، في كل حلقاته التاريخية في صورة صراع ثنائي الاطراف بكل بساطة.. والخطأ هو أن نقدم الجانب العربي بما يجعله تكتلا واحدا. فالمعسكر العربي هو دائما وأبدا منقسم ومتنازع».

حتى المؤرخين الجدد انفسهم يفهمون انهم احيانا يعيدون افكارا قديمة. فيعترف شولايم مثلا، ان مذهبوا اليه من افكار سبقهم اليها كتاب مثل جيفاي، يسرائيل

بار، جيفريثل كوهين ومائير باعيل. وعموما يمكن القول ان المؤرخين الجدد لم ينفذوا إلى مناطق غير معروفة لاجيال سابقة من المثقفين ولم يكشفوا عن أية حقائق مثيرة، ولم يطرحوا تفسيرات اصيلة في حد ذاتها، وبالتأكيد لم يطوروا منهجا جديدا أو نظريات تاريخية جديدة. لقد استخدموا بالضبط نفس طرق البحث ونفس المصادر، الفارق الوحيد بين الفريقين هو تأويل وتفسير هذه المادة إلى نتائج، والآن هيا نلتفت إلى دقة هذه التأويلات.

١ - الضغط على العرب:

يحدد المؤرخون الجدد ثلاثة بنود رئيسية فيما يتصل بالحركة الصهيونية في أواخر الاربعينيات: انها اعترمت سراً طرد الفلسطينيين، انها حاكت مؤامرة مع الملك عبدالله لطرد الفلسطينيين من املاكهم، وأنها حصلت على تأييد البريطانيين لهذا الجهد المشترك. فهل هذه الاتهامات دقيقة؟

ويكتب موريس أنه «منذ منتصف الثلاثينات أراد معظم زعماء الاستيطان بمن فيهم بن جوريون، اقامة دولة يهودية بدون اقلية عربية، أو بأقلية عربية ضئيلة قدر الامكان، وأيدوا حل الابعاد أو التطهير العرقي لمشكلة هذه الأقلية». وادعى أن فكرة الابعاد كان لها «اساس قوى في اتجاهات تفكير التيار اليهودي الرئيسي في اواخر الثلاثينيات وعلى مدار الاربعينيات». ولكن موريس، «المؤرخ الجديد»، والذي بذل جهدا كبيرا بين زملائه ليثبت هذا الرأي، خصص للموضوع خمس صفحات فقط، لكنه لم ينجح في اثبات ادعائه.

أولا، نلاحظ أن الجزء الأكبر من أدلته مأخوذ من ثلاث مستوطنات فقط تابعة لإدارة الوكالة اليهودية فيما بين ٧ - ١٢ يونيو ١٩٣٨. وأشك أن خمسة أيام من حياة حركة قومية يمكن أن تعطى دليلا على غايات أو ايديولوجيات ثابتة ودائمة، خاصة أن هذه المستوطنات قد اقيمت استجابة لمتطلبات محددة طرأت آنذاك على جدول الاعمال. بالاضافة إلى أن موريس يرسم صورة زائفة تماما للمسار الحقيقي لهذه المستوطنات. وخلافا لما أورده بأن هذه المستوطنات تبنت على الدوام فكرة الابعاد، فقد طرحت هذه القضية فقط في المستوطنة الاخيرة، وحتى هذا الطرح كان آنذاك مجرد عنصر واحد من عناصر التوازن العام بين المخاطر والاحتمالات تجاه خطة التقسيم التي اقترحتها بريطانيا، وليس كخيار سياسى حاسم بالذات. أما في المستوطنتين الأخريين فلم نجد الموضوع مطروحا بالمرة.

ثانيا، يتجاهل موريس تماما حقيقة أن فكرة الابعاد قد فرضت على جدول الاعمال الصهيوني من قبل البريطانيين (في توصيات لجنة بيل منذ عام ١٩٣٧)، ولم تكن مبادرة من قبل الصهيونيين. فموريس يقلل من قيمة توصية لجنة بيل بالابعاد، ويخلق انطباعا كاذبا بأن الصهيونيين فرضوا الفكرة على دولة بريطانيا العظمى

الانتدابية المتحفظة، بينما العكس هو الصحيح، وأخطأ في ادعائه أن الاهتمام الصهيوني بالابعاد ظل مطروحا لفترة طويلة بعد لجنة بيل.

ثالثا، الأهم من كل هذا، ان موريس يخلق أدلة من كلام فارغ، لدرجة انه ما من وثيقة واحدة مما اعتمد عليه دون تشويه وأخطاء، عن طريق «اعادة تخليق» النص الاصلى او عن طريق استنباط اشياء من سياقاتها، أو عن طريق اختصار نصوص وبالتالي تشويه معانيها. وهكذا استخرج موريس، مثلا، أن اهتمام الصهيونيين بفكرة الابعاد استمر قائما حتى اندلاع حرب ١٩٤٨. صحيح، اعترف موريس، ان بن جوريون قال في يوليو ١٩٤٧، أنه «خرج عن اعصابه في سبيل محو فقرة ببرنامج الحزب الليبرالى البريطانى منذ عام ١٩٤٥ والتي تدعو إلى التسوية الدولية بعد الحرب، وفيها تأييد لتشجيع هجرة عرب فلسطين إلى الدول المجاورة، وذلك لاخلاء مكان لليهود». وفي الوقت نفسه يشير موريس إلى أن بن جوريون لم يكن صادقا، ومن كل قلبه أيد مع بداية حرب ١٩٤٨ فكرة الابعاد. ويضع موريس نفسه كقارئ للأفكار، ويكشف عن الابعاد أو التهجير في خطاب بن جوريون في ديسمبر ١٩٤٧:

في تلك المقابلة (٢ نوفمبر ١٩٤٧) لم يتطرق الحديث صراحة إلى طرد جماعى ولكن ربما جرت الإشارة إلى هذه الفكرة في الخطاب الذى القاه بن جوريون على مسامع مؤيدي الماباي بعد اربعة أيام من الموافقة على خطة التقسيم من قبل الامم المتحدة، وأيضا مع بدء اعمال الكراهية والعنف بين العرب واليهود. وقد أوضح بن جوريون جيدا، أن المشكلة الرئيسية القائمة امام الدولة اليهودية فى المستقبل ستكون المشكلة السكانية: ٥٢٠,٠٠٠ يهودى مقابل ٢٥٠,٠٠٠ عربى، وإذا ضمت الدولة اليهودية القدس ايضا سيكون بها حوالى مليون ساكن ٤٠٪ منهم غير يهود. «يجب أن نرصد هذه الحقيقة بكل وضوح. وبمثل هذه التركيبة (السكانية)، لن يكون هناك ما يضمن تماما قيام نظام حكم فى حوزة اغلبية يهودية.. ولن تكون دولة مستقرة وقوية، طالما لا تتجاوز الاغلبية اليهودية ٦٠٪». ثم اضاف قائلا، انه بسبب حالة الاستيطان ومصيره يجب تبني «موقف جديد، وإعادة النظر فى كل افكارنا.. وعلينا أن نفكر فى مفاهيم الدولة».

وموريس يخلق هنا انطباعا بأن بن جوريون اعتقد أن مجرد الابعاد أو نقل العرب سيحل مشكلة الاقلية العربية الملحة فى دولة اليهود.

هل هذه القراءة لبن جوريون صحيحة؟ وهل قصد بن جوريون حقا فى خطابه التلميح للابعاد؟ وفيما يلي النص الذى اخذ منه موريس الجزء الذى استشهد به: «فى المناطق المخصصة للدولة اليهودية يوجد الآن اكثر من خمسمائة وعشرين ألف يهودى ٠ فيما عدا يهود

القدس، الذين سيكونون من رعايا الدولة أيضا) وحوالي ثلاثمائة وخمسين الفا غير يهود كلهم تقريبا من العرب. وبانضمام يهود القدس، ستضم الدولة اليهودية عند تأسيسها حوالي مليون نسمة. ما يقرب من ٤٠٪ منهم غير يهود. وهذه التركيبة السكانية لا تشكل قاعدة ثابتة مستقرة لدولة يهودية. ويجب النظر إلى هذه الحقيقة بكل وضوحها وحدتها. وبهذه التركيبة لن يكون مضمونا تماما أن يقوم نظام حكم في حوزة أغلبية يهودية.. ولن تكون هناك دولة يهودية مستقرة وقوية طالما كانت الاغلبية اليهودية فيها ٦٠٪ فقط، وتتكون هذه الاغلبية من ستمائة ألف يهودي فقط..

لقد اضطررنا ان نواجه مصيرا جديدا.. اننا على وشك ان نتحكم في مصيرنا، الأمر الذي يلزمنا بنظرة جديدة إلى كل مشكلات حياتنا!

اننا ملزمون الآن بدراسة كل اساليب تفكيرنا، وكل اجهزة وأنظمة نشاطنا وإلى أي مدى تتناسب مع مستقبلنا الجديد. ومن واجبنا أن نفكر في مفاهيم الدولة، وفي مفاهيم الاستقلال، وفي مفاهيم المسؤولية التامة عن أنفسنا - وأيضا عن آخرين». ويمكن ان نستدل من هذا النص الاصلى ان موريس شوه الأدلة بثلاثة اساليب:

اولا استبعد موريس اقوال بن جوريون التي لا تحتل دولة يهودية مستقرة وقوية طالما أن الاغلبية اليهودية بها «تتكون فقط من ستمائة الف يهودي». وحرف ما قصده بن جوريون عن طريق تقليص الصورة عند التعامل مع نسب الـ ٤٠٪ - ٦٠٪، بينما كانت الصورة بأبعادها الشاملة هي الاهتمام بمدى الحجم الحاسم للسكان اليهود.

ثانيا، يخلق موريس انطباعا بأن دعوة بن جوريون إلى نظرة جديدة أو موقف جديد تعزى إلى مشكلة الاقلية العربية، وفسر ذلك بالترانسفير أو الابعاد. ولكن المقصود في الواقع هو التحديات النابعة من الانتقال من حالة الانصياع لحكم استعماري إلى حالة تقرير مصير قومي.

ثالثا، لقد أغفل ما قاله بن جوريون عن ضرورة تحمل «المسؤولية الكاملة عن أنفسنا - وعن آخرين أيضا». ومن هم هؤلاء الآخرون إن لم يكونوا الاقلية غير اليهودية في الدولة اليهودية؟

ولكن الأهم من ذلك، ان موريس اختار الاعتماد على مصدر فرعي (صيغة معدة من يوميات بن جوريون)، وبدلا من دراسة الوثيقة الاولى، وهو المصدر الذي يضم الفقرات التي استبعدتها أو حرفها مصدر موريس الفرعي، بات مشتتا وسط غموض تلميحات معينة غلف بها موريس خطاب بن جوريون:

«مامن دولة يهودية مستقرة وقوية طالما فيها اغلبية يهودية تمثل ٦٠٪ فقط، وهذه الاغلبية تتكون فقط من ستمائة الف يهودي». من هنا يأتي الاستنتاج الاول

والاساسي. فتحقيق أمر الدولة ليس شكليا يعتمد فحسب على اجماع الامم المتحدة.. ومن اجل ضمان ليس فقط قيامها بل ايضا وجود وهدف الدولة اليهودية، من الضروري زيادة مليون ونصف المليون يهودي وتسلسلهم النسل في البلاد. فقط عندما نكون على الأقل مليونين من اليهود في البلاد - ستقام الدولة». ليس في خطاب بن جوريون هذا ولو اشارة واحدة لفكرة الترانسفير (الابعاد). والحل بعيد المدى الذي يطرحه بن جوريون لمشكلة نسبة الـ ٤٠٪ - ٦٠٪ بين الاغلبية اليهودية والاقلية غير اليهودية، هو حل واضح ولا يحتمل التأويل: هجرة يهودية جماعية. وبالنسبة لوضع العرب في الدولة اليهودية، فإن بن جوريون لم يستطع أن يكون واضحا تماما:

«من المفروض علينا أن نفكر في مفاهيم الدولة، مفاهيم الاستقلال، مفاهيم المسؤولية الكاملة عن أنفسنا - وأيضا عن آخرين. ففي دولتنا لن يكون اليهود فقط - فجميعهم سيكونون مواطنين متساويين في كل شئ دون استثناء. هذا يعني أن الدولة ستكون دولتهم أيضا».

باختصار، لقد رأى بن جوريون بشفافية ان العلاقات بين اليهود والعرب في الدولة اليهودية المستقبلية لن تقوم على اساس ابعاد السكان العرب، بل بمشاركة حقيقية بين مواطنين متساوين، ليس باعتبارها «حصن إسرائيل»، أو كجزيرة أوروبية منعزلة في محيط من الكراهية العربية، بل كحلف يهودي عربي. دولة يهودية ودولة كل مواطنيها في نفس الوقت.

هذه الفقرات تثبت ان بيني موريس ابتسر، وشوه وحرف رؤية بن جوريون فيما يتصل بالعلاقات اليهودية العربية وبالموقف الصهيوني فيما يتعلق بمسألة الابعاد أو الترانسفير. كل هذا يعد غريبا خاصة فيما يتصل بادعاء موريس انه على المؤرخ «أن يتحمل واجبا ثقيلًا ليجمع حقائقه وأن يعرضها بدقة».

٢ - المؤامرة مع اماره ما وراء نهر الأردن:

ان شولايم يمكس بتلابيب المؤامرة بين إسرائيل وإماره ما وراء نهر الأردن في مقابلة سرية جرت في ١٧ نوفمبر ١٩٤٧، اتفق فيها الملك عبدالله وجولدا مائير على احباط تنفيذ قرار التقسيم الذي توشك الامم المتحدة على اتخاذه ومقابل ذلك يتم تقسيم ارض إسرائيل بينهما. ويكتب شولايم انه:

في سنة ١٩٤٧ جرى اتفاق صريح بين الهاشميين وبين الصهيونيين على تقسيم أرض إسرائيل بعد انتهاء الانتداب البريطاني.. وكان الهدف المتفق عليه احباط رغبة المجتمع الدولي، متمثلة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، من اجل اقامة دولة عربية مستقلة على جزء من أرض إسرائيل.

هل هناك دليل أيا كان على هذه المؤامرة؟ بالطبع لا. أولاً، التحليل الدقيق للوثيقتين اللتين تم الاعتماد عليهما اساساً لادعاء المؤامرة - تقارير عزرا دانيان والياهو

شاشون، وهما موظفان صهيونيان شاركوا في المقابلة - تثبت أن مائير عارضت بشدة أى اتفاق يخرق قرار الأمم المتحدة بالتقسيم الذى اتخذ بعدها بإثنى عشر يوما. ولم توافق بأى حال على ضم مناطق عربية فى أرض إسرائيل إلى الهاشميين، بل بالعكس لقد اوضحت مائير صراحة أن:

«أى تسوية صهيونية هاشمية يجب أن تتسق مع قرار الأمم المتحدة». وحسب دانيان: «أوضحنا له ان اهتمامنا منصب الآن على الأمم المتحدة وأننا نأمل أن يتقرر هناك انشاء دولتين الاولى يهودية والاخرى عربية، وأننا نعتزم التحدث الآن حول اتفاق معه (أى عبدالله) على اساس هذه القرارات»، أو حسب أقوال شاشون: «أجبنا بأننا مستعدون لتقديم أى مساعدة فى اطار ميثاق الأمم المتحدة».

الهدف الوحيد لتدخل هاشمى فى أرض إسرائيل بعد انتهاء الانتداب كان، طبقا لماقالتة جولدا مائير، «من اجل اقرار تسوية ومن اجل الحفاظ على السلام حتى تنجح الأمم المتحدة فى تسمية حكومة فى ذلك الجزء»، بمعنى، عملية قصيرة الاجل لفرض القانون من شأنها تمكين اقامة حكومة شرعية فلسطينية. صحيح أن عبدالله لم يتوقع أن تسفر هذه المقابلة عن أى تسوية حاسمة، ولكن، حسب اقوال دانيان: «عاد وأكد فى النهاية أن معطيات واقعية يمكن ان تسمح بمناقشة الأمر فقط بعد قرار الأمم المتحدة، وعندئذ طلب ان نلتقى فوراً».

ثانيا، صيغة مائير لمباحثاتها مع عبدالله، والتي - وبطريقة غريبة - لم تذكر عند شولايم فى هذا السياق (وإن كان قد اقتبس منها فى موضع آخر بكتابه) اوردت أيضاً ان إسرائيل الانتدابية لم يجر تقسيمها فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٧:

لقد قلنا له من جانبنا آنذاك، اننا لا نستطيع ضمان مساعدته لدخول البلاد (المقصود، أرض إسرائيل الانتدابية) لكوننا ملتزمين وسنلتزم بالمحافظة على قرار الأمم المتحدة الذى - كما توقعنا آنذاك - سيتضمن انشاء دولتين فى أرض إسرائيل. لن نتمكن اذن - كما قلنا - من تقديم مساعدة فعالة لخرق هذا القرار. ثالثاً، يتأسس موقف شولايم على فكرة ان مقابلة دبلوماسية وحيدة يمكن أن تؤثر بصورة عميقة إلى هذا الحد، على مسار التاريخ. ويذكر بسذاجة أن قرارا حاسما بحرب وسلام أو بتقسيم دولة اجنبية، يتم اتخاذه اثناء جلسة محادثات واحدة، دون مشاور ودون مساومة متواصلة.

ورأى من هذا النوع يدل على عدم فهم تام لطبيعة السياسة الخارجية بصفة عامة، وعملية اتخاذ القرارات بين العناصر الصهيونية بصفة خاصة.

رابعاً، أن مائير التى كانت فى نهاية المطاف رئيس القسم السياسى التنفيذى بالوكالة اليهودية، لم تكن

مفوضة للالتزام باسم حركتها بإبرام اتفاق مع عبدالله، خاصة أن صفقة كهذه كانت تتعارض مع الجهود التى قامت بها فى نفس التوقيت الوكالة اليهودية لتحظى بقرار الأمم المتحدة من اجل التقسيم. كل ما استطاعت ان تفعله أن تقنع عبدالله بالأى يعارض قرار التقسيم الذى يوشك أن يصدر فى الأمم المتحدة، وان يتفهم جوهر الفكرة الصهيونية.

خامساً، محادثات مائير مع عبدالله لم تكن محل نقاش فى ادارة الوكالة اليهودية - الحكومة التنفيذية للاستيطان - وفى العمليات العسكرية للاستيطان فى حرب ١٩٤٨ لم يرد أى ذكر للصفقة السالفة، لا تخطيطاً ولا تنفيذاً. بل على العكس، حتى مايو ١٩٤٨ ظلت الزعامة الصهيونية متشككة تماماً تجاه طموحات التوسع لدى الملك عبدالله.

وختاماً، رغم أنه ما من شك ان الوكالة اليهودية فضلت عبدالله على غريمه الفلسطينى، المفتى المقدسى الحاج أمين الحسينى، فإن هذا التفضيل لم يحفز الوكالة على انكار احتمال قيام دولة فلسطينية.. بل على العكس، ففي ديسمبر ١٩٤٨ (أى، بعد أكثر من عام على تقسيم مائير وعبدالله لأرض إسرائيل - كما يدعون)، ذكر بن جوريون أنه يفضل دولة فلسطينية مستقلة على ضم الاجزاء العربية من أرض إسرائيل الانتدابية إلى حوزة الهاشميين. وقال لمستشاريه: «أن دولة عربية غرب أرض إسرائيل أقل خطورة من دولة متصلة بالهاشميين، وربما متصلة بالعراق مستقبلاً، لماذا نغضب الروس دون سبب؟ ولماذا نفعل ذلك (بمعنى أن نوافق على ضم أرض إسرائيل الغربية إلى ما وراء نهر الأردن) بما يخالف رغبة بقية الدول العربية؟»

وكان موشيه شاريت وزير الخارجية، له نفس الرأى. فقد كتب إلى وزير الشرطة والاقليات فى الحكومة المؤقتة، شالوم شتريت، فى ١٨ أغسطس ١٩٤٨ «طالما لم نستطيع تنحية احتمال ضم الجزء العربى من أرض إسرائيل الغربية إلى دولة ما وراء نهر الأردن، تنحية تامة من جدول الأعمال، فإنه لزاماً علينا تفضيل دولة عربية مستقلة داخل حدود أرض إسرائيل الغربية». وباختصار، فإن الحركة الصهيونية ليست فقط غير ضالعة فى أى مؤامرة مع الملك عبدالله لتقسيم أرض إسرائيل الانتدابية بينهما، بل انها قبلت أيضاً امكانية تسمية دولة فلسطينية. لكن عبدالله كان هو الذى عارض بقوة هذا الاحتمال، وهو الذى احبطه عن طريق بسط نفوذه على اغلبية المنطقة التى خصصتها الأمم المتحدة للفلسطينيين.

٣ - مؤامرة مع بريطانيا:

يكتب شولايم أن «بريطانيا علمت بالاتفاق السرى بين الهاشميين والصهيونيين بشأن تقسيم أرض إسرائيل بينهم، بما لا يتماشى مع خطة تقسيم الأمم المتحدة، ووافقت عليه» هذه الموافقة ابدتها بريطانيا، كما يقال،

فى المحادثات التى جرت بين بيفين وأبو الهدى، والتى اعطى فيها وزير الخارجية لرئيس حكومة ما وراء نهر الأردن:

ضوء أخضر لارسال الفيلق العربى إلى أرض إسرائيل فور خروج القوات البريطانية. ولكن بيفين حذر أيضا (الهاشميين) ألا يحتلوا المنطقة التى خصصتها الأمم المتحدة لليهود. وقال أن هجوما على منطقة الدولة اليهودية، سيدفع بريطانيا إلى وقف دعمها المالى للفيلق العربى وسحب ضباطها منه.

هذه النظرية مدحوضة من اساسها، الحقيقة ان البريطانيين وافقوا على غزو جيش ما وراء الأردن لأرض إسرائيل مع نهاية الانتداب، لكن ليس سعيا لحماية المصالح اليهودية. على العكس، فقد كانت النية هى العمل ضد هذه المصالح، فكان من الممكن أن تصبح إسرائيل ضحية للتدخل الهاشمى، وليس المستفيدة منه.

على النقيض من ادعاء شولايم، فإن حكومة بريطانيا لم تعلم شيئا عن «اتفاق» هاشمى صهيونى لتقسيم أرض إسرائيل، سواء لأنه لم يكن هناك أى اتفاق كهذا، أو

لأن عبدالله اخفى عن لندن اتصالاته مع الوكالة اليهودية. فالسير إليك كيركبرايد السفير البريطانى الذى تمتع بتأثير كبير، لدى العاصمة عمان، لم يعرف بشأن المقابلة السرية بين مائير وعبدالله الا بعد وقت طويل من اتمامها. فكيف، إذا كان الأمر كذلك، تمكنت بريطانيا من اعطاء موافقتها على الصفقة الهاشمية الصهيونية؟!

وتشير مذكرات جلاف - فحسب - إلى أن بيفين اعطى ابو الهدى ضوءا اخضر للغزو، مع تحذيره «بألا يحتل المناطق المخصصة لليهود». مقابل هذا، تؤكد وثائق

بريطانية تم السماح بنشرها أن بيفين لم يشجع ابو الهدى لغزو الاجزاء العربية من أرض إسرائيل، قال بيفين فقط «انه سيدرس التصريحات التى أدلى بها فخامة رئيس الوزراء». وبتفضيله تقرير قديم على وثيقة رسمية سمح بنشرها منذ فترة غير قليلة، يحاول شولايم يائسا اثبات وجود مثل هذا التحذير.

إن الارشيفيين البريطانيين قد كشفوا بما يكفى ويزيد عن ادلة تشير لمسألة ما إذا كان عبدالله سيغزو مناطق اليهود التى لم يزعج ابدا وزير الخارجية ومستشاهه.

فقد طالبوا فقط بألا يورط ذلك بريطانيا فى وضع دولى محرج. وبعد وقت قصير من المقابلة بين بيفين وأبو الهدى كتب برنارد بوروس، رئيس القسم الشرقى

فى وزارة الخارجية (بموافقة بيفين) ما يلى: من التضليل الاعتقاد بأن عبر نهر الأردن يمكن ان تحرك حدود الدولة اليهودية طبقا لقرار الأمم المتحدة لدرجة فتح ممر إلى النقب الجنوبى، يربط منطقة عبر نهر الأردن بالبحر المتوسط وغزة.. (وبذلك) تنقطع الدولة اليهودية، ومن هذا المكان عن البحر الأحمر.

والأهم من ذلك، أنه فى ٧ نوفمبر ١٩٤٨، وقبل اسبوع من الهجوم العربى على إسرائيل، اقترح بوروس على

وزارة الخارجية ان تلمح للملك عبدالله أنه «يجب الافتراض بأننا نتمكن من معارضة احتلال النقب من قبل الفيلق العربى». بمعنى آخر، ليس فقط ان وزارة الخارجية لن تعارض مناطق الدولة اليهودية، بل هى أيضا تشجع عبدالله على غزو واحتلال نصفها تقريبا بعد ان اعترفت الادارة البريطانية، ولا خيار امامها، بعدم قدرتها على منع تقسيم أرض إسرائيل، حرصت ان تكون الدولة اليهودية التى ستقام اصغر وأضعف بكثير عما اراده قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة، وعملت كل ما فى وسعها للوصول إلى هذه الغاية. والمقام لا يتسع هنا لعرض الادلة الدامغة على جهود البريطانيين لتقليص ابعاد إسرائيل وخنق نمو سكانها عن طريق منع الهجرة اليهودية فى المستقبل. ويكفى القول أن واضعى السياسات البريطانيين طالبوا بوقف أى اتفاق سلام. بين إسرائيل وعبر الأردن، إلا إذا أدى لفصل النقب عن دولة إسرائيل.

ردود أفعال:

أنه أمر لا يستحق الرد

بقلم / بينى موريس *

ما أورده افرايم كيرش فى مقاله «إعادة كتابة تاريخ إسرائيل»، هو مجموعة من التشويهات، انصاف حقائق وأكاذيب مسطحة، تجسد فى الواقع جهله العميق سواء فيما يتصل بالمصادر (المقال يتضمن أكثر من خمسين ملحوظة هامشية، ولكنها فى معظمها مبنية على اشارات واقتباسات من مصادر ثانوية، قيمة غالبيتها مشكوك فيها أصلا)، أو سواء فيما يتصل بتاريخ النزاع الصهيونى العربى. والمقال ليس جديرا بالتعامل معه جديا أو حتى الرد عليه.

سردى غير الصهيونى

رد بقلم / ايلان بابيه *

يهاجم افرايم كيرش الادعاءات الحقيقية للمؤرخين الجدد، ويدعو القارئ إلى كشف الحقائق الدامغة حول هذا الموضوع. أن أى ادعاء حقيقى يهاجم من قبل «حقائق». ولكن الحقائق التى اوردها كيرش هى فى غالبيتها ادعاءات اطلقها مؤرخون من التيار الرئيسى (ايتمار رابينوفيتش، افرايم سيلع وشفتاى طيفت) تناولوا نفس الوثائق ولكن توصلوا إلى نتائج تختلف عما وصلنا اليه. وبالصدفة التامة، يعتقد كيرش أن هذه

التأويلات تأتي متوافقة مع التأريخ الرسمي لإسرائيل. فإذا كان الأمر كذلك، إذن من الذى يفصل فى الأمر؟ لنذهب إلى السياسيين ومن افواههم نعرف الحقيقة. بالنسبة لما اسماه كيرش نتائج «خاطئة من اساسها»، فيما يتصل بنتائج حرب ١٩٤٨، اذا كان من الممكن اثبات ان الحروب لا يمكن منعها رغم عدد الضحايا المحتمل، كما يدعى كيرش، إذن فقد كانت الحرب العالمية الأولى أكثر اعنف الاعمال تبريرا. وبناء على حقيقة ان كثيرا جدا من الإسرائيليين فقدوا حياتهم، يستخلص كيرش، بعكس ما اعتقد، ان هذه المواجهة لا يمكن ان تكون «حربا مزيفة». وليس فى هذا الادعاء أى منطق: فكثرة الضحايا والمقتولين لا يثبت انها لم تكن حربا معروفة النتائج سلفا. وعلى الاقل فقد انعدم المنطق فيما أوجده كيرش من صلة بين النتائج المعروفة سلفا للحروب وبين عدد الخسائر التى تقع فيها: فكلما كانت الخسائر كبيرة وهائلة، فلا يمكن أن تكون نتائج الحرب معروفة سلفا. مثالا عندما واجهت العراق الولايات المتحدة فى حرب الكويت، لم يشك احد فى الانتصار الحاسم المعروف سلفا للولايات المتحدة وتحالفها: ومع ذلك كانت واحدة من أكثر الحروب دموية فى السنوات العشر الأخيرة، بحساب الضحايا على الجانب العراقى. ومثل كثير من الباحثين الصهيونيين، يخلط كيرش بين الواقع والايديولوجيا. فالرؤية التاريخية الصهيونية مفادها «أقلية تحتاج الاغلبية» فى حرب لا يمكن منعها. وقد اثبت «المؤرخون الجدد» انه فى ميادين القتال فى حرب ١٩٤٨ كان الامر متساويا، وحتى قبل اندلاع المعارك منحت القوتان الكبيرتان - الرأى العام العالمى واليهودية العالمية - للاستيطان اليهودى فى أرض إسرائيل ميزات سياسية واقتصادية ملموسة على حساب السكان الفلسطينيين المحليين. وقد ضمنت كارثة الابداء وسياسة الحرب الباردة ألا تحظى قضية الفلسطينيين بأى أذان صاغية أو أى تأييد دولى من أى نوع. وكان توضيح الأمر يفتقد المساندة الدبلوماسية والعسكرية والمالية، بما يتوازى مع ما تمتع به الاستيطان اليهودى فى أرض إسرائيل. وعقب ارتفاع طفيف للاستعدادات العسكرية العربية، وانعدام التنسيق الاستراتيجى بين العرب، والتفاهم الصامت بين الملك عبد الله والوكالة اليهودية بشأن تقسيم أرض إسرائيل مع نهاية الانتداب، عقب كل ذلك لم يكن هناك احتمال للعرب فى الوصول إلى توازن القوى. وغياب هذا التوازن يفسر الانتصار اليهودى فى الحرب ليس باعتباره معجزة ولكن باعتباره نتيجة منطقية. تلك ليست وجهة نظر «خاطئة من اساسها»، ولكن صهيينة التناول التاريخى، وهى النظرية التى لم يستطع كيرش أن يتوافق معها، كمن حمل نفسه دور المتحدث والراوى الصهيونى. فأى شخص يلتزم إلى هذه الدرجة بهذا الدور القومى لن يكون مؤهلا ولو حتى لمناقشة

رواية مخالفة، وفى هذه حالة الرواية الفلسطينية.

رؤية اجمالية للتاريخ رد بقلم / أفى شولايم *

يقدم افرام كيرش فى مقاله مساهمة جادة للجدل الدائر حول تاريخ الايام الأولى لإسرائيل. وقد بدأ هذا الجدل قبل عقد من الزمان تقريبا، بعد نشر كتب من تأليف سيمحا بلبان، بينى موريس، وايلان بابيه ومن تأليفى، وواضح انه يضيف إلى الأمر أنه يدخل فيه بكل قوته. بالرغم من ان الحوار يتم اصلا فى جو حماسى شديد، خاصة فى بدايته، وهذا الجدل فى حد ذاته هو تطور ايجابى تماما يكشف عن نضج المجتمع الإسرائيلى. ومساهمة كيرش مهمة، نظرا لانها تقوم على دراسة عميقة ونظرا لانها ذات صلة بالقضايا التى يطرحها المذهب «الجديد» أو المدرسة الاصلاحية (التنقيحية) فى بحث التاريخ الإسرائيلى.

«غير مذهب»:

إن كيرش يستخدم تعميمات كثيرة فيما يتصل بعمل «المؤرخين الجدد». وحقيقة، لا يستطيع ان اشكو من ذلك، لأننى انا نفسى كتبت ما يشبه ذلك عن عمل المؤرخين القدامى الصهيونيين، أو التقليديين. ولكن يجب التأكيد من البداية انه ليس هناك أى ناد، أو جمعية أو نقابة، ولا حزب سياسى لمؤرخين جدد يحملون كارنيه عضويته. وليس ايضا هناك أى مسئولية جماعية للتاريخ الجديد، فكل واحد من «المؤرخين الجدد» مسئول فقط عن كتاباته. فأخى ليس حارسا على، وهم ليسوا حراسى.

بالنسبة لى، فى نيتى أن استخدم تعبير «غير مذهب» تقريبا لكل بنود الاتهام التى يعرضها كيرش ضد المؤرخين الجدد، وكجماعة: «لست مؤرخا جديداً من تآقاء نفسه»، وأيضاً لست وصيا على الحقيقة والقيم، اننى لا أحاول ان اثبت ان الدولة اليهودية ولدت خطأ، وكذلك لا اتطلع إلى معجزة تحل قضية الفلسطينيين، وبالتأكيد لست أعد بحثى ليتواءم مع اجندة سياسية معينة. أن كيرش يتهم المؤرخين الجدد ايضا بأنهم يلبسون اهمية كبيرة لجيلهم الشاب نسبيا، وأنا لم اتعامل ابداً مع كتابات جيلى، ولكن بالنسبة لجيل الخمسين الناضج فأنتنى أقبل وصف الشاب كاطراء. أن كيرش يلقي انتقادا مزدوجا على المؤرخين الجدد: انه ينكر اننا كشفنا عن حقائق جديدة، ويرفع لواء التحدى لتفسيراتنا. وهو يستشهد بى عندما كتبت فى عام ١٩٩٥ ان «التاريخ الجديد كتب اعتمادا على موقف

من وثائق إسرائيلية وغربية رسمية، بينما ان باحثين سابقين لم يكن لهم أى موقف، أو كانت لهم وجهة نظر جزئية فقط من الوثائق الرسمية». وما زال هذا الرأى يبدو تلخيصاً دقيقاً ومنطقياً تماماً للوضع، ويضيف كيرش قائلاً ان «مؤرخين قدامى» مثل ايتمار رايبنوفيتش وافرهام سيلع استعرضوا مؤخرًا نفس المصادر لا أكثر ولا اقل وتوصلوا إلى استنتاجات مختلفة تماماً.

ولماذا يتوقع أن كل من يدرس وثائق رسمية يصل إلى نفس النتائج؟

إن الرؤية الاجمالية للتاريخ، كما يعرضها كيرش، تستل سيف الهجوم عندما ينتقل من الحقائق الجديدة إلى التفسيرات أو التأويلات الجديدة. ويكتب كيرش، «بالنسبة للتأويلات الجديدة، فإن من بينها بالفعل ماهو جديد، ولكن فقط لأنها خاطئة من الاساس». وهذا يذكرني بالطباخ الفرنسى الذى يرفض تقديم ملح وفلفل فى مطعمه، بحجة أن كل من يعتقد أن وجباته تحتاج إلى اضافة الملح والفلفل، هو ببساطة مخطئ. وكيرش مهذب بما يكفى ليقول ان تأويلاتى وتفسيراتى اكثر واقعية من تفسيرات زملائى، «فقط نظرا لأنها قديمة ومعروفة»، وهو يقصد هنا ما قيل بشأن مؤامرة أردنية - إسرائيلية، والتي تعتبر التيمة الرئيسية لكتابى:

Collusio Accross the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine.

والذى صدر عام ١٩٨٨. والواقع ان كيرش يقول بأن ما قيل عن هذه المؤامرة كان منتشرا بالدرجة الكافية سواء فى العالم العربى أو فى إسرائيل.

والواضح ان كيرش يحاول الامساك بالعصا من طرفيها. فمن ناحية، يدعى أن تأويلى يبقى رائجاً وليس اصيلاً، وإننى لم انتهج أى طريق جديد. ومن ناحية أخرى فإنه يلومنى بسبب هذا التأويل. ولكن الأهم من ذلك، ليس أن تفسيراتى قديمة أو جديدة، اصيلة أو غير اصيلة، بل هل تقوم على اساس أم لا. من اجل ذلك اكرس ما تبقى من ردى لتفنيد ادعاءات كيرش الاساسية ضد المؤامرتين.

* المؤامرة مع الاردن:

من المؤكد ان كيرش وأنا مختلفان فى تفسير ما حدث فى المقابلة السرية بين جولدا مائير والملك عبد الله فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٧. وهناك اجزاء كثيرة من واقع تقارير المشاركين اليهود الثلاثة تساند ما أورده عن المقابلة. لكن كيرش يقدم صيغة مغرضة وذات هدف معين، بهدف تخليص الجانب اليهودى من أى مسئولية لاحباط خطة التقسيم التى اقترتها الأمم المتحدة. والحقيقة هى (ما ذكرت فى كتابى) ان عبدالله كان كان هو الأكثر تحدثاً فى هذه المقابلة، وأنه لم تتخذ فيها أية قرارات

ملزمة، بعد أن تأكدت حقيقة أن الأمم المتحدة ستصوت لصالح التقسيم. وفيما عدا ذلك، فقد قطع الجانبان شوطاً طويلاً لتنسيق مواقفهما. وبدأ عبدالله بشرح خطته لابعاد المفتى امين الحسينى، واختبر رد فعل اليهود تجاه امكانية احتلال الجزء العربى من أرض إسرائيل من قبله وضمه إلى مملكته. وردت مائير أن الوكالة اليهودية ستنظر إلى مثل هذه المحاولة بعين الرضا، خاصة إذا لم يقف عبدالله حجر عثرة أمام اقامة الدولة اليهودية، ويمتنع عن الدخول فى مواجهة عسكرية ويعلن أن هدفه الوحيد هو فرض القانون والنظام حتى تنجح الامم المتحدة فى تعيين ادارة فى هذه المنطقة. وبعد مرور ستة أشهر اوردت السيدة مائير فى تقرير لها «من جانبنا قلنا له أنذاك اننا لا نستطيع أن نضمن تقديم مساعدة لغزو المنطقة». هذا صحيح. والمفهوم أنه لم يكن اليهود سيقدمون مساعدة فعلية إلى عبدالله ليحتل الجزء العربى من أرض إسرائيل (ولتغيير قرار الأمم المتحدة)، ولكن:

١ - أن يحتلة هو بنفسه. ٢ - أن يقيم الصهيونيون دولتهم، ٣ - بعد أن يهدأ النزاع، يقيم الجانبان سلاماً بينهما. وكان الملك عبدالله مستعداً للتوقيع على اتفاق مكتوب يرد فيه تفصيل لشروط التعاون وطلب من اليهود إعداد مسودته. كذلك طلب من اليهود زيادة المساعدة المالية الممنوحة له بصورة ملموسة. وكيرش لا يذكر بالمرّة الاموال التى دفعتها الوكالة اليهودية لعبدالله، والواضح أن اليهود لو قبلوا فى الحقيقة خطة الأمم المتحدة بالنسبة لدولة فلسطينية مستقلة، كانوا سيوقفون المساعدة المالية لعبدالله، بعد أن اوضح نيته فى تنويع نفسه حاكماً لفلسطين العربية.

الشئ المدهش، هو ادعاء كيرش ان موقفى يعتمد على التأثير الحاسم للقاء دبلوماسى واحد ووحيد على مر التاريخ. ما أورده - كما يقول - يشير الى عدم فهم تام لطبيعة صنع سياسة خارجية عامة، وعملية اتخاذ القرارات بين الجهات الصهيونية بخاصة. وهذه الملاحظة تعنى عدم فهم نظرية المؤامرة، والتى لا تقوم على لقاء واحد ووحيد، بل على ثلاثين عاماً، منذ تأسيس إمارة عبر نهر الاردن عام ١٩٢١ وحتى اغتيال عبد الله فى ١٩٥١.

لقد جمعت بين الجانبين الكراهية المشتركة للحاج امين الحسينى وتطلعهم المشترك لوقف نمو الهوية الفلسطينية، ذلك ما غذى علاقاتهم على مدى كل هذه السنين، دون توقف تقريباً. ويمكن النظر الى لقاء ١٧ نوفمبر ١٩٤٧ فى هذا السياق: مقابلة تتم وراء ستار سميك من السرية، للعمل على تدمير وتخريب طرف ثالث، وانتهت باتفاق لتقسيم ارض إسرائيل على حساب الفلسطينيين. اذا لم تكن هذه مؤامرة، فأننا لا أعرف ما هى المؤامرة.

* المؤامرة مع بريطانيا:

فى كتابى (صفحة ١) طرحت موقفاً فرعياً ، مفاده انه بموافقتها السرية على خطة عبد الله لتوسيع مملكته ، تحولت بريطانيا الى شريك فى المؤامرة الهاشمية الصهيونية لاحباط قرار التقسيم للأمم المتحدة منذ التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ ، ولمنع قيام دولة عربية فلسطينية.

ويرى كيرش أن هذا الموقف مدحوض من أساسه. والواقع أن ما أورده تعليقاً على المقابلة التي جرت فى فبراير ١٩٤٨ بين أرنست بيفين وتوفيق ابو الهدى، يعد خاطئاً وغير دقيق بشكل صارخ . فأننا ادعى أن بيفين وافق على خطة الهاشميين لاحتلال المناطق العربية فى ارض إسرائيل ، لكنه حذر ابو الهدى من غزو المناطق اليهودية ، بينما يرفض كيرش الادعاءين.

هذه المقابلة مثبتة بمصدرين: فى مذكرات سير چون باچوت جلاف ، منذ عام ١٩٥٧ ، وما سجله

Asoldier With the Arabs برنارد

بوروس ، رئيس قسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية البريطانية . ويقول كيرش ، «وبتفضيله تقريراً قديماً لطرف معنى بالأمر [المقصود جلاف] ، على وثيقة رسمية سمح بنشرها منذ فترة غير بعيدة [بقصد بوروس] ، يحاول شولايم يانساً اثبات وجود مثل هذا التحذير» . ولكن الواقع ، ان تقريرى يفوق ذلك بمراحل: ١ - لقد أوردت ان بيفين أحيط علماً قبل المقابلة بخطة عبد الله لاحتلال مناطق من ارض إسرائيل، وبعد ذلك، مع مضى فترة زمنية مناسبة ، يتم التوصيل الى اتفاق فعلى مع اليهود.

٢ - وقد ذكرت ان مستشارى بيفين ضغطوا عليه ليحذر ابو الهدى من التدخل فى اعمال عنف ضد الدولة اليهودية.

٣ - اوردت تقرير جلاف حول المقابلة بالكامل.

٤ - قارنت بين نص جلاف والتقريب البريطانى الرسمى للمقابلة ، الذى اعده بوروس ، وسمح بنشره بعد ثلاثين عاماً . وذكرت ان ما عرضه جلاف على شكل سؤال باعتباره تحذيراً صريحاً ، رد عليه ابو الهدى بأن الفيلق العربى لن يدخل مناطق يهودية الا اذا قام اليهود بغزو مناطق عربية . ولم يطلب ابو الهدى تأييداً صريحاً لخطة ، كما ولم يمنح تأييداً واضحاً ، غير انه لم يكن فى ذلك ادنى شك ان بريطانيا تفضل تقسيم ارض إسرائيل بين الهاشميين والدولة اليهودية ، على خطة التقسيم الخاصة بالامم المتحدة. ومرة اخرى ، اذا لم تكن هذه مؤامرة ، فأننا لا أعرف ماهية المؤامرة.

ان التشويه الحقيقى فى التاريخ الصهيونى يتمثل بالطبع فى ارنست بيفين ، وزير الخارجية البريطانى فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ . عندما كنت طفلاً فى الثالثة ، كانت أمى تقول لى : «اذا لم تأكل عصيدتك ، سيأتى السيد بيفين ويأخذها» وكيرش يلاحق زعماء ومؤرخين صهيونيين كثيرين (ويلاحق امى) ويتهم بيفين بأنه يحك المكائد

ضد الدولة اليهودية اثناء ظلام الحكم البريطانى فى ارض إسرائيل .

ولكن لم تساق أدلة مقنعة على هذه المؤامرة المناهضة لليهود . وجميع الوثائق التى رأيتها تشير إلى انه حتى فبراير ١٩٤٨ كان بيفين بالفعل مع الانشاء الممكن لدولة يهودية ، لكنه كان يدبر لاحباط ميلاد دولة فلسطينية . ومعارضة دولة فلسطينية، والتى كانت تعنى لبريطانيا دولة برئاسة المفتى، استمرت باعتبارها الخط الثانى للسياسة البريطانية فى هذه الفترة . لقد كان المفتى عدو بريطانيا بينما كان عبد الله زبونها المعروف باسم التدليل فى الخارجية البريطانية .. «الملك الصغير بتاع السيد بيفين». وبناء على ذلك ، لو ان هناك ادعاء ضد بيفين ، فليس انه كان يشجع الملك الصغير (بتاعه) لاعاقه قيام دولة يهودية، بل انه كان شريكاً سرياً فى خطة الملك لاحباط وإفشال قرار الامم المتحدة الخاص بالتقسيم ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وكيرش يتهمنى باعتبارى مؤرخاً جديداً ، اننى اضع بحثى بصورة تتناسب مع متطلبات سياسية آنية . وهو اتهم خطير ، يليق به دون ان يسوق دليلاً عليه . فيقول «ان المؤرخين الجدد يديرون ويقودون هجوماً متتالياً .. على الصيغة المتعارف عليها والمستقرة للايام الأولى من دولة إسرائيل». وان حملتهم هذه ، اهمية سياسية مباشرة ، ربما تتمثل فى التأثير على مسار الجهود الاسرائيلية الفلسطينية للتوصل الى سلام. واننى اعارض هذا الكلام بشدة، فالجدل حول الايام الاولى لدولة إسرائيل هو جدل حول التاريخ ، وليس حول سياسة معاصرة.

وكيرش يتهمنى ايضاً ، باعتبارى مؤرخ جديد ، بالتزييف المنهجي للدلة الارشيفية بهدف ايجاد تاريخ إسرائيلى طبقاً للطراز الذى اخترعه فقط. وهذا اتهام أخطر ، وكما سبق وقلت لا اساس له من الصحة. اذا كان استخلاص نتائج لا تطابق استنتاجاته من المادة الارشيفية يعنى تزييف منهجى ، فسينطبق ذلك عليه ايضاً . ولكن اذا كان كيرش يريد ان يتعاملوا معه بجدية كمؤرخ ، عليه ان يتوقف عن تشويه عمل خصومه ، بل يجب عليه ان يعرض ادلة أكثر اقناعاً مما اوردته فى «اعادة كتابة تاريخ إسرائيل»

* تلفيق التاريخ

بقلم / افرام كيرش

فى مقالتي «اعادة كتابة تاريخ إسرائيل» قلت ان المؤرخين الجدد» كما يسمون انفسهم ، ليسوا مؤرخين حقيقيين، بل اصحاب موقف يسعون من خلاله منح وقارا اكاديميا لنظريات خاطئة ولعلومات قديمة موجودة منذ

زمن بعيد فيما يتعلق بالنزاع الاسرائيلي العربي .
انهم ليسوا «جدد» ربما بشكل تام ، لأن معظم
«اكتشافاتهم الحقائقية» وقدر من تفسيراتهم هي في
الواقع اختراع من جديد للعجلة ! ، وهم ليسوا مؤرخين
حقيقيين بأي حال من الاحوال ، لانهم يخرقون كل
القواعد بمنتهى الاخلاص من خلال جهودهم لاعادة كتابة
تاريخ إسرائيل حسب نموذج من اختلاقهم . وردود كل
من بينى موريس وايلان بابه وأفى شولايم على مقالتي
تساند تماماً هذا التحليل.

* بينى موريس:

على مر السنين تمتع بينى موريس بحياة سهلة . وعن
طريق غمر قرائه بمصادر اولية نجح في خلق انطباع ،
اصبح سائداً حتى لدى منتقديه ، ان عمله يتأسس على
اسس حقائقية متينة. ولكن تلك صورة زائفة، نظراً لانه
استخدام الحقائق في غير مكانها . وفي مقالتي اثبت ان
احد اركان الخلاف المبررة في التأريخ للنزاع العربي
الاسرائيلي ، يكمن في قضية الترانسفير [الابعاد أو
النقل أو التطهير العرقي] ، اذا كان موريس مستعداً
لتزييف الادلة بشكل منهجي ، في محاولته خلق تاريخ
يطابق القالب الذي أوجده لنفسه ولم يترك وثيقة واحدة
دون تشويه ، إما عن طريق «اعادة كتابة مختلفة» ،
وإخراج الامور عن سياقها واجتزاء النصوص او عن
طريق تفسير ملفق للمضمون . وليس صعباً ان تفهم لماذا
يلغى موريس مقالتي باعتبارها غير جديرة «بالتعامل
الجاد أو الرد» فالحقائق تتحدث عن نفسها ، وليس لديه
ما يقول ليخفي ادلة الادانة.

* إيلان بابه

بابه يشبه آلة موسيقية قديمة: ولا يغير ذلك من توقيت
استخدامها، فهي تعود وتردد دائماً نفس اللحن. انه
يعارضني لانني اخلط بين الواقع والايديولوجية، ولكن
أليس هذا بالضبط ما فعله عندما اتهمني بأنني تبني
«النظرية التاريخية الصهيونية»، انها الفزاعة التي
اخترعها المؤرخون الجدد لينطحوا بها منتقديهم ويبعدوا
بذلك الحوار عن مساره: بحث جيد مقابل بحث فاشل؟
لقد امتنع بابه عن التعرض حتى لادعاء حقيقي واحد مما
اوردته في مقالتي، ولم يقم بتفنيد أى شئ بالتاكيد، لكنه
خالف قائمة مما وجدته من ادعاءات دون ان يتعرض لما
اوردته في مقالتي . فمثلاً ، هو يقول ان حقائقى هي «في
معظمها طرح من قبل مؤرخين من التيار الرئيسى» ليس
صحيحاً: فلم يكن أى شئ من الحقائق التي اوردتها
مأخوذاً من مؤرخين آخرين ، لا من التيار الرئيسى ولا
من تيار آخر. بالعكس، فقد بدأت مقالتي بذكر ما قاله
آخرون عن المؤرخين الجدد، حتى احيط القارئ علماً
بحالة الجدل الآن وما هو سائد بين المثقفين. الأكثر من
ذلك ، ما بذله بابه من جهد ليقراً مقالتي، وكان اميناً
بالتاكيد عندما اقدم على ما لم يفعله أحد - عندما دعا الى
فحص ودراسة المصادر الارشيفية التي استخدمها

المؤرخون الجدد لاثبات ما اقترفوه من تشويهات.
وكذلك ، يعترف بابه ان المؤرخين الجدد اثبتوا ان «في
ميادين القتال عام ١٩٤٨ ان الميزان كان متساوياً»
ويشيد بهذا الادعاء باعتباره «صهينة النظرة الى
التاريخ» اذا كان ذلك صحيحاً ، فإن غالبية الكتابة
الإسرائيلية عن الحرب ، بما في ذلك مذكرات بن جوريون
وسيرته الذاتية ، مرت هي ايضاً بعملية صهينة. وكما
اثبت في مقالتي ان وجود توازن قوى عددي في ميزان
القتال كان معروفاً بالفعل في إسرائيل قبل عشرات
السنين من ظهور المؤرخين الجدد.

* أفى شولايم:

جاء رد شولايم أكثر حكمة ، وإن كان خاطئاً بنفس
الدرجة . فليس مثل موريس او بابه ، فهو يحاول ان
يكذب الحقائق ، لكن مثل بابه ادعاءاته المضادة تتضمن
تلفيقات سواء بالنسبة لما كتبه أو بالنسبة لما كتبه انا
نفسى . وعموماً فإن شولايم يذكر الانسان بنكته انه بعد
مقتل ابويه طلب من القاضي الرحمة بحجة انه يتيم .
وبعد ان حصل على شهرة مؤرخ جديد وبعد أن ذكر في
البداية ان هناك بالفعل «مدرسة جديدة او تصحيحه في
بحث التاريخ الإسرائيلي» ينتمى هو اليها ، ينكر شولايم
عضويته في هذه الجماعة ، اذ يسعى الى تمويه ادعاءها
الايديولوجي ومواقفها المناهضة لاسرائيل بشدة. ويجب
ان تكون لدى شولايم الشجاعة الكافية ليدافع عن
مواقفه.

شولايم يتهمني بمحاولة الامساك بالعصا من الطرفين
لانني انتقدت نظرية المؤامرة التي قال بها وكذلك نقدي
تفسيره لمجمل المسألة . وإننى لا أرى أى تناقض في نقد
شولايم بسبب ابتعاث نظرية قديمة للمؤامرة وفي نفس
الوقت القول بأنها خاطئة تماماً. فهذا المؤرخ الجديد لا
يجدد حتى في ادعاءاته. شولايم يقول: «المهم ليس ان
كان التفسير قديماً ام جديداً، بل اذا كان مؤسساً ام
لا». صحيح بالطبع ، لكن هذا الادعاء يبدو أجوف لمجرد
أنه صدر عن مؤرخ جديد . فاذا لم تكن هناك اهمية
لمسألة تأويل قديم وجديد فلماذا كل هذه الضجة حول
تأريخ جديد ، ان دراستي تحقق احد اهدافها الرئيسية
لو تنازل شولايم عن صفة «مؤرخ جديد» ويركز بدلاً من
ذلك على قضايا جوهرية.

* مقابلة عبد الله - مائير:

بالنسبة للمقابلة الهامة بين عبد الله وجولدا مائير في
نوفمبر ١٩٤٧ ، يقول شولايم ان «مقتطفات عديدة من
بين تقارير المشاركين اليهود الثلاثة تدعم ما اورده عن
المقابلة» ، بينما اعرض انا في مقالتي «صياغة انتقائية
ومغرضة تماماً ، بهدف تطهير الجانب اليهودي من أى
مسئولية لاحباط خطة تقسيم الامم المتحدة.» من هنا
نورد عدة ردود:

أولاً: لماذا يفترض شولايم اننى ارى ضرورة لتطهير
الجانب اليهودي من مثل هذا التعاون؟ فربما يمتدح هو

نفسه المؤامرة ، وكأنما يمكن اعتبارها «استراتيجية مناسبة وواقعية للجانبين».

ثانياً: مقتطفات عديدة من تقارير المشاركين اليهود الثلاثة لا تدعم ما أورده شولايم. وتظهر مقالتي أن تقرير جولدا مائير (المشاركة الإسرائيلية الأهم ، ومن باستطاعتها تنفيذ الصفقة مع عبد الله) ، يتميز بغياب العدد الذي ادعاه شولايم ، رغم أنه علم بوجوده!

ثالثاً: صياغتي ليست «انتقائية ومغرضة»: مائير لم توافق على اعتزام عبد الله ضم الاجزاء العربية في أرض إسرائيل الغربية ، بل اكدت انها تنوى التباحث فقط حول اتفاق يكون قائماً على قرار التقسيم الذي يوشك على الصدور في الأمم المتحدة ، وأنها ستكون مستعدة للموافقة على تدخل الهاشميين في أرض إسرائيل فقط «لاقرار القانون والنظام .. حتى تتمكن الأمم المتحدة من اقامة حكومة او ادارة ما في هذه المنطقة» أى ، عملية قصيرة لفرض القانون بهدف تطبيق قرار التقسيم الصادر من الامم المتحدة ، وليس احباطه. ويذكر شولايم في رده النقطة الثانية فقط في رد مائير (دون أن يقف على مغزاه الحقيقي) ويتجاهل النقطة الأولى.

الى جانب هذا ، فإن عليه فيما بعد ان يتعامل مع تقرير مائير بجدية اكثر ، اذ يعترف شولايم انها قالت لعبد الله «اننا لن نستطيع ضمان المساعدة في غزو البلاد» لكنه يزيف اقوالها فيما أورده.

والمقام لا يتسع هنا لتفنيد اسطورة المؤامرة بكل تفاصيلها ، وإننى ادعو القارئ المهتم للرجوع الى كتابي.

Fabricating Israeli History : The "New Historians"

يكفى القول هنا ان كتاب شولايم الذي اشار اليه يتجاهل جهاز وعملية اتخاذ القرارات في الحركة الصهيونية، وهذا ما يبرر أن رد فعله لم يتعامل مع آرائى الرئيسية: أ) لم تكن مائير تتمتع بصلاحية اتخاذ قرار على هذا المستوى من الأهمية. ب) لا يمكن أن يخطر على البال التوصل إلى اتفاق ملزم للحركة الصهيونية دون موافقة ادارة الوكالة اليهودية، الحكومة التنفيذية للاستيطان. ج) لم تكن الوكالة اليهودية تعلم شيئاً عن وجود اتفاق كهذا. د) واضعو السياسة الخارجية الرئيسيين للحركة الصهيونية - دفيد بن جوريون و موشيه شاريت، فضلوا قيام دولة فلسطينية مستقلة على توسيع الهاشميين، حتى بعد وقت كبير في المقابلة بين مائير وعبدالله.

دور بريطانيا:

الموقف الآخر لشولايم، ذلك المتعلق ببريطانيا، لا يقل خطأً عن سابقه. ففي رده يورد شولايم الفقرة التالية من كتابه: بموافقتها السرية على خطة عبدالله لتوسيع ملكه، تحولت بريطانيا إلى شريك في المؤامرة الهاشمية الصهيونية لاحباط قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة منذ

التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ ومنع قيام دولة عربية فلسطينية.

وليست هناك حاجة لدحض فقرة شولايم إلا من كتابه نفسه حيث يقول: احترست بريطانيا من التورط في مؤامرة مع عبدالله لاحباط خطة الأمم المتحدة للتقسيم وأعربت فقط عن موافقة شفوية على خطة عبدالله. لم يكن الهدف من الموافقة منع ولادة دولة فلسطينية، نظراً لأنه كان واضحاً آنذاك أن الزعماء الفلسطينيين لم يكونوا مستعدين لاقامة دولة على جزء من فلسطين، ولكن كان الهدف منع اليهود من احتلال فلسطين بكاملها.

ويعترف شولايم هنا أن التعاون بين بريطانيا والهاشميين لم يكن موجهاً ضد الفلسطينيين بل ضد اليهود. وبعد أن سحب شولايم بنفسه الارض من تحت ادعائه الرئيسى بنظرية المؤامرة، اسمح لنفسى بتقليص ما تبقى من ردى لتفنيد مزاعمه في هذه المسألة:

- كتبت أن لندن لم تعرف بأمر اتفاق هاشمى صهيونى لاقتسام أرض إسرائيل بينهما، ولذلك لم تستطع منح تأييدها لمثل هذا الاتفاق، وفي رده لا يختلف شولايم مع هذا الرأى، الذى يعتمد على مصادر كثيرة، اننى اعتبر صمته موافقة.

- شولايم يتهمنى بأننى أشوه نص المقابلة بين ارنست بيفين، وزير الخارجية البريطانى، وبين توفيق أبو الهدى، رئيس حكومة الهاشميين فى فبراير ١٩٤٨، وفيها اعتمدت بريطانيا، حسب ما يقال، المؤامرة الهاشمية الصهيونية، ونرد بحقائق:

أولاً، تجاهل شولايم مادة رئيسية حيوية تتصل بالمقابلة، الأمر الذى يجعل من صيغته جزئية فقط، فى احسن الفروض. لقد اعتمد على مصدرين: مذكرات السير جون جلاف منذ عام ١٩٥٧، بالاضافة إلى ما سجله منذ ٩ فبراير ١٩٤٨ برنارد بوروس رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية. لكنه تجاهل تقرير آخر من نفس التوقيت أعده بيفين يوم ١٠ فبراير وبعث به صبيحة اليوم التالى إلى سفير بريطانيا لدى عمان السير اليك كير كبرايد. هذا التقرير الثالث ينقض ما صاغه شولايم عن المقابلة.

ثانياً، شولايم يعترف أن «ما عرضه جلاف كتحذير صريح يظهر (فى التقرير الاصلى) كسؤال». ومع كل ذلك يعطى للتفسير القديم والمغرض الذى أورده جلاف، افضلية على وثيقة رسمية سمح بالاطلاع عليها منذ فترة. اصف إلى ذلك، انه يشوه التقرير الاصلى ليثبت اتساقه مع ادعاء جلاف. وبناء على التقريرين حول المقابلة بين بيفين وابوالهدى اللذين كتبا فى نفس الفترة يتضح تماماً ان بيفين لم يقل لأبى الهدى ان غزو المناطق العربية من ارض إسرائيل هو «أمر مفهوم من تلقاء نفسه». كما ادعى جلاف، ولم يحذره من غزو مناطق اليهود. كل ما قاله هو «سندرس التصريحات التى ادلى بها جلالته».

لا مكان آمن التطهير العرقي في النقب

دراسة « ٢ »

دورية: اخبار من الداخل - News From Within
عدد: Vol. XIII, no. 9, October 1998
اليزابيث كامبيل Elizabeth Campbell

إعداد: أكرم ألفي

«يجب علينا ان نقوم بتحويل البدو إلى عمال حضريين يعملون في الصناعة والزراعة والخدمات والبناء، وحيث أن ٨٨٪ من سكان إسرائيل لا يعملون بالزراعة، بالتالي علينا أن نجعل البدو يعملون في هذا النشاط. إن هذا سيكون بمثابة تغيير جذري، فلن يعود البدو يعيش في أرضه مع قطعانه، سيصبح إنسان حضري.. يرجع إلى المنزل بعد الظهر ليستريح وسيستاد ابنائه على ارتداء البنطلون ولن يحملوا الشاباريا (الخنجر البدوي)، ولن يبحث عن فريسة في الخلاء وسيذهب ابناؤه للمدرسة وشعرهم مهذب. إن هذا سيكون بمثابة انقلاب، ولكن لن يستقر قبل جيلين من الآن، وسيتم بدون استخدام الاجبار بل من خلال التوجيه الحكومي.. وهكذا سوف تنتهي ظاهرة البدو.»

موشى ديان (مقابلة مع هارتس ١٩٦٣/٧/٢١)

تقوم معظم الحكومات في بلدان الشرق الأوسط بمحاولات جادة لوضع نهاية لنمط الحياة الرعوي للسكان البدو، وذلك من خلال دمجهم في المجتمع المتمدن وتوطينهم في مكان ثابت ليصبحوا فلاحين أو عمالاً مأجورين.

هذه المحاولات تقوم على رؤية تتبناها هذه الحكومات تتلخص في كون النمط الرعوي نمط متخلف وغير متحضر وصعب السيطرة عليه وغير منتج على مستوى اسهامه في الاقتصاد القومي. إلا أن سياسة توطين البدو التي تتبناها دولة إسرائيل تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف أخرى للدولة الصهيونية، حيث أن نقل بدو النقب إلى المدن وضم أراضيهم لممتلكات الدولة يعني تخصيصها للسكان اليهود فقط.

رأى الصهاينة منذ انشاء الدولة الإسرائيلية أن «النقب» ما هي إلا أرض فضاء غير مأهولة بالسكان ومتعطشة للتنمية اليهودية وأن البدو لا يمثلون إلا عقبة صغيرة يجب تجاوزها لإنجاز العمران اليهودي في هذه المنطقة، وقد تحقق لهم ما أرادوا، فقد أصبحت النقب «فضاء مفتوح» بالفعل يسيطر عليه عدة وزارات ووكالات حكومية، وأهمها «الجولة الخضراء» (وهي وكالة شبه

مسلحة مسؤولة عن حماية المناطق الخضراء في إسرائيل). أن هذا يهدد المجتمع البدوي بمواجهة خطر التدمير الشامل لثقافته وتدمير نمط حياته إلى جانب ابعاده عن اراضيه.

تاريخ البدو في النقب:

استوطن البدو في منطقة النقب منذ العهد البيزنطي، وكانوا السكان الوحيدين لهذه المنطقة في الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٩٤٨م وقدر عددهم في ١٩٤٧ ما بين ٨٠,٠٠٠ و ٩٥,٠٠٠ بدوي تقريبا يمثلون ٩٦ قبيلة مختلفة.

وقد كان البدو يتمتعون في ظل الحكم العثماني والانتداب البريطاني بعده بحرية الحركة كاملة في المنطقة إلى جانب حقوقهم في مناطق الرعي والمياه الجوفية مما جعلهم قادرين على الحفاظ على نمط حياتهم.

انقلبت حياة البدو رأساً على عقب مع بداية حرب ١٩٤٨، حيث أجبروا تحت ضغط الارهاب الصهيوني على الهروب من المنطقة ومن بقي منهم تم ترحيله إلى الأردن وغزة، فقد تم ترحيل احدى عشرة قبيلة إلى بئر سبع وغزة لأسباب أمنية، بينما بقيت تسع عشرة قبيلة في مناطق سميت بمنطقة الاستبعاد "Reseruation" في النقب وتم إعلانها منطقة مغلقة، حيث لم يكن يسمح للبدو بمغادرة هذه المناطق إلا بتصريح خاص. وحتى عام ١٩٥٧ لم يكن يسمح لهم بالذهاب إلى بئر سبع في يوم التسوق للبيع والشراء، وفي نهاية ١٩٥٩ تم ترحيل جزء كبير منهم إلى الأردن ومصر وقد توقفت هذه السياسة بعد تدخل الأمم المتحدة.

وفي نهاية ١٩٤٨ (بعد انتهاء الحرب) لم يتبق في «النقب» إلا ١١,٠٠٠ بدوي فقط يسكنون ١٠٪ فقط من المنطقة التي كانت ملكهم قبل الحرب.

وقد أعلنت الحكومة العسكرية الإسرائيلية أن النقب أرض ملك الدولة ومنطقة عسكرية مغلقة.

في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٦٦ قامت الحكومة العسكرية بوضع يدها على أراضي البدو- الذين هربوا من جراء الاجراءات

القومية من خلال قانون نقل الملكية (١٩٥٠)، كذلك استخدمت في ١٩٥٣ قانون الأرض العثماني لسنة ١٨٥٨ والذي لم يعترف رسمياً بحق البدو في الأرض للاستيلاء على باقي أراضي البدو. وفي نهاية ١٩٦٦ كان قد تم استبعاد حوالي ٩٣٪ من بدو النقب.

لم تقدم الحكومة العسكرية أية تعويضات في مقابل مصادرة أراضيهم وفي نفس الوقت تحولت هذه الأراضي المصادرة إلى مستعمرات زراعية يهودية ونشأت الكيبوتزات والموشافيم اليهودية، في حين تم منع البدو من العمل في هذه المستعمرات وحجز الوظائف للمهاجرين اليهود فقط.

بعد انتهاء الحكم العسكري (١٩٦٦) حاول بعض البدو العودة لأرضهم واستخدموا عدة براهين لإثبات ملكيتهم القانونية للأرض هي:

١- الضرائب التي كان يدفعونها لفترة طويلة والمثبتة في التقارير الرسمية والتي تؤكد أنهم كانوا يزرعون هذه الأرض ويعملون بها.

٢- شراء الحكومة التركية ٢٠٠٠ دونم من قبيلة «العزازمة» في سنة ١٩٠٠ لبناء مدينة «بئر سبع».

٣- اعتراف السلطات الإسرائيلية بقيام يهود بشراء أراضي من البدو في النقب قبل ١٩٤٨.

٤- اعتراف الدولة الإسرائيلية بملكية البدو للأرض عند قيامها بشرائها من البدو.

وقد طرحت حكومة حزب العمل في ١٩٧٦ على البدو إجراء مفاوضات تتضمن اعتراف الحكومة الإسرائيلية بملكية البدو ١٢,٥٪ من الأراضي ودفع تعويضات بالنسبة للأرض الأخرى المصادرة، ولكنه مع مجيء حكومة الليكود إثر انتخابات ١٩٧٧ تم تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى.

استمر البدو بعد ذلك في محاولة استعادة أراضيهم المصادرة عبر القنوات القانونية، إلا أنهم لم يستطيعوا كسب أي قضية من حوالي ٣,٠٠٠ دعوة قضائية تم رفعها خلال العقدين الماضيين. نلاحظ أن الحكومة الإسرائيلية هي التي سنت القوانين التي تدفع القضاء إلى رفض إعادة الأراضي للبدو.

هذا وقد تمت عملية مصادرة كبرى جديدة في سنة ١٩٨٠ لأراضي البدو، حيث قام الجيش الإسرائيلي ببناء ممرات طيران وقواعد عسكرية جديدة في النقب لتعويض تلك التي تم إغلاقها في سيناء بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر، قامت السلطات الإسرائيلية خلال عملية المصادرة هذه بمصادرة نحو ٨٢,٠٠٠ دونم من أراضي البدو في النقب بموجب قانون

«مصادرة الأراضي». تشير منظمة «التجمع من أجل مساندة والدفاع عن حقوق البدو في إسرائيل» أن التعويضات التي

عرضت على البدو في تلك الفترة قدرت بما يتراوح بين ٢-١٥٪ من قيمة التعويضات التي دفعت للمستوطنين اليهود الذين رحلوا عن سيناء في نفس الفترة.

هكذا يتضح لنا أن السلطات الإسرائيلية تعتبر أن البدو والذين يشكلون نحو ١٢٪ من إجمالي السكان الفلسطينيين العرب - أي حوالي ٩٥,٠٠٠ بدوى يستقر منهم ٦٠,٠٠٠ في النقب و٣٥,٠٠٠ في الجليل - يمثلون تهديداً للأمن الإسرائيلي.

المناطق المخططة والقرى غير القانونية:

قادت المرحلة الأولى من سياسة التوطين الإسرائيلية إلى

تحويل البدو إلى مستبعدة في شمال النقب (إثناء فترة الحكومة العسكرية) بينما تهدف المرحلة الثانية، والتي بدأت بعد انتهاء الحكم العسكري ومستمرة إلى الآن، إلى إجبار البدو على الانتقال إلى المناطق المخططة.

وبينما كانت الأسباب المعلنة لترحيل البدو إلى «مناطق الاستبعاد» أسباباً أمنية فإن الأسباب المعلنة لترحيلهم إلى «المناطق المخططة» هي الرغبة في توطينهم في إطار «حضاري» و«حديث» يجعل الدولة قادرة على توفير الخدمات الأساسية لهم.

من الواضح لنا أن كلا المرحلتين ينبعان من هدف صهيوني وحيد هو طرد البدو من أراضيهم، ولكن الأهم في سياق المرحلة الثانية هو استخدام الدولة الإسرائيلية لخطاب «بيئي» يقوم على أن طرد البدو وإخلاءهم للصحراء هو الطريق الوحيد لحماية السلامة البيئية في هذه المنطقة، في نفس الوقت يتغاضى عن حقيقة أن اليهود من الموشافيم أو الكيبوتز يستهلكون ضعف ما يستهلكه البدو (في نفس المنطقة) في إطار استعانتهم ببرامج زراعية متقدمة تكنولوجياً.

إن هذا الخطاب يعكس رغبة واضحة لدى السلطات الإسرائيلية في تطهير الصحراء من البدو وفي نفس الوقت توسيع الاستيطان اليهودي بها.

يوجد حتى اليوم، سبع مناطق مخططة تم إنشاؤها شمال النقب قرب بير شيبع بواسطة الحكومة وتخصيصها للبدو منذ نهاية الستينيات، وهي: تل شيفا، راهات، شالوم النقب، اروير، كسايفا، لجيا، هورا). في هذه المناطق الحضرية المخططة لا يحق للبدو الاحتفاظ بماشيتهم أو الانخراط في الزراعة، إلى جانب عدم قيام الحكومة بتوفير وظائف لهم. بالإضافة إلى أن هذه الأرض المخصصة للبدو لا تزال قانونياً ملك لليهود، لا يجوز للبدو أن يبيعونها إلا لليهود، فقط يمكنهم أن يقوموا بتأجيرها لعرب ولفترة محددة زمنياً.

وفي إطار رؤية الحكومة الإسرائيلية أن البدو غير قادرين على إدارة أنفسهم بالطرق الحديثة، فإن البدو يفتقرون لإمتياز إدارة مناطقهم (ما عدا منطقة راهات) حيث أن كل القضية ورؤساء محاكم وإدارات المناطق هم يهود ويتم تعيينهم بواسطة الحكومة الإسرائيلية.

انتهت تجربة المناطق المخططة بالفشل حيث تفشت ظاهرة البطالة إلى جانب افتقار هذه المناطق لأي شكل من الخدمات تقريباً (باستثناء منطقة راهات) فلا توجد بنوك أو مكاتب بريد فضلاً عن افتقارها للطرق والحضانات والكهرباء والخدمات التليفونية.

أما منطقة راهات فتخدم تجمع سكاني يفوق بنحو مرتين ونصف سكان المدن اليهودية في أوفاكيم، إلا أننا نجد أن ميزانيتها أقل من نصف ميزانية أي مستوطنة يهودية.

لعل أحد دلائل فشل تجربة المناطق المخططة، المسح الإحصائي الذي تم في سنة ١٩٨٨ لحوالي ١٦٠ عائلة بدوية تعيش في منطقة راهات - انجح المناطق البدوية وفق تقارير السلطة الإسرائيلية - حيث أبدت خمس عائلات فقط رغبتها في البقاء بينما أكدت العائلات الأخرى (١٥٥ عائلة) على رغبتها في العودة إلى أراضيها إذا أتيح لها ذلك.

على الجانب الآخر تم توسيع الاستيطان اليهودي في النقب من

خلال سياسة تبنتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، عبر إقامة منطقة صناعية، وإنشاء مطار في وسط أكثر المناطق البدوية كثافة، وإقامة ١٠٠ مستوطنة جديدة تستخدم التقنيات الزراعية الحديثة، إلا أن هذه السياسة ما كان لها أن تتحول إلى واقع، إلا عبر إجراء عملية تهجير شاملة للبدو من المنطقة. لهذا بدأت الحكومة الإسرائيلية منذ ١٩٨٠ تنفيذ قانون «التخطيط والإنشاء» لسنة ١٩٦٥، وذلك لمنع توسع القرى غير القانونية التي أقامها البدو في منطقة النقب خلال العقود الماضية، حيث ينص هذا القانون على منع بناء أو تعديل أى منشأة بدون تصريح، وأن المبنى التي تم إنشاؤها بدون تصريح يجب هدمها.

تقوم الحكومة الإسرائيلية - في ظل هذا القانون - بتقديم مئات من البدو للمحاكمة سنوياً بتهمة البناء غير القانوني ويتم إجبارهم على هدم منازلهم ودفع غرامات مالية ضخمة وترجى بيعهم إلى السجون أحياناً، كما أن هدم المنزل يتم على نفقة صاحبه!!

إن هذه المعاملة لا تخرج من إطار رؤية السلطة والقانون الإسرائيلي على أنهم مجرمون ومعتدون على «الفضاء المفتوح» وعلى أراضي الدولة مما يجعل البدو في النهاية بين شقى الرمح، فهم إما مواطنون بلا أى خدمات وبلا وظائف في «المناطق المخططة»، أو مجرمون متحدون للنظام وسلطة الدولة إذ رفضوا الانتقال للمناطق المخططة وبقوا في قراهم «غير القانونية».

سلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية والجوالة الخضراء:

إن هذه الرؤية الصهيونية حول تطهير الصحراء من البدو لا يتم تحقيقها من خلال القوانين فقط، بل بشكل أكثر فاعلية، من خلال المجموعات شبه المسلحة وعلى رأسها ما يسمى «بالجوالة الخضراء» والتي تقوم بدور فاعل (تهديد ومضايقة وطرده البدو) رغم أنها دعائياً تهدف إلى حماية البيئة.

هذه الجوالة تتلقى تشجيعاً ودعمًا غير محدد من كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومن وزرائها وأيضاً من السكان الإسرائيليين، هذا الدعم يأتي نتيجة لنجاحها في إرهاب البدو وتسهيل عملية التطهير العرقي في النقب، وليس لكونها مدافعة وحامية للثروة البيئية الإسرائيلية.

تأسست «الجوالة الخضراء» في عام ١٩٧٦ بهدف حماية أراضي الدولة الإسرائيلية من المعتدين عليها، وهي انبثقت من لجنة تنسيق بين الجيش الإسرائيلي والوكالة اليهودية (الذين يملكون معاً ٩٢٪ من أراضي الدولة الإسرائيلية)، ضمت أيضاً عدداً من الوزراء - منهم وزير الداخلية والأمن، وقد كان من أهم أهدافها عند إنشائها حماية المناطق المفتوحة (ومن ضمنها منطقة النقب).

وبإلقاء نظرة سريعة على ميزانية هذه الجوالة نكتشف أن الجزء الأكبر منها يتم تخصيصه من وزارة الأمن ٢٨، ٢٤٪ وتليها وزارة الزراعة وإدارة المياه، ثم الصندوق القومي اليهودي (JNF) والوكالة اليهودية ووزارة الداخلية، مما يوضح أنها ليست سوى منظمة شبه عسكرية مصممة للقيام بدور محدد هو التطهير العرقي في النقب. وليست حارس يزود عن الطبيعة والبيئة الإسرائيلية. (في هذا السياق يجب تذكر أن الغرض الرئيسي للصندوق القومي اليهودي (JNF) هو الاستيلاء على الأراضي لغرض الاستيطان اليهودي).

لعل دور هذه الجوالة يظهر لنا بشكل أوضح من خلال تعقب نشاطها منذ إنشائها، فهي بدأت عملها بإصدار أوامر بهدم منازل البدو ومصادرة ماشيتهم في النقب، حتى أن البدو صاروا يطلقون عليها إسم «الجوالة السوداء» حيث لم يروا منذ إنشائها إلا قتل قطعانهم وترحيلهم بالقوة ووصولاً لقتل أطفالهم.

وحسب قول مدير منظمة «التجمع من أجل مساندة والدفاع عن حقوق البدو في إسرائيل» «فإن الجوالة الخضراء أخذت مكان الحكومة العسكرية في عملية التنكيل بالبدو، بل إنها أحياناً تكون أكثر عنفاً وميلاً للإرهاب، فعلى سبيل المثال قامت الجوالة بالتعاون مع الشرطة الإسرائيلية في ١٩٨٠ بنصب كمين في الطريق وإطلاق النار على سيارة مليئة بالبدو مما أسفر عن مقتل أم لطفل في الشهر الثاني من عمره».

تقوم الجوالة أيضاً بمنع البدو من امتلاك رأس واحد من القطعان أكثر مما هو مسموح به قانوناً، ومصادرة القطعان غير القانونية (خاصة الماعز والخراف وبشكل أقل الجمال)،

وفي هذا السياق حققت الجوالة نجاحات ضخمة (وفق معاييرها) حيث أقامت ٧٥٠ دعوى قضائية في الفترة من (٧٦ - ١٩٨٦) ضد من اسمتهم «المعتدين» واستطاعت من خلال هذه القضايا ضم ٣٥٠.٠٠٠ دونم للصندوق القومي اليهودي (JNF)، وطرده «المعتدين» البدو من ما يزيد عن ٣.٠٠٠.٠٠٠ دونم وإعادتها للدولة الإسرائيلية، كما استطاعت تخفيض عدد القطعان من الخراف من حوالي ٢٠٠.٠٠٠ إلى

حوالي ٧٠.٠٠٠ خروف فقط في نفس الفترة، إلى جانب رفع ٤.٦٠٠ دعوى قضائية بسبب الانحرافات القانونية للمستوطنات الزراعية البدوية وألف قضية بصدور البناء غير القانوني، بينما على الضفة الأخرى من النهر لم تقدم إلا ١٤ شكوى فقط ضد الجوالة الخضراء تم إلغاء ١٢ منها، أما الاثنين الباقيين فكان الحكم بصددهم هو عدم اعتبار الجوالة مذنباً أو منتهكة لأى قانون.

لا تكتفى الجوالة بهذه الأفعال العدوانية ضد البدو، بل إنها تقوم أيضاً برش المبيدات السامة على حقول البدو ومساكنهم مما ينفي عن هذه الجوالة أى اهتمام ولو ضئيل بالبيئة.

في النهاية، فإننا نرى أن الوحيدين القادرين على حماية البيئة في النقب هم السكان التاريخيين والأصليين للمنطقة أى البدو، وأن معركة المدافعين عن البيئة في إسرائيل ليست ضد البدو، بل يجب أن تكون ضد النموذج الإسرائيلي في التنمية

الصناعية التي تقوم على إهدار الموارد وإساءة استخدامها إلى جانب الاستهلاك غير الرشيد للموارد، وإيضاً ضد إنتاج الأسلحة النووية ذات الخطورة المرتفعة على البيئة في «ديمونه» والمبيدات السامة التي تضر بالمياه الجوفية، كذلك ضد المعدل

غير المسبوق للتوسع الاستيطاني الذي يؤدي إلى تدمير الغابات، والتوسع المستمر في المناطق العسكرية ونفاياتها السامة المختلفة.

إلا أن «الجوالة الخضراء» لا تلعب أى دور في مواجهة كل هذا، بل أن دورها الوحيد هو إنزال الرعب في قلوب البدو وترحيلهم من النقب.

ومن هنا فإن حماية البيئة ليست إلا غطاء لطرده البدو امس واليوم وغداً.

الانتخابات الإسرائيلية

ملف العدد

ملحق هآرتس السياسي

عدد ٤ / ٥ / ١٩٩٩

بقلم : يوسف الغازي

السيد مساواة بدلا من السيد أمن

المحتلة، من ٤٩,٦٪ إلى ٣١,٢٪. ووصلت نسبة الذين يرفضون حق قيام دولة اسرائيل من ٦,٨٪ عام ٩٥ إلى ١٨,٤٪ عام ٩٩، وهي تقريبا نفس النسبة في عام ١٩٧٦ والتي وصلت إلى ٢٠,٥٪. ووصلت نسبة الراضين لقيام اسرائيل كدولة يهودية صهيونية من ٣٥,٣٪ عام ٩٥ إلى ٤٥,٣٪ عام ١٩٩٩. وقفزت نسبة تأييد المظاهرات غير القانونية كوسيلة للمقاومة عند المواطنين العرب من ٦٪ عام ٩٥ إلى ٢١٪ هذا العام، أي أكثر من النسبة بعد يوم الارض عام ٧٦ (١٧,١٪) وأكثر من النسبة بعد اندلاع الانتفاضة في عام ٨٨ (١٣,١٪).

يرى سموحة ان دراسة هذه الاستطلاعات تشير الى أنه في ايام حكم رابين - بيريز حدث تقارب حقيقي بين العرب والدولة، لكن في ايام حكم نتنياهو حدث ابتعاد فعلي. ويعتقد سموحة انه على الرغم من مشكلاتهم في ظل حكومة نتياهو فلم يتمكن العرب اليأس ولم يتراجعوا عن تأييدهم لعملية السلام ووسيلة النضال الديمقراطي البرلماني. ويرغب معظمهم في ان يشارك ممثلهم في الكنيست في القرارات الحاسمة التي تمس سياسة الدولة وذلك من خلال ضمهم الى الائتلاف الحكومي.

إن هذه البيانات تعمل في الانتخابات هذه المرة ضد نتياهو والليكود في القطاع العربي لكنها لا تعمل لصالح اسرائيل واحدة وإيهود باراك بشكل تلقائي.

ان خمس الذين يشاهدون دعاية الانتخابات في التلفزيون - وهي نسبتهم من اجمالي السكان - هم مواطنون عرب. ويشاهدون كل مساء باراك أمامهم "كالسيد أمن" والهدف واضح هو جذب الناخبين من حزب الوسط واليمين اليه، لكن في القطاع العربي كان يرغب الكثيرون في مشاهدته

تدل العديد من الشواهد على أن نسبة اقتراع المواطنين العرب في الانتخابات القادمة سوف ترتفع من ٧٧,٣٪ في انتخابات عام ١٩٩٦ إلى أكثر من ٨٠٪، وقد وصلت نسبتهم في انتخابات عام ١٩٥٩ إلى ٨٥٪ وعام ١٩٦١ إلى ٨٣٪. ويفسر الدكتور سامي سموحة - من جماعة حيفا، هذه الظاهرة بأنها "جزء من رد فعل السكان العرب على سياسة عدم المساواة والقمع التي تتبعها حكومة نتياهو، والتي نجحت في الاضرار بنسيج التعايش الموجود وأعادنا ٢٠ سنة الى الوراء".

ذكر سموحة معتمدا على نتائج الاستطلاع الذي اجراه مع آخرين لصالح معهد ابحاث السلام بجفعات حيفا، أنه مقارنة بالاستطلاعات التي اجراها منذ عام ١٩٦٧ والتي اشارت الى نمو اتجاه الاسرلة والاعتدال العربي في اسرائيل، فإن الاستطلاع الحالي يشير الى "توقف هذا الاتجاه، وإن لم يحدث تغيير للأفضل في سياسة الحكومة القادمة تجاههم، فهناك خطر قائم ينذر بتحويل عكسي في هذا الاتجاه".

وفي استطلاع الرأي الذي اجري في منتصف ابريل من هذا العام والذي ارتكز على عينة تتكون من ٩١٠ اشخاص تم سؤالهم وجها لوجه قال ٣٢,٨٪ منهم ان لقب "اسرائيلي" يناسب هويتهم في مقابل ٦٣,٢٪ اجابوا بنفس الاجابة عام ٩٥. كما انخفضت نسبة المواطنين العرب الذين اعربوا عن استعدادهم رفع علم اسرائيل فوق منازلهم وسياراتهم في يوم الاستقلال من ٤٣٪ إلى ٢٧,٦٪. وكذلك انخفضت نسبة المواطنين العرب الذين ذكروا أنهم يشعرون بالقرب من المواطنين اليهود في اسرائيل أكثر من قربهم من الفلسطينيين في المناطق

يقدم نفسه بأنه "السيد مساواة" . وعلى الرغم من الحقيقة التي تشير إليها استطلاعات الرأي وهي أنه في الجولة الاولى سوف يكون تأييد العرب لباراك ضعف تأييدهم لعزى بشارة عضو الكنيست واكثر بكثير مما سوف يحصل عليه كل من بنيامين نتنياهو واسحق مورديخاي الا أن باراك سوف يحتاج كثيرا الى اصوات المواطنين العرب في الجولة الثانية.

ان المواطنين العرب هم القطاع الوحيد القادر في الجولة الثانية على ان يكونوا الكفة المقابلة للقطاعين الحريدي والروسي اللذين سوف يمنح معظمهم اصواتهم لبنيامين نتنياهو . إن تجربة الانتخابات المحلية تشير الى ان نسبة الناخبين في الجولة الثانية تكون أقل بشكل عام عنها في الجولة الاولى . من كل اتجاه في القطاع العربي يسمع باراك أنه من أجل تعبئة المواطنين العرب كي ينتخبوه في

الجولة الثانية فإنه يجب عليه ان يقوى من دوافعهم . يجب على باراك ان يتخلص من نظرية حزب عمل ارض اسرائيل التقليدية وأن العرب هم مجرد مخزن اصوات ، ٥٠٠ ألف صوت ، في جيبه ، وعليه ان يعتبرهم ، بأسرع ما يمكن ، شركاء شرعيين . فهم يرغبون في أن يستمعوا منه ، إلى ما يتجاوز المجال السياسي ، وبالتحديد أن حكومة برئاسته سوف تعمل على تنمية حقوقهم المدنية .

لقد ازدادت هامشية المواطنين العرب في ظل حكومة نتنياهو سواء في السياسة الاسرائيلية أو في السياسة الفلسطينية والعربية . وعلى باراك ان يعمل على تحرير المواطنين العرب من الإحساس بأن انتماءهم الى دولة اسرائيل ليس اكثر من وهم ، كما عليه ان يدرك انه قد آن الاوان كي يقوى لديهم شعور المشاركة الحقيقي .

هناك سبب لتغيير بيبي

يديعوت احرونوت
٢٦ / ٤ / ١٩٩٩
بقلم : سيفر بلوتسكو

"لا توجد عمليات ارهابية ولا يوجد تضخم وليس هناك سبب لتغيير بيبي" و"لا توجد دولة فلسطينية وليس هناك أي انخفاض في مستوى المعيشة ، وليس هناك أي سبب يدعو الى تغيير بيبي" .

إن الهيئة الدعائية لليكود لم تبتكر هذه الشعارات ولم تبذل أي جهد في التوصل اليها ، حيث انها ليست بطولية بالقدر الكافي وليست لاذعة بالقدر الكافي وليست قومية بالقدر الكافي وليست معادية لعرفات ايضا بالقدر الكافي . وأي سياسي مثل نتنياهو يسعى الى كرسى الزعامة القوية لن يستخدم عبارات ضعيفة . ولكن العبارات الاربعة القصيرة التي ذكرناها سلفا سوف تشرح الاسباب وراء زيادة احتمالات نجاح بنيامين نتنياهو في الانتخابات . والواقع يعمل الآن لصالحه .

وكم ابتعدنا عن الأيام الكئيبة التي كانت في نهاية العام الماضي . أيام التضخم الشديد ، والانخفاض المتزايد في قيمة العملة ، والبطالة المتزايدة ، ووزير اقتصاد غاضب ويتقدم باستقالته ، وأزمة سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وخطاب الاعتراف الذي القاه كلينتون امام البرلمان الفلسطيني . وكم ابتعدنا عن أيام الحكومة الساقطة ورئيس وزراء لا يستمع الى النصائح وفاقد للزعامة وفاقد للمصداقية ويذهب رغم أنفه الى الانتخابات المبكرة .

ولو كان حزب المعارضة الرئيسي قد قرر خوض الانتخابات في الفترة الزمنية القصيرة المتاحة لكان هناك شك في احتمال تغير الواقع ولكان هناك شك ايضا في احتمال تغيير نظرية الواقع في نظر الناخبين الاسرائيليين . ولكن

كانت هناك اعتبارات أخرى لدى حزب العمل وزعاماته . فقد فضلوا التكتيك وفضلوا أن تكون الانتخابات بعيدة وأن يحصلوا على ستة أشهر من التأجيل ، وهي الفترة التي تمت فيها السيطرة من جديد على التضخم واستقرت معدلات البطالة وأصبح الشيكول أكثر قوة وارتفع المستوى الحقيقي للمعيشة .

واعادت زعامة السلطة الفلسطينية على عدم تنفيذ اتفاقيات واي وسعت إلى منع وقوع عمليات ارهابية . واستعاد عرفات عقله وابتعد عن الاعلان عن اقامة الدولة الفلسطينية .

ومرر نتنياهو في الكنيست ميزانية الحكومة لعام ١٩٩٩ وعين وزيرا للمالية كثير الابتسام وبدأ في اتباع اقتصاد للانتخابات يركز على مجموعة من المصالح تعنى نسبة كبيرة نسبيا من الاصوات المتخبطة . هذا وقد تم التوقيع على اتفاقيات اجور في القطاع العام ، وانتعشت البورصة وأما بنك اسرائيل وهو مؤسسة مستقلة فقد بدأ في نشر توقعات متفائلة للغاية حول الانتهاء القريب للكساد والزيادة التي لم يسبق لها مثيل في الاستثمارات الأجنبية .

وقد بدأت حكومة نتنياهو نشاطا سياسيا واسع النطاق ، وربما يكون هذا النطاق خالي من الجوهر ولكنه ينطوى على شعور بالخروج من حالة العزلة .

وهكذا وصلنا الى هذه اللحظة فقبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات نجد أن جميع المرشحين لرئاسة الحكومة باستثناء نتنياهو يستخدمون بكثرة كلمة "تغيير" . ولكن هل اسرائيل ترغب بالفعل في التغيير ؟ وهل هذا التغيير في غير صالحها الآن ؟ وهل الناس تشتاق بالفعل الى تحول

المصيدة

آخر مثل ذلك الذى حدث فى ١٩٧٧ و ١٩٩٢ ؟ ومن المعروف أن للائتلاف المعادى لنتنياهو اعتبارات خاصة بإبعاد الشكوك التى نتجت فيما يتصل بضرورة تغيير نتنياهو. وهم يقولون أن التحسن الذى طرأ على الواقع ليس إلا - جرد ظاهرة سرعان ما سوف تتلاشى . وإذا تم إعادة انتخاب نتنياهو مرة أخرى فسوف تعود المشاهد والرياح والأصوات التى كانت فى شتاء ١٩٩٨ .

وأما الهزة التى ستحدث مع انتخاب نتنياهو مرة أخرى فسوف تؤدى إلى هروب المستثمرين الأجانب وانخفاض سعر الشيكل وارتفاع معدل التضخم وزيادة نسبة البطالة . ولكن التجربة التاريخية تثبت أن الناخبين فى إسرائيل لا يسارعون بتغيير حكومة حاكمة حتى لو كان أداء هذه الحكومة ليس على مايرام . وعلى عكس الناخبين الأمريكيين فإننا نستمر فى تقديم الدعم للزعامة المتوسطة حتى لو كانت

مخيبة للأمال . وتظهر أمام عيني نتائج الانتخابات التى جرت فى عام ١٩٨٤ . ففى ذلك الوقت تدهورت إسرائيل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا تدهورا من أعماق التدهورات فى تاريخها . وعلى الرغم من ذلك فإن الليكود لم يهزم .

ونحن جميعا نعلم أن الحملة الانتخابية التى يديرها بنيامين نتنياهو الآن متواضعة وأن صفوفه تفتقد حماس الممارك ، ومن المعروف أن اقرب أصدقائه قد ابتعدوا عنه أو أنهم يشحذون السكاكين من وراء ظهره ، ولكن من ناحية أخرى . فإن الزمن الواقعى يعمل فى الأشهر الأخيرة لصالحه . وفى نظر كثير من الاسرائيليين ، هذا سبب كاف لعدم تغيير بنيامين نتنياهو فى منصب رئيس الوزراء . أو على الأقل الآن .

يديعوت احرونوت

١٢ / ٤ / ١٩٩٩

بقلم : عاموس عوز

بالرضا التام وتحقيق طموحاته وأماله . ويتباهى نتنياهو بأنه فى ظل حكم اليسار وقعت كثير من حوادث الارهاب والعمليات الانتحارية وانفجار السيارات المفخخة وأما فى عهده فقد عاش الشعب الاسرائيلى فى جنة عدن . وهذه ليست الحقيقة ، حيث أن حماس والجهد الاسلامى نفذوا عمليات إرهابية شرسة فى كل مرة كان يبدو لهما أن ثمة تقدم نحو السلام يلوح فى الأفق وكانا يهدفان الى قتل هذا التقدم . كذلك وقعت حوادث إرهابية فى عهد نتنياهو . وكان ذلك عندما اتضح أنه ينوى أن يتقدم خطوة أو نصف خطوة نحو السلام (اتفاقية الخليل واتفاقية وائ بلانتيشن) . وعلى الرغم من أن حماس والجهد الاسلامى أصبحا رابطين الجأش الى حد ما فى عهد نتنياهو ، فإن ذلك يعود الى شعورهما بأنه ليس هناك سلام وليس هناك أمل فى السلام ، فلا ضير إذن من أخذ قسط من الراحة . ولماذا لا ؟

وربما يؤدى انتصار نتنياهو فى الانتخابات الى زيادة قوة حماس والجهد الاسلامى لأن اتفاقيات أوسلو سوف تنهار ويتزايد شعور الفلسطينيين باليأس بدرجة كبيرة وربما يؤدى ذلك الى زيادة عمليات القمع الاسرائيلية وإلى نشوب تمرد واسع النطاق من جانب الشعب الفلسطينى ، تمرد يؤدى - وهذا - ما تأمل فيه حماس ويأمل فيه أيضا بعض المتطرفين لدينا - الى نشوب حرب شاملة (تستخدم فيها الصواريخ والأسلحة المتطورة الأخرى) بين إسرائيل وبين العالم الاسلامى قاطبة وبين إسرائيل وبين العالم أجمع . وربما من الأفضل إذن ، وبدلا من التخمين كيف سيقترع عرفات وكيف سيقترع الشيخ أحمد ياسين فى هذه

لقد كشف لنا السيد نتنياهو مرة أخرى أن ياسر عرفات ينتظر إيهود باراك . ومرة أخرى يلمح لنا السيد نتنياهو أنه - أى نتنياهو هو الأفضل لليهود وأن إيهود باراك (مثل رابين من قبله) أفضل للعرب . وها هو السيد نتنياهو ينزل بالجدل الى الحضيض .

فى الوقت الذى يجب فيه أن يدور الجدل الحقيقى حول السؤال القائل: هل نرغب هنا فى وجود دولة ديمقراطية ذات حدود ديموغرافية معقولة وأمنة ومعترف بها ، أم نرغب فى وجود دولة محتملة لها حدود طموحة لا يمكن لأى طرف فى العالم أن يعترف بها؟

وبدلا من المشاركة فى هذا الجدل ، فإن السيد نتنياهو يتبع أسلوب رخيص للغاية ويدعى أن الطيبين من مؤيديه يحرسون على ما هو فى صالح إسرائيل وأما الأشرار - وهم النصف اليسارى من الشعب - فإنهم يحلمون طوال الليل ويفكرون فى كيفية إسعاد عرفات .

وفى الخارج ، فى الظلام ، نسمع المؤيدين لقتل رابين وهم يرددون هذه التلميحات وهم يشعرون بالسعادة مثلما شعروا بالسعادة فى المرة السابقة .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : هل عرفات ينتظر باراك فعلا ؟ ربما ، تماما مثلما أن الشيخ أحمد ياسين ومنظمة حماس يصلون من أجل فوز بنيامين نتنياهو فى الانتخابات لأنه فى ظل وجود باراك سيتم إحراز تقدم غير مستساغ من وجهة نظرهم نحو التوصل الى حل يصبح بمقتضاه لإسرائيل وطن وأمن وكيان وشرعية وسلام ، مثلما سيصبح للفلسطينيين نفس الشئ أيضا ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الحل لن يمكن أن يمنح لكل طرف الشعور

الانتخابات ، وبدلاً من أن نفكر ماذا يريد عرفات وما هو الشيء الذي يزيد قوة حماس والجهاد الإسلامي ، يجب أن نسأل أنفسنا: ما هو الشيء الأفضل لنا نحن؟ وكيف نخرج من هذه المصيدة اللعينة - مصيدة العنف والتي تولد القمع والتي تخلق الكراهية واليأس والغضب والشك وتشجع على

العنف والقمع وكذلك الكراهية المضادة ؟ ليست هناك اجابة لدى نتنياهو لأنه هو شخصيا حبيس داخل هذه المصيدة من الناحية النفسية .. إنه داخل مصيدة الاحتلال والقمع والكراهية والعداء والشك واليأس ، وهو غير قادر على الخروج من هذه المصيدة أو أنه لا يرغب في ذلك.

فلسطينيون يؤيدون نتنياهو

هآرتس
١٦ / ٤ / ١٩٩٩
بقلم : زئيف شيف

يمنحه نتنياهو لهم كرئيس لحكومة اسرائيل . ويسمى هذا الوضع من وجهة النظر الفلسطينية ، في العلاقات الدولية Win - Win ، أي اننا سوف نضحك في أي حال. والخطر في هذه النظرية على عملية السلام ، يكمن في انها صيغة سهلة لمن يرغبون في ابقاء نار حرب هادئة من اجل امكانية إشعال النزاع مع اسرائيل في ظروف أفضل . وفي المقابل فإن الرغبة في رؤية باراك رئيسا لحكومة اسرائيل لا تخلو من المخاوف لدى بعض الفلسطينيين فهم يرون كمن يتهرب من اللقاء مع القيادة الفلسطينية ويمتنع عن الحديث معهم عن مستقبل العلاقات . ولزيد من السخرية ، يزعم بعض الفلسطينيين ان باراك اسرائيلي " يده ملطخة بالدم الفلسطيني " وذلك لانهم لا يفرقون بين الارهاب ضد المواطنين الابرياء وبين اصابة الجنود في الحرب.

ويذكرون ان باراك، كان له دور في تصفية زعماء حركة فتح في بيروت عام ١٩٧٣ وتصفية ابو جهاد بعد ذلك. من الصحيح أن معظم الفلسطينيين يتفقون على ان هناك فرصة اكبر في الوصول الى اتفاق حول الارض مع حكومة برئاسة حزب العمل لأن هذه الحكومة سوف تحرص اكثر ، في رأيهم، على الحفاظ على الاتفاقيات التي وقعت عليها. لكنهم يضيفون على الفور ، أنه من الافضل ان يقدم اليمين في اسرائيل تنازلات لا تعارضها المعارضة الداخلية. ويجعل هذا الامر القيادة الفلسطينية تهتم بمسألة ما هو الائتلاف الحكومي الاسرائيلي القادم والافضل بالنسبة لهم ؟ انهم يرغبون في ائتلاف يعد بان لا تحدد اسرائيل اثناء المباحثات حقائق جديدة في المنطقة، وتستطيع تعبئة تأييد الشعب الكافي في حل وسط جيد للفلسطينيين . وطبقا لهذه التقديرات يرى الفلسطينيون الليكود ضمن هذا الائتلاف وكذلك نتنياهو .

من هنا نرى أن الصورة السياسية التي ترسمها القيادة الفلسطينية لنتنياهو ، باراك وموردخاي ليست بالصورة السهلة والواضحة التي نتخيلها .

إن الافتراض الشائع هو ان الفلسطينيين يريدون فوز ايهود باراك أو اسحق موردخاي برئاسة الحكومة القادمة . وأصل هذا الافتراض انه مع واحد من الاثنين سوف يصبح من السهل على الفلسطينيين الوصول الى اتفاق مريح ، في وجهة نظرهم ، في حين ان نتنياهو سوف يفعل اي شيء من أجل نسف الاتفاق النهائي بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية . وبالفعل يستغل الليكود ذلك في حملته الانتخابية كي يثبت ان موردخاي وباراك ينسقان مع ما يوصف بـ " عدو " اسرائيل ، في حين أن نتنياهو ، على الرغم من مصافحته عرفات ، يحافظ على المصالح الاسرائيلية.

لكن هذا التقرير ابعد من أن يكون دقيقا . فهناك آراء عكسية في القيادة الفلسطينية . فمن الناحية التكتيكية يعتبر نتنياهو كرئيس للوزراء ، أفضل لهم بكثير . فقد ادركت القيادة الفلسطينية انه بدون مساندة واشنطن سيصعب على الفلسطينيين تحقيق اهدافهم وهي وقف المستوطنات ، وضع حدود نهائية مقاربة لحدود ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية . لذلك فهم يركزون على الاقتراب من واشنطن والتنسيق مع البيت الابيض والحكومة الامريكية لدرجة ان التعاون المشترك لمواجهة الارهاب أصبح يتم مع الامريكيين اكثر من اسرائيل وتحقيق هذا الهدف المهم يكون اسهل عندما يكون رئيس حكومة اسرائيل شخص يسود بينه وبين الادارة الامريكية عدم الثقة والتوتر مثل نتنياهو . فنتنياهو يعمل من أجل دعم جهود الفلسطينيين للوصول الى تقارب استراتيجي مع واشنطن ، حيث ساهم نتنياهو في قرار الرئيس الامريكي بزيارة غزة لأول مرة ، كما سهل على البيت الابيض اتخاذ قرار دعوة عرفات للقاء شخصي مع الرئيس الامريكي (وليس للقاء مشترك بحضور رئيس حكومة اسرائيل) . وعند حدوث أي خلاف جوهرى بين نتنياهو وعرفات حول مسألة اقامة دولة فلسطين وتنفيذ الاتفاق بين الطرفين تجد هناك تأييدا منذ البداية، من المجتمع الدولي لعرفات . هذا هو الفرق التكتيكي الذي

العرب يحافظون على التوراة

معاريف
١٩٩٩ / ٤ / ١٢
بقلم : يعقوب يونا

ماكيت للقرى العربية، ومعظم هذه القرى تفتقد البنية الأساسية للمجاري، والحصول على تصاريح بناء لا يتم إلا بعد سلسلة طويلة من العذاب والمعاناة.

كذلك فإن هناك بعض القرى مثل الناصرة يسعى سويسا للاضرار برئيس البلدية المنتخب بها بحجة تقديم الرعاية للحركة الإسلامية.

ورؤساء الهيئات العربية الذين يحضرون اجتماعات التأييد لشاس يفعلون ذلك وكأنهم قد أصابهم مس من الشيطان ومن خلال الرغبة في تحقيق المصالح الشخصية البحتة مثل البقاء في مناصبهم وكذلك بسبب شعورهم بالخوف.

وتجدر الإشارة إلى أن توجه حزب شاس إلى الناخب العربي يعتمد على الذاكرة الجماهيرية الضعيفة حيث أن جزءا كبيرا من الدعاية الانتخابية لشاس في الانتخابات الأخيرة في الشارع اليهودي قد شملت أسس عنصرية مثيرة، للاشمئزاز. وكانت الدعاية الانتخابية للحزب تشرح كيف أن شاس قد أنقذت الفتيات اليهوديات اللاتي تزوجن من العرب وخلصوهن من القرى العربية وأعادتهن إلى أحضان اليهودية. ثم نكتشف أن هذا الحزب وصل إلى درجة من الوقاحة إلى الحد الذي يرغب فيه في زيادة قوته لدى العرب. وأود أن أقول أنه ليس هناك ما يمكن أن يبحث عنه حزبي شاس وأجودات إسرائيل في الشارع العربي، حيث أننا بصدد حزبين يهوديين وطائفين ومنفصلين. والاتجاه السياسي للحزبين يميني قح، وكل من شاس وأجودات إسرائيل يدوران في فلك نتنياهو. ولذلك فإن توجه سويسا وبروش إلى المواطنين العرب من أجل أن يؤيدوهما يشبه دعوة الفتاة التي تعرضت للاغتصاب من أجل التعرف على الجاني الذي اغتصبها.

وعلى ضوء ذلك كان من الأفضل أن تبتعد الأحزاب الحريدية عن الصوت وعن الشارع العربي وتوفر على نفسها ضرب الرقم القياسي في الانحطاط السياسي.

غريبة ومتشعبة هي طرق السياسة الإسرائيلية، الأمر الذي يخلق في بعض الأحيان ظواهر يصعب على المرء فهمها. ومن بين هذه الظواهر المثيرة للدهشة التهافت من جانب الأحزاب الحريدية على الصوت العربي.

فقد أعلن حزب شاس على الملأ ودون أن يدع مجالا للشك أنه يهدف إلى الحصول على صوتين بفضل الأصوات العربية. والوسيلة التي ينوي الحزب إتباعها من أجل تحقيق هذا الهدف هي وزارة الداخلية التي يتولى الحزب مسئوليتها. ولكن الحاخام مائير بروش من أجودات إسرائيل والمسئول عن وزارة الاسكان لم يقف مكتوف الأيدي وأعلن أن حزبه سوف يبذل قصارى جهده في القطاع العربي بهدف الحصول على الأصوات العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزير الداخلية الياهو سويسا ونائب وزير الاسكان بروش قاما بجولات في القطاع العربي وامتدحوا المساهمة الكبيرة والدور الذي يقوم به السكان العرب. وكان لزاما عليهما أن يفعلوا ذلك، لسبب بسيط وهو أن السكان العرب لم يعرفوا أنهما يقدرونهم ويعملون لمصلحتهم.

وبصرف النظر عن السخرية التي تثيرها مغازلة الأحزاب الحريدية للصوت العربي، فإن هذه الظاهرة تنم عن التكبر والوقاحة، حيث أن المواطنين العرب من حقهم الحصول على الخدمات وعلى ميزانيات من وزارة الداخلية لكونهم مواطنين. والديمقراطية التي نجد فيها وزارة حكومية تستخدم كأداة سياسية من أجل كسب أصوات العرب تعتبر ديمقراطية مريضة وهشة وفاسدة.

ومن المعروف أن وزير الداخلية سويسا يعتبر رجل له مواقف يمينية متطرفة ولم يعمل لمصالح السكان العرب في دولة إسرائيل. بل إنه أساء إلى هؤلاء السكان بواسطة التعسف في استخدام صلاحياته. وحتى هذه اللحظة لم يتم عمل خطط

عقدة باراك

معاريف
١٩٩٩ / ٤ / ١٥
بقلم : يوسف حريف

من الممكن أن نعتبر فكرة باراك في هذا الوقت مناورة، ذلك على الأقل من ناحية التوقيت وإن لم يكن من ناحية الجوهر. فلماذا استفتاء أن كنا سوف نجرى انتخابات بعد بضعة أسابيع؟ وكان باراك نفسه قد رفض هذه الفكرة من قبل عندما أراد خصمه بينامين نتنياهو استخدامها. وقال باراك أن الحكومة (التي تسير وهي نائمة) هي فقط التي تقترح هذه

عندما اقترح في حينه رئيس الحكومة بينامين نتنياهو، دراسة فكرة إجراء استفتاء شعبي حول مسألة تنفيذ المرحلة الثانية، هاجمه متحدثو حزب العمل بغضب شديد ووصف شلومو بن عامي الإقتراح باعتباره "مناورة رخيصة". وهذا الأسبوع خرج بن عامي للدفاع عن رئيس حزبه إيهود باراك الذي اقترح إجراء استفتاء حول مسألة التسوية النهائية.

الفكرة. وأضاف انه من الافضل للحكومة أن تستثمر مبلغ الـ ١٠٠ مليون شيكل (تكلفة اجراء الاستفتاء) لحل مشكلات الـ ١ مليون اسرة تواجه أزمات اقتصادية.

ظهرت فكرة اجراء استفتاء شعبي لأول مرة أيام حكم رابين ذلك عندما ارسل نائب وزير الدفاع المرحوم موطى جور - دون ان يقحم وزير خارجيته - الى الكنيست كي يعلن انه لن يكون هناك أي انسحاب من هضبة الجولان إلا بعد اجراء استفتاء شعبي. وقد قام رابين بذلك من اجل ارضاء حركة شاس .

ولم يتردد وزير خارجيته في ذلك الوقت ، شيمون بيريز (الذي أهين بعدم اشراكه) في معارضة هذه الفكرة. لماذا استفتاء ان كنا قريبين من الانتخابات ؟ وعندما كان بيريز مرشحا من قبل الحزب لرئاسة الحكومة لم يتردد في تبني فكرة رابين بل تبناها ايضا حول مستقبل الضفة الغربية ، وقال انه سوف يجري استفتاء شعبي في حينه.

كان ذلك أيام انتخابات ١٩٩٦ . فلماذا لم يتمسك بيريز بنظرية أن الانتخابات سوف تكون هي نفسها استفتاء شعبي؟

يبدو أن الاجابة عن هذا السؤال واضحة. وقد اتهمت المعارضة آنذاك بيريز بنيته في المساعدة على اقامة دولة فلسطينية بما في ذلك تقسيم القدس . ولانه لم يرغب في الاعتراف بان (من ناحيته على الاقل) هناك احتمال قيام دولة فلسطينية في اطار التسوية الدائمة فقد كان عليه ان يقترح استفتاء شعبي حول الضفة الغربية، وأراد بذلك ان يبعد عنه أي شك . لكن الحقيقة معروفة ، وبدون أي علاقة بخسارته في

الانتخابات عام ١٩٩٦ ، فقد استمر في التصريح علانية بالحق في اقامة دولة فلسطينية والانسحاب الكامل من هضبة الجولان.

ليس واضحا من أشار على باراك بإحياء فكرة الاستفتاء لكن عقدة بيريز من شأنها ان توضح النوايا التي وراها ان خصوم باراك يتهمونه بإمكانية المساعدة في اقامة دولة فلسطينية مستقلة مثلما يقترح ذلك علانية كبار مسئولى حزبه ، بيلين وبرعام وبن اليعزر وبن عامي ورامون وبورج وغيرهم . هكذا يجد باراك نفسه في موقف صعب ليس فقط لان الأمر ليس مريحا بالنسبة لرجال "جيشر" الذين يحتمون بظل حزبه، الا انه نفسه يفضل عدم التورط في هذه المسألة حتى لا يتراجع رجال اليمين الذي يأمل في تأييدهم له بسبب معارضتهم لاقامة دولة فلسطينية .

سنجد بعد ذلك ان باراك أو من اقترح عليه إحياء فكرة بيريز قد نسب له في عقدة ، فالفكرة كانت تحريره من ضرورة مناقشة مسألة الدولة الفلسطينية. والآن ، عقب الجدل حول الاستفتاء سيطلب من باراك الاجابة بوضوح : كيف يرى الدولة الفلسطينية ، والتي بدونها ، كما يرى ، لن يكون هناك سلام مع الفلسطينيين . وإن كان بالفعل سوف يضع الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية في اطار التسوية النهائية فسوف يضطر الى تحديد خريطة هذه التسوية الآن ، الأمر الذي قد يغضب الفلسطينيين وربما عرب اسرائيل ، الذي يريد ان يحصل بفضلهم على اقلية حاسمة ضد نتنياهو . من هذه الناحية لا تبدو فكرة الاستفتاء فكرة ذكية . وسوف تبدو كحيلة مناورة ليست رخيصة لكن بالتأكيد غير ناجحة.

اقتصاد الانتخابات سيصل الى ذروته في الجولة الثانية ■ معارف ١٩٩٩ / ٥ / ٩ بقلم : يوسى جرينشتين

وتعتقد بعض المصادر الاقتصادية ان الحكومة الجديدة سوف تضطر الى اصدار قرارات صعبة بالنسبة للجماهير من اجل تمويل اقتصاد الانتخابات الذي تتبعه الحكومة الحالية ومن اجل وقف العجز الكبير في الميزانية . وأضاف الى ذلك ايضا النقص الكبير في دخل الضرائب وذلك في اعقاب الكساد الاقتصادي . وهذا النقص في دخل الحكومة يستلزم تخفيض الميزانية بمليارات الشيكلات .

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة الجديدة سوف تضطر الى فرض ضرائب وإجراء خفض كبير يصل الى عدة مليارات من الشيكلات في ميزانية الدولة. وسوف يمس هذا الخفض الجماهير العريضة وخاصة فيمايتصل بالخدمات الصحية والتعليم والرفاهية .

الحكومة تهدم كل شيء :

ويشعر المسئولون في وزارة المالية بالغضب بسبب السياسة الاقتصادية الحالية وينتقدون بشدة خطوات الحكومة . ويعترض وزير المالية مائير شتريت بشدة على اضافة مزيد

حذر المسئولون في وزارة المالية من ان اقتصاد الانتخابات سوف يصل الى ذروته في الجولة الثانية، ومن المتوقع ان توزع الحكومة امتيازات بمليارات الشيكلات حتى بداية يونيه . وفي ظل هذا الوضع لن يكون هناك مفر من اجراء تخفيضات كبيرة وفرض ضرائب بقيمة اربعة مليارات شيكل فور انتهاء الانتخابات .

وتجدر الاشارة الى ان تكلفة اقتصاد الانتخابات تصل الى ٢.٢ مليار شيكل وقد منحت هذه المبالغ لجهات مختلفة كنوع من الامتيازات وذلك فضلا عن تحويل مبالغ وإعطاء وعود لقطاعات مختلفة.

ويحذر المسئولون في وزارة المالية من انه في حالة اجراء جولة ثانية من الانتخابات فإن مستوى تدفق الاموال الحكومية سوف يصل الى ذروته وذلك في محاولة يائسة للفوز في الانتخابات . وتعتقد بعض المصادر في وزارة المالية ان تكلفة اقتصاد الانتخابات سوف تصل في نهاية السباق الى اربعة مليارات شيكل .

من الميزانيات الى اقتصاد الانتخابات ويحذر من ان زيادة العجز سوف تستوجب اجراء خفض كبير في الميزانية . و اضاف شتريت قائلا : " ان الفائض محدود وليست لدينا اموال زائدة ونحن غير قادرين على توزيع الاموال هنا وهناك بدون ان يكون هناك خفض مقابل في نفقات الحكومة ."

وتقول مصادر وزارة المالية : " ان الحكومة تهدم كل شيء

وتترك الخراب والدمار من ورائها ويتصرف ننتيا هو مثل الفيل في محل الخزف وبذلك يقلل من احتمالات حدوث الازدهار الاقتصادي .

ان اقتصاد الانتخابات يهدف الى مغازلة قطاعات مختلفة من اجل تأييد هذه القطاعات لليكود . ويتم توزيع المزايا على العرب والحريديين والطلبة والمهاجرين والمستوطنين وذلك من اجل الدوافع والاغراض السياسية ."

وزير الدفاع القادم

معاريف

١٠ / ٥ / ١٩٩٩

بقلم : أورى سمحوني

سيحقق ايهود باراك الانتصار وسيصبح رئيس الوزراء القادم، وهذا لصالحنا جميعا . والجميع يعرفون السبب في ذلك ، واذا كان هناك من لا يعرف عليه ان يقرأ صحف نهاية الاسبوع ويبلغ اصدقاءه . وفيما يتصل بأسحق موردخاي فانه ليس هناك سبب يدعوه الى الحزن ، حيث يجب عليه ان يستمر حتى النهاية وأن يحقق اكبر فائدة ممكنة من الوضع الحالي وان يصبح مرة اخرى وزيرا للدفاع . وهذه المرة من اجل احداث تغيير في حكومة طبيعية . ويجب عليه ان يخطط للمستقبل وان يصارع من اجل المقاعد ويجعل حزبه اكثر استقرارا ورسوخا بعد الانتخابات ويعيد ترتيب البيت من الداخل .

وقد حاول البعض في الماضي تشكيل كتلة وسط . ولكن عدم النجاح لضيق الوقت لا يعتبر سببا شخصيا ، هذا بالاضافة الى ان هناك مشكلة جوهرية تكمن في الصراع بين ضرورات الساعة وبين قوة النظام القديم وبين الواقع والنظرية . وبلورة نظرية معينة تحتاج الى وقت والى عمق . ولكن اسحق موردخاي رجل المارثون قادر على فعل ذلك على الطريق .

وليس هناك شك في ان الفترة القادمة برئاسة ايهود باراك ستكون فترة ازدهار لم يسبق لها مثيل .. حيث ان الامور المعوجة سوف تستقيم والامور التي توقفت سوف تعاود السير ، بل وسوف تتقدم . وخلال عامين ستوقع اتفاقية سلام مع سوريا . وسوف ننسحب من لبنان وتنتهي عملية السلام مع الفلسطينيين وتتحسن العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية

وتزدهر العلاقات مع المجتمع الدولي ويتحسن الاقتصاد وترتفع الروح المعنوية القومية . وأما الكتل الاقتصادية التي لن تنضم الى الحكومة القادمة ، فسوف تبقى بعيدا بعيدا . وليس من الغريب ان الناس ذوي الوعي العميق بأهمية التطورات التاريخية ، مثل شرانسكي ورجاله ليسوا على استعداد لأن يفوتهم القطار . ومن المعتقد ان جزء من اعضاء الليكود سوف يجدون انفسهم داخل هذا القطار ايضا .

ومن أجل ان تتحقق هذه النبوءة فانه يجب على باراك ان يتذكر وان يستوعب ان شخصيه رئيس وزراء اسرائيل تتأكل اسرع من اى شى آخر فبعد عدة اشهر من الشعور بنشوة الانتصار تدهور وضع رؤساء الحكومات السابقين ووصلت صورتهم الى ادنى مستوى لها . وأصبحوا محل خلاف وفقدوا تأييد قطاعات كبيرة من الجماهير وفقدوا حرية العمل بمرور الوقت وبدلا من استغلال الطاقة وقوة الدفع ، فقد وجد هؤلاء انفسهم في مواجهة مع وسائل الاعلام ومعرضين لحمولات ضارية من النقد .

ان مفتاح النجاح يكمن في حسن اختيار الوزراء في الحكومة القادمة . ويجب ان يكون الرجل المناسب في المكان المناسب وأن تكون لديه القدرة على حل المشاكل والتوصل الى نتائج طيبة . ويجب على باراك ان يعين اناسا جدد يبعثون على التفاؤل وان يكون هناك اجماع جماهيري مؤيد لهؤلاء الاشخاص - مثل امنون شاحاك وشلومو بن عمي وغيرهم .. حيث ان هذا هو مفتاح النجاح .

اليمن المتطرف لعام ١٩٩٩

هآرتس

١٩ / ٥ / ١٩٩٩

بقلم : عامى فدهتسور

لقد أدت انتخابات ١٩٩٩ الى إحداث تغيير درامى في الخريطة البرلمانية بإسرائيل . هناك ظاهرة واحدة اختفت عن أنظار الجالسين في استديوهات الانتخابات . ففي الوقت الذى حرصوا فيه على رثاء اليمن الايديولوجى الذى حمل راية

أرض اسرائيل الكبرى ، لم يقل المحللون رأيهم فى اليمن المتطرف الجديد .

هناك ظاهرة واحدة صاحبت هامش السياسة الاسرائيلية فى العشرين عاما الاخيرة وقد القت بظلال الكراهية للأجانب

وتقويض القيم الديمقراطية الأساسية ، وحظيت بتمثيل كبير في الكنيست الخامس عشر .

من الأخطاء الشائعة في السياسة الاسرائيلية تصنيف الاحزاب كيمينيين ويساريين طبقا لمواقفها في قضايا الخارجية والدفاع ، إن التركيز على قضية ارض اسرائيل الكبرى ، أبعد عن الانظار ظواهر ترتبط في العالم العربي مباشرة بمفهوم التطرف اليميني .

يعتبر حزب شاس اكبر حزب يميني متطرف جديد في الكنيست الخامس عشر . حذار على الجمهور الاسرائيلي ان ينسى أن ثالث اكبر حزب في الكنيست قد وصل الى موقعه الحالي على أمواج التعاطف الذي ظهر في أعقاب الدعاية الانتخابية التي ركزت على موضوعين أساسيين لتوصيف حزب يميني متطرف جديد في إسرائيل : الاول هو تقويض وسلب شرعية المؤسسات الرئيسية في الدولة ، وعلى رأسها المؤسسة القضائية ، والثاني مرتبط بالتعامل الفظ مع الاجانب ، وليس مقصودا فقط العمال الاجانب ، وإنما ايضا المهاجرين من دول الكومنولث . في اطار الصراع على وزارة الداخلية ، أصبح المهاجرون هدفا مناسبا للتهجم . هكذا ، من خلال استخدام دعاية وقحة ، لا قيود عليها وملينة بالشر ، ترعرع هذا الحزب حتى وصل الى حجمه الحالي .

من واجب الصحفيين والباحثين ان يقولوا رأيهم عن العناصر اليمينية المتطرفة واللاديمقراطية في الحزب ، التي مازالت تميل للنظر الى الحزب على أنه حزب طائفي ، ديني ، متميز لا يتحدى فعلا النظام الديمقراطي في اسرائيل ، وشاس ليس الوحيد . فكل ذلك افيجدور ليبرمان جلب روائح مثيرة للشك وذات لون غريب في المعركة الانتخابية الاخيرة . صحيح أن ليبرمان قد أخذ صورة الصقر السياسي ، ولكن ليس هذا هو السبب لانتمائه الى معسكر اليمين المتطرف . لم تنصب

الدعاية الانتخابية لحزب اسرائيل وطننا ، مثلما ظهرت في أجهزة الاعلام بالعبرية على تحقيق مصالح خاصة . بالعكس ، لقد دعا الحزب الى اصلاح نظام الحكم والذي سيقوى بشكل ملحوظ الهيئة التنفيذية ويضعف موقف الهيئة القضائية .

لقد هاجم ليبرمان بشدة شرطة اسرائيل وضباطها . وفي الانتخابات الاخيرة لم يلفظ اليمين الايديولوجي - الخاص بتيار ارض اسرائيل الكبرى - أنفاسه الأخيرة . لقد تحول فيه - وهو يحتضر - مبدأ (الارض مقابل السلام) الى مبدأ مقبول لدى السواد الاعظم من الجماهير الاسرائيلي . ومع هذا لا يجب الاستهانة بحقيقة أن اسرائيل لم تحل بعد مشاكلها الخارجية والأمنية .

تمثل التسوية النهائية مع الفلسطينيين ووضع المستوطنات في يهودا والسامرة حتى الآن قضايا رئيسية في جدول الأعمال السياسي . وفي الفترة القادمة سيقع العبء الاكبر لتمثيل المستوطنين على حزبي الاتحاد القومي والمفدال . وغياب حل مرضي وعادل لمسألة المستوطنات خلال السنوات القادمة يمكن أن يؤدي الى عودة نمو يمين متطرف تحسبا لانتخابات الكنيست السادس عشر ، وإن كان احتمالا صغيرا .

وبناء على ذلك ، ففي مقابل الجهود المبذولة رأب الشرخ الذي يفصل بين القصور والحمائم ، ينبغي على المجتمع ان يقول رأيه بالنسبة لليمين الجديد . لقد حان الوقت لإعادة توصيف وضع وأهداف اسرائيل (كديمقراطية تدافع عن نفسها)

* كاتب المقال هو الدكتور فدهتسور المحاضر بقسم العلوم السياسية بجامعة حيفا .

الاحباط يؤدي الى ٢٩ نوفمبر

هآرتس
١٠ / ٥ / ١٩٩٩
بقلم : داني روبنشتاين

صدر بعد حرب الايام الستة . ولكن القرار ٢٤٢ لا يذكر كلمة واحدة عن إقامة دولة فلسطينية ، وتكمن أهميته في انسحاب اسرائيل من المناطق التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ . القرار ١٨١ فقط الداعي الى التقسيم يتكلم عن إقامة دولة عربية في البلاد ، وعليه فإن الدبلوماسية الفلسطينية تستند الى القرار ٢٤٢ عندما تطالب بالانسحاب الاسرائيلي ، والى القرار ١٨١ عندما تطرح المطالبة بإقامة دولة .

ان ذكر قرار التقسيم يدل بالتأكيد على راديكالية الموقف الفلسطيني . هذا لا يعني ان الفلسطينيين مخططون في ديناميكية إمكانية إقامة دولة تضم الجليل واللد والرملة ويافا . إنهم يعيشون الواقع السياسي ويدركون أنه لا توجد أي فرصة امام تحقيق ذلك . ولكن ما يسيئهم هو انجازاتهم المتواضعة على مدار خمس سنوات لاتفاق اوسلو : عندما وقعوا على اتفاق اوسلو توقعوا أنه في نهاية هذا الاتفاق

في نهاية الاسبوع الماضي ذكر ياسر عرفات مرة أخرى قرار الامم المتحدة ١٨١ . وقال في اجتماع بغزة (أن لنا حق ثابت في إقامة دولة طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١) ، وهو يقصد قرار التقسيم الشهير ، الذي أثار منذ أكثر من خمسين عاما سعادة غامرة في الكيان اليهودي ، وأصبح يثير حاليا في دولة اسرائيل احباطا وتخوفا شديدين ، حيث يدخل الجليل الأوسط والغربي ، ووسط البلاد (اللد والرملة) وغرب النقب داخل اطار الدولة العربية التي كان يجب ان تقوم الى جانب دولة اليهود .

لقد عاد موضوع قرار التقسيم الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الى دائرة الاهتمام الفلسطينية نظرا للمداولات الطويلة بشأن الاعلان عن دولة فلسطينية في الاسبوع الماضي .

في العملية السياسية القصيرة بين اسرائيل والفلسطينيين دائما يأتي ذكر القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن ، والذي

ستصبح هناك سيطرة فلسطينية كاملة ٨٠٪ - ٩٠٪ من مناطق الضفة، ولكنهم حققوا سيطرة على ٥٪ فقط (المناطق A). منذ التوقيع على اتفاق أوسلو ازداد عدد المستوطنين في المناطق (وبخاصة في الضفة) بمقدار الضعف (وفقا للبيانات الفلسطينية)، وتمت مصادرة حوالي ٣٠٠ ألف دونم من عرب الضفة لصالح المستوطنات. وقد لقي ٢٠٠ فلسطيني مصرعهم في تلك الفترة بأيدي الاسرائيليين (وهو عدد القتلى الكبير جدا في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في أعقاب فتح نفق البراق)، وما زال هناك آلاف المعتقلين الفلسطينيين في المعتقلات الاسرائيلية.

يوضح المتحدثون الفلسطينيون أن ما دفعهم إلى اتفاق أوسلو كان التوقع بأن ينفذ نفس الشيء أيضا بالنسبة لاتفاق واي. الآن لو إنتخبت في اسرائيل حكومة تحول دون تنفيذ الاتفاقيات، وتسمح باستمرار حركة المستوطنات على حالها، فلن يكون هناك امام الفلسطينيين الا العودة الى المواقف القديمة، أي الى القرار ١٨١.

في الاسبوع الماضي كتبت صحيفة القدس (يجب بدء مفاوضات رسم الحدود الدائمة من نقطة بداية ما، ومن

الواضح أننا لن نستطيع الموافقة على أن تكون هذه النقطة هي خريطة المستوطنات الحالية التي تتسع على حسابنا). لذلك، أمام سياسة حكومة اسرائيلية كهذه، لن يكون لعرفات ورجاله خيارا الا الرد بنفس العملة: عملة التعنت في المواقف.

بمعنى آخر، هذا تعنت تكتيكي في الموقف الفلسطيني من أجل امكانية دفع المفاوضات في مواجهة حكومة جديدة لليمين الاسرائيلي برئاسة نتنياهو. على هذا الاساس ظهرت مخاوف لدى جهاز الأمن الاسرائيلي أن الجمهور الفلسطيني سوف يلتقط الشعارات التي تطالب بحدود التقسيم من عام ١٩٤٧، وجماهير اللاجئين سوف تزيد من أوهام العودة الى الديار والاراضي التي ضاعت عام ١٩٤٨.

وهذا ما يرفضونه في القيادة الفلسطينية. في المفاوضات مع اسرائيل ليس للفلسطينيين تقريبا أي أوراق للمساومة. كل شيء بيد إسرائيل: الأراضي والقدس، الاقتصاد الفلسطيني تحت رقابة اسرائيلية كاملة، الانتقال عبر الحدود وتوفير الخدمات الحيوية مثل الكهرباء والمياه. فماذا يتبقى للسلطة الفلسطينية باستثناء مثل هذا الكلام عن القرار ١٨١؟

بديل للسلطة الفلسطينية

هارتس ١٠ / ٥ / ١٩٩٩

بقلم: ندف شرجاي

من الأرصفة في مقابل ٢٩١٧ مواطنا بشرق المدينة. وهذه الفجوات تتماثل تقريبا في جميع المجالات: في التعليم، والخدمات العامة، ومؤسسات علاج الادمان.

يضغط أولمرت على الحكومة منذ سنتين حتى تتبنى خطته الخمسية، وأن يتم سنويا استثمار أكثر من مائة مليون شيكل في شرق القدس. بالأمس، بعد مداولات استمرت شهورا طويلة مع مسئولى وزارة المالية، تم بالفعل قبول مشروع أولمرت.

وقررت الحكومة أن تضيف الى المبلغ الذي استثمرته ٤٦٠ مليون شيكل أخرى، على مدار اربع سنوات، وسيضطر وزير المالية * تريت رغما عنه لأن ينفذ سياسة أولمرت التي نجح في أن يبيعها لنتنياهوو مثلما حدث اثناء عهد دان مريدور في وزارة المالية. ويعتبر مواطنو القدس الشرقية أكثر من يتمتع بهذه المزايا التي لم يسبق لها مثيل. وأغلب هؤلاء، مثلما ذكر أمس أولمرت، ليس لهم حق التصويت في انتخابات الكنيسيت، ولا ينتمون الى القوة الناجبة لبنيامين نتنياهوو.

في العالم الحالي سيتم استثمار ٦٠ مليون شيكل فقط من ٤٦٠ مليون شيكل. في كل عام من اعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢ سيتم استثمار حوالي ١٣٥ مليون شيكل اضافية. هذا العام سيتم تخصيص الأموال لشراء سيارات نظافة وصناديق قمامة، والمخلفات الخردة، والانارة وشق الطرق وبناء أرصفة.

في السنوات ٩٧ - ١٩٩٨ أنفقت حكومة نتياهو على أعمال البنية الاساسية بالقدس الشرقية - طرق وأرصفة وصرف صحي وإضاءة - ١٩٦ مليون شيكل. وبالنسبة للقدس الشرقية يعتبر ذلك مبلغا لم يسبق له مثيل. وقد قام موشى عميراف، عضو حركة ميرتس والذي كون هيئة القدس الشرقية خلال الفترة الاخيرة لتولى تيدى كوليك عمودية القدس، قام بالتحري ووجد أنه في عهد نتياهو - أولمرت تم الانفاق على البنية الاساسية في القدس الشرقية سنويا عشرين ضعف ما تم انفاقه في عهد كوليك - رابين - بيريز - شامير. ولكن على الرغم أنه منذ عام ١٩٦٧ لم تنفق أية حكومة مبالغ بمثل هذا الحجم في القدس الشرقية، نجد أن هذه المبالغ ليست إلا نقطة في بحر. كذلك بعدما تم انفاق تلك المبالغ في قرى أبوطور ورأس العامود وفي تجمعات سكنية اخرى بالقدس الشرقية، مازالت الفجوات كبيرة نتيجة الاهمال المستمر منذ عشرات السنين.

عندما نقارن بين نسبة عدد السكان وبين البنية الاساسية في قسمي المدينة، تبدو فجوات تبلغ أكثر من ٥٠٠٪، في غرب المدينة، مثلا، يتقاسم ٧٤٣ مواطن كيلومترا من الصرف الصحي وفي شرق المدينة - يتقاسم ٢٨٠٩ مواطنين كل كيلو متر من الصرف الصحي في غرب المدينة يقتسم ٤٤٧ مواطنا حديقة عامة، وفي شرق المدينة يقتسم كذلك ٧٣٦٢ مواطنا حديقة عامة في غرب المدينة يوجد لكل ٦٩٠ مواطنا كيلومترا

بالنسبة لنتنياهو ، فإن هناك منطقتا مزدوجا لهذه الاستثمارات الكبيرة في القدس الشرقية . أولا يتعلق الأمر بالالتزام الذي تهربت منه جميع الحكومات . من يتخيل أنه هو صاحب السيادة في القدس ، لا يستطيع ان يكتفى باستعراض العضلات امام بيت الشرق مع الاهتمام بنوعية واحدة فقط من السكان في المدينة . اضافة الى ذلك ، يدرك نتنياهو أن التواجد المتزايد للسلطة الفلسطينية في كافة مجالات الحياة بالقدس الشرقية ، ليس فقط وليد للطموحات

الوطنية . بل إن النجاح والنشاط الكبير الذي حققته السلطة الفلسطينية في القدس قد تولد من الفراغ الذي تركته اسرائيل ، والذي أتاح لأطراف مثل السلطة الفلسطينية ودوائر قريبة من حماس بناء بنية شبه سلطوية ، يدرك نتنياهو أنه إذا كان يريد أن يوقف فعلا هذا النشاط ، فجب أن يوفر بديلا للخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة لمواطني القدس الشرقية .

هآرتس
١٩ / ٥ / ١٩٩٩
بقلم : داني روبنشتاين

انتخابات ٩٩ : الفلسطينيون سعداء بسقوط بنيامين نتنياهو (ليس حبا في ايهود)

تنازلات اسرائيلية بشأن القدس ، ونهر الاردن هو حدود أمنية ، وعدم ازالة المستوطنات وعدم العودة الى حدود (١٩٦٧) ، وأعربوا عن تمنياتهم في أن تكون مجرد تصريحات من أجل الدعاية الانتخابية للحصول على منصب رئيس الوزراء .

وكان زعيم حركة حماس - الشيخ أحمد ياسين ، قد اعلن أنه لا يجب أن يفرح الفلسطينيون . وقال : ان كل من فرح ، عليه أن يتذكر ان هناك جانبا آخر للعملة وهو أن وضع اسرائيل سوف يقوى ويتحسن الآن في العالم . بمعنى آخر ، كان الشيخ أحمد ياسين سيسعد جدا لو فاز نتنياهو ليتواصل تدهور الوضع الدولي لاسرائيل .

كذلك قال الشيخ ياسين أن حركة حماس سوف تستأنف هجماتها على اسرائيل ، وأن هذا الامر غير مرتبط أساسا بإسرائيل . وقال ياسين (إن الذراع العسكرية لحماس سوف تعمل رغم المصاعب التي تواجهها في اختيار اهداف الهجوم ، وموقع الهجمات وطابعها) . واعترف بذلك بأن السبب الرئيسي وراء عدم وجود اعتداءات في الفترة الأخيرة يرجع الى عدم القدرة العملية لمنظمتهم .

وتناولت عناوين الصحف الفلسطينية (الزلازل السياسي في اسرائيل) و(هزيمة نتنياهو) .

أما صحيفة (الحياة الجديدة) لسان حال السلطة الفلسطينية فقد قالت (باراك يطيح بأسطورة نتنياهو) . وجاء في المقال الافتتاحي للقدس أن نتنياهو قد سقط بسبب أسلوب الوقعية والنزاعات في فترة حكمه وأنه قد دفع ثمن خلافاته مع الجميع : مع الولايات المتحدة ومع الفلسطينيين ، ومع أعضاء حزبه ومع وزرائه الذين ترك بعضهم حكومته وشكلوا حزبا منافسا .

وتحسن القيادة الفلسطينية قراءة الخريطة السياسية الجديدة في اسرائيل ويتوقع عرفات والمقربون اليه الآن أن يعمل باراك على ثلاثة محاور . أن يقف بتعهدات اسرائيل في اتفاق واي ، وأن يبدأ التفاوض حول التسوية النهائية ، وأن يوقف توسيع المستوطنات ، وهي الظاهرة التي تعاضمت للغاية في الاشهر الأخيرة .

كانت السعادة غامرة ولا توصف في أوساط الجمهور الفلسطيني لتبخر بنيامين نتنياهو أكثر مما كانت سعادة لانتصار ايهود باراك ، في الصباح المبكر ، بعدما ذكر راديو فلسطين النتائج شبه النهائية للانتخابات ، تمت اذاعة الاغنية المعروفة (انت ضعت يا حبيبي) . وقد غنتها المطربة اللبنانية كلوديا وكلهم يعرفونها ، لأنها تذاغ دائما في برامج المنوعات التليفزيونية عندما يخسر احد المشاركين في هذه البرامج ويخرج من المسابقة .

كذلك سعد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ، ورفاق آخرون في القيادة الفلسطينية لهزيمة نتنياهو . وكما هو متوقع قاموا بتهنئة باراك ، مع الاعراب عن أملهم باستئناف سريع لعملية السلام .

قال المتحدثون المعتدلون مثل احمد قريع (أبو علاء) أن هذا انتصار كبير لمعسكر السلام الاسرائيلي ، وأعلن صائب عريقات أن الفلسطينيين يفضلون محاور متعنت عن عدم وجوده . في المقابل قال المتحدث المتطرف جدا ، فاروق قدومي ، والذي يقاطع المفاوضات مع اسرائيل ، ويرفض حتى (المجيئ الى المناطق) بأن الاختلافات ضئيلة بين الليكود وحزب العمل . وقال : (الليكود لا يحترم الاتفاقيات ولا تهمه عملية السلام وينكر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . أما حزب العمل فإنه أكثر مرونة ولكنه لن يفعل شيئا إلا اذا مورس عليه ضغط بولي كبير) .

أما فيصل الحسيني فقد رد على الذين قالوا أنه لا يوجد فارق فعلى بين الليكود والعمل وقال ان الفارق الحاسم بينهما يكمن في المواقف المعتدلة لحزب العمل ازاء التعنت الايديولوجي للليكود . آخرون ، مثل أمين عام السلطة الفلسطينية أحمد عبد الرحمن ، ومدير المركز القدسي للاعلام ، غسان الخطيب ، قالوا أنه من الافضل الانتظار حتى تتضح الصورة بشأن سياسة باراك .

وقد ذكرت بعض الشخصيات الفلسطينية الخطوط الحمراء التي تكلم عنها باراك في الحملة الانتخابية (رفض تقديم

مقياس السلام لشهر ابريل ١٩٩٩

هآرتس
١٩٩٩ / ٥ / ٤

افرايم يعر - تمر هيرمان

يفوق عدد معارضيها إذ يؤيدها ٥٦٪ في حين أن ٤٠٪ يعارضونها .

ويتناقض الترحيب بخيار إقامة حكومة وحدة وطنية مع اقتناع الغالبية بأنه توجد فروق ضخمة بين موقفى الليكود و "يسرائيل ايحات" تجاه قضايا الساعة فيرى ٥٩٪ ممن شملهم الاستطلاع أنه توجد فروق ضخمة بين موقفى الليكود و "يسرائيل ايحات" تجاه كل ما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي في حين أن ٣٦٪ فقط لا يرون أنه توجد أية فروق

أما القضية التي يرى غالبية من شملهم الاستطلاع أنها تمثل أحد أوجه الخلاف الرئيسية بين الحزبين فتتمثل في قضية علاقة الدين بالدولة حيث يرى ٦٧٪ أنه توجد فروق جوهرية بين الحزبين إزاء هذه القضية في حين أن ٢٦٪ فقط لا يرون أنه توجد أية فروق .

ولنا أن نتساءل في هذا الموضع كيف يمكننا أن نفسر وعلى ضوء هذه الخلفية تفضيل الجمهور الاسرائيلي لخيار إقامة حكومة وحدة وطنية؟ إن النظر في مواقف الحزبين تجاه النزاع العربي الإسرائيلي يوحي بأن موقف كل منهما يعد مكملًا لموقف الآخر رغم كافة التناقضات السائدة بينهما . ولقد أثبتت استطلاعات الرأى السابقة أن معظم قطاعات الشعب ترى أن الليكود يعد أفضل من غيره على صعيد الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية في المفاوضات مع العرب في حين أن ذات الاستطلاعات أثبتت أن قطاعات عريضة من الشعب ترى أن حزب العمل أقدر من الليكود على دفع مسيرة السلام ، وتعني هذه الازدواجية أن الشارع الإسرائيلي يرى أن تعنت الليكود في المفاوضات يعد مكملًا لقدرة حكومة مثل حكومة حزب العمل على دفع مسيرة السلام .

وفيما يتعلق بالصعيد الداخلي فإن تفضيل من شملهم الاستطلاع لفكرة إقامة حكومة وحدة وطنية يقوم في المقام الأول على التخوف من تلك الخلافات الداخلية الحادة القائمة بين العلمانيين والمتدينين من جهة وبين اليمين واليسار من جهة أخرى ، فضلا عن أن الذاكرة الجمعية للشعب لم تشف بعد من جراح ذكرى اغتيال رابين . وتبدو فكرة إقامة حكومة وحدة وطنية من هذه الناحية رمزا ووسيلة لرأب الصدعات التي تعتمل بالمجتمع . ومع هذا فيرى قطاع محدود من الجمهور أن مزية إقامة حكومة وحدة وطنية تكمن في أن هذه الحكومة لن تتعرض إلى أية ابتزازات حادة من قبل الأحزاب الصغيرة .

وكما يبدو وبغض النظر عن إمكانية إقامة هذه الحكومة من عدمها ، فإن الجمهور ليس مستعدا لمنح الحكومة القادمة كل

ما زالت قطاعات عريضة من الشعب الإسرائيلي ترى حتى في ظل هذه الفترة التي وصلت فيها المعركة الانتخابية إلى الذروة أنه من الأحرى أن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وأن يشارك فيها الحزبان الكبيران أي الليكود والعمل . ويسود هذا التصور بالرغم من اقتناع الشعب بوجود فروق حقيقية بين مواقف الليكود وقائمة "يسرائيل ايحات" التي يتزعمها ايهود باراك .

وتلعب مواقف المرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء إزاء قضية مفاوضات السلام مع العرب دورا حاسما في تحديد اتجاهات التصويت ، وتفوق هذه المواقف في أهميتها مواقف المرشحين إزاء العديد من المواضيع الأخرى بما فيها الوضع الاقتصادي ، وقضيتى الديمقراطية وسلطة القانون ، والفجوات الاجتماعية ، وعلاقة الدين بالدولة . ويعد خير دليل على أهمية قضية السلام أن فكرة إجراء استفتاء شعبي على التسوية النهائية تحظى بتأييد واسع النطاق في أوساط من يعتزمون التصويت لنتنياهو أو باراك . ونعرض فيما يلي نتائج مقياس السلام الخاص بشهر ابريل عام ١٩٩٩ والذي كان قد أجرى في السابع والعشرين من شهر ابريل .

وكما يبدو ، فلم تغير المعركة الانتخابية أو بدء العد التنازلي ليوم الانتخابات مواقف الشارع الإسرائيلي إزاء فكرة إقامة حكومة وحدة وطنية ، فيعتقد ٥٩٪ ممن شملهم الاستطلاع أن مثل هذه الحكومة ستنتج أكثر من أية حكومة أخرى في تحقيق الأهداف ، وفي المقابل فيفضل ٣٤٪ ممن شملهم الاستطلاع قيام الليكود أو العمل بتشكيل حكومة مستقلة .

ومن الواضح أن فكرة إقامة حكومة وحدة وطنية تعد خيارا شائعا في أوساط المنتمين إلى كافة الأحزاب ، ولا نستثنى من هذا الوضع سوى مؤيدي حزب ميرتس اليساري ، وأولئك الذين يصوتون لحزب "يهودت هتوراه" المتدين . وعند النظر إلى مصوتي حزب ميرتس نجد أنه بينما يؤيد ٣٣٪ منهم إقامة هذه الحكومة فإن عدد معارضي هذه الفكرة يقدر ب ٤٨٪ ممن يصوتون لحزب ميرتس . أما من يصوتون لحزب "يهودت هتوراه" فإن ٩٪ منهم يؤيدون هذه الفكرة ، وفي المقابل فإن نسبة معارضيها تقدر ب ٦٤٪ ومع هذا فتتباين قوة تأييد هذه الفكرة في أوساط من يصوتون للأحزاب المختلفة فيؤيد ٧٤٪ من مصوتي حزب الوسط إقامة هذه الحكومة في حين أن معارضي تشكيل حكومة وحدة وطنية تقدر ب ٢٣٪

وفيما يتعلق بموقف مؤيدي حزب الليكود فإن ٦٧٪ منهم يؤيدون إقامة هذه الحكومة في حين أن ٢٨٪ يعارضونها . أما في قائمة "يسرائيل ايحات" التي يتزعمها ايهود باراك فإن فكرة إقامة حكومة وحدة وطنية لا تلقى قدرا كبيرا من الترحيب غير أن من يؤيد من مصوتي هذه القائمة هذه الفكرة

صلاحيات حسم قضية التسوية النهائية مع الفلسطينيين ، فعند سؤال من شملهم الاستطلاع عما إذا كان يعتقد وبغض النظر عن المرشح الذي يحبذه أنه من الضروري إجراء استفتاء شعبي قبل التوقيع على أية تسوية نهائية مع الفلسطينيين ، اتضح أن ٥٧٪ منهم يرون أنه من الضروري إجراء مثل هذا الاستفتاء في حين أن ٣٤٪ منهم لا يتبنون هذه الرؤية ، وفي المقابل فلم يكن لـ ٩٪ منهم رأي محدد . والجدير بالذكر أنه كان من الملاحظ أن معظم مؤيدي هذه الفكرة كانوا ممن يعتزمون التصويت لنتنياهو إذ بينما أيد ٥١٪ منهم إجراء استفتاء شعبي فقد عارضه ٤٠٪ وفي المقابل وعند النظر إلى معسكر مؤيدي باراك زعيم قائمة "يسرائيل ابحاث" فقد اتضح أن ٥٩٪ منهم يؤيدون الاستفتاء في حين أن نسبة المعارضين تقدر بـ ٣٣٪ . أما معسكر مؤيدي موردي فقد قدرت نسبة المؤيدين به للاستفتاء بـ ٦٣٪ في حين أن نسبة المعارضين قدرت بـ ٢٨٪ .

يوضح من الاعتبارات التي تتحكم في موقف الناخبين إزاء المرشحين لمنصب رئيس الوزراء مدى الأهمية التي يوليها الناخبون لقضايا الساعة . وقد اتضح من الاستطلاع أن ٤١٪ من الجمهور يعتقد أن مواقف المرشحين الأيديولوجية هي التي ستتحكم في مواقف الناخبين خلال عملية التصويت

، في حين أن ٢٨,٥٪ من الجمهور يعتقد أن شخصية المرشح ستلعب دورا رئيسيا ، غير أن ١٧٪ من الجمهور يعتقد أن الحزب الذي ينتمي إليه المرشح سيلعب الدور الرئيسي ، ولم يكن لبقية من شملهم الاستطلاع رأي محدد .

وكما هو معروف فإن مواقف المرشح تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي تلعب دورا مؤثرا للغاية في تحديد اتجاهات الناخبين ، ومع هذا فيرى ٢٨,٥٪ فقط ممن يصوتون لنتنياهو أن هذا الموضوع يعد على قدر كبير من الأهمية ، في حين أن هذه النسبة تقدر في أوساط ممن يصوتون لباراك بـ ٤٧٪ وكما يبدو فإن أسباب تباين النسب بين من يصوتون لنتانيا هو وبين مؤيدي باراك تكمن في إحساس مؤيدي باراك بعدم الارتياح إزاء سياسة الحكومة الحالية على صعيد النزاع .

ويعد خير دليل على هذا أن تحليل رؤية الشعب لدى فعالية السياسة التي تنتهجها الحكومة على ضوء انتماءاته الحزبية يكشف أن ٦٣٪ ممن يعتزمون التصويت لنتانيا هو يعتقدون أن سياسة نتانيا هو كانت شديدة التعنت ، ومن هنا فلم ير سوى ١٤٪ منهم أن هذه السياسة تعد سياسة مناسبة في حين أن ٧٣٪ ممن يعتزمون التصويت لنتانيا هو يرون أن هذه السياسة لا تعد سياسة مناسبة .

يكشف الجدول التالي آراء الناخبين ونسبهم في قضية أية حكومة ستحقق مزيدا من النجاح بعد الانتخابات

الفئات	مجموع الجمهور	الليكود	يسرائيل ابحاث	الوسط	ميريتس	يهودت هتوراه
حكومة وحد وطنية تضم في صفوفها الحزبين الكبيرين (الليكود ويسرائيل ابحاث)	٥٩	٦٧	٥٦	٧٤	٣٣	٩
حكومة مصغرة يرأسها أحد الحزبين الكبيرين	٣٤	٢٨	٤٠	٢٣	٤٨	٦٤
عدم وجود رأي محدد	٧	٦	٤	٣	١٩	٢٧

* بلغت نقاط مقياس السلام العام خلال هذا الشهر ٨ و ٦٦ نقطة ، وبلغت نقاط مقياس أوصلو ٨ و ٥٦ ، وبلغت نقاط مقياس سوريا ٩ و ٤٢ ، وتفيد هذه الأرقام أن الارتفاع التدريجي في مقياسي السلام العام وأوصلو مازال مستمرا .

* يقوم مركز "تامي شتاينماتس" لبحوث السلام التابع لجامعة تل أبيب والذي يرأسه كل من البروفيسور افرام يعر ، ود. تمر هيرمان بإجراء مشروع مقياس السلام ، الذي ينفذه معهد "تيلسيكر" . شملت عينة شهر ابريل ٥٠٦ أفراد ، وتمثل هذه العينة سكان إسرائيل بما فيهم المقيمين في الضفة الغربية وغزة ، والكيوتسات .

برنامج الليكود الانتخابي

(١) المبادئ الخمسة

الصهيونية - الحقوق - الأمن - السلام - القدس

١ - الصهيونية وشعب اسرائيل :

أ - اسرائيل دولة يهودية صهيونية وديمقراطية ، الصهيونية هي حركة تحرير الشعب اليهودي وتحقيقها سيكون على رأس أولويات حكومة اسرائيل ، دولة اسرائيل هي وسيلة لتحقيق اهداف الصهيونية وسوف تعمل الحكومة بجد وإخلاص لتحقيق الصهيونية وذلك من خلال زيادة الهجرة والاستيطان وبناء الدولة وتنميتها وتعميق روابط الشعب اليهودي في اسرائيل وفي خارجها .

ب - نحن نعد باستمرار ازدهار الثقافة اليهودية الاسرائيلية ضد ما بعد الصهيونية وظروف العولة . وهي الثقافة التي تركز على الثقافة اليهودية التقليدية بأشكالها المختلفة وطوائفها المتعددة . والتي تستقى من الثقافة العلمية والديمقراطية الغربية .

ج - ستضع الحكومة نصب عينها ضرورة الحفاظ على وحدة الشعب اليهودي ورعايته ، كما ستعمل على تعميق التعليم اليهودي والصهيوني ومنع ذوبان الهوية بين شباب اليهود في انحاء العالم .

د - بالنسبة لموضوع الدين والدولة سيتم الحفاظ على الوضع الحالي ، كما ستعمل الحكومة على التقريب بين المتدينين والعلمانيين بأفضل الوسائل وبروح محبة اسرائيل

٢ - الحقوق :

ان حق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل هو حق أبدي لا يقبل الجدل ، ويشترك هذا الحق مع بعض الحقوق الأخرى ، مع حق شعب اسرائيل في الأمن والسلام ، مع حق المواطنين الاسرائيليين في مستوى غربي من الحقوق والديمقراطية ، مع حق كل أبناء اسرائيل : مهاجرين جدد كسكان قدامى ، المتدينين كالعلمانيين كالأقليات ، يمينيين كيساريين في الاندماج الكامل في الدولة بإداراتها المختلفة ، وفي المعاملة المحترمة والمشفعة من جانب الاعلام الاسرائيلي وتحقيق المساواة الكاملة في الفرص .

٣ - الأمن :

ان وجود دولة اسرائيل كدولة مستقلة في الشرق الأوسط مرتبط بالأمن أولاً ، لذلك تحصل الاعتبارات الأمنية المختلفة على الأولوية الأولى في السياسة الاسرائيلية . طبقاً لذلك سوف تحرص اسرائيل على الحفاظ على ممتلكاتها الأمنية من أجل ردع أي عدو ولضمان قدرتها على حماية نفسها أوقات الأزمات كشرط ضروري وعنصر أول في أي تسوية سياسية .

٤ - السلام :

السلام هو أحد الأهداف الرئيسية لدولة اسرائيل وسوف تستمر اسرائيل في العمل من أجل تحقيق اتفاقيات سلام مستقرة ودائمة وعلاقات حسن الجوار مع الفلسطينيين وجميع الدول العربية ، وذلك من خلال الرؤية الأمنية على جميع المستويات كشرط ضروري لن يتحقق بدونه سلام دائم في الشرق الأوسط .

٥ - القدس :

القدس هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي وهي مدينة واحدة وموحدة لا تقبل التقسيم . ولن تجرى اسرائيل أية محادثات حول القدس وستعمل على تقوية رموزها وطابعها اليهودي وسوف تزيد من الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء المدينة . حماية القدس عاصمتنا هو واجب قومي من الدرجة الأولى ، وستعمل الحكومة بنشاط من أجل تقوية وتطوير المدينة في جميع المجالات ومن أجل جميع سكانها ، ستوفر اسرائيل حرية العبادة الدينية وحرية دخول الأماكن المقدسة لأبناء جميع الديانات في القدس .

٢ - السلام

* أسس السلام :

١ - السلام هو هدف ضروري لدولة اسرائيل ، وسيعمل حزب الليكود على تقوية اتفاقات السلام القائمة مع الدول العربية ، وسيعمل على الوصول الى اتفاقيات سلام مع كل جيراننا ، بهدف الوصول الى حل شامل للنزاع العربي - الاسرائيلي .

٢ - سيعمل الليكود على الوصول الى سلام وحدود ثابتة وذلك في اطار معاهدات سلام بين اسرائيل وجيرانها وسيدفع التعاون معهم في الحياة العملية . وسوف تتضمن علاقات دبلوماسية عادية وفتح الحدود لحرية التنقل والتعاون الاقتصادي وإقامة المشروعات المشتركة في المجالات العلمية والتكنولوجية وفي مجال السياحة والصناعة .

٣ - إن اختبار رغبة الدول العربية في السلام يتركز على وقف نشاط المنظمات الارهابية وغلق مكاتبهم ووقف الحرب السياسية والاقتصادية والأعمال العدائية في فترة المباحثات .

٤ - من أجل إزالة المخاوف والشكوك التي تطورت خلال قرن من الحرب بين الشعب اليهودي في اسرائيل وبين جيراننا العرب وتمهيد الطريق للسلام الحقيقي ، يجب خلق آلية لبناء الثقة التدريجية من خلال المشروعات المشتركة . ومن أجل هذا الغرض يجب انشاء المصانع المشتركة ووقف سباق

التسلح، والوصول الى ترتيبات اقليمية حول تحلية المياه وتطوير منابع المياه وحسن استغلالها وتوليد الطاقة والحفاظ على البيئة من التلوث ومشروعات السياحة المشتركة وغيرها .
هـ - التحول التدريجي الى الديمقراطية في السلطة الفلسطينية والدول العربية يعد عنصرا هاما من بين عناصر بناء الثقة .

* الفلسطينيون :

١ - إعلان الدولة :

إن إعلان فلسطيني، من جانب واحد، لاقامة الدولة الفلسطينية يعتبر خرقا اساسيا وجوهريا للاتفاقيات مع دولة اسرائيل، ومعناه الغاء اتفاقيات "أوسلو" و"واي" .

٢ - اتفاقيات "أوسلو" و"واي" :

سوف تجرى حكومة اسرائيل مباحثات مع السلطة الفلسطينية مع التأكيد على الحفاظ على المصالح القومية الضرورية للدولة. سوف تحرص الحكومة على مبدأ تبادل المباحثات مع الفلسطينيين وتنفيذ الاتفاقيات معهم بما في ذلك اتفاق "واي" . ستصدر الحكومة بحزم على تنفيذ الالتزامات الفلسطينية كشرط لتنفيذ الاتفاقيات بما في ذلك الحرص على تنفيذ الالتزامات التالية :

أ - الارهاب :

الالتزام بمحاربة السلطة الفلسطينية للمنظمات الارهابية وبنيتهم الاساسية ، أى ليس فقط زيادة مجهوداتها لمنع العمليات الارهابية لكن العمل على منع جهود الارهاب من خلال تدمير البنية الاساسية للارهاب التي تطورت ونمت في مناطق السلطة الفلسطينية منذ اتفاقيات "أوسلو" .

ب - التحريض :

وقف التحريض ضد اسرائيل في وسائل الاعلام الفلسطينية ونظام التعليم وفي اى مؤسسة أخرى، وتغيير موقف وسائل الاعلام والنظم التعليمية من المعاداة لاسرائيل والدعوة الى النضال من أجل العودة الى يافا وحيفا والجليل، الى الاعتراف باسرائيل وتطوير علاقات السلام وحسن الجيرة بين اليهود والعرب .

ج - السلاح :

جمع الاسلحة غير القانونية (غير المرخصة) الموجودة في أيدي المواطنين الفلسطينيين ونزع الاسلحة الموجودة مع الشرطة الفلسطينية ، وهى الاسلحة الزائدة وذلك وفقا للاتفاق الموقع .

د - خفض الشرطة :

خفض حجم قوات الشرطة الفلسطينية الى العدد المسموح به وفقا للاتفاق الموقع .

* التسوية :

- الأهداف العليا الدائمة للتسوية مع الفلسطينيين هى إنهاء الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين على أساس متفق عليه، مستقر ودائم، وإستبدال علاقات المواجهة بعلاقات التعاون وحسن الجوار من خلال الحفاظ على المصالح الضرورية

لاسرائيل كدولة صهيونية يهودية آمنة ومزدهرة .
- سوف تحترم حكومة الليكود كل الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها سابقتها وستسعى من أجل الوصول الى تسوية دائمة مع الفلسطينيين .

- ستؤدى التسوية الدائمة الى خفض المخاطر الامنية الناجمة عن اتفاقيات "أوسلو" وعلى رأسها الخطر الكامن فى وجودها الحالى وإمكانية ضمها فى المستقبل قوات فلسطينية بسيطة حوالى ثلاث فرق من سلاح المشاة تتمركز بالقرب من مركز تجمع السكان والحكم والجبهة الداخلية الاسرائيلية ومن مخازن الطوارئ ومناطق استعداد جيش الدفاع الاسرائيلى ، وستركز التسوية على الأسس التالية :
أ - لن تسمح دولة اسرائيل بقيام دولة عربية فلسطينية غرب نهر الاردن ، سيكون للفلسطينيين حرية ادارة حياتهم فى اطار حكم ذاتى وليس فى اطار دولة مستقلة ذات سيادة، فعلى سبيل المثال سوف يحد من نشاطهم فى موضوعات الشئون الخارجية والأمن والهجرة والبيئة بما يوافق الاحتياجات النابعة من المصالح الامنية والقومية لاسرائيل .

ب - القدس : ستظل القدس العاصمة الموحدة لدولة اسرائيل واسرائيل فقط . ستتحى الحكومة جانبا الاقتراحات الفلسطينية حول تقييم القدس بما فى ذلك اقتراح التقسيم الذى تم التوصل اليه فى الكنيست بواسطة الاحزاب العربية وأبدى كثير من الاعضاء - من حزبي ميرتس والعمل . سوف ترفض الحكومة بشدة اية محاولات من جانب اطراف مختلفة فى العالم - بعضهم معادين للسامية فى الأصل - من أجل زعزعة مكانة القدس كعاصمة اسرائيل والعلاقة الخاصة على مدى ٢٠٠٠ عام، بين الشعب اليهودي وعاصمته ، ومن أجل ضمان ذلك ، يجب اتباع . وبدون تردد ، السياسة التى اتبعتها الحكومة حتى الآن :

* منعت الحكومة تيار الزيادات التى قام بها رؤساء الدول ورجال السياسة "لبيت الشرق" والتى بدأت فى فترة حكومة اليسار .

* اقامت الحكومة مراكز للشرطة وزادت من قوة الشرطة فى المناطق التى حاولت منظمة التحرير الفلسطينية اختراقها .

* سمحت الحكومة باستمرار الاستيطان اليهودي فى داخل المدينة القديمة وفى مدينة داود على الرغم من معارضة اليسار . وسوف تستمر حكومة الليكود فى العمل بشكل كبير من أجل استمرار الاستيطان اليهودي وتعميق السيادة الاسرائيلية فى مناطق شرق المدينة من خلال التأكيد على أمن السكان العرب .

ج - نهر الأردن الحدود الثابتة : نهر الاردن سيصبح الحدود الدائمة لدولة اسرائيل . من المحتمل أن تكون المملكة الأردنية شريكة فى الترتيبات الدائمة بين اسرائيل والفلسطينيين فى المجالات التى سوف يتم الاتفاق عليها .

د - المناطق الأمنية : نجحت الحكومة فى تخفيض عدد "دفعات التسليم" بشكل واضح، والتى تطلع الفلسطينيون الى الحصول عليها فى التسوية المرحلية. سوف تصدر

الحكومة على ان تكون المناطق الأمنية الضرورية لحماية إسرائيل والاستيطان اليهودي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة .

هـ - الاستيطان : إن الاستيطان هو مصطلح حول حق الشعب الاسرائيلي في أرض إسرائيل، وغير قابل للتحويل، ويعد عنصرا هاما من أجل الدفاع عن المصالح الضرورية والحيوية لدولة إسرائيل. وسوف يعمل حزب الليكود على تطوير الاستيطان وتقويته .

و - البنية الأساسية الاستراتيجية : سوف تحافظ إسرائيل على البنى الأساسية الهامة لها وعلى رأسها منابع المياه، وسوف تمنع أي مساس بمصالحها في هذا المجال.

ز - حرية عمل جيش الدفاع الاسرائيلي : المجال الجوي الذي فوق الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون مفتوحا أمام السلاح الجوي الاسرائيلي تحت ادارة إسرائيل. سيكون لجيش الدفاع الاسرائيلي والاذرع الأمنية الاخرى حرية العمل الكاملة من أجل الدفاع عن إسرائيل ومواطنيها .

ح - ستتحى حكومة الليكود جانبا الأفكار التي طرحها حزب العمل حول انسحاب اسرائيلي من جزء من النقب وتسليمها للفلسطينيين. والليكود يرى - في هذا البرنامج من الناحية العملية - أنه لا يجب النظر مرة اخرى الى "الخط الأخضر" كـ الخط الأحمر ، الأمر الذي يقربنا من خطط بدأت منذ ١٩٤٧ ويفتح أمامنا بابا من الجدل في المستقبل حول مصير الجليل والمثلث ومناطق أخرى . ويرى الليكود أن اقتراحات زعيم حزب العمل من المنتظر ان تتسبب ببساطة في انهيار دولة إسرائيل .

ط - التراجع العربي عن محاولة التسلل الى إسرائيل تحت شعار "حق العودة" هو شرط أساسي في التسوية والسلام الدائم . ستبادر الدول الغربية والعربية وإسرائيل بمشروعات لتسكين وتشغيل اللاجئين في أماكنهم . بعد اقامة دولة إسرائيل فر حوالي مليون يهودي من الدول العربية وستعمل حكومة الليكود على طلب التعويضات عن الممتلكات التي تركوها في هذه الدول .

ى - البيئة : ستضم التسوية الدائمة أليات للإشراف والمراقبة من أجل منع الاضرار البيئية الشديدة التي قد تصيب إسرائيل وسواحلها وأنهارها ومياهها الجوفية.

ك - العمل الفلسطيني :

سوف تسمح الحكومة وسوف تشجع على تطوير فرص عمل للفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي حتى يصبح من الممكن خفض العمال الفلسطينيين تدريجيا في الاقتصاد الاسرائيلي . سوف تتخذ الحكومة سلسلة من الخطوات الاقتصادية والإدارية من أجل خفض الشدود لعدد العمال الأجانب والفلسطينيين وغيرهم في الاقتصاد الاسرائيلي . وسوف تتخذ الحكومة اجراءات مشددة من أجل منع الظاهرة التي ظهرت بعد اتفاقيات أوسلو وهي ظاهرة تسلل العمال الفلسطينيين من الدول العربية الى داخل إسرائيل .

الجلولان : أصدر الكنيست العاشر وفقا لاقتراح الحكومة برنامجا حزب الليكود قرار تطبيق القانون والادارة على

هضبة الجلولان. بذلك تم فرض السيادة الاسرائيلية على هذه الأرض ، وسوف تعمل الحكومة على زيادة الاستيطان في الجلولان .

لبنان : سوف تعمل إسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ والخاص بالانسحاب الاسرائيلي من لبنان من خلال وضع ترتيبات أمنية مناسبة لغرض الدفاع عن السكان في الشمال وضمان أمن رجال جيش لبنان الجنوبي . وسوف تمنع إسرائيل أية خطوات غير مدروسة من شأنها ان تنقل خط الحرب من جنوب لبنان الى الجليل.

الأردن : هي مملكة مجاورة وصديقة لدولة إسرائيل ويوجد للدولتين مصالح مشتركة . ستعمل إسرائيل على توطيد العلاقات الخاصة والتعاون المشترك بين إسرائيل والأردن . وكذلك توطيد التعاون والعلاقات مع الملك عبد الله نفسه .

مصر : ترى حكومة إسرائيل أهمية كبرى في اتفاقية السلام وفي العلاقات الدبلوماسية والتي بدأت قبل ٢٠ عاما بواسطة مناحم بيجين وأنور السادات ، بين مصر وإسرائيل وسوف تعمل الحكومة على تحسين العلاقات والتفاهم بين الدولتين . سوريا : سوف تعمل إسرائيل على استئناف محادثات السلام مع سوريا دون شروط مسبقة .

دول عربية أخرى : سوف تعمل إسرائيل من اجل الاعتراف المتبادل مع دول عربية أخرى ليس لها علاقات معها حتى الآن وستسعى من أجل اقامة علاقات كاملة مع الدول التي تقيم معها علاقات أولية. ستتابع إسرائيل باهتمام كبيرة اتجاه الاعتدال في إيران وتتمنى ، في أعقاب تحقيق تسوية دائمة مع الفلسطينيين أن يذوب الجليد مع دول عربية وإسلامية أخرى، قريبة أو بعيدة.

٣ - الأمن

١ - الهدف من سياسة الأمن هو تحقيق أهداف الصهيونيين وتأمين قيام وسلامة الدولة والدفاع عن أمن مواطنيها ومنع الحرب وتحقيق النصر السريع والحاسم لو فرضت هذه الحرب علينا .

٢ - ستحافظ إسرائيل على كامل قدرة الردع وعلى العناصر الضرورية لأمنها القومي .

٣ - ستواصل إسرائيل الاستعداد ضد التهديدات الأمنية النابعة من التسليح المستمر في المنطقة. أوقفت الحكومة التخفيضات في ميزانية الدفاع وسوف تستمر في هذا الاتجاه وستخصص الموارد لبناء القوة العسكرية في جيش الدفاع الاسرائيلي .

٤ - ستعتبر الحكومة تطوير وانتاج انظمة التسليح الخاصة هدفا قوميا من أجل الحفاظ على تفوق جيش الدفاع الاسرائيلي .

٥ - كانت الحكومة هي اول من أقام طاقما أمنيا قوميا يعمل

بقوة قانون الحكومة. ومن أهداف هذا الطاقم المشاركة في عملية الحسم عند حدوث تغييرات في ظروف المنطقة في أعقاب إتفاق "أوسلو" والمخاطر النابعة من وجود القوة الفلسطينية. وسوف يدرس الطاقم كذلك اقتراحات إجراء تغييرات في بناء جيش الدفاع الاسرائيلي، النظامي والاحتياطي، وموضوعات أخرى بغرض مواكبتها مع التغييرات في الوضع الأمني والتطورات في المجتمع الاسرائيلي.

٦ - سيتم توسيع التعاون الاستراتيجي مع الدول المختلفة وعلى رأسها الولايات المتحدة، والتي وقعت معها على مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي.

٧ - سوف تساند الحكومة مشروع التخليد القومي في جبل إيتان وستخصص الموارد المطلوبة لذلك الغرض.

٨ - أنشأت الحكومة أربع كليات عسكرية جديدة (واحدة دينية وثلاث علمانية) وستعمل على مساندتها ودعمها.

٩ - أقامت الحكومة هيئات جديدة لاستيعاب الهجرة في جيش الدفاع وستستمر في العمل من أجل مساندة المهاجرين الذين يجندون في الجيش.

١٠ - في أعقاب إتفاق "أوسلو" تركزت القوات التي تسمى "الشرطة الفلسطينية" في داخل منطقة الاستعدادات الخاصة بإسرائيل، وسوف توجه الحكومة النظام الأمني وجيش الدفاع الاسرائيلي من أجل إيجاد إجابات للآثار المترتبة على ذلك.

٤ - العلاقات الخارجية

* إن السياسة الخارجية لإسرائيل سوف تخدم احتياجات أمن الدولة وتطلعها للسلام والازدهار الاقتصادي والثقافي.

* سوف تعمل إسرائيل على تطوير علاقات الصداقة وتبادل العلاقات مع دول العالم. وكذلك سوف تراعى العلاقات مع الطوائف اليهودية في الدول المختلفة وسوف يبذل جهد لتقريب الاسرائيليين الذين يعيشون في الخارج.

* وقعت الحكومة على اتفاقيات تجارة حرة مع دول كثيرة وسوف تعمل من أجل توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية في الدولة.

* تعبر مذكرة التفاهم الاستراتيجية التي وقعت عليها حكومة الليكود مع الولايات المتحدة الأمريكية عن علاقات الصداقة بين الدولتين. وسوف تحرص الحكومة على تقوية العلاقات الخاصة بين شعب إسرائيل والشعب الأمريكي. إن العلاقات الطيبة والوطيدة بين الولايات المتحدة والليكود هي حجر الزاوية في علاقاته الخارجية. وترتكز هذه العلاقات على تبادل المصالح وعلى الثقة وعلى القيم التراثية المشتركة من حرية وديمقراطية وسلام في العالم.

* وقعت الحكومة بالأحرف الاولى على اتفاق "بحث وتنمية" مع الاتحاد الأوروبي. وسوف تعمل من أجل رفع مستوى العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي وكذلك تعميق التفاهم السياسي مع الاتحاد الأوروبي.

* تطورت علاقات إسرائيل مع دول الكومنولث الروسي في

السنوات الاخيرة في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية. وستعمل إسرائيل على توطيد علاقاتها مع روسيا ودول الكومنولث. ستعمل الحكومة على التعاون مع روسيا لمنع نقل التكنولوجيا العسكرية من دول الكومنولث الى دول مثل ايران التي ترغب في التسلح بأسلحة غير تقليدية.

* وطدت الحكومة علاقاتها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع دول منطقة آسيا وسوف تعمل من أجل تحسين علاقاتها مع هذه الدول.

* ستعمل الحكومة على توطيد علاقاتها مع دول افريقيا والتوقيع على اتفاقيات للتعاون مع دول القارة.

* ستعمل إسرائيل دون كلل أو ملل من أجل استرجاع جميع الأسرى والمفقودين الى الوطن.

* ستعمل الحكومة من أجل الحصول على عفو عن ليوناثان بولارد.

٥ - الأمن الداخلي

١ - بعد ثلاث سنوات فقد فيها المواطنون الاسرائيليون الاحساس بالأمن الداخلي، حدث انخفاض شديد في العمليات الارهابية. وينبع ذلك من سياسة الحكومة الصارمة التي اتبعتها تجاه المنظمات الارهابية وبنيتها الاساسية. وسوف تستمر الحكومة في سياسة المحاربة الصارمة للارهاب.

٢ - وفرت الحكومة لقوات الشرطة الأدوات والموارد من أجل توفير حماية جيدة للمواطن وممتلكاته. وسوف تستمر في اتجاه تقوية جهاز الشرطة الاسرائيلية وستفتح مراكز شرطة جديدة بالإضافة الى المراكز التي تم افتتاحها في السنوات الاخيرة.

٣ - ستعطي الحكومة الأولوية لمحاربة الجريمة والمخدرات وظواهر العنف بشكل عام وفي الاسرة بشكل خاص. وسوف تستمر في مساندة فرض أقصى العقوبات على الجرائم الكبيرة ضد النساء والصغار والضعفاء.

٦ - التعليم

١ - عام .

٢ - التعليم هو شئ هام للشعب اليهودي على مر تاريخه. وقد وضعت حكومة الليكود التعليم على رأس اولوياتها القومية وزادت من ميزانية التعليم بأكثر من ٢٠٪ في مقابل الميزانية التي خصصتها الحكومة السابقة. وستعمل الحكومة على تقوية المبادئ اليهودية القومية والصهيونية والاجتماعية في التعليم.

وسيرتكز التعليم على القيم الخالدة للتراث الاسرائيلي وعلى الوعي اليهودي الصهيوني وعلى حب الوطن وعلى حق وجودنا فيه وعلى ولائنا للشعب والدولة وعلى العمل واخلاقه وعلى الحرية والمساواة وعلى الصبر والتسامح وعلى المساعدة المتبادلة وعلى حب البشر وطهارة الصفات وذلك

بروح رؤى أنبياء إسرائيل.

وستزرع هذه المبادئ في الاساس في المدارس الدينية الخاصة بالمعلمين الذين وظيفتهم هي تعليم التلاميذ الصهيونية كنظرية عملية للحياة.

وفي النظام التعليمي بمختلف مستوياته سوف تعمل الحكومة على التركيز على تجهيز الجيل الجديد وإعداده للعالم التكنولوجي المتقدم الذي نعيشه، وسوف يتم تطوير المواهب الاساسية للاستعداد لمجابهة الحياة وذلك ابتداء من عمر الطفولة وحتى مؤسسات البحث والتعليم العالي. سترتكز سياسة الحكومة حول النظام التعليمي على الأسس التالية:-

أ - تطبيق نظام اليوم الدراسي الطويل والمطبق في ١٠٠ إدارة محلية في انحاء البلاد، على الدولة كلها.

ب - خفض الفجوات الاجتماعية من خلال تقديم التشجيع لدفع نظام التعليم في المناطق النامية.

ج - محاربة التهرب من المدرسة وتطوير سبل الفرصة الثانية.

د - تطوير نظام التعليم العالي واقامة نظام للمساعدات يمكن المهتمين من الحصول على تعليم عال. وذلك من خلال اعطاء الاولوية لاتجاهات العلوم والتكنولوجيا.

هـ - التعليم الالزامي من سن الثالثة وحتى الجامعة، مجاني.

و - توزيع شامل ومتساو على قدر الامكان لافضل المعلمين في جميع انحاء البلاد خاصة البعيدين عن مركزها.

ز - تطوير التعليم التكنولوجي والذي سيصنع لنا جيلا من العلماء والباحثين والمعلمين. والذي سيضع الدولة على قمة البحث والصناعة وفي مجالات العلوم والتكنولوجيا.

ح - سوف تسمح الحكومة باعطاء قرض بدون فوائد للطلاب.

ط - سيحصل الجنود المسرحيين على مساعدات من أجل تمويل دراستهم المتخصصة أو تعليمهم العالي.

ي - سوف تستمر زيادة الميزانية والاستثمار في كل أنظمة التعليم.

٣ - مشروع "حاسب آلي لكل طفل".

في اطار المشروع الذي تبنته الحكومة الحالية "حاسب آلي لكل طفل" تم توزيع حوالي ١٠٠,٠٠٠ جهاز حاسب آلي في كل القطاعات بما في ذلك القطاعين العربي والبدوي. ويشتمل المشروع على تدريب التلميذ وواحد من أفراد أسرته. وعلى ضوء النجاح الكبير الذي حققته الحكومة سوف تستمر في العمل فيه في السنوات القادمة حتى تمام انجازه.

٤ - برنامج للطلاب :

أ - توسيع نظام التعليم العالي واقامة نظام للمساعدة يمكن المهتمين من الحصول علي تعليم عال.

ب - تقديم القروض طويلة المدى بدون فوائد للطلاب لتمويل دراستهم.

ج - المشاركة حتى نسبة ٥٠٪ في المصروفات الدراسية لكل جندي انهى خدمته العسكرية وإعطاء الاولوية للجنود المقاتلين.

د - سوف تستمر الحكومة في تقديم المنح الدراسية في إطار المشروع التعليمي وذلك من أجل دعم دراسة عشرات الالاف من الطلاب.

هـ - سيتم تنفيذ برنامج الحكومة الذي يشجع المشاركة الاجتماعية للطلاب في مقابل المساهمة في المصروفات الدراسية. وسوف توجه مساهمة الطلاب الى المدن النامية والاحياء الفقيرة من منطلق الرغبة في استغلال قدراتهم الخاصة والاستعانة بها من اجل تقوية ومساندة السكان الذين لا يتمتعون بهذه الصفة .

و - سوف تقدم حكومة الليكود القروض لكل مواطن اسرائيلي بين الاعمار ٢٠ - ٣٠ من اجل تمكينه من استكمال دراسته سواء في الجامعة أو المعاهد أو أي مؤسسة تدريبية أخرى .

٥ - التعليم في سن صغيرة :

أ - تطبيق التعليم المجاني في سن الطفولة وفقا للقرار الذي اتخذته الحكومة .

ب - تطبيق نظام اليوم الطويل المجاني في رياض الاطفال ما قبل السن الالزامي ، خاصة في المناطق الفقيرة .

ج - التأكيد على التعليم الابداعي والعمل للطفل وسوف يتم تطوير نظام التعليم المرئي والعقلي من أجل تقديم أساس قوى وصحى للنمو العقلي للطفل وضمان نتائجته بالحصول على المهارات الاساسية من قراءة وكتابة .

٦ - التعليم في المدارس :

أ - طبقت الحكومة نظام اليوم الدراسي الكامل على ٤٤٦ مدرسة في ١٠٠ مستوطنة وسوف تستمر في تطبيق هذا النظام في السنوات القادمة .

ب - ستركز الحكومة على تعليم المهارات الاساسية من قراءة وكتابة: تقليص المشكلة في القراءة الى أقل درجة .

ج - سوف تستمر الحكومة في تعزيز دراسة العلوم والتكنولوجيا في المدارس ، وذلك لسد حاجات الاقتصاد وتقوية اقتصاد الدولة وامنها .

د - ستستمر الحكومة في تشجيع المعلمين والتلاميذ، وسوف يركز على تأهيل المعلمين بمستوى رفيع وفي التخصصات الواقعية .

هـ - ستعمل الحكومة على توفير الحاسبات الالية في المدارس حتى يستخدم كل تلميذ من الصف الابتدائي الحاسب في جزء من دروسه في المدرسة .

و - سوف تشجع الحكومة تدريس الفلسفة في المدارس الثانوية كأداة لتنمية التفكير المستقل والفضول العقلي، وسوف تعطى الاولوية الخاصة للمدارس الثانوية في الضواحي.

٧ - التعليم فى القطاعين العربى والدرزى :

أ - ستستمر الحكومة فى الاهتمام والعناية بمدارس القطاعين العربى والدرزى فى مجال منع التهرب من المدرسة ورفع المستوى التعليمى من خلال الخطة الخمسية التى خصصتها للقطاع العربى .

ب - ستستمر الحكومة فى تنفيذ مشروع "حاسب آلى لكل طفل" فى قطاع الاقليات من خلال تأهيل التلاميذ وافراد عائلاتهم .

ج - أسست الحكومة عمل المشرفين العرب فى السكرتارية التعليمية للموضوعات الخاصة بالتعليم . وسوف تستمر فى تشكيل اللجان المتخصصة فى هذه الموضوعات .

د - ستعمق الحكومة توظيف ممثلى التعليم العربى فى الافرع وفى الاقسام .

هـ - ستساند الحكومة التعليم العلمى والتكنولوجى فى قطاع الاقليات .

و - ستستمر الحكومة فى تحسين الانجازات التعليمية وزيادة عدد التلاميذ الذين أنهوا الدراسة الثانوية فى قطاع الاقليات من خلال الاهتمام بالتلميذ الضعيف فى كل المراحل .

ز - سوف تشجع الحكومة تدريس الفلسفة فى القطاعين العربى والدرزى كأداة رئيسية لتطوير التفكير المستقل والنقدى وكوسيلة تساعد على اندماج العرب والدرزى فى التعليم الاكاديمى .

٨ - تعليم المهاجرين الجدد :

أ - ستستمر الحكومة فى توفير الاستيعاب للتلميذ المهاجر من خلال تطبيق برامج المساعدات الخاصة للمدارس التى تستوعبهم .

ب - ستعمل الحكومة على توسيع فصول (تعليم اللغة) فى أنحاء البلاد وترفع من مستوى المعلمين والمرشدين المسئولين عن استيعاب المهاجرين .

ج - ضاعفت الحكومة من البرامج التعليمية المطبقة فى الاتحاد السوفيتى السابق فى اطار الجهود لتشجيع الهجرة ودفع الاستيعاب .

د - ستعمل الحكومة بمساعدة وزارة التعليم على زيادة المساعدات الخاصة للتلاميذ المهاجرين .

هـ - ستبذل الحكومة مجهودات كبيرة وتوفر الموارد فى البرامج الخاصة لاستيعاب يهود اثيوبيا فى كل الانظمة التعليمية وستستمر فى برنامج مكافحة التهرب من المدرسة بين ابناء الطائفة .

و - ستوسع البرامج الخاصة لابناء الطائفة الاثيوبية فى اجازة الصيف، كما ستواصل الحكومة اشراك الاف التلاميذ من أبناء الطائفة فى البرامج التعليمية المختلفة فى فترة ما بعد الظهر .

٩ - حركات الشباب :

تقدر الحكومة نشاط حركات الشباب الصهيونية وسوف تستمر فى مساندتها دون تفرقة وذلك على ضوء مساهمتهم المهمة لابناء الشعب والبلاد وسوف تشجع انضمام الشباب الى هذه الحركات بهدف تعميق تأثيرهم على تعليم الجيل الجديد ومشاركتهم فى الحياة العامة وفى الدولة .

١٠ - التعليم الاساسى للكبار :

أ - من أجل تقليص الفجوات الاجتماعية وتحسين دور المواطنين فى المجتمع ، سوف توسع الحكومة اطار التعليم للكبار الذين ينقصهم التعليم الاساسى .

ب - ستستمر الحكومة فى برامج توسيع آفاق الكبار فى ظل النجاح الكبير ومشاركة عشرات الالاف فيه فى فترة عمل الحكومة .

ج - سوف تستمر الحكومة فى التركيز على توفير أسس القراءة والكتابة بهدف محو الأمية من جنورها .

د - سوف توسع الحكومة من برامج الدراسة والاقسام فى مختلف الموضوعات ، بما فى ذلك الاقسام فى الجامعات المفتوحة .

١١ - التربية البدنية والرياضة :

أ - تهتم الحكومة بالتربية البدنية كعنصر هام فى تطوير شخصية الاطفال والشباب . لذلك ستعمل الحكومة على نشرها فى كل اطر التعليم .

ب - ستعمل الحكومة على اكمال برنامج رعاية التربية البدنية والتفوق الرياضى وزيادة عدد المتفوقين رياضيا ، حتى فى الجيش .

ج - سوف تزيد الحكومة من عدد المشروعات التى اقامتها للرياضيين المهاجرين مثل مشروع "الشبيبة" للرياضيين الاثيوبيين .

د - ستستمر الحكومة فى تشجيع تطوير الرياضة فى المؤسسات التعليمية وفى الجيش وفى أماكن العمل .

هـ - ستعمل الحكومة على تطوير الظروف الاقتصادية المناسبة من أجل رفع مستوى انجازات ممثلينا فى المحافل الدولية وفى المقابل سوف يتم تقديم المساعدات لمنظمات الشباب والرياضة وسوف يتم تجهيز الملاعب للمباريات الرياضية والصالات الرياضية وحمامات السباحة .

و - سوف يتم زيادة الميزانية الرياضية سنويا بل وحصلت على زيادة ١٠ ملايين شيكل فى العام الاخير بمساندة رئيس الوزراء .

٧ - الاقتصاد

١ - عام .

٢ - لقد ساند المعسكر القومى دائما الاقتصاد الحر . وقد أثبتت التجربة فى اسرائيل والعالم ان سياسة مركزة الاقتصاد التى تركز على الاسس الاقتصادية الاشتراكية تؤدى الى الافلاس الاجتماعى والاخلاقى والاقتصادى . وفى المقابل فان الاقتصاد الذى يعتمد على السوق الحر يؤدى الى

الازدهار والرفاهية لفترة طويلة، وقد كشفت الازمة العالمية الاخيرة ان الاقتصاد المغلق غير المفتوح على اسواق العالم لا يستطيع البقاء منعزلاً فترة طويلة فاقتصاد العالم أصبح أكثر انفتاحاً ومنافسة وعالمية . وعلى اسرائيل ان تندمج في هذا الزخم العالمي الجديد من خلال خلق ميزة تنافسية للاقتصاد الاسرائيلي.

ان العالم يخطو في اتجاه العلم. والالفية الثالثة تضع تحدياً كبيراً امام الاقتصاد الاسرائيلي. والدولة ليست في حاجة الى سك العملة أو الايدي العاملة الرخيصة من أجل بناء اقتصاد قوى وعلى اسرائيل ان تشارك في عصر العلم وان تصبح نقطة التطور التكنولوجي المتقدم. لقد مرت دولة اسرائيل بثلاث سنوات من الضبط. فقد تم وقف العجز في الميزانية والعجز التجاري ، كما تم خفض التضخم الذي هدد بالارتفاع . وقد انتهت سنوات الضبط هذه وتم وضع أسس قوية للاقتصاد استعداداً للنمو السريع. فالاقتصاد القوى والنامي هو أساس الاستقلال السياسي الكامل والحماية الامنية. كما يمكن من استيعاب مريح للهجرات وخفض في مقاييس الفقر وتوفير مستوى حياة أفضل .

نحن نؤمن أنه قد حان وقت نقطة التحول في الاقتصاد الاسرائيلي. وانه على الاقتصاد ان يخرج الى نمو جديد ، ليس على أساس عجز الحكومة ومركزية الاقتصاد لكن من منطلق الانفتاح والمنافسة .

ومن أجل تحقيق اقتصاد أفضل علينا أن نستمر في سياسة حرة من الليبرالية في اسواق المال والعملة الاجنبية وزيادة الخصخصة والدخول في المنافسة وتحقيق تفوق خاص في المنافسة لصالح دولة اسرائيل. وسوف تركز سياسة الحكومة الاقتصادية على الاسس التالية :

أ - النمو السريع للاقتصاد اعتماداً على أسس قوية .
ب - الحفاظ على مستوى العجز المنخفض في الحساب التجاري والذي تم خفضه بحوالي ٤٠٪ . اثناء فترة حكم الحكومة الحالية .

ج - الحفاظ على مستوى العجز المنخفض في ميزانية الحكومة والذي انخفض ب ٦٠٪ اثناء فترة حكم الحكومة الحالية من خلال خفض مليارات الشيكلات من نفقات الحكومة .

د - تحقيق تفوق في المنافسة لصالح دولة اسرائيل في مجال التكنولوجيا المتقدمة .

هـ - اشراك اسرائيل في الابحاث العلمية الاقتصادية، حيث سيتم تشجيع البحث في المجالات المتقدمة من أجل جعل اسرائيل مركزاً للتجديد العالمي في هذه المجالات، والاستمرار في سياسة الخصخصة للشركات الحكومية من أجل نقل النشاط الى القطاع الخاص ولصالح الانظمة الحكومية.

و - وستكون الخصخصة بمشاركة العاملين ومن خلال ادراك ان مشاركتهم في هذه العملية ضرورية من أجل انجاحها - القيام بإصلاح شامل في نظام الضرائب يؤدي الى توسيع قاعدة الضرائب ، وخفض العبء العام والتقسيم العادل

والمساوي للدخول وسوف يؤدي هذا الاصلاح الى تشجيع النشاط التجاري وزيادة الرغبة في العمل والربح .

ز - الحفاظ على مستوى التضخم المنخفض من أجل الوصول الى المستوى المقبول في الدول الغربية.

ح - خلق ظروف لسياسة مالية متزنة تمكن من النمو السريع وتشجع الاستثمار في الاقتصاد. وفي المقابل سوف يتم الحفاظ على استقلال بنك اسرائيل بما يوافق توصيات اللجنة الشعبية التي تناقش الموضوع .

ط - سيستمر العمل في توسيع وانشاء الانظمة الاجتماعية والبنى الأساسية الحديثة الاخرى في انحاء البلاد. واستمرار اشراك المواصلات العامة في المنافسة بغرض تحسين الخدمة وانخفاض الاسعار للمستهلك .

ي - اجراء تطويرات في مجال الطاقة من خلال تطوير مصادر طاقة متقدمة ومفيدة وذلك بمشاركة الشركات الدولية لتنفيذها .

ك - تشجيع قطاع البناء بشكل عام والبناء من أجل التأجير بشكل خاص كحل لمشاكل الشباب .

ل - التغلب على مراكز الفقر ورفع الانتاج.

م - انشاء بنية تحتية حديثة في المدن النامية وضمها الى عصر العلم من خلال التعليم المتقدم وتوفير انظمة التعليم المتقدم للمدارس والتلاميذ في اطار برنامج "حاسب الى لكل طفل" .

ن - الاستعداد لامكانية استيعاب هجرات متزايدة ، ودمج الهجرة الجديدة في انظمة الحياة في اسرائيل من خلال توفير السكن ووسائل المعيشة والعمل والخدمات الاجتماعية للمهاجرين.

أ - الاستمرار في اجراء تغييرات في بناء الاقتصاد وزيادة التنافس خاصة في السوق المحلي وقطاع الاتصالات وقطاع الطيران والقيام بإصلاحات شاملة من أجل تشجيع المنافسة والجودة في قطاعات الصحة والزراعة والطاقة.

ب - محاربة البيروقراطية وتقليل اعتماد المواطن على الحكومة.

ج - توفير الحرية التامة في مجالات الحياة من أجل تشجيع القطاع الخاص ، وتحسين نظام الحكم المركزي والاقليمي من خلال خصخصة الخدمات واعطاء تنفيذها لشركات خارجية .

٣ - بناء الاقتصاد .

ستعمل الحكومة على استمرار فتح السوق الاسرائيلية امام المنافسة سواء في الاقتصاد أو أمام الاسواق العالمية . كما ستقلل المركزية في الاقتصاد الاسرائيلي . وتنشيط المنافسة في مجالات اخرى مثل قطاع الطيران والطاقة وغيرها، سوف تقلص الحكومة من تأثير الاحتكار المركزي على الاقتصاد وستعمل على الغاء الاحتكارات الحكومية من خلال فتح مجال فرص العمل امام التنافس وخصخصتها كأداة لنقل نشاط العمل الى القطاع الخاص. وستستخدم الحكومة النماذج المالية المتقدمة لتمويل المشروعات القومية وتنفيذها

بإمكانات من خارج الميزانية بهذه الوسيلة يصبح من الممكن جذب المستثمرين دون التحميل على الميزانية وفي فترة قصيرة نسبية.

٤ - دمج الاقتصاد في عصر العلم :

ان العالم يخطو نحو عصر يشكل فيه العلم والتكنولوجيا قلب الاقتصاد الحديث. فالتكنولوجيا المتقدمة الحديثة هي أساس كل اقتصاد متطور. ستعمل الحكومة على تجهيز اقتصاد لصناعة متقدمة تدخل في تنافس مع اقتصاد العالم. من ذلك من خلال توجيه العاملين من الصناعات التقليدية الى الصناعات المتطورة ، وبذلك سيزيد انتاج الفرد وسيرتفع مستوى المعيشة و سيزداد النمو ، ان اشراك كل مواطني الدولة في هذا الاتجاه سيتمكن من تحسين حالة السكان. ودمجهم في الاقتصاد الحديث. ان الصناعات المتقدمة سوف تخلق حولها صناعات وخدمات مصاحبة توفر فرص العمل للعمال غير المتخصصين ، بذلك سيجد كل شخص فرصة عمل مناسبة. واسرائيل لها دور رئيسي في عصر العلم. والاستغلال الافضل للثروات والقوة البشرية يعوض عن نقص الموارد الطبيعية ويضع اسرائيل في صف الدول المتقدمة في العالم .

٥ - الخصخصة :

- على ضوء النجاح الكبير لسياسة الخصخصة التي اتبعتها الحكومة والتي وصل دخلها الى اكثر من ١٤ مليار شيكل (ضعف ما كان متوقعا). ستستمر الحكومة في تخفيض تدخلها في الاقتصاد .

- ان الغرض من الخصخصة ليس فقط التخلص من الممتلكات ، فالخصخصة هي وسيلة لتخصيص الموارد للاقتصاد وتوجيه النشاط الى العنصر المفيد كما تساعد على تشجيع القطاع الخاص .

- سوف تستمر الحكومة في خصخصة الشركات الحكومية لكنها ستحتفظ بالمشاركة في المجالات الامنية والاجتماعية . ستستمر الحكومة في سياسة الخصخصة الشاملة من خلال اشراك العاملين في برامج الخصخصة. ان العمال هم جزء لا يتجزأ من الشركات المخصصة. وسيتم تطبيق الخصخصة من خلال الحفاظ على حقوقهم ومن خلال ادراك أن الخصخصة مفيدة ايضا لرفاهية العامل ونجاح مكان عمله .

٦ - وضع الاقتصاد على طريق النمو السريع :

- في الاستطلاع السنوي الذي يجريه صندوق النقد الدولي والذي ينشر في واشنطن حظت حكومة اسرائيل بمدح كبير للسياسة الاقتصادية التي تتبعها هي وبنك اسرائيل . ومنذ منتصف ١٩٩٩ يتوقع صندوق النقد الدولي ازدهارا اقتصاديا كبير وانخفاضا في البطالة والتضخم وخفض في سعر الفائدة .

- نشأت الان الظروف التي تمكن من النمو السريع للاقتصاد . ومن أجل ذلك سوف تخصص الميزانيات لتنفيذ مشروعات البنية التحتية في الاقتصاد . وسوف تصبح هذه

البنية التحتية أساس لأي ازدهار في الاقتصاد . ستعمل الحكومة من منطلق ادراك أن الازدهار يجب ان يركز على النشاط الفعلي للاقتصاد وليس بواسطة سياسة غير مسئولة عن فقدان السيطرة على زمام الميزانية . والشرط الاساسي للحفاظ على زيادة النمو هو الحفاظ على نسب التضخم المنخفضة .

- سوف تستمر الحكومة في اتباع سياسة عملية ومالية مشتركة توفر الحفاظ على نسب التضخم في مستوى معين . سوف تشجع الحكومة قطاعات الصناعة والسياحة والبناء حتى تؤدي الى ازدهار طويل الاجل للاقتصاد .

أ - الصناعة :

- سيستمر اتجاه توجيه الاقتصاد من الصناعات التقليدية الى صناعات متطورة يكون لاسرائيل فيها القدرة على التفوق في المنافسة .

- سيستمر تشجيع الاستثمار في الصناعة من خلال وضع القوانين المناسبة وجذب الاستثمارات الاجنبية الى الصناعة الاسرائيلية. مثلما جرى في اثناء فترة الحكومة الحالية حيث وصلت الاستثمارات الى أعلى درجة لها ١,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٨ .

ب - السياحة :

- قطاع السياحة هو من أكبر القطاعات في الاقتصاد الاسرائيلي إن السياحة هي صناعة تصدير لكل شئ ولها قيمة كبيرة جدا .

ان السياحة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وتساعد في تطوير المناطق غير المأهولة بالسكان كما تساهم في الحفاظ على العلاقة مع التجمعات اليهودية في العالم .

- لقد تأثرت السياحة الاسرائيلية بالعمليات الارهابية التي وقعت في بداية عام ١٩٩٦ . ولم تستعد نشاطها مثلما كان . كما تأثرت السياحة في السنوات الأخيرة من التغيرات السياسية ومن الأزمات العالمية والاقليمية .

- إن عام ٢٠٠٠ يمثل فرصة نادرة في السياحة من أجل الخروج من الازمة التي وصلت اليها . ستعمل الحكومة على خلق بنية أساسية في قطاع السياحة تناسب استيعاب السياحة المتوقعة. ستعمل الحكومة على تشجيع السياحة في اسرائيل استعدادا لعام ٢٠٠٠ والتسويق لاسرائيل كدولة سياحية كبرى.

- ستعمل الحكومة على التركيز على تنمية الجذب السياحي وقد أعلنت الحكومة عن مشروع "الحدائق البهائية" والمستوطنة الالمانية في حيفا، كمشروع قومي بهدف دفع وخلق مراكز سياحية دولية.

ج - قطاع البناء :

- بعد أن تم وقف ارتفاع الاسعار المستمر في قطاع الاسكان وعلى مدى عامين من الطلب المنخفض، تحسنت الظروف من أجل تطور هذا القطاع. وسيكون تطوير هذا القطاع من خلال استخدام عدة وسائل، من منطلق الرغبة في الازدهار من دون ارتفاع مفاجئ للأسعار .

-الاستمرار فى سياسة تخصيص اراضى البناء وتوفير الموارد المالية المطلوبة من اجل تمويل هذا القطاع، وتهيئة الظروف لخفض الاسعار. واشراك القطاع فى تنفيذ أعمال البنية الاساسية التى تخدم السكان.

٧ - خفض العجز فى ميزان المدفوعات :

- على ضوء النجاح الكبير فى خفض العجز فى ميزان المدفوعات ستستمر الحكومة فى السياسة التى أدت الى هذا النجاح.

- ستستمر الحكومة فى خفض نفقات الحكومة وستستمر فى اتباع سياسة مالية مسئولة ومتزنة من شأنها ان تشجع الاستثمار فى الاقتصاد وتساعد فى زيادة الصادرات وخفض العجز .

- من الجدير بالذكر ان حجم الاستثمارات الاجنبية الحقيقية وصلت الي ذروتها حوالى ١.٢ مليار شيكل عام ١٩٩٨، وذلك نتيجة السياسة الاقتصادية الفعالة التى اتبعتها الحكومة .

٨ - البنية الاساسية :

- بلغ حجم الاستثمار فى بنية الطرق الاساسية حوالى ٤ مليارات شيكل ، وسوف تستمر الحكومة فى هذه الاستثمارات فضلا عن دعم التنمية فى المواصلات والبنية الاساسية.

سوف تستمر الحكومة فى الاستثمار فى المواصلات والبنية الاساسية من خلال استخدام شركات اسرائيلية وأجنبية باسلوب B.O.T. كما ستوسع الحكومة الاستثمارات فى بنية النقل الاساسية وذلك لتقريب المسافة بين مركز الدولة وبين النقب والجليل . وسوف يمكن ذلك سكان هذه المناطق من الحصول على فرص العمل والدراسة ، كما سيشجع العاملين على العمل فى تلك الاماكن . وكذلك تعترف حكومة الليكود بضرورة تطوير الطرق السريعة، ومن بينها الطريق الذى يقطع اسرائيل كلها وكذلك تنمية الاقتصاد وخفض نسبة الحوادث وتقليل المسافات الطويلة التى تضيق ساعات العمل

ستعمل الحكومة على زيادة ميزانية السكة الحديد والتى تضاعفت ثلاث مرات فى ظل الحكومة الحالية علي ضوء الزيادة المتصاعدة فى عدد المسافرين والذين يحتاجون الى هذه الخدمة. كما ستطور الحكومة شبكة الطرق التى انشأتها حول القدس من أجل تسهيل الوصول الى المدينة ومن أجل الحفاظ على وحدة القدس . وستنفذ الحكومة القرار التى اتخذته حول انشاء عشرات المستوطنات فى العربة وهضبة النقب والنقب الشمالى وفى منطقة لاخيش وفى منطقة يهودا وفى وادى الاردن وفى الجليل .

-سوف تدفع الحكومة برامج حل مشكلة الاسكان لدى البدو من خلال تنفيذ برنامج انشاء أحياء سكنية ومستوطنات جديدة لتوطين البدو. وسوف تستمر الحكومة فى العمل فى اطار سياسة العقارات التى ستمكن من توزيع السكان فى

جميع انحاء الدولة وكذلك تقليل اعتماد المواطنين على الدولة. ستعمل الحكومة من أجل تنمية موارد المياه واقامة مصانع مياه جديدة توفر احتياجات الطلب المتزايد على مياه الشرب -ستستمر العمل من أجل انشاء محطة طاقة يقيمها القطاع الخاص تضم محطتين كبيرتين للطاقة فى منطقة رامات حوفيف وألون تابور. وستنفذ الحكومة قرارها باخلاء منطقة الغاز فى جاليلوت حتى نهاية عام ٢٠٠٠ وستستمر فى العمل من أجل ايجاد مكان بديل فى منطقة شفدان . ستعمل الحكومة على تطوير المناطق الصناعية فى النقب

٩- الاصلاح فى سوق العملة الاجنبية :

ستكمل الحكومة الاصلاح التى بدأتها فى سوق العملة الاجنبية . وقد بدأت تظهر نتائج هذا الاصلاح وقد اتسع نطاق تداول الشيكال فى الدول الغربية وتوقف تدفق تيار الاموال فى السوق السوداء التى هزت أسواق المال فى البلاد.

١٠ - تخفيف عبء الضرائب :

-تعترف الحكومة بأن نسب الضرائب الهامشية مرتفعة وبذلك تؤثر الضرائب بشكل سلبي على النمو الاقتصادى . وعلى ضوء نجاح الحكومة فى خفض العجز واستقرار الاقتصاد ، سوف تعمل الحكومة على خفض نسب الضرائب الامر الذى سيؤدى الى النمو السريع للاقتصاد وسيشجع على العمل والادخار .

-سوف يتم خفض الضرائب بشكل واضح من خلال خفض عدد من مستويات الضرائب وتبسيط دفعها . وسوف تستخدم الحكومة نظام ضرائب سوف يشجع على الادخار على المدى البعيد والذى يحتاجه الاقتصاد من أجل خفض قروض الاسكان وتشجيع الاستثمارات .

١١ - سوق المال :

-سوف تكمل الحكومة اصلاحاتها فى سوق المال . ستقلل الحكومة من تدخلها فى سوق المال . ستستمر الحكومة فى اعتبار سوق الاوراق المالية أداة اساسية للاستفادة من الاستثمارات فى الاقتصاد . سوف تدرس الحكومة امكانية تشغيل سوق اخرى للاوراق المالية .

سوف تعمل الحكومة على استغلال الوسائل المالية المتقدمة لتمويل النشاط العام خاصة تمويل الاستثمارات الفرعية فى الصناعة والسياحة والزراعة .

١٢ - الفائدة :

ستستمر الحكومة، بالتعاون مع بنك اسرائيل ، فى سياسة الفائدة المرنة التى تناسب الاقتصاد النامى فى ظروف التضخم المنخفض ومواعيته مع نسب الفائدة فى العالم الغربى ، سوف تستمر الحكومة فى تقليل الفجوة بين الفائدة الالتزامية وبين الفائدة الائتمانية الى المستوى المقبول فى العالم الغربى.

١٣ - خفض أبعاد الفقر :

يكن الحل الصحيح لمشكلة الفقر في برنامج الحكومة لازدهار الاقتصاد ، طويل الاجل، وذلك بعد ان نجحت الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . فهي الان تستطيع أن تركز على ازدهار العمل والانتاج اللذان سوف يؤديان الى خلق اماكن عمل جديدة وتمكن الذين يعيشون تحت خط الفقر من المشاركة في سوق العمل. وسوف تؤدي هذه الخطوات الى انتاج مرتفع للفرد والى ازدهار مستمر معناه توفير اماكن العمل ، ودخل مرتفع اكثر للفرد ومساعدة الطبقات الضعيفة جدا . بالاضافة الى ذلك سوف تستمر مسيرة التغيير في سياسة الدعم والتي تذهب الى المستهلك . ومعنى ذلك ان اصحاب الدخل المرتفعة لن يتمتعوا كثيرا من الدعم في حين سوف يتمتع به كله أصحاب الدخل المنخفضة.

١٤ - دفع فرص العمل :

سوف تعمل الحكومة على زيادة فرص العمل من خلال توسيع شبكة التأهيل المهني والتي ستوفر تأهيل مناسب للعاطلين وسوف تدعم التأهيل داخل المصانع. سوف تزيد الحكومة من مساندتها لتغيير المهن تدريجيا مع ايجاد عمل بديل. وسوف تعمل الحكومة في ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص ونقابات العمال والسلطات المحلية ومن أجل خلق فرص عمل اضافية للعاطلين. وسوف تزيد الحكومة من تشجيع اصحاب الاعمال الذين سوف يخصصون اماكن عمل لاعضاء الجماعات التي تشكل مركز البطالة وسوف تعطي اعفاء كامل من ضريبة الدخل والتأمين القومي للعمال الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور.

١٥ - نقل الاسكان العام الى السكان :

تعتبر الحكومة الاسكان العام (الشعبي) اداة مهمة لخفض ابعاد الفقر في اسرائيل . وقد قدمت الحكومة امكانية استئجار الشقق التي يسكن فيها اصحابها بأسعار زهيدة ومدعمة وبمساعدة من جانب الحكومة. وتدرجيا تستمر الحكومة في بناء الاف الشقق لاجاد حلول فعلية للمستحقين . ستعمل الحكومة على التيسير من أجل الحصول على سكن للشباب . كما سوف تشجع الحكومة البناء من أجل التسكين كحل آخر لأزمة الاسكان . وسوف تعمل الحكومة على تغيير القوانين حتى يحصل البناء من أجل التسكين على الاولوية . من خلال ايجاد سوق من الوحدات السكنية للايجار سوف يستطيع الشباب والمهاجرين الجدد والجنود المسرحون والمحتاجون الذين لا يقدرون على شراء وحدة سكنية التمتع بالحلول السكنية بأسعار مناسبة لكل فرد .

١٦ - رفع مستوى المعيشة :

إن التحول بالاقتصاد الى ازدهار سوف يمكن الحكومة من رفع مستوى المعيشة من خلال رفع الدخل الحقيقي

للمواطنين وزيادة قوة الشراء لديهم . كما ستعمل الحكومة من أجل خفض اسعار المنتجات والخدمات وزيادة جودتها . و ستعمل الحكومة على فتح باب الانظمة التي تقدم للمستهلك المعلومات والمتابعة والرقابة على جودة المنتجات والخدمات التي يحصل عليها وسوف تشجع المنافسة بين المنتجين المعروفين وبين الذين يقدمون الخدمات، لصالح المستهلك . بالاضافة الى ذلك سوف تستمر الحكومة في كشف الاقتصاد للتنافس، الامر الذي سيؤدي على مر السنين الى ازدهار افرع كثيرة في الاقتصاد وخفض الاسعار .

١٧ - البحث والتنمية :

من أجل إعداد الاقتصاد لاستمرار عجلة النمو السريع وإمكانية اشراك اسرائيل في الساحة العالمية، سوف يتم متابعة وبحث دائم للتطور الاقتصادي والتكنولوجي في اسرائيل وفي العالم . ومن اجل ذلك الغرض سوف يتم زيادة الموارد من أجل موضوعات البحث والتنمية المدنية والعسكرية وسوف تستمر سياسة تشجيع الاستثمارات في مجالات البحث والتنمية.

١٨ - الاصلاح في اقتصاد الطاقة :

ستستمر الحكومة في تنفيذ اصلاح شامل في اقتصاد الطاقة : في مجالات الغاز الطبيعي والوقود والكهرباء ، كما ستشجع الحكومة استخدام بدائل الوقود وسوف تعمل على تحويل الاقتصاد الى الاعتماد على الغاز الطبيعي . وستعمل الحكومة على دفع مشروع الامداد بالغاز الطبيعي ومد خط غاز بطول الدولة . ومن اجل الحصول على الغاز بسعر تنافسي سوف تعمل الحكومة على التعاون الدولي في مد هذا الخط وتشغيله وتوصيل الغاز خاصة مع الدول المجاورة . وستستمر الحكومة في القيام بالاصلاح في اقتصاد الوقود من خلال توفير المنافسة بين شركات الوقود في اقامة محطات وقود اضافية .

١٩ - التعليم والثقافة :

في مجال التعليم الاساسي سوف يستمر تطبيق قانون التعليم . (اليوم الطويل) والذي يطبق اليوم في ٤٤٦ مدرسة في ١٠٠ ادارة تعليمية . وكذلك تطبيق قانون التعليم الالزامي في سن الطفولة من خلال تطبيقه تدريجيا في انحاء البلاد . وسيتم التركيز على البنية الاساسية للتعليم من أجل التخفيف عن البنية الاساسية الحالية للتعليم . وفي مجال التعليم العالي سوف يطبق مشروع الحكومة لتشجيع المشاركة الاجتماعية للطلاب في مقابل المشاركة في النفقات الدراسية . وسوف يوجه اسهام الطلاب الى المدن النامية والاحياء الفقيرة من خلال الرغبة في استغلال قدراتهم الخاصة والاستعانة بها من أجل مساعدة المناطق السكنية التي لا تتمتع بذلك . وسوف يوسع برنامج المنح التعليمية والمساعدات من أجل تمكين الجمهور العريض من الدراسة في الجامعة . كما سيتم تقديم القروض طويلة الأجل الى الطلاب بشروط ميسرة.

البرنامج الانتخابي لرئيس حزب العمل

يهود باراك : أنا مؤمن

إنني مؤمن بدولة إسرائيل وبمواطني دولة إسرائيل. إن القيادة السلمية ستقود دولة إسرائيل لأن تكون أكثر أمناً وأكثر عدلاً ، دولة تتمتع بازدهار اقتصادي وتضمن لكل مواطنها التعليم ، الصحة والعمل.

إن دولة إسرائيل تقع اليوم في أيدي زعامة ضعيفة وتنقصها الأمانة. نحن في حاجة لزعامة شجاعة وقوية من الممكن الاعتماد عليها ، زعامة تعمل على تقدمنا جميعاً للأمام ، نحو مستقبل سلمي ، وأمن وازدهار اقتصادي .

لا يجب بأي حال أن تؤدي مشاكل اليوم إلى اظلام وإحباط الانجازات الرائعة والتي لا مثيل لها التي حققناها على مدى الخمسين عاماً للدولة . علينا أن نتذكر أين كنا قبل خمسين عاماً ، تجمع استيطاني صغير يستوعب الهجرة من كل أرجاء العالم ، وأي طريق ، غير مسبوق في التاريخ الإنساني ، سلكناه في أقصر وقت ، من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية ومن أجل إحتلال المكانة التي تتناسب مع إسرائيل في الساحة الدولية .

وبتفاؤل وفكر أعرض لكم الأسلوب الذي سيتيح لنا إصلاح أضرار الحكم الحالي وبناء جسر لنعبره إلى القرن الواحد والعشرين : القرن الثاني للصهيونية واليوبيل الثاني لاستقلال إسرائيل .

إننا كي ننجح في هذه المهمة علينا أن ندرك إلى أين نتجه ، لوضع ورسم خطوط الطريق والسياسة بوضوح ووضع أهداف نصب أعيننا يمكن تحقيقها . إن هذا هو هدف البرنامج المعروض عليكم .

السلام والأمن

إنني ملتزم بالإستمرار في طريق اسحاق رابين رحمه الله . ومثله أنا أمد يداً شجاعة لاعدائنا من خلال الإيمان بأن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمن الحقيقي والازدهار الاقتصادي لدولة إسرائيل . وما هي مبادئ خطة باراك في مجال السلام والأمن :

* سنستأنف المسيرة السلمية على أساس اتفاقيات أوسلو . إن مسيرة أوسلو هي الإطار الوحيد لتحقيق مصالحة تاريخية بين الشعبين . وفي أساسه فكرة المرحلية ، التنفيذ التدريجي والتبادلية . إن المكان الذي لا تكون فيه مسيرة سياسية لا يكون فيه أمن . والمكان الذي لا يتوافر فيه الأمن ، يكون عبء

الأمن كبيراً . وفي نهاية الأمر من المحتمل أن تنشب مصادمات عنيفة ، تجرف المنطقة كلها إلى دوامة من سفك الدماء . إننا مؤمنون أنه يجب الاستمرار في إقامة حوار سياسي من خلال الاعتراف بأنه ستكون هناك دائماً مجموعات متطرفة ستحاول بواسطة الارهاب أن تصيب وتضر بالمسيرة وبأولئك الذين يقودونها . إننا سنحارب الارهاب حرباً بلا هوادة في أي مكان وبكل الوسائل . إن خطة باراك تعرض موقفاً لا يقبل المساومة في موضوع الارهاب ، إن علينا الاستمرار في الحرب الشديدة ضد الارهاب وضد منفذيه . إننا نؤمن بأنه يجب محاربة الارهاب بكل قوة وفي كل مكان وبكل الوسائل .

* سندافع عن سلامة وحدة القدس : إن القدس الكاملة هي عاصمة إسرائيل الأبدية . لن نساوم ولن نتنازل عن هذا المبدأ .

* سنضمن حدوداً آمنة : لن تعود بأي حال إلى حدود ١٩٦٧ ، ولن نساوم على أمن دولة إسرائيل ومواطنيها . وأي تسوية سنصل إليها ستكون مشروطة بالحفاظ على حدود آمنة وبقدرتنا على الدفاع عن الدولة ومواطنيها . وفي كل تسوية سنصل إليها سيبقى معظم المستوطنين في تكتلات المستوطنات التي في المناطق التي نسيطر عليها .

* سوف ندفع مسيرة السلام للأمام من خلال الحفاظ على حدود آمنة . وسنحارب الارهاب بدون أي حلول وسط .

دولة يهودية

إن دولة إسرائيل هي دولة يهودية ، فهي بيت كل اليهود على أشكالهم ، وكمحققين للصهيونية نرى أنفسنا كورثة ومواصي الثقافة اليهودية والحضارة العبرية المجيدة . إن حاضرتنا وهويتنا مستمدة من التراث اليهودي . إن طريقاً واحداً يمتد من جذور تراثنا الديني والحضاري إلى مستقبل دولة إسرائيل .

إننا ننشغل ونعمل اليوم على تشكيل إسرائيل كدولة صهيونية ، يهودية وديمقراطية ، دولة مؤسسة على امتزاج متوازن بين قيم الحضارة اليهودية وقيم الليبرالية الديمقراطية . دولة تعبر عن التزاماتنا بالقيم الإنسانية وبقيم العدل الاجتماعي الموجودة في التراث اليهودي .

إن الحل المناسب لقيم الدين والدولة يجب أن يتشكل من خلال حوار يشمل ويحتوي كل تيارات الجمهور ، حوار يؤدي إلى الاتفاق المبني على حرية الدين وحرية الفرد .

إذا لم ير مواطنو إسرائيل اليهود في اليهودية التراث المشترك لهم وإذا لم يرغبوا في الحفاظ عليها ، ستتوقف إسرائيل عن كونها دولة يهودية . وبناء على ذلك فإنه يقع على التعليم مسئولية ثقيلة . وعلى النظام التعليمي أن يتيح لأبناء الجيل الصغير التعرف على اليهودية واستيعاب قيمها . إن تعليم اليهودية يمكن أن يتيح لكل يهودي التعرف على عمق واتساع الحضارة اليهودية على مر أجيالها ، وأن يتيح له تبني جوانبها ذات المغزى لحياته .

إن الحفاظ على الهوية اليهودية وتنميتها سوف يساعد على الحفاظ على الصلة مع يهود الشتات .

إننا شعب واحد وعلمنا أن نحافظ على وحدتنا وعلى مميزاتها . سوف نعمل على تقليل العداء ، ونعمل على الحوار بين الطوائف المختلفة ولايجاد حلول ملائمة لقانون تحويل المذاهب والتي تتيح لكل التيارات في اليهودية أن تعيش بجوار بعضها بفهم وباحترام متبادل .

سنسعى لتوطيد مكانة إسرائيل كدولة صهيونية يهودية وديمقراطية مبنية على قيم العدل، الحرية وحب الانسان .

مكافحة العنف

هناك عادة (سلوك) أخذة في التكون في دولة إسرائيل وتتخلص في عدم الانصياع للقانون . سوف نكافح هذه الظاهرة . وسوف نحرص على فرض القانون وضمان أن يتم تطبيقه بمعيار متساو على كل المواطنين .

إن الجريمة في السنوات الأخيرة أخذت في التزايد . وفي مناطق معينة صار العنف وخرق القانون وضعاً لأطاق .

سوف نخصص موارد كبيرة لمحاربة تلك الظاهرة الخطيرة . وسوف نعمل على تقوية مكانة ووضع الشرطة، وتحسين وتأهيل القوى البشرية المجندة لخدمتها .

لن نسمح بوضع فيه أناس أبرياء يعيشون في خوف دائم ومعرضون للعنف المتزايد . إن حق كل إنسان أن يعيش حياته في أمن وهدوء .

حقوق الأقليات

إن التجربة التاريخية لشعب إسرائيل تستوجب تأمين (ضمان) حقوق الأقليات في أن يعيشوا باحترام ، وأن نتيح لهم الحفاظ على توحدهم الثقافي وضمان مساواة حقيقية بروح قيم وثيقة الاستقلال . إن مواطني إسرائيل العرب هم مواطنون مخلصون ويمثلون شركاء كاملين في نمو وازدهار دولة إسرائيل .

إن الواجب يلزم دولة إسرائيل الحفاظ على حقوقهم ومنحهم موارد مساوية لتلك التي تمنحها الدولة لمواطنيها اليهود . إن الحياة المشتركة للعرب واليهود ستكون أفضل بكثير عندما يتم إرساء سلام في منطقتنا . وأنا أرى نفسي ملزماً بمسيرة السلام . السلام الذي يتيح لدولة إسرائيل أن تجد مكانتها في الشرق الأوسط، وأن تطور علاقات حسن الجوار مع كل شعوب المنطقة .

إن خطة باراك تجد في الغاء التفرقة ضد أفراد مجموعات

الأقليات هدفا مركزيا .

سوف نناضل من أجل مساواة كاملة لمواطني إسرائيل العرب، البدو، الدرزي وأبناء باقي الطوائف الأخرى . مساواة في التعليم في العمل، في السكن وفي البنية الأساسية .

سوف نساوي حجم الميزانيات الموجهة لأبناء الأقليات .

سوف نعمل لتحسين النظام التعليمي في الوسط العربي، وبالتعاون والمشاركة مع الجمهور العربي، سنبحث الطرق لتحسين هذا النظام ، ولمساواة مستواها بالنظام التعليمي اليهودي .

سنعمل من أجل خلق بنية اقتصادية واجتماعية في أماكن تجمعات الأقليات، ومساواة جودتها بتلك الموجودة في المناطق السكنية اليهودية .

سنعمل على دمج أبناء الأقليات في الخدمات العامة، على كل المستويات بما فيها أعلى المستويات .

في وثيقة استقلال الدولة التزمت إسرائيل بالمساواة في حقوق كل مواطنيها ، بدون فوارق (دين، عنصر، قومية أو جنس) .

سنعمل على تحقيق هذه المساواة، لسد الفجوات وإلغاء أي نوع من الظلم .

سنساوي الميزانيات الموجهة لأبناء الأقليات، وسنحسن مستوى النظام التعليمي في الوسط العربي .

تجنيد الحريديم (المتشددين الدينيين) في جيش الدفاع لإسرائيل

وأيضا في عصر سلام، لا نستطيع أن نتنازل عن جيش قوى . إن دولة إسرائيل تشعر بالتزام خاص نحو جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين يتحملون عبء الدفاع عن أمن دولة ويعرضون حياتهم للخطر من أجلها .

إن التوزيع غير العادل للعبء الأمني والأهلي يزيد من التوترات ويبرز عدم التكافؤ بين مواطني إسرائيل . إن حقيقة أن أعدادا أخذت في التزايد للحريديم الحاصلين على إعفاء من الخدمة في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي واضطراره للجلوس بجوار مائدة المدارس الدينية (اليشييفا) لضرورة المعيشة، تلك الحقيقة حولت هذا الجمهور الى جمهور يتلقى من الدولة ولكنه لا يساهم بشكل حقيقي في اقتصادها أو في أمنها .

إن وضع الأمور الحالي والذي يعفى الجمهور الحريدي من حمل العبء الأمني، لهو وضع غير عادل وغير منطقي لقد اقترحت تغييرا في قانون الخدمة بالرجال الأمن، وبناء عليه يتم الغاء الاعفاء الذي يمنح لأبناء المدارس الدينية، سيتم تجنيدهم في جيش الدفاع الإسرائيلي ويتم دمجهم في وحداته . وسوف يمنح الاعفاء فقط لعدد محدود من الدارسين الذين سيستمترون في دراستهم على نفقة الجمهور . وحسب خطة باراك ، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي سوف يمنح بالتنسيق مع عناصر ربانية (من رجال الدين) إعفاء لعدد

مخفض (قليل) من تلاميذ المدارس الدينية البارزين للاستمرار في تعاليم اليهودية ، ولعدد محدود أيضا من المتفوقين للاستمرار في التعاليم (الدراسات) العامة والتخصص في مجالات تفوقهم. وكل الباقي يتم توجيههم الى نظام يقوم بتوجيه المجندين للخدمة العسكرية للعمل في الخدمة العامة.

وفي اطار الخدمة العسكرية والمدنية سيتم منح كل المجندين تعليما بالالتزام المدني وبالتعرف على قيم الديمقراطية ، مؤسسات الحكم، مبادئ سلطة القانون ، حقوق المواطن وواجباته .

ان الخطة تستوجب تشكيل هيئة خاصة للخدمة العامة، وستركز الشروط على الشباب في سن التجنيد، وتخطط وتشرف على نشاط وأعمال الخدمة، وتشرف وتكون مسئولة عن التنسيق مع وزارات الحكومة المختلفة : التعليم، الصحة الرفاهية ، الشرطة وتكون بمثابة همزة الوصل (حلقة الوصل) مع المنظمات الاقتصادية المختلفة في البلاد. ان مزايا هذه الخطة عديدة وهي :

- * امكانية ربط الشباب الحريدي بالخدمة العسكرية والمدنية التي تساهم وتخدم الدولة ، والمجتمع والطائفة التي يعيشون فيها، وهي الخدمة التي ستثمر فائدة اجتماعية على المدى الفوري وفائدة اقتصادية على المدى المتوسط والطويل.
- * تحسين المساواة في توزيع الأعباء الاجتماعية والواجبات المدنية بين الجمهور العلماني والديني والحريدي (المتشدد).
- * تقليل التوترات الاجتماعية التي يعززها عدم المساواة الحالي.

- * اعطاء الفرصة المتاحة لخريجي الخدمة العامة للامتزاج في دائرة العمل والتشغيل وبذلك يتم تحسين ورفع مستوى معيشتهم وتقليل الأعباء الملقاه على مؤسسات الرفاهية، والمالية للدولة .

- * إن دمج آلاف من الشباب في مناطق الضعف الاقتصادية سوف يساهم في مستوى المعيشة والخدمات العامة في دولة اسرائيل.

- * ان تجنيد الحريديم لجيش الدفاع الإسرائيلي هو أمر ضروري في الوقت الحالي. فالوضع الذي يعفى فيه الجمهور الحريدي من الخدمة العسكرية، مع حصوله على تسهيلات بارزة من خزانة الدولة، هو وضع غير عادي ويجب تغييره .
- * سوف نطبق قانون باراك لتجنيد تلاميذ المدارس الدينية من خلال الايمان بفكرة : شعب واحد - تجنيد واحد .

برنامج باراك يتعهد بقيادة النضال من أجل تقدم مكانة المرأة في المجتمع الاسرائيلي

في أساس الخطة تبرز نقطتان رئيسيتان : الاولى ، أن المساواة في الحقوق والفرص امر واجب طبقا لطابع اسرائيل كمجتمع ديمقراطي .

والثانية، من الناحية الاجتماعية، فإن الكفاءة النسائية هي

مورد غير مستغل ، وعدم استغلال هذا المورد يضر بالمجتمع كله ويقلل من كفاءته في التعامل مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي يضعها نصب أعينه.

إن جمهور النساء هو جمهور قوى ومتقف وعليه أن يندمج في زمرة الانتاج الاجتماعي ، الاقتصادي والسياسي . وبرنامج باراك يهدف لمساعدة النساء لتحقيق هذا الهدف، ولتبؤ المكانة الاجتماعية - السياسية الاقتصادية التي يستحقونها .

إن الخطوة الاولى في هذا الاتجاه كانت التصديق من قبل لجنة الحزب على برنامج باراك لضمان تمثيل للنساء من ٢٥٪ في الكنيست القادم حتى ٤٠٪ عام ٢٠١٠.

ومن أجل تقدم مكانة المرأة ، سوف نعمل على تقديم خطة "فرص ٢٠٠٠" والتي مبادئها الآتي :

- * انشاء هيئة تتابع تنفيذ قانون الاجور المتساوية ، وقانون المساواة في فرص العمل وقانون الحد الأدنى للاجور وتعمل على فرضها .

- * فحص الاجور ومعدلات التقدم للنساء في الخدمات العامة وتبنى برنامج لتحقيق المساواة في المعاملة وذلك لتقليص الفجوات القائمة .

- * تبني قرار حكومي يحظر توقيع عقود مع هيئات اقتصادية تفرق بين العاملين على أساس الجنس، العنصر أو القومية .

- * تغييرات هيكلية في الاقتصاد تتيح للوالدين الذين لديهم اولاد صغار الاستمرار في أعمالهم : ساعات عمل مرنة، يوم دراسي طويل ، حضانة ليوم واحد للسن الصغير، تأييد وارشاد للآباء العاملين .

- * الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتربية الاطفال عندما يكون الوالدان يعملون وهو الامر الذي سيشجع خروج الآباء ذوي الابناء الصغار للعمل .

- * إنشاء هيئة لمكافحة العنف ضد النساء، تلك الهيئة ستقوم بتنسيق الأنشطة المختلفة ، وتعمل على توسيع وتمويل شبكة المصحات (النور) لعلاج النساء المضطهدات، وتقوم بتطوير البرامج لعلاج النساء المضطهدات في اطار الاسرة وتتابع فرص تنفيذ القوانين التي وضعت لمحاربة العنف ضد النساء.

تقوية الحكم الديمقراطي :

إزاء دلائل قضية الساعة ودعاوى التحدي المعادية للديمقراطية والتي تعرضنا لها للأسف الشديد في الفترة الاخيرة ، يجب تقوية اسس الحكم الديمقراطي وتحسين بنيته المعنوية ، التعليمية والفعالية. وبالأذات في فترة التوترات والخلافات العميقة من الداخل ، من المهم ان نتوحد ونقدس سلطة القانون، وسمو القانون، والمساواة أمام القانون، والحفاظ على الحقوق الأساسية وحقوق المواطن.

إن الإستقطاب المتعمق في صفوفنا يعرض للخطر وحدة المجتمع. وواجبنا اجراء حوار متعمق مع كل طبقات الشعب، حوار طابعه وأهدافه تتبلور في أخلاقيات "وأحب لآخيك مثلما تحب لنفسك" والتي يحركها التطلع للحفاظ على وحدة الشعب والدولة ، وللوصول لسلام داخلي. سوف ندير هذا الحوار من خلال الانصات والاعتدال ولكن بدون التخلي عن قيم

الديمقراطية ومركزيتها في الواقع الاسرائيلي .

في اسرائيل توجد اليوم أزمة ثقة في النظام السياسي . اننا سوف ندير سياسة مختلفة ستعيد للجمهور الثقة في نوايا أفراد الشعب وفي استعدادهم للعمل من أجل العامة . سوف نعرض على الجمهور سياستنا ، والتي تتضمن قرارات صعبة ومؤلة ، وبوضوح وبشكل مباشر بدون مداراة .

سوف نخصص يوماً في الشهر يجيب فيه رئيس الوزراء ووزرائه على استفسارات الشعب .

وسنعمل على تعميق ثقافة الديمقراطية في أوساط كل طبقات الشعب . وسوف نوجه الموارد المطلوبة لتلك الثقافة .

سوف ندرس قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء على ضوء التجربة التي تكونت وسنعمل على تقوية النظام الديمقراطي بواسطة تحسين آليات التوازن ، ومكانة البرلمان وتقوية الاحزاب .

الاقتصاد والمجتمع :

ان الفجوات الاقتصادية الآخذة في العمق ، وانتشار البطالة ، تؤدي الى معاناة شديدة لمئات الآلاف من المواطنين وتهدد حصانة ووحدة المجتمع الاسرائيلي . إن الاهمال الاجتماعي - الاقتصادي لطبقات معينة ولد مشكلة انسانية وانقسام في الشعب ومن المحتمل أن تؤدي بإسرائيل الى التفتت الداخلي والذي سيضعف من قدرتها على التعامل مع التحديات الامنية والاجتماعية التي تقف في وجهها . إنني مؤمن بأن قوة دولة اسرائيل مشروطة بازدهار اقتصادي بتأمين العمل ، وبتوزيع عادل لموارد الدولة .

إن ازدهار الاقتصاد وتأمين العمل ، وخلق فرص تجارية جديدة وجذب الاستثمارات الدولية ، لن تتاح في منطقة ليس فيها استقرار امني - سياسي وأنا مؤمن انه اذا لم يتم ارساء سلام في منطقتنا فمن الممكن أن تخسر اسرائيل الفرصة في تحقيق الطاقة الاقتصادية الكامنة بها .

ان البرنامج الاقتصادي - الاجتماعي المعروض هنا يتم تحريكه بواسطة حساسية انسانية لمشكلة "الغير" والسعي للوصول لعدل اجتماعي ففي اساسه فكرة دولة التكافل التي تنمي مبادئ خدمة المواطن والاسهام للمجتمع . إن الدولة التضامنية تشجع الاقتصاد الحر والمبنى على الملكية الخاصة ، والمنافسة الحرة وتدخل أدنى في مرحلة الانتاج ، ولكن تعمل للتوفيق بين نتائج هذا النشاط وبين الأهداف الاجتماعية للتوزيع المرغوب فيه من الدخول والملكية .

في دولة التكافل ، التدخل الحكومي له مصداقيته فقط في تلك المجالات التي لا يمكن لاقتصاد السوق فيها ان يؤدي لنتائج اقتصادية واجتماعية مرغوبة مثل : ضمان الأمن ، التعليم والصحة ، توزيع منطقي وعادل للدخول وتقليل للفجوات وخلق بني ملموسة . فعلى المدى الطويل فإن الاستثمار في تلك المجالات يشجع النمو الاقتصادي ويساهم في المساواة في الفرص .

وعلى ضوء برنامج باراك ، فإن توزيع الموارد الحكومية سوف يتم فقط حسب معايير مبنية على احتياجات المواطنين

وأهداف الدولة وليس بناء على مفتاح قطاعي وخضوع لضغوط سياسية .

الصناعة :

سنعمل على توسيع قاعدة صناعة التكنولوجيا المتقدمة والصناعات المتقدمة الاخرى بواسطة دعم مادي متزايد في الابحاث وتطوير وتأهيل الاشخاص الفنيين والمهندسين بايقاع سريع . وكذلك فسوف نشجع رجال الصناعة في اقامة البنية الاساسية في الاسواق الدولية بواسطة امتلاك المصانع وأجهزة التسويق في خارج البلاد .

إطار الميزانية :

ان مهمة الحكومة تشكيل وتهيئة الظروف لنمو اقتصادي مستمر بواسطة تحديد جدول افضليات مناسب والسعي لتقليل الفجوات .

إن جدول الافضليات ، في إطار الميزانية سيتم تغييره بالشكل الذي سيخصص على حساب تلك البنود بالميزانية والمخصصة لقطاعات سياسية مختلفة .

ان تقليل نفقات الحكومة ستتيح تقليل اعباء الضرائب على القطاع الشخصي والمهني وستؤدي لنمو تدريجي وثابت على مدى الوقت .

الضرائب :

مطلوب اصلاح في هيكل الجهاز الضريبي : تقليل نسبته وتوسيع قاعدة الضريبة . ولا يوجد خلاف على أن تقليل نسبة الضرائب ستمثل حافزا للعمل والنمو .

نقل المساكن الشعبية للملكية السكان ومساعدة الأزواج الشباب في اقتناء شقة . في المساكن التابعة لشركات اسكان شعبي يعيش اليوم أكثر من مائة ألف اسرة . وأولئك السكان يصطدمون بصعوبات عديدة في الحصول على حقوقهم كسكان وفي ضمان حقوق السكن للسكان المستمر بعدهم . وحسب برنامج باراك فإن السكان الذين يسكنون لمدة خمسة سنوات على الأقل في اسكان شعبي وليس في حوزتهم شقة اضافية ، يستطيعون شراء المساكن الشعبية التي يعيشون فيها بسعر مدعم .

وتقترح خطة باراك سلسلة من التعديلات التشريعية والتي يمكن ان تسهل على الأزواج الشباب شراء شقة وبإعادة الديون النابعة من أخذ القروض الاسكانية . إن تلك الخطوات ستؤدي الى ان يصبح امتلاك شقة من خلال الاستعانة بالقرض الاسكاني في متناول يد كل مواطن في إسرائيل .

رفع مستوى المعيشة الواقعي :

ان خطة باراك تقترح تطوير وإفادة الانظمة الحكومية والشعبية والتي تمد المستهلك بالمعلومات والاشراف على جودة المنتجات والخدمات التي يتلقاها في السوق الخاص وفي السوق العام ، وكذلك تشجيع المنافسة بين المنتجين البائعين وموردي الخدمات لصالح المستهلك .

الخصخصة :

ان برنامج باراك يهدف لخصخصة كل الشركات الحكومية وكذلك اجزاء معينة من الخدمة الحكومية . وفي أي مسيرة خصخصة يجب الحفاظ على قاعدتين اساسيتين : ١ -

الحفاظ على أماكن عمل عمال الهيئة التي يتم تخصيصها وعلى مستوى دخولهم لفترة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات - الاعتراف بمبدأ أن قيمة المصنع نجمت من عمل العاملين فيه ولذلك فهم يستحقون جزءاً من المقابل الذي سيتم الحصول عليه من امتلاك الشركة سواء بشكل مباشر أو في صورة أسهم في الشركة المخصصة.

البنية الأساسية :

ان الاستثمار في البنى الأساسية الانتقالية (المرتبطة بالطرق) تقلل المسافة بين مركز البلاد ومنطقتي النقب والجليل وسيفتح امام مواطني تلك المناطق احتمالات تشغيلية ، تثقيفية وحضارية جديدة ، وسيشجع العاملين في تلك المناطق على العمل وتطوير تنمية الصناعات والاعمال في النقب والجليل .

مكافحة الفقر والبطالة :

ان خطة باراك تشدد على مكافحة الفقر والبطالة . وأحسن ضمان لتقليل البطالة والفقر هو النمو الاقتصادي وخلق أماكن عمل جديدة وستعمل الحكومة في هذا الشأن ، بالتعاون مع القطاع الخاص ، منظمات العمل ، السلطة المحلية وكذلك هيئات ونقابات تطوعية ، من أجل خلق وتوفير

فرص عمل وتشغيل للعاطلين .

ان خطة باراك ستعمل على تشجيع النمو وتحسين التشغيل بواسطة الخطوات التالية :

* تدخل حكومي لخلق أماكن عمل في القطاع الخاص والقطاع الثالث (منظمات تطوعية) .

* توسيع فرص التشغيل بواسطة انشاء شبكة تأهيل متخصصة تتضمن عنصران : منح تأهيل عام للعاطلين . دعم التأهيل من خلال آلية حرفية متخصصة .

* تشجيع شركات استثمار على الصفقات الصغيرة ، من خلال التأكيد على الاعمال والصفقات التي ملك النساء والمهاجرين .

* منح اعفاء كامل من ضريبة الدخل ومن التأمين القومي للعاملين الذين يحصلون على الحد الأدنى من الأجور .

* تعديل سياسة توزيع مصروفات البطالة من خلال التأكيد على دخل الاسرة وعلى قدرة الأزواج على الخروج للعمل .

* مساندة الاولاد من الاسر التي تعيش تحت خط الفقر وضمان استطاعتهم التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية اللائمة .

هآرتس ١٩ / ٤ / ١٩٩٩
بقلم : ناتان ليفسون

البرنامج الاقتصادي ليهود باراك

وفي بداية كلامه هاجم باراك السياسة الاقتصادية لحكومة نتنياهو والانجازات الاقتصادية التي يقول باراك ان نتنياهو يتباهى بها . وقال باراك رغم كلام نتنياهو بأن التنمية قد تجددت، إلا أن البيانات تدل على ان عام ١٩٩٨ قد انتهى بتنمية سلبية في ناتج الفرد) . و اضاف باراك ، في عهد نتنياهو وصلت البطالة الى الذروة وفي عامه الاخير في الحكم رفع التضخم رأسه مرة أخرى ، وقال انه حتى تفاخر نتنياهو بتراجع العجز التجاري ، ليس في محله ، حيث نبع العجز الكبير نسبيا في عهد راين من استيراد متزايد لمنتجات استثمارية خدمت الاقتصاد المتنامي .

كذلك عرض باراك حسابا يوضح إنه في كل عام من سنوات حكم نتنياهو فقد الاقتصاد ٢٪ من الناتج الحيوي .

الى جانب زيادة أماكن العمل، وعد باراك بأن يطبق برنامجا اقتصاديا شاملا للتدريب المهني للشباب والمهاجرين والنساء والصريديم وقال (ليس من العدل أن ٢٠ ألف من الصريديم الذين في سن العمل لا يشاركون في عجلة الانتاج) . وأضاف باراك ان أماكن العمل سوف تزداد نتيجة التنمية في الاقتصاد ، والتي يقدر بأنها ستبلغ ٥٪ وفي رد على سؤال قال باراك ان زيادة حجم المشتغلين لن تتم عن طريق توسيع القطاع العام ووعد بأن حكومة برناسته سوف تعمل على تخصيص عدد العاملين في القطاع العام . ووعد باراك

باراك يقول : سنزيد من أماكن العمل والاستثمارات في التعليم والبنية الأساسية

طرح زعيم قائمة اسرائيل واحدة ايهود باراك البرنامج الاقتصادي لقائمه ، والذي اطلق عليه (برنامج الأمن الاقتصادي) على رأس هذا البرنامج وعد بزيادة قدرها ٣٠٠ ألف مكان عمل خلال أربع سنوات، ووضع الاستثمار في مجال التعليم على رأس ترتيب الافرصيات القومي ، وتوسيع قاعدة الضرائب مع تخفيض الاعباء عن كاهل الطبقات المتوسطة وتشكيل مجلس وزاري اقتصادي - اجتماعي مصغر، وتشكيل هيئة دائمة للحوار بين الحكومة وبين بنك اسرائيل، وتخفيض رسوم التحويل (للقطاعات المفضلة) أي الحريديم وخطوات أخرى ، وقال باراك انه لو تم انتخابه ، فإنه لن ينتظر تطبيق البرنامج الخاص بميزانية العام القادم بل سيقوم بذلك من خلال ميزانية خاصة تدخل حيز التنفيذ في بداية شهر سبتمبر، وقد كشف باراك للمرة الاولى عن نيته في اصدار قانون اساسي جديد - قانون السلطة المحلية. وقال باراك (إن القانون الذي أخطط له سوف يقلب تماما العلاقات القائمة حاليا بين الحكومة وبين السلطة المحلية) . وقال ان هذا القانون ، سوف يؤدي بالفعل الى خصخصة فعلية لبعض وظائف السلطات المحلية .

بمواصلة سياسة الخصخصة ، ولكن بالنسبة لشركة الكهرباء قال انه (على المدى الطويل سيضطر سوق الكهرباء ان يفتح على المنافسة) ورفض الافصاح عما اذا كان ذلك الامر سيتم خلال الفترة الاولى لفترة حكمه . وأكد باراك انه يجب ان تتم الخصخصة مع الاهتمام بعمال الشركات التي سيتم خصخصتها . كذلك ستبادر حكومة برئاسة باراك بمنح اعفاءات من ضريبة الدخل للجنود المسرحين لمدة سنتين ، وتقديم قروض بفائدة مدعمة للطلاب والسكن الرخيص أثناء فترة الدراسة كما وعد بمجانية التعليم لمن في سن ٣ - ٤ سنوات .

وقال باراك انه (خلال الخمس عشرة سنة القادمة ستصبح مصادر المياه قضية استراتيجية وستتقوى بظلالها على الاستقرار في الشرق الاوسط وهذا الواقع يقتضينا ايجاد حلول بديلة مثل تحليه مياه البحر) .

* تعليق:

رغم أن باراك يحاول أن يضيف على قيادة حزب العمل روح مختلفة ، يبدو ان هناك امرا واحدا ظل متشابها ، وهو ان حزب العمل هو وطن أصحاب رأس المال وليس العاملين . أي هؤلاء الذين يمتلكون المزيد من النفوذ والسلطة مقارنة بمن لا يملكون . إن باراك يفقد بعض النقاط في تكتيك طرح الأمور . قال باراك إن نتنيهاو يقول ان التنمية قد عادت ، ولكن الحقيقة هي ان عام ١٩٩٨ قد انتهى بتنمية سلبية في الناتج للفرد .

ومن أجل دعم كلامه عرض ايهود باراك الخط البياني الهابط للتنمية .

هل هذا حقيقي ؟ لا يوجد تناقض بين كلام نتنيهاو وبين ما عرضه باراك ، لأن التنمية عام ١٩٩٨ كانت سلبية ، فيحتمل بالتأكيد ان تتجدد هذا العام . ان لم يكن في النصف الأول من العام ، فقد يكون في النصف الثاني . وتشير الارتفاعات الحادة في البورصة في الشهرين الاخيرين الى انه قد يحتمل فعلا ان تتجدد التنمية أو أنها قد تتجدد على المدى المنظور .

يعتبر موضوع التنمية ، أو التقشف ، هو أحد الموضوعات الحساسة في هذه المعركة الانتخابية وعن حق . ولكن بينما يحاول اقتصاديون كثيرون في العالم مواجهة تعقيدات

الموضوع ، يخطئ باراك - لاسباب انتخابية - في التعرية المريحة له .

الحقيقة الحالية هي أن باراك ليس رئيسا للوزراء أما نتنيهاو فهو كذلك . كذلك ، كانت التنمية حتى الآن في خط بياني منخفض وأصبحت سلبية بالفعل . ولكن هل هذا يعني أن نتنيهاو هو الذي تسبب في ذلك ؟ وهل هذا يعني إنه لو تم انتخاب باراك ، ثم تجددت ، يكون باراك هو الذي تسبب في ذلك ؟

* تأثير الأحداث العالمية :

فور حرب الايام الستة بدأ اندفاع التنمية والذي وصل الى الذروة عام ١٩٧٢ . هل هذا لأن الحكومة تغيرت ؟ لا - وانما لان الحكومة لم تتغير . بدءا من عام ١٩٧٩ نما الاقتصاد لمدة اربع سنوات متتالية . هل هذا لأن بيجين قد جاء بدلا من رابين ؟ لا ، لقد تجددت التنمية بعد التقشف العالمي في بداية السبعينات الذي حدث في اعقاب أزمة النفط . في نهاية الثمانينات بدأت موجة كبيرة من التنمية استمرت حوالى عقد من الزمان . هل كان ذلك بسبب حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شامير ؟ لا - كان هذا بسبب الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفيتي سابقا والتي ادت الى زيادة السكان بحوالى مليون نسمة . إن تجربة الثلاثين عاما الاخيرة تدل - اذن - ان دورات التنمية والتقشف قد حكمتها اساسا احداث عالمية - مثل أزمة البترول وانهيار الاتحاد السوفيتي .

هل حقا أضاعت حكومة نتنيهاو طاقة تنمية مقدارها ٣٪ ؟ اذا كان هذا صحيحا ، فإن حكومة حزب العمل قد أضاعت هي ايضا تنمية ضخمة في السنوات ٧٣ - ٧٦ ومن قبل ٦٦ - ١٩٦٧ . ولكن هذا ايضا غير صحيح لأن هذه هي طبيعة دورات العمل ، الإرتكان إلى الحسابات التي قام بها باراك تشبه تماما من يقول ان الشخص الذي يضع رأسه في تنور ساخن وقدميه في ماء مثج ، يشعر بالراحة في منطقة المنتصف بينهما . هل التضخم رفع رأسه عام ١٩٩٨ ؟ هذه المرة ايضا يرجع الأمر الى التأثير العالمي (الازمة في روسيا) مع بعض الاهمال المالي في سياسة بنك اسرائيل ، والتي ليس لنتنيهاو بالطبع تأثير عليها .

البرنامج الاقتصادي لحزب الوسط

هآرتس ٢ / ٥ / ١٩٩٩
بقلم : ناتان ليسون

وذكر التمرد الذي قام به عاملو شركة الكهرباء عام ١٩٩٦ ذلك الضغط الذي اثمر في النهاية عن مد حق الشركة في ان تكون المورد الوحيد للكهرباء لمدة عشرة سنوات أخرى . كذلك قال مريدور انه يجب الفصل بين معمل التكرير (لماذا يكون هناك معملين للتكرير ، واحد في حيفا وواحد في اشدود؟ لماذا لا يفصلوا بينهما وبذلك يخلقون منافسة بينهما ؟ لماذا لا تكون هناك ايضا منافسة بين ميناء اشدود وميناء حيفا في خدمة السفن ؟) .

مواصلة اجراءات اصلاح الاقتصادى ، وزيادة الاستثمارات فى البنية الاساسية والتعليم وتغيير السياسية المالية لبنك اسرائيل" ، هذا هو ملخص البرنامج الاقتصادي لحزب الوسط ، مثلما طرحه دان مريدور فى اجتماع لنشطاء الحزب مؤخرا .

قال مريدور ، انه يجب تنفيذ الاصلاحات فى عدة اجهزة مثل شركة الكهرباء ومعامل التكرير ، وشركة ايجر للمواصلات ، وهيئة الموانى والسكك الحديدية وإدارة اراضى اسرائيل ،

وعند تناوله ادارة اراضى اسرائيل قال مريدور انه لا يرى اى سبب فى ادارة اكثر من ٩٠٪ من اراضى الدولة عن طريق الحكومة . وقال (ان وصاية الدولة على الاراضى نابعة من سبب تاريخى - وهو التخوف من امتلاك العرب للاراضى. فعليا ، يحتفظ العرب بمساحة اراضى اقل من حجمهم وعددهم، وحتى لو امتلكوا العديد من الاراضى فسيظل الوضع على ما هو عليه . لذلك ليس هناك ما يدعو الى استمرار النظام الحالى . لو اراد الملياردير السعودى عدنان خاشفجى شراء اراضى يمكن التصدى له بالقانون

وليس هناك احتياج لادارة اراضى اسرائيل من اجل ذلك الامر) .

وأضاف مريدور انه (يجب توجيه المزيد من الاستثمارات الى البنية الاساسية والتعليم) . ومن أجل تمويل زيادة الاستثمارات فى هذه المجالات يقترح تخفيض مبالغ التحويل التى تقدمها الحكومة ويقول (ان المخصصات المالية للأولاد يحصل عليها ايضا الطفل العاشر للأسرة. ولا اعلم هل هناك ضرورة لذلك؟ هل نحن نشجع الفقر بذلك؟).

وقد اعرب مريدور عن استعداده لتخفيض مبالغ التمويل الاضافية، وذلك عن طريق فرض ضريبة دخل على

مخصصات الشيخوخة لمن يتقاضون معاشات مرتفعة، وتخصيص المخصصات للمدارس الدينية وتخفيض المدفوعات فى اطار نظام الكيبوتسات .

قال مريدور (تحصل الكيبوتسات على مليارات الشيكلات عن طريق بيع اراضى كانت قد خصصت لها فى الماضى لاستصلاحها) . وأضاف بانه يجب تغيير قوانين البطالة حتى لا يتم تشجيع العاطلين على عدم العمل .

وعند تناوله للسياسة المالية لبنك اسرائيل قال مريدور (لا يمكن لأى اقتصاد فى العالم ان ينمو فى ظل فائدة تبلغ ٨٠٪. عندما كنت وزيرا للمالية قمنا بتحويل تخفيض فى الميزانية بمقدار سبعة مليارات شيكل ورفض بنك اسرائيل خفض الفائدة . بنك اسرائيل يخنق الاقتصاد) .

فى اجابة على سؤال احد النشطاء قال مريدور انه ليس واضحا ما يمكن عمله من اجل مواجهة الرواتب المرتفعة لمديرى شركات البورصة وقال (اولا، من الممكن ان يكون مديرو الشركات الخاصة من اصحاب الرواتب المرتفعة جدا ، ونظرا لعدم وجود بيانات عن ذلك ، من غير الممكن ان نعلم مديرو شركات البورصة . لو حددنا الاجر عند حد مليون شيكل مثلا، ستكون النتيجة أن فائض المال سوف يتدفق على اصحاب الشركات ، الذين هم اغنياء من الاساس).

البرنامج الانتخابي لحزب المفدال

دولة يهودية

يعمل حزب المفدال من أجل إقامة دولة يهودية تدمج بين الديانة اليهودية والديمقراطية ، ويمثل هذا الدمج بين الدين والدولة فى كافة اوجه الحياة الدينية الروحية التى أقيمت على اساسها دولة إسرائيل . وقام حزب المفدال خلال دورة الكنيست الحالية بعدة أنشطة من أجل تدعيم مكانة الديانة اليهودية بالدولة .

* تدعيم مكانة الهيئة الحاخامية :

يعمل حزب المفدال من أجل تدعيم مكانة الهيئة الحاخامية فى إسرائيل ، بوصفها أرفع جهة فى إسرائيل فى كل ما يتعلق بشؤون الشريعة ، كما عمل الحزب على تدعيم مكانة المحاكم الشرعية خاصة أنها تعد الجهة الوحيدة التى يحق لها البت فى شؤون الاحوال الشخصية . ويعمل الحزب على تعيين حاخامات وقضاة صهاينة .

* الحفاظ على قداسة يوم السبت :

يعمل الحزب على الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ، والحفاظ على قداسة يوم السبت. وعمل حزب المفدال طيلة السنوات الثلاث الماضية ضد محاولات تدنيس قداسة هذا اليوم فى المحال وفى المناطق التجارية بالكيبوتسات ، وفى

شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية (العال). وتمسك الحزب بضرورة حفاظ الجيش والشرطة على قداسة يوم السبت ، والتقليل من انتهاك قداسة هذا اليوم فى ميناء حيفا وغيره من الموانئ .

* قانون التاريخ العبرى :

تم بفضل مبادرة من حزب المفدال سن قانون ألزم مؤسسات الدولة بالإشارة إلى التقويم العبرى فى الوثائق الرسمية .

* التهويد الشرعي :

يرى حزب المفدال أنه من الضروري أن تكون عملية التهويد من اختصاص الهيئة الحاخامية فى إسرائيل ، وأن هذا هو الدرب الوحيد الذى يتعين على المرء اتباعه إذا كان راغبا فى أن يصبح يهوديا . وقد خاض حزب المفدال صراعا متواصلا فى الكنيست وفى كافة الأوساط ضد فكرة السماح لأية جهة أخرى بتهويد من يشاء .

* الزواج الشرعي :

يؤمن حزب المفدال أنه من الضروري أن يتم الزواج وفقا للشريعة اليهودية ، ومن هنا فإن الحزب يعمل ضد اية مبادرة للسماح بالزواج العرفي .

* الدستور ، القوانين الأساسية ، والشريعة العبرية :

يخوض حزب المفدال صراعا مستمرا ضد كل المحاولات الرامية إلى سن أية قوانين لا تحظى بقبول غالبية الشعب ، ويصر الحزب على أن تكون الشريعة العبرية جزءا أساسيا من عملية التشريع .

* التشريع :

بإدراك ممثلو حزب المفدال في الكنيست بسن عشرة قوانين في مجالات مختلفة ، وتضمنت هذه القوانين مواقف الشريعة العبرية .

* تشجيع الانخراط في كل مجالات الحياة :

يشجع حزب المفدال كل المتدينين على الاندماج على نحو نشط في كافة مجالات الحياة سواء أكانت في التوراة أو في الطب والقانون والقضاء والجيش ، والتعليم والتكنولوجيا المتقدمة ، والصناعة والإعلام وغيرها من المجالات . ويهدف هذا الانخراط إلى نشر فكر الصهيونية الدينية .

* الحفاظ على الأطعمة الحلال :

يعمل حزب المفدال على تدعيم منظومة الاهتمام بتناول الأطعمة الحلال ، ومن هنا يشجع الحزب على تنفيذ القوانين الخاصة بهذا الموضوع بل ويشجع الدولة على استيراد المنتجات الغذائية التي يرى الحاخامات أنه من الجائز تناولها ويحرص الحزب على الحفاظ على التعاليم الخاصة بتناول الأطعمة الحلال في مطابخ الجيش والشرطة بغرض تمكين الجنود المتدينين من الاندماج في المنظومة الامنية .

* دعم الثقافة اليهودية :

يحرص الحزب على تقديم المساعدة اللازمة للارتقاء بكافة فروع الثقافة اليهودية ، ويرى الحزب أن الاهتمام بثقافة شعب إسرائيل الروحانية تعد البديل الأبدي للثقافات الاجنبية .

* التوفيق بين المتدينين والعلمانيين :

يعمل حزب المفدال من أجل تشكيل ميثاق جديد بين المتدينين والعلمانيين ، وإجراء حوار دائم لتنفيذه . ويعد الحل الذي تم التوصل إليه لازمة طريق بار ايلان بالقدس نموذجا لموقف حزب المفدال الراغب في تحقيق الوفاق بين المتشدددين دينيا (حريديم) والعلمانيين . ويحرص حزب المفدال على دعم المنظمات العاملة لتحقيق الوفاق .

* قانون التاسع من شهر آب :

سن الكنيست بمبادرة من حزب المفدال قانونا نص على أن يكون يوم التاسع من آب يوما للحزن القومي (تخليدا لذكرى تدمير الهيكل " مترجم) .

* الأكاديميات التلمودية المتخصصة :

يعد الدمج بين دراسة الشريعة والخدمة بالجيش أمرا ضروريا لتحقيق حلم الصهيونية الدينية

* تسع وعشرون أكاديمية ، وآلاف التلاميذ :

توجد في كافة أنحاء إسرائيل تسع وعشرون أكاديمية متخصصة في دراسة الشريعة ، ويقدر عدد دارسيها بالآلاف . ويخدم هؤلاء التلاميذ في سلاح المشاة والمدفعات وفي كافة وحدات الجيش الاسرائيلي .

* افتتاح فصول دراسية :

خصص حزب المفدال ٣٣٠٠٠٠ شيكل لكل أكاديمية تلمودية

في كريات شمونيه ، كرني شومرون ، الجولان ، معلوت ، ديمونه .

* الاستثمار في البناء والتطوير :

خصص حزب المفدال مبلغا يقدر بمليون شيكل لكل أكاديمية تلمودية في " كريات ارباع " و " هار براخاه " والجولان " و شدموت نرياه " .

* التصديق على طلبات المساعدة :

صدق الحزب على كل طلبات الحصول على المساعدة المالية والتي تقدمت بها كل من أكاديمية " كيرم بيفنه " و " او عتسيون " و " هار عتسيون " و " شفوت اسرائيل " و " ديمونه " و " ألون مويه " و " كريات اربع " و " معلوت " والجولان " و كريات شمونيه " و " كرني شومرون " و " هار براخاه " .

* الاعداد لمرحلة ما قبل الخدمة العسكرية :

تم تشكيل عدة معاهد لاعداد الشباب المتدين قبل التحاقه بالخدمة العسكرية ، ويتم إعدادهم فكريا وبدنيا ، ويخدم معظم خريجي هذه المعاهد في الوحدات القتالية الخاصة بالجيش الاسرائيلي . ويدرس حاليا حوالي سبعمائة تلميذ في أربعة عشر معهدا .

* ميزانية هذه المعاهد :

أصبحت ميزانية هذه المعاهد وبمبادرة من الوزير " زفولون هامر " جزءا من ميزانية الدولة ، وكانت ميزانية هذه المعاهد قد ألغيت في ظل الفترة التي تولى فيها حزب ميرتس مقاليد وزارة التعليم .

* المساعدة في الخدمات الدينية :

رصد حزب المفدال من خلال وزارة الأديان مبلغا يقدر بسبعين ألف شيكل لتشييد معبد في معبد " بعلي " المخصص لاعداد المتدينين قبل التحاقهم بالجيش ، كما أن الحزب ساعد في بناء معبد جديد في معبد " كيشث " .

* المدارس ودور الحضانة :

حصلت المدارس ودور الحضانة الرسمية الدينية وبمبادرة من وزير التعليم الحاخام إسحاق ليفي على مساعدة مالية حتى يمكنها ممارسة الكثير من الأنشطة .

* تطبيق اليوم الدراسي الكامل في دور الحضانة :

تم البدء في تطبيق اليوم الدراسي الطويل في ١٧٦ دورا من دور الحضانة ، وتعد هذه الفكرة في صالح الأسرة العاملة .

* المزيد من الدراسة في المدارس :

تقدر عدد ساعات الأسبوع الدراسية في المدارس التي تطبق نظام اليوم الدراسي الكامل بـ ٤١ ساعة دراسية ، ويتم اتباع هذا النظام في ما يربو على مئة مدرسة في إسرائيل .

* حصص خاصة لتدريس التوراة :

خصصت وزارة التعليم خمسة آلاف ساعة بلغت تكلفتها خمسة عشر مليون شيكل لتدريس التوراة في المدارس المعنية بوجود فصول خاصة يدرس فيها التلاميذ أصول الشريعة .

* استكمال نظام الكمبيوتر بالمدارس :

تم خلال العام الماضي استكمال نظام الكمبيوتر بعشرات المدارس في إسرائيل .

* القدس :

مضى حوالي ٢٢ عاما على تحرير القدس ، وتم توحيدها ، ويتعين على الحكومة القادمة أن تحافظ على مستقبل القدس في إطار التسويات النهائية التي ستبدأ بعد الانتخابات ، ويقر برنامج حزب المفدال أن القدس الموحدة ستظل عاصمة شعب إسرائيل إلى الأبد ، ولن يتم تقسيمها . ويعمل حزب المفدال على تطوير القدس الموحدة في العديد من المجالات فيسعى الحزب للحصول على تراخيص البناء في جبل أبو غنيم ، كما يعمل ضد محاولات السلطة الفلسطينية الرامية إلى التسلل إلى القدس . وقد أنفقت وزارة المواصلات مئات الملايين من الشيكلات على بنية الطرق بالقدس ، فقامت الوزارة بتشديد طريق بيجين . وقد تم وبمبادرة من حزب المفدال إصلاح الجبانات اليهودية الواقعة في جبل الزيتون بتكلفة تقدر بخمسة عشر مليون شيكل .

* يهودا والسامرة وغزة :

يحرص حزب المفدال على الاهتمام بالمشروع الاستيطاني في يهودا والسامرة (الضفة الغربية " مترجم) وغزة منذ أن تم البدء في استيطان هذه المناطق ، ويرى الحزب أن الاستيطان يعد حجر الزاوية بالنسبة لدولة إسرائيل . ويحرص الحزب على تكثيف الاستيطان ودعم المستوطنين ، وإجهاض كافة المشاريع الهادفة إلى المساس بالاستيطان في يهودا والسامرة وغزة .

* التصديق على مشروع المساحة :

تم التصديق وبمبادرة من وزير المواصلات على مشروع المساحة فيما يربو على عشرين مستوطنة بيهودا والسامرة وقطاع غزة ، كما تم التصديق على ميزانيات تطوير المساحة بتكلفة تقدر بخمسة وعشرين مليون شيكل . وتم اتفاق ثلاثين مليون شيكل لصيانة الطرق في يهودا والسامرة وغزة ، كما تم اتفاق سبعين مليون شيكل لتطوير حركة البناء القروي .

* الاستثمار في مجال البنية :

تم توسيع " طرق ٩٠ " في غور الأردن بتكلفة تقدر بتسعة ملايين شيكل ، وتم إنارة عشرين مفترقا للطرق بتكلفة قدرت بمليون ونصف شيكل ، كما تضاعفت ميزانية الاستثمارات الخاصة بتأمين الطرق في يهودا والسامرة وغزة ، وتم توسعة الكثير من الطرق بتكلفة تقدر بما يربو على ٨ مليون شيكل .

* تحسين المواصلات العامة :

تم تخفيض أسعار المواصلات العامة في كافة أنحاء السامرة على نحو ضخم ، كما تم زيادة عدد خطوط الباصات في يهودا والسامرة إذ تقوم خطوط المواصلات اليهودية يوميا بحوالي مائة رحلة من وإلى هذه المناطق . وتم اتباع نظام الاشتراكات الشهرية على خطوط شركة " دان " في كافة أنحاء السامرة ، وعلى خطوط شركة " ايجد " المتجهة إلى مستوطنات " جوش عتسيون " و " افات " .

* ميزانيات البناء في يهودا والسامرة وغزة :

يتزعم حزب المفدال بالتعاون مع بعض أعضاء الكنيست المنتميين إلى جبهة أرض إسرائيل ذلك الصراع الرامي إلى رصد ميزانيات ضخمة لدعم حركة الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة ، وحرص الحزب على رصد مئات الملايين

لدعم حركة البناء والاسكان ، والارتقاء بوضع البنى الأساسية في يهودا والسامرة وغزة .

* إقامة مراكز طبية :

بادر حزب المفدال بإقامة ثلاثة مراكز طبية في يهودا والسامرة وقطاع غزة بتكلفة قدرت بثلاثة ملايين شيكل ، وتخدم هذه المراكز المستوطنين ، وتعتني بأحوالهم الصحية .

* أنشطة تعليمية في المدارس :

تخصص المدارس الرسمية الدينية اليهودية مئات الساعات الدراسية لتدريس التوراة والشريعة لتلاميذها .

* إقامة مناطق صناعية :

حرص ممثلو حزب المفدال على إقامة خمس مناطق صناعية جديدة بيهودا والسامرة ، وغزة ، وأقيمت هذه الأنشطة الصناعية في مناطق " كدوميم " و " مجدال عوز " و " تل مريم - بنيامين " و " شيلو " و " برقن " .

* مساواة المستوطنين أمام القانون :

يصر حزب المفدال على تطبيق القانون الذي يخضع له كافة الإسرائيليين على المستوطنين المقيمين في يهودا والسامرة وغزة .

* الجولان :

يقر برنامج حزب المفدال أن هضبة الجولان تعد جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل ، ومن هنا فيرى الحزب أن الاستيطان في كافة أنحاء أرض إسرائيل يعد جزءا من عملية تحقيق الأمر الإلهي ، ورؤية الأنبياء الخاصة بعودة شعب إسرائيل إلى وطنه . ويعمل الحزب على دعم الاستيطان في الجولان ، والجليل ، ويهودا والسامرة وغور الأردن . وسيعمل الحزب على رصد الامكانيات اللازمة لتطوير الجولان ، وتنشيط السياحة ، وإقامة الطرق التي يمكن من خلالها تسهيل حركة الانتقال بين الجولان وداخل إسرائيل . وقد عمل حزب المفدال خلال الثلاث سنوات الماضية على دعم كل أنواع الاستيطان سواء العام أو الديني في هضبة الجولان .

* امتيازات في مجال التعليم :

حصلت المدرسة الرسمية - الدينية في كتسرين على وحدة كمبيوتر مركزية خلال عام ١٩٩٨ ، كما أن تلاميذ الأكاديمية الدينية المتخصصة في " حيصين " ينعمون بتخفيض الرسوم الدراسية بنسبة ٣٠٪ وقد تم تخفيض هذه المصاريف بمبادرة من وزارة التعليم بغرض التقليل من تكاليف الدراسة في المدارس الداخلية .

* ميزانيات المعابد :

حصلت المعابد الواقعة في منطقة " كيشيت " و " هضبة مجشيميم " خلال العام الماضي على دعم مالي قدرت قيمته بما يربو على مائتي ألف شيكل .

* الجبانات :

حصلت منطقة الجبانات في الجولان خلال عام ١٩٩٦ على دعم مالي قدرت قيمته بنحو خمسة عشر ألف شيكل ، و قدرت قيمة الدعم في عام ١٩٩٧ بسبعين ألف شيكل ، ثم ارتفعت قيمة الدعم في عام ١٩٩٨ لتقدر بأربعين ألف شيكل . ويهدف تقديم هذا الدعم إلى صيانة المقابر والحفاظ عليها .

ستحسم الأصوات العائمة المترددة بين بنيامين نتنياهو وإيهود باراك المعركة الانتخابية إلا إذا حدث تحول ضخم في أنماط التصويت ، وستكون لهذه الأصوات وللمرة الأولى منذ عشرين عاما قدرة كسر حالة التعادل التي تسود بين التكتلين الكبيرين الليكود والعمل ، ومن هنا فإن الانتصار الذي سيتحقق لأحد المرشحين سيكون ضخما مقارنة بالوضع الذي كان يسود في الانتخابات السابقة .

وقد يكون لمصطلح "الصوت العائم" وقع غريب وغامض على أذان من يتوجهون للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ، وتنجم غرابة هذا المصطلح من حقيقة أنه لا يعقل أن يشعر أي مواطن ينعم بالحد الأدنى من الذكاء في إسرائيل بالتخبط أو الحيرة إزاء الحزبين الكبيرين أو بين نتانياهو وباراك خاصة أن كلا منهما يتبنى رؤية متباينة عن رؤية نظيره ومن هنا فكيف يتسنى حدوث أي قدر من التردد .

ومع هذا فيرى ١٠٪ من الناخبين أنهم مترددون بالفعل غير أن عدد المترددين حقيقة يقدر بمائة وخمسين ألف ناخبا أي أنهم يشكلون ٤٪ من مجمل الناخبين ، ويعتمد هذا التصور على فرضية مفادها أن ٤٪ من الناخبين لن يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع في حين أن اتجاهات التصويت في أوساط الحريديم والعرب تكاد تكون متوقعة ومحسومة .

وستستمر هذه الحالة من التردد فترة طويلة ، ولن تحسم قبل موعد الانتخابات إلا بأيام قليلة ، وكما يبدو فلن يتغير هذا الوضع إلا إثر حدوث تحول مفاجئ سيساعد بدوره على حسم مواقف المترددين . وتفيد استطلاعات الرأي العام التي تجري حاليا في مقار المرشحين الانتخابية أن المترددين حاليا أكثر ميلا لإيهود باراك ، وفي المقابل فقد كان المترددون قبل انتخابات ١٩٩٦ أكثر ميلا ونزوعا لتبني مواقف نتانياهو . وحينما أجريت انتخابات ١٩٩٦ فقد انتظر المترددون فترة طويلة لم يحسموا خلالها مواقفهم ، ومع هذا فقد حددوا المرشح الذي سيصوتون لصالحه عقب تلك المناظرة التليفزيونية التي جرت بين نتنياهو وباراك ، ومن هنا فقد مثل هؤلاء الخمسة عشر ألف صوتا الحاسمين في المعركة الانتخابية .

وفيما يتعلق بالمترددين هذه المرة فليس من الممكن أن نصفهم بأنهم من ذوي الوعي السياسي الزائف إذ إنهم أبعد ما يكونوا عن هذه الشريحة خاصة أنه ليست لديهم أية ميول سياسية ناهيك عن أن بعضهم يمقت السياسة ، ومع هذا فإنهم لا يقاطعون الانتخابات . ولا يحرص هؤلاء المترددون أيضا على متابعة الحملات الانتخابية التي يبثها التليفزيون لصالح المرشحين .

وعند النظر إلى السمة المميزة للحملة الانتخابية التي قادها الليكود في تلك الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٦ نلاحظ أنها اعتمدت على بث الرعب في نفوس الناخبين من سياسة حزب العمل ، ومن هنا فمن المثير ملاحظة أن قائمة "إسرائيل واحدة" التي يتزعمها باراك حاليا تعتمد في حملتها الانتخابية على ذات الطريقة التي اعتمد عليها الليكود في انتخابات ١٩٩٦ . ويخاطب هذا النهج الانتخابي الذي يقوم على التكرار المترددين وليس من قاموا بحسم موقفهم .

ولا يعد المترددون من ذوي الآراء المتطرفة أو من غلاة الأمن ، ويحبذ هؤلاء قول أنهم ينتمون إلى الوسط ، بل ويعتقد معظمهم أنه من الواجب التوصل إلى تسوية إقليمية حتى يصبح من الممكن تحقيق السلام مع الفلسطينيين ، والسوريين . ومن الملاحظ أن حوالي ثلثهم يعدون من المهاجرين الذين قدموا من دول الكومنولث ، وأن أعداد النساء في أوساطهم تفوق أعداد الذكور ، ويرى معظمهم أنهم تقليديون . ولا يعد هؤلاء ممن يمكن أن نعتبرهم من المنتمين إلى شريحة "الانتلجنسيا" خاصة أن أعدادا قليلة منهم هي التي أكملت تعليمها الجامعي .

وحينما حرص من قاموا بإعداد استطلاعات الرأي العام ومسئولو الأحزاب على التعرف على سلم أولوياتهم فقد ذكروا أنهم يرون أن النزاهة السياسية تعد أهم سمة في مجال السياسة ، ويمكننا على ضوء هذا الموقف تفهم لماذا حرص إيهود باراك خلال حملته الانتخابية على توضيح أنه لن يتحالف مع أريه درعي زعيم حزب شاس الذي وجهت له المحكمة تهمة الرشوة ، ويشعر هؤلاء المترددون بقلق بالغ إزاء تقليل عدد ساعات الدراسة بالمدارس ، فضلا عن أنهم يشعرون بالقلق إزاء ارتفاع مصاريف الدراسة بالجامعات ، ويمكننا على ضوء هذه الخلفية تفهم أسباب اهتمام باراك خلال حملته الانتخابية بقضية التعليم . ويعارض هؤلاء أيضا سياسة التزمت الديني ، ومن ثم فيحرص باراك على توضيح مدى اهتمامه بالجامعات مقارنة بالأكاديميات الدينية المتخصصة في تدريس الشريعة .

ويشعر المترددون أيضا بقلق بالغ إزاء القدس ، ومن ثم فلا يتوانى نتنياهو عن التأكيد على أنه سيحافظ على وحدة القدس ، ومع هذا فيشعر هؤلاء المترددون أن باراك لن يقسم القدس ، ومن هنا فإن نتنياهو لا يشير في حملته الانتخابية إلى أن باراك سيقسم القدس أو أنه يبتغي تقسيمها ، ويكتفي في المقابل بقول إن مستشاريه مثل شيمون بيريز ويوسي بيلين سيدفعونه دفعا صوب هذه السياسة . ومن

الملاحظ أن هؤلاء المترددين لا يشعرون بالانزعاج من إيهود باراك مثلما كانوا يشعرون بالانزعاج في عام ١٩٩٦ من شخص شيمون بيريز ، ومع هذا فإنهم يشعرون بالنفور من مستشاريه ومن هنا فلم يظهر بيريز أو بيلين في حملات قائمة "إسرائيل واحدة" التي كان ييثرها التليفزيون الإسرائيلي قبل الانتخابات .

ويفيد استطلاع الرأي العام الذي أجرته د . مينا تسييمح مديرة معهد "دحاف" في أوساط هؤلاء المترددين أن هذه العينة لا تشعر بأية ثقة في أي مرشح من المرشحين ، ومع هذا فيرون أن باراك أفضل من نتنياهو في مجال مسيرة السلام والاقتصاد ، غير أنهم يرون أن نتنياهو أفضل من باراك في مجال مكافحة الإرهاب .

المترددون بين حزبي شاس والليكود

هآرتس
١٢ / ٥ / ١٩٩٩
دانيال بن سيمون

لا شك أن هناك ثمة تقاربا طبيعيا بين حزبي شاس والليكود رغم كافة الخلافات السائدة بينهما التي وصلت حدتها في بعض الأحيان إلى مراحل بالغة الخطورة كانت تنذر بتفجر الأزمات . ويصبو هذان الحزبان حاليا إلى الحصول على أصوات تلك المدن الفقيرة الواقعة بالضواحي ، والمناطق الفقيرة ، ومن ثم فيصب الحزبان جام غضبهما على شريحة "الانتجنسيا" محاولين التقليل من سطوة حزب العمل ، فضلا عن أنهما يظهران قدرا كبيرا من الانتماء إلى التراث اليهودي . ومن الملاحظ أن نتائج الخلاف المستعر بين حزبي الليكود وشاس كانت في صالح الحزب الأخير ، وكما يبدو فإن تزايد قوة حزب شاس تعني تفتت قوة حزب الليكود فبينما كان حزب الليكود يحقق انتصارات ساحقة خلال العقد الماضي في تلك المدن الفقيرة الواقعة في الضواحي فمن الملاحظ أن حزب الليكود فقد خلال الآونة الأخيرة عددا كبيرا من معاقله التي ارتضى سكانها في أحضان حزب "شاس" .

وبالرغم من أن احتدام المنافسة بين حزبي الليكود وشاس أسفر عن تساؤل قوة حزب الليكود إلا أن هذا التنافس لم يؤثر على مرشح الليكود لشغل منصب رئيس الوزراء في انتخابات ١٩٩٦ ، إذ استغل بنيامين نتنياهو خلال انتخابات عام ١٩٩٦ نجاح حزب شاس لصالحه ، وحظى بتأييد ناخبه . وقد شهدت الانتخابات السابقة حصول نتنياهو على عدد كبير من أصوات مؤيدي حزب شاس مقارنة بشيمون بيريز فحصل نتنياهو على ٨٦٪ من أصوات منطقة "نتيفوت" و ٧٩٪ من أصوات منطقة "كريات ملاخي" و ٧٠٪ من أصوات سكان القدس ، و ٧٥٪ من أصوات طبرية ، و ٧٧٪ من أصوات "بيت شيمش" و حوالي ٧٠٪ من أصوات كريات شمونيه و حوالي ٨٠٪ من أصوات "حتسو هجلييت" و ٧٦٪ من أصوات "صفد" و ٧٨٪ من أصوات "بيت شان" و ٧٦٪ من أصوات "اور عقيفا" .

وقد حصل حزب شاس في ظل الحكومة السابقة على وزارتي الداخلية والرفاهية ، مما أهله للتمتع بقدر كبير من النفوذ تجاوز بكثير قوته السياسية ، وكان من بين مظاهر

هذا النفوذ أن نتنياهو كان يحرص على التشاور مع رئيس حزب شاس وعضو الكنيست اريه درعي في كافة الأمور . وقد علق ديفيد طال أحد أعضاء حزب شاس بالكنيست على هذا الوضع "لم يتمتع حزب شاس قط بهذا القدر من النفوذ . وبينما كان كل رؤساء الوزراء السابقين يتعاملون مع أريه درعي بقدر كبير من الاحترام فقد أحسسنا في ظل حكومة نتنياهو أن اريه درعي هو رئيس الوزراء الفعلي إذ كان يتم الاستجابة لكل ما يطلب فضلا عن أنه كان يتم تنفيذ كل مصالح حزب شاس" .

وإذ يتسائل المرء في هذا الموضوع عما إذا كان من المرتقب حصول نتنياهو على تأييد أعضاء ومؤيدي حزب شاس في انتخابات ١٩٩٩ مثلما حدث في عام ١٩٩٦ فإن الإجابة على مثل هذا التساؤل ترتبط بطبيعة القرارات التي سيتخذها الحاخام "عوفاديا يوسف" الزعيم الروحي لحزب شاس . ويمكننا في هذا المجال تصور أنه إذا أصدر هذا الزعيم فتوى بتأييد نتنياهو في الانتخابات فمن المرجح أن مؤيديه سيصوتون لصالح نتنياهو غير أنه يجب ألا يفوتنا أن مثل هذه الفتوى ستكون ملزمة فقط لمن يعرفون باسم "الحريديم" أي المتشدددين دينيا والذين يمثلون في نهاية الأمر ثلثي قوة الحزب .

وسيكون لقضية درعي التي اتهم خلالها بالرشوة تأثير حاسم على أداء حزب شاس في الانتخابات ، ومن هنا فمن الوارد أن يحرص كل من يرى أن إثارة هذه القضية تعد مؤامرة على اليهود الشرقيين بالمجتمع على التصويت لحزب شاس من أجل تعضيد قوته السياسية ، وستشمل هذه الظاهرة أيضا اليهود الشرقيين المنتمين إلى حزب الليكود الذين يشعرون أن قضية درعي تعد جزءا من محاولة مؤسسات الدولة للمساس باليهود الشرقيين ووقف تقدمهم السياسي . والجدير بالذكر أن اريه درعي يحرص على ربط قضيته الشخصية بإحساس اليهود الشرقيين بالاضطهاد .

وقد كان من الملاحظ أنه حينما أصدر القضاء حكما بالسجن على درعي أيد مؤيدي حزب شاس في منطقة "كريات جات" قد نظموا مظاهرة ضخمة أعربوا خلالها

عن تأييدهم لاربه درعي ، وقد ضمت هذه المظاهرة في صفوفها أعدادا كبيرة من اليهود الشرقيين المؤيدين لحزب الليكود . ويعد خير دليل على انضمام مؤيدي الليكود الشرقيين لصفوف شاس أن أحد مؤيدي الليكود ذكر عند التقائنا به " نسأطي صوتي لحزب شاس حتى لو كان هذا الوضع سيؤثر على الليكود . وسأصوت لحزب شاس حتى أثبت للاشكناز أنهم لن يتمكنوا بأي حال من الأحوال من أن ينزلوا أي أذى باريه درعي . " وعلاوة على هذا فقد ذكر "البرت يفرح" الذي يعد من اليهود الشرقيين المؤيدين لليكود وفي إطار حديثه عن أنه سيصوت لحزب شاس في الانتخابات " لقد صوت دائما لحزب الليكود

لكوني يهوديا مغربيا ولا غرابة في هذا الأمر ولكني سأصوت هذه المرة لصالح حزب شاس بسبب ما يعانيه درعي من عنصرية واضطهاد . . ويجب أن نثبت أننا موالون لليهود الشرقيين .

وتستدعي هذه الأزمة في ذهن تلك العضلة السائدة على الجانب الآخر من الخريطة السياسية في إسرائيل إذ يشعر البعض بالتخبط بين رغبته في التصويت لحزب العمل وبين رغبته في التصويت لحزب ميرتس اليساري خاصة أن الرؤى التي يتبناها هذان الحزبان تكاد تكون متشابهتين للغاية .

الترددون بين حزبي شينوي وميرتس .. الصراع العلماني

هآرتس
١٢ / ٥ / ١٩٩٩
روثي سيني

شوفينيا متطرفا كما أنه يتحدث عن وضع المرأة على نحو لا يمكننا أن نسمعه في أية دولة متقدمة . أما حزب ميرتس فيتبنى رؤى شديدة التباين .

وعلى الجانب الآخر يرى عدد كبير من الباحثين أنه يوجد ما يدعو حقا للاحساس بالتردد ، فيرى د . افراهام بريشته أستاذ العلوم السياسية بجامعة حيفا أن بيان حزب ميرتس جاء به أن الحزب سيعمل فور الانتهاء من الانتخابات على إجراء استفتاء شعبي بشأن قضية فصل الدين عن الدولة وأنه يخدم على نحو صريح ذلك الزعم الذي يردده شينوي والذي مفاده أن حزب ميرتس تخلي عن قضية التشدد الديني ، وتفرغ للصراعين السياسي والاجتماعي . وحقا فقد تخلي ميرتس منذ خروج شولاميت آلوني من الحزب عن قضية التشدد الديني ، وأصبح أكثر اهتماما بالجانب الاجتماعي .

وعلاوة على هذا فقد كان لاستعداد ميرتس للجلوس في حكومة واحدة مع حزب شاس واعترافه بأن دفع مسيرة السلام يستلزم التوصل إلى تسويات مع الأحزاب الدينية أثر سىء في نفوس ناخبيه ، وفي المقابل فقد كان موقف "لبيد" أكثر وضوحا إذ إنه ذكر على نحو صريح وحاد أنه لن يجلس في أية حكومة مع حزب شاس .

وفي الوقت الذي لا يمكننا فيه أن نعرف على وجه الدقة عدد الذين انشقوا عن حزب ميرتس مفضلين الانضمام إلى شينوي ، فمن الواضح أن حزب ميرتس فقد حوالي نصف مقعد إثر خروج "بوراز" من الحزب . وبالرغم من أن "بوراز" لم يكن شخصية تنعم بتأييد شعبي ضخم إلا أنه قد انشق معه من اعتادوا التصويت لحزب شينوي .

ولا شك أن أسباب تزايد شعبية حزب شينوي تكمن فيما يعرف في مجال العلوم السياسية باسم SINGLE ISSUE PARTY

يشعر حاليا عدد كبير من المواطنين بالتردد بين الرغبة في التصويت لصالح حزب "ميرتس" وبين رغبتهم في التصويت لصالح حزب "شينوي" غير أنه ليس من الممكن أن نقف بدقة على عدد هؤلاء الذين لم يحسموا مواقفهم . وعند النظر إلى رؤية قادة ميرتس لهذه المسألة نجد أن قاداته يرون أنه ليس هناك أي وجود لهؤلاء المترددين ، وفي المقابل فيرى قادة حزب شينوي أن عددهم ضخم للغاية . وبالرغم من أن استطلاعات الرأي العام توضح أن قوة حزب "ميرتس" آخذة في التضاؤل في حين أن قوة شينوي آخذة في التزايد إلا أنه ليس من الممكن أن نجزم على نحو قاطع أن حزب شينوي يتحمل مسؤولية تضاؤل قوة حزب ميرتس .

ويرى مسئولو حزب ميرتس أن استطلاعات الرأي العام تؤكد أن ٩٣% ممن سيعطون أصواتهم لحزب شينوي سيكونون من المنتمين إما لليمين أو للوسط ، ومع هذا فقد ذكر أحد مسئولي حزب شينوي أن استطلاعات الرأي التي أجراها الحزب قبل انضمام "لبيد" المعروف بأرائه اليسارية إلى الحزب أوضحت أن تصويت كل شخص يميني للحزب سيصاحبه تصويت شخصين من اليسار .

وقد ذكر عضو الكنيست "حاييم أورو" المنتمي إلى حزب شينوي خلال لقائنا معه "إنني أحرص على سؤال كل من ألتقي به عما إذا كان يعرف شخصا يشعر بالتردد بين شينوي وميرتس غير أنني لم أجد أي متردد " ، وفي المقابل فقد ذكر عضو الكنيست "يوسي ساريد" زعيم حزب ميرتس "لا يمكنني قول أن حزب شينوي لا يؤثر على حزبنا غير أنني لا أدري كيف يمكن لناخب أن يشعر بالتردد إزاء الحزبين خاصة أن موقف "لبيد" زعيم حزب شينوي بالغ الوضوح إذ أنه يمقت المتشدددين دينيا (الحريديم) والعرب ، والشواند جنسيا فضلا عن أنه يعد

حزب القضية الواحدة ، وتفيد الاستطلاعات أنه من المرجح أن يحصل هذا الحزب على مقعدين أو ثلاثة مقاعد على أقصى تقدير . ويرى د " .رافي فانتورا " أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب " أن البحوث التي تناولت نتائج الانتخابات السابقة تفيد أنه قد تزايد الاقبال على الانتخابات بعد أن تم الأخذ بقانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء . ومن الواضح أن جمهور الناخبين يرغب في أن تتعدد الخيارات المطروحة عليه . ويشعر هؤلاء أنه من الممكن أن يؤدي انتخابهم إلى شخص رئيس الوزراء إلى تنفيذ خياراتهم السياسية ، في حين أنه من الوارد أن يؤدي انتخابهم إلى الحزب إلى الاهتمام بقضايا أخرى مثل

قضية التشدد الديني .

أما زنيافي كوهين الطالب بقسم الاقتصاد بجامعة تل أبيب والذي صوت في انتخابات عام ١٩٩٢ لصالح حزب ميرتس والذي مازال مؤيدا لهذا الحزب فإنه يقول " إن ما يزعجني في حزب ميرتس أنه لا يجد غضاضة في رفع عدة شعارات ، وبالرغم من أن هذا الوضع يعد وضعاً شرعياً إلا أنه يعني بطبيعة الحال أنهم ليسوا مستعدين للتمسك بمواقفهم . وتتمثل المشكلة في أنهم يقدمون تنازلات عديدة حيث وافق قادة الحزب على الجلوس في حكومة واحدة مع حزب شاس من أجل الحفاظ على اتفاقيات اوسلو ، وأرى أن هذا النهج لا يتماشى مع سلم أولوياتي .

الترددون بين حزبي المبدال والاتحاد القومي

هآرتس
١٢ / ٥ / ١٩٩٩
يائير شيلج

القريبة إليه ، وتعد مؤسسة "بني عقيفا " التعليمية خير دليل على هذا الوضع فميزانيتها ضئيلة للغاية . ومن هنا فقد رفضت إدارة هذه المؤسسة للمرة الأولى في تاريخها دعوة المنتسبين إليها للتصويت لصالح حزب المبدال .

وقد يكون "مينتس " غير مقتنع بقدرة قادة حزب الاتحاد القومي على الحصول على الميزانيات اللازمة ، ومع هذا فيرى أن قادة هذا الحزب يتسمون بمقارنة بقادة المبدال بأنهم أكثر ولاء لفكرهم الأيديولوجي ، غير أنه يشعر بالحيرة إزاء قضية لمن يمكنه أن يعطي صوته الانتخابي ، فيتخوف مينتس من أن يكون الالتزام الأيديولوجي المميز لحزب "الاتحاد القومي " مصحوباً بحالة من العجز عن التأثير على مجريات الأمور ، فيقول مينتس : " إنني أدرك طبيعة المشكلة . إنني أطالب في الحقيقة بالتحلي بالعناد والإصرار عند إجراء المفاوضات ، ولكن فمن الواجب ألا يقف هذا التزمّت حجر عثرة على درب التأثير على مجريات الأمور . ولا أعارض تشكيل أي ائتلاف مع بنيامين نتنياهو

غير أنه من الضروري وضع خطوط حمراء واضحة في المجال السياسي ، ومن الضروري أن نطالب الفلسطينيين بالالتزام بالاتفاقيات ، والاهتمام ليس فقط بأمن المستوطنين وإنما بمصادر المياه أيضاً ، وأن نخبرهم صراحة أن الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية سيقابل بضم الأراضي .

ويتصور "مينتس " أن أعداداً كبيرة من المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة يشاركونه الإحساس بالحيرة ، ومما يزيد الطين بله أو مما يزيد من حيرته أنه في الوقت الذي يشعر فيه بالغضب من حزب المبدال لأدائه السياسي الهزيل فإنه يتخوف من أن يكون حزب الاتحاد القومي حزبا عقيما على الصعيد السياسي .

ولا غرابة في أن قادة هذين الحزبين يدركون إحساس الناخبين بالحيرة ، ومن ثم فقد ذكر عضو الكنيست "بني

بيدو " عدي مينتس " الذي تخرج في أكاديمية "مسدير " المتخصصة في الدراسات التلمودية والمقيم في مستوطنة "دولف " الواقعة بمنطقة "بنيامين " وللوهلة الأولى من أكثر المصوتين حرصاً على الإدلاء بأصواتهم لصالح حزب المبدال ، ولا غرابة في هذا الأمر خاصة أنه قد اعتاد في كل المعارك الانتخابية على التصويت لصالح هذا الحزب . ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا في تلك الانتخابات التي جرت في عام ١٩٨٤ التي صوت خلالها لصالح حزب "موراشه " الذي تزعمه آنذاك كل من "حنان بورات " و"الحاخام " هايم دروكمان " ، ذلك الحزب الذي انشق فترة وجيزة عن المبدال غير أنه سرعان ما عاد إلى الحزب الأم . وكما يبدو فإن "مينتس " يفكر حالياً في ألا يصوت لحزب المبدال ، إذ إنه يفكر ملياً في التصويت لحزب "الاتحاد القومي " الذي يتزعمه "بني بيجين " وقادة حزب "موليدت " ، وبعض المنشقين عن حزب المبدال مثل "بورات " و "تسفي هندل" .

ويشعر "مينتس " بالإحباط وخيبة الأمل من حزب المبدال لسببين رئيسيين: يتعلق السبب الأول بالمجال السياسي ، فيقول مينتس " : إن نهجهم السياسي لا يتسم بالوضوح . فبينما يعارض قادة الحزب اتفاق واي فإنهم يغازلون نتنياهو ويعربون عن استعدادهم لقبول أية نتيجة . وأعتقد أن سبب هذا الوضع يتمثل في أن مجموعة من رجال الأعمال تسيطر على مجريات الأمور بالحزب ، ومن ثم فإن سلوكياتهم تسيطر على أدائهم السياسي فضلاً عن أن عدداً كبيراً من الموظفين الحكوميين يسيطر على الحزب ، ومن ثم فإن اهتمامهم بالسلطة يفوق أي شيء .

أما السبب الثاني فيتمثل في أن الحزب لم يف بوعوده التي قدمها للقطاع الديني القومي فيقول مينتس " لم يهتم الحزب كما ينبغي بالميزانيات اللازمة لتمويل المؤسسات

ألون "المنتمي إلى حزب الاتحاد القومي وفي إطار حديث وجهه لمن يشعرون بالحيرة والتردد بين سياسات المفدال والاتحاد القومي" إن التصويت لحزب الاتحاد القومي لا يعدو كونه تصويتا لحزب المفدال الحقيقي المخلص لأرض إسرائيل ومؤسسات الصهيونية الدينية . لقد عارض بعض قادة حزب المفدال خلال مداولات لجنة المالية بالكنيست تحويل المبالغ اللازمة لمؤسسات الصهيونية الدينية ، واكتفوا بالمطالبة بإتفاق الأموال على المؤسسات المقربة إليهم على نحو شخصي . وعلاوة على هذا فإن التصويت لصالح حزب الاتحاد القومي يضمن التمتع بالحرية الحقيقية التي يحميها أولا وأخيرا كل من بني بيجين وإسحاق شامير . كما أن حزب موليدت هو الحزب الوحيد الذي ظل مخلصا لمبادئ اليمين ، والساعي للحفاظ على أرض إسرائيل . ومن جهة أخرى فقد ذكر "شاؤول يهلوم" وزير المواصلات المنتمي إلى حزب المفدال وفي إطار حديث وجهه أيضا

للمترددين: "يتعين على هؤلاء المترددين التصويت لصالح حزب المفدال إذ إن تصويت الناخب لصالح حزب الاتحاد القومي يعني فقدان قدرته على التأثير على الواقع السياسي . إن ذلك الحزب حزب عقيم لن يكون له أي تأثير . ولا يخفى على أحد أن استطلاعات الرأي العام تظهر أن هذا الحزب لن يحصل إلا على مقعدين أو ثلاثة على أقصى تقدير" .

وبينما تسود هذه الحالة من التردد في أوساط كل الناخبين إلا أن الإحساس بالحيرة بين المفدال والاتحاد القومي يتسم بمزيد من الحدة . ونظرا لأن حزب الاتحاد القومي يضم في صفوفه من يشعرون بخيبة الأمل من المفدال فإن قاداته يحرصون على إظهار أنه يوجد عدد كبير من المترددين ، وفي المقابل فإن مصلحة حزب المفدال تتمثل في التقليل من عدد من يساورهم هذا الشعور بالتردد .

هآرتس
١٢ / ٥ / ١٩٩٩
إيهاف شابيرو

المترددون بين حزبي "يسرائيل باعلياه" و "يسرائيل بيتنا"

الحفاظ على ناخبيه الذين صوتوا له في انتخابات ١٩٩٦ ، ومع هذا فيسود في أوساط الناخبين إحساس مختلف ، وكما يبدو فإن أعدادا كبيرة منهم ستصوت لصالح حزب ليبرمان . ويرى عدد من قادة حزب "يسرائيل باعلياه" أن الحزبين سيحصلان على عدد متساو من المقاعد بالكنيست .

ويضم جمهور ناخبي الحزبين ذوي المعاشات من المهاجرين ، وتكمن أهمية هذا القطاع من الناخبين في أنه يتسم بالنشاط السياسي ، وعلاوة على هذا ، فتبرز أهمية هذا القطاع على ضوء حقيقة انخفاض معدلات التصويت في أوساط المهاجرين ، تلك الظاهرة التي تعد وثيقة الصلة بإحساسهم بالاغتراب في المجتمع الإسرائيلي ، وعدم معرفتهم بالمنظومة السياسية .

وينتمي أصحاب المعاشات من المهاجرين إلى ذلك الجيل الذي اعتاد في ظل المرحلة السوفيتية التوجه إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات ، وعلاوة على هذا فقد شغلت أعداد كبيرة منهم في الاتحاد السوفيتي مناصب إدارية رفيعة المستوى ، ومن هنا فإنهم يبتغون استغلال خبرتهم وقدراتهم في العمل العام . ومن المعروف أن أعدادا كبيرة منهم عملت بقوة ونشاط في انتخابات المجالس البلدية الماضية ، وأسهمت في تحقيق قوائم المهاجرين لنتائج طيبة .

ويتحدث بعض نشطاء حزب "يسرائيل باعلياه" في الحملة الانتخابية عن أن حزب "يسرائيل بيتينو" يمارس بعض عمليات التضليل والخداع مع المهاجرين الروس الذين يجدون صعوبة في تحدث اللغة الروسية ، إذ يقوم نشطاء الحزب المنافس بإيهام المهاجرين بأنهم من حزب "يسرائيل باعلياه"

يجد المرء صعوبة بالغة في التعرف على التوجهات السياسية للمهاجرين القادمين من دول الكومنولث ، وتتبع هذه الصعوبة من تلك الخصوصية المميزة للمهاجرين والمتمثلة في خلفيتهم الثقافية المميزة للبلدان التي هاجروا منها . وتردد في أوساط المهاجرين آراء متناقضة بشأن برامج حزبي "يسرائيل باعلياه" و "يسرائيل بيتينو" الخاصين باليهود الروس . وتقيد استطلاعات الرأي العام أن حزب "يسرائيل باعلياه" سيحصل على معظم أصوات المهاجرين ، ولا غرابة في هذا الأمر ، خاصة أن ما يربو على ٥٠٪ من المهاجرين يعربون عن تأييدهم لزعيم الحزب "ناثان شرانسكي" ، وفي المقابل فيعرب حوالي ٣٠٪ من المهاجرين عن تأييدهم لأفيجدور ليبرمان زعيم حزب "يسرائيل بيتينو" .

ويؤكد مسئولو الحزبين أنه توجد عدة فروق بين سمات مؤيديهم ، فمن الملاحظ أن حزب "يسرائيل باعلياه" يعتمد إلى حد كبير على الناخبين الذين يحبذون التصويت لصالح حزب يحرص على تقديم ذاته كحزب للمهاجرين . أما حزب "يسرائيل بيتينو" فيعتمد على المهاجرين الذين صوتوا فيما مضى لحزب الليكود ، والمهاجرين الذين قدموا إلى إسرائيل في عقد السبعينيات ، والمهاجرين صغار السن ، ومواليد إسرائيل خاصة الذين لا يتضامنون مع مؤسساتها ، وعلاوة على هذا فيحرص ليبرمان على أن يقدم حزبه في صورة الحزب القومي ، ولا يحبذ في المقابل أن يقدم حزبه في صورة الحزب الخاص بالمهاجرين .

وقد ذكر "يولي ادلشتاين" وزير الاستيعاب مؤخرا أن حزب "يسرائيل باعلياه" سيتمكن خلال هذه الانتخابات من

ويدعونهم للتصويت لصالح رمزهم الانتخابي عند الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات .

ومن جهة أخرى فتتردد في أوساط المهاجرين الروس تلك الأصوات التي تعرب عن خيبة أملها من الوعود التي قدمها حزب "يسرائيل باعلياه" في انتخابات ١٩٩٦ والتي لم تنفذ . ويرتبط هذا الإحساس بالاحباط بتلك المشكلات الشخصية التي يواجهونها والتي لم يتم حلها . وعلى حد قولهم فإنهم لا يجدون أذانا صاغية في وزارة الاستيعاب ، ويعانون من الإجراءات البيروقراطية ، ومع هذا فيرى المفكرون منهم أن المنافسة القائمة بين الحزبين الروسيين ستكون في صالح اليهود الروس إذ أن الأحزاب الروسية ستضطر للعمل على نحو جاد لصالح المهاجرين .

ويرى البعض أن انشقاق عضوى الكنيست "يوري شتيرن" و "ميخائيل نودلمان" عن حزب يسرائيل باعلياه ، فضلا عن تقارب ناثن شرانسكي من يهود باراك زعيم حزب العمل يوحي بأن الحزب أصبح أكثر نزوعا لليسار ، ومن هنا فإنهم يفضلون التصويت لصالح الحزب المنافس الذي يتظاهر بأنه حزب يميني .

ورغم حالة الاحباط من حزب "يسرائيل باعلياه" فلم يحظ حزب "ليبرمان" بتأييد جارف في أوساط المهاجرين الروس وتكمن أسباب هذا الوضع في أن قائمته تضم أعضاء غير معروفين ، فضلا عن أن المهاجرين الذين قدموا من دول الكومنولث يتخوفون دائما من السلطة ، وأكثر نزوعا للتسليم بما تراه . ويعد خير دليل على حالة الخوف هذه أنه حينما سئلت عائلة أحد قادة حزب "يسرائيل بيتينو" في إطار استطلاع للرأى تم عبر الهاتف عن أي حزب ستصوت له

العائلة فقد اكتفى أفرادها بقول أنهم لم يقرروا بعد خشية أن تكون هذه المكالمات تمت من قبل جهاز الشرطة وليس من معهد لاستطلاع الرأى . وتدعم هذه القصة ذلك الزعم الذي يردده بعض علماء الاجتماع والذي مفاده أن استطلاعات الرأى التي تجرى في أوساط اليهود الروس غير دقيقة . ومن جهة أخرى فقد يكون من بين أسباب ذلك التأييد الذي يحظى به ليبرمان في أوساط الروس أن المهاجرين يشعرون أنه يتعرض إلى الاضطهاد من قبل المؤسسة الحاكمة بسبب آرائه وموطنه الأصلي .

وتفيد استطلاعات الرأى العام أن ٨٠٪ من اليهود الروس يرون أن وزارة الداخلية تعد على قدر كبير من الأهمية . أما "يوري شتيرن" الذي انشق عن حزب "يسرائيل باعلياه" إثر اختلافه مع قادة الحزب بشأن الطريقة التي يتبعها شرانسكي في قيادة الحزب ، والذي يشغل المكانة الثانية في حزب "يسرائيل بيتينو" الذي يتزعمه ليبرمان فيرى أن الدعوة لتولي أحد اليهود الروس لمنصب وزير الداخلية تعد مناورة انتخابية رخيصة . وعلى حد قوله فإن حزب يسرائيل باعلياه يحاول أن يتخذ من حزب شاس عدوا له ، ويقدم على هذا الموقف حتى يغطي على فشله فلم يحقق هذا الحزب شيئا ناهيك عن أنه فشل سواء في الكنيست أو الحكومة في سن أي قانون يكون في خدمة ناخبيه . ويضيف شتيرن إن هذا الشعار لا يزيد إلا من كراهية المهاجرين للمتدينين والشرقيين على حد سواء .

وعلى خلاف الحملات الانتخابية لحزبي الليكود والعمل التي يتبادل فيها ننتياهو وباراك الاتهامات فإن الحملات الانتخابية للحزبين الروسيين لا تتضمن سوى الجدل حول المعطيات والسياسة .

هآرتس
١٢ / ٥ / ١٩٩٩
يوسف الجازي

الترددون بين حداثش والقائمة العربية الموحدة وبلد

وقادتها . ولم يبحث زعماء هذه الأحزاب في تلك الجلسات المطولة التي عقدوها والتي بحثوا خلالها تركيب قوائم المرشحين أية مواضيع فكرية إذ تحولت هذه الجلسات إلى ساحات للقتال ، وقد برزت هذه الظاهرة على نحو واضح في أوساط قوائم "حداش" و "القائمة العربية الموحدة" و "بلد" .

ويعد عجز هذه القوائم عن تشكيل جبهة موحدة مؤشرا لما حدث داخلها طيلة السنوات الماضية ، فعند النظر إلى الفصل الجنوبي من الحركة الإسلامية الذي يعد حليفا على قدر كبير من الأهمية للقائمة العربية الموحدة ، نجد أنه يتعرض إلى أزمة بالغة الحدة ، تلك الأزمة التي تجلت في انتخابات المجالس المحلية التي جرت في شهر نوفمبر من عام ١٩٩٨ . كما أن الخلاف القائم بين الشيخ عبد الله نمر درويش وبين مؤيدي كمال ريان الرئيس السابق للمجلس

تفيد التوقعات أن نسبة التصويت في أوساط عرب إسرائيل ستقدر خلال الانتخابات بـ ٨٠٪ أي أن عدد ناخبهم سيقدّر بأربعمئة ألف ، ومن الواضح أن كل المحاولات الرامية إلى تجميعهم في قائمة انتخابية موحدة محكوم عليها بالفشل . وقد كان من الواضح حتى في ظل الانتخابات السابقة أن القطاع العربي الذي يتسم بوعي سياسي رفيع المستوى ، ويقدر كبير من تعدد الآراء سيعطي أصواته لعدد كبير من القوائم ، ومن هنا فمن المرجح أن يشهد القطاع العربي خلال الانتخابات القادمة مزيدا من التعددية .

وعند النظر إلى نتائج الانتخابات التي أجريت في عام ١٩٩٦ نجد أن ٦٢.٤٪ من الناخبين العرب صوتوا لصالح قوائم عربية ، ومع هذا فمن الوارد أن تنخفض هذه النسبة على نحو كبير في الانتخابات القادمة ، وسيتمثل سبب هذا الأمر في إحساس عرب إسرائيل بالاحباط من الأحزاب العربية

المحلي لقرية كفر بارا ، وإبراهيم سرستور الرئيس السابق للمجلس المحلي بقرية كفر قاسم وصل إلى مقرحلة يتعذر معها...
رأب الصدع . ومن الملاحظ أن أتباع درويش يصورون حاليا كلام من "سرستور وريان" اللذان كانا من قادة الحركة الإسلامية في صورة من تم إقالتهم . ومع هذا فإن هذين المتهمين يلزمان الصمت خشية أن يتعرضا إلى تهمة تدمير فرص تيار الإسلام السياسي في الانتخابات .
وفي المقابل فإن الفصيل الشمالي للحركة الإسلامية والذي يتزعمه كل من الشيخ رعد صلاح رئيس بلدة أم الفحم ، والشيخ كحال حطيب من قرية قنا يزداد قوة مقارنة بالفصيل الجنوبي . ويبدو هذان القائدان في صورة الممثلين الرئيسيين لتيار الإسلام السياسي في إسرائيل . وبالرغم من أن هذا التيار كان أكثر نزوعا في عام ١٩٩٦ لعدم المشاركة في انتخابات الكنيست ورئاسة الوزراء إلا أن الشيخ صلاح أوضح أن قاداته سيسعون لتغيير السلطة الحالية في إسرائيل في حالة إذا ماتم إجراء جولة انتخابية ثانية .

أما حزب حداث فإن الطريقة التي تم اتباعها عند فصل عضوي الكنيست السابق صالح سليم ، وأحمد سعد فضلا عن تلك الأزمات العنيفة التي اعترت حزب "ماكي" (الحزب الشيوعي الإسرائيلي) وحداث في مراكز سكانية ضخمة مثل أم الفحم ، وعرافه ، وفكيعين ، ورام الله ، واللد ، ويافا ، وتل أبيب قد أسفرت عن انشقاق عدد كبير من أعضاء الحزب وانضمامهم إلى قوائم أخرى .

وكانت جامعة تل أبيب قد أجرت منذ شهر مضى استطلاعا للرأي في أوساط من يملكون حق التصويت من عرب إسرائيل ذلك الاستطلاع الذي كان جزءا من دراسة الغرض منها التعرف على ملامح واتجاهات السياسة العربية في إسرائيل . وكشف هذا الاستطلاع أنه بينما حصل حداث بالتعاون مع حزب بلد في انتخابات عام ١٩٩٦ على ٣٧٪ من أصوات العرب فإنه سيحصل في انتخابات ١٩٩٩ على ٢٠٪ من الأصوات ، وأنه بينما حصلت القائمة العربية الموحدة في انتخابات ١٩٩٦ على ٢٥ ، ٤٪ من الأصوات فإنها ستحصل هذه المرة على ١٩ ، ١٪ ، وأن قائمة بلد ستحصل على ١٣ ، ٦٪ من الأصوات .

وأوضحت الدراسة أيضا أنه بينما حصل حزب العمل في انتخابات ١٩٩٦ على ١٦ ، ٦٪ من أصوات العرب فإن قائمة إسرائيل واحدة التي يتزعمها إيهود باراك زعيم حزب العمل ستحصل في انتخابات ١٩٩٩ على ١١ ، ٥٪ وأنه بينما حصل ميرتس في انتخابات ١٩٩٦ على ١٠ ، ٥٪ من أصوات العرب فإنه سيحصل في الانتخابات الحالية على ٥ ، ٣٪ ، وأنه بينما حصل حزب الليكود والأحزاب الدينية في انتخابات ١٩٩٦ على ٥ ، ١٪ من أصوات العرب فإنه سيحصل في الانتخابات الحالية على ٨ ، ٣٪ أما حزب المركز الذي يتزعمه إسحاق مورديخاي فسيحصل على ٣ ، ٤٪ . ويفيد الاستطلاع أيضا أن الجولة الأولى من انتخابات رئاسة الوزراء ستشهد حصول باراك على ٤٢٪ من الأصوات ، وعزمي بشاره على ٢٥٪ ،

ومورديخاي على ٩٪ ، وتنتيا هو على ٧٪ من الأصوات ، ومع هذا فمن الوارد أن تنقلب موازين الأمور رأسا على عقب في حالة انسحاب مورديخاي وبشاره من المنافسة على منصب رئيس الوزراء .

وقد اتسمت المؤتمرات الانتخابية التي عقدتها القوائم العربية بظاهرة توجيه جمهور الناخبين إلى أسئلة بالغة الأهمية إلى قاداتها ، فوجه أحد الناخبين سؤالا إلى قادة القائمة العربية الموحدة كان مضمونه: ما سبب حرص ممثلي القائمة على تأييد حكومة نتنياهو عند التصويت على بعض القضايا المصرية مثل قضيتي تجنيد تلاميذ الأكاديميات الدينية المتخصصة وميزانية الدولة .

وقد اضطر مندوبو الأحزاب التي تستمد قوتها من القطاع اليهودي إلى مواجهة بعض القضايا العويصة في بعض المؤتمرات الانتخابية التي عقدوها في المناطق التي يكثر بها عدد العرب ، فحينما تحدث شيمون بيريز على سبيل المثال أمام طلاب كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، فقد استفسر منه أحد الحاضرين عن مسئوليته عن مذبة قانا التي وقعت في إطار عملية عناقيد الغضب التي شنها في شهر ابريل عام ١٩٩٦ ، بل وطرح الطلاب تساؤلات أخرى عن مكانة المواطنين العرب في إسرائيل التي تصف ذاتها بأنها دولة يهودية ، وعما إذا كان باراك سيخفي اعتماده على العرب ، وإذا ما كان سيتم تعيين وزير عربي في حكومة باراك .

وما زالت قضية المساواة تشغل المرتبة الأولى في سلم أولويات المواطن العربي في إسرائيل ، بل وتشغل هذه القضية حيزا أكبر من اهتمامه بالقضايا السياسية المتعلقة بمسيرة السلام . وفيما يتعلق بهموم المواطن العربي فإنها تتمثل في الارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية ، والارتقاء بأوضاعهم الاقتصادية ، والتقليل من معدلات البطالة وإعادة الأراضي التي صودرت ، ودمجهم في الحياة السياسية . ويرى د . إيلي ريخس مدير المشروع البحثي الخاص بالتعرف على ملامح واتجاهات السياسة العربية الذي سبقت الإشارة إليه أنه قد بدأت تظهر في أوساط العرب ظاهرة الاهتمام بالاشكاليات المحلية مثل تلك الخاصة بالدفاع عن الأراضي ، وإعادة ممتلكات الوقف وغيرها .

ويصور البعض أنه إذا تم إجراء جولة انتخابية ثانية فإنه ستتضاعف في إطارها نسبة تصويت العرب إذ إنها ستخف من ٨٠٪ إلى ٧٠٪ . وقد أوضح قادة القطاع العربي منذ بدايات المعركة الانتخابية أن أصواتهم لم تذهب لباراك بعد ، إذ إنهم طالّبوه بالالتزام بإشراك مندوبيهم في تحديد نهج الدولة ، وتعيين وزير عربي في الحكومة ، والسماح للمعلمين العرب بتولي مسئولية قطاع التعليم العربي في وزارة التعليم ، وضم العرب إلى لجان التخطيط والبناء .
ويطالب المواطنون العرب في هذه الانتخابات وأكثر من أي مرة سابقة بالمساواة ، والمشاركة في فعاليات المجتمع هذا بالرغم من أنهم مازالوا يزعمون أن هدفهم الأساسي يتمثل في إسقاط نتنياهو .

قوائم الأحزاب / حقائق وأرقام

- ٨ - تراث الأجداد :
* زعيم الحزب : يوسف باجاد ، عضو كنيست عن حركة مولدت ٩٢ - ١٩٩٦
- ٩ - الاتحاد القومي (مولدت / حيروت / تكوما)
* زعيم الحزب : بنيامين زئيف بيجين : عضو كنيست عن الليكود منذ عام ١٩٨٨ . وزيراً للعلوم ٩٦ - ١٩٩٧ .
- ١٠ - ليف : مهاجرون من أجل اسرائيل :
* زعيم الحزب : عوفديا فتحوف
- ١١ - شينوى (الحركة العلمانية برئاسة يوسف لبيد)
* زعيم الحزب : يوسف لبيد ، صحفي قديم بصحيفة معاريف ، وصاحب برامج تليفزيونية شهيرة ، وافرأهام فوران عضواً بالكنيست منذ ١٩٨٨ .
- ١٢ - حزب المهاجرين حزب بعاليا :-
* عدد المقاعد بالكنيست ١٤ : ٧ مقاعد
* زعيم الحزب : ناتان شرانسكرى عضو كنيست منذ ١٩٩٦ ، وزيراً للصناعة والتجارة .
- ١٣ - اسرائيل وطننا : حزب جديد لليهود الروس
* زعيم الحزب : افيجدور ليفرمان .
- ١٤ - شعب واحد (حزب العاملين والمعاشات فى اسرائيل)
* زعيم الحزب : عامير بيرتس ، عضو كنيست عن حزب العمل ١٩٨٨ ، ورئيس الهستدروت منذ ١٩٩٥ .
- ١٥ - الليكود :
* عدد المقاعد بالكنيست ١٤ : ٣٢ مقعداً (منها عشرة مقاعد لجيش وتسوميت)
* زعيم الحزب : بنيامين نتنياهو ، سفيراً للأمم المتحدة ٨٤ / ١٩٨٨ ، وعضواً بالكنيست ١٩٨٨ - نائباً لوزير الخارجية ٨٩ - ١٩٩٢ ، ورئيساً للوزراء ١٩٩٦ .
- ١٦ - ميرتس (اسرائيل الديمقراطية) :

- * أحزاب وزعماء (حسب الابجدية العبرية بالرموز الانتخابية):
١ - اسرائيل واحدة (أحزاب العمل وجيش وميماد) :
* عدد مقاعد حزب العمل فى الكنيست ١٤ : ٣٤ مقعداً
* عدد مقاعد حزب جيش فى الكنيست ١٤ : ٥ مقاعد
* زعيم القائمة : إيهود باراك - تولى رئاسة الاركان ٩١ - ١٩٩٥ ، عمل وزيراً للداخلية عام ١٩٩٥ ، ووزيراً للخارجية ٩٥ - ١٩٩٦ ، وعضواً بالكنيست منذ ١٩٩٦ .
- ٢ - المفدال (الحزب الدينى القومى / حركة همزراحي / حركة هابوعيل همزراحي) .
* عدد المقاعد فى الكنيست ١٤ : ٩ مقاعد
* زعيم القائمة : الحاخام اسحاق ليفى ، عضواً بالكنيست منذ عام ١٩٨٨ ، ووزيراً للمواصلات ٩٦ - ١٩٩٨ ، ووزيراً للتعليم ووزيراً للأديان .
- ٣ - أجودات اسرائيل وراية التوراة:
* عدد المقاعد فى الكنيست ١٤ : ٤ مقاعد
* زعيم القائمة : الحاخام مائير بيروس ، عضواً بالكنيست منذ عام ١٩٩٦ ، ونائباً لوزير البناء والسكان .
- ٤ - التجمع الوحى الديمقراطى (بلد) :
* زعيم القائمة : عزمى بشارة - عضواً بالكنيست منذ عام ١٩٩٦ .
- ٥ - الطرق الثالث :
* عدد المقاعد فى الكنيست ١٤ : ٤ مقاعد
* زعيم الحزب : افيجدور كهلانى ، عضو كنيست عن حزب العمل ٩٢ - ١٩٩٦ ، ثم وزيراً للأمن الداخلى فى الحكومة الحالية .
- ٦ - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (חדش) :
* عدد المقاعد بالكنيست ١٤ : ٥ مقاعد
* زعيم الحزب : محمد بركة
- ٧ - حزب حقوق الرجل فى الأسرة :
* حصل فى الانتخابات السابقة على ٢٣٣٧ صوتاً .
* زعيم الحزب : يعقوب شلوسر

* زعيم الحزب : تنسر الكسندر

٣٠ - حزب قانون الطبيعة :

* زعيم الحزب : رؤبان زيلينكوفسكى .

٣١ - حزب الخضر :

* زعيم الحزب : دافيد تسوكر ، عضو كنيسة عن حركة راتس وميرتس منذ عام ١٩٨٦ .

٣٢ - حزب شاس : اتحاد السفارديم العالمى :

* عدد المقاعد فى الكنيسة ١٤ : ١٠ مقاعد .

* زعيم الحزب : ارييه درعى وزير الداخلية ٨٨ - ١٩٩٣ وعضو كنيسة منذ عام ١٩٩٢

* عدد الذين لهم حق التصويت : ٤,٢٨٥,٠٠٠

- المهاجرون : ٦٤٧,٠٠٠

- العرب : ٥٢٤,٠٠٠

- الشرقيون : ١,٤٥٠,٠٠٠

- اشكناز : ١,١٨٧,٠٠٠

- الجيل الثانى فى اسرائيل : ٤٧٧,٠٠٠

- متزمتون : ٢٤٨,٠٠٠

- يصوتون لأول مرة : ٣٥٢,١٧٨

- عدد الأصوات المطلوبة للفوز فى الجولة الاولى لانتخاب

رئيس الوزراء : ١,٧٥٠,٠٠٠

* عدد المقاعد بالكنيسة ١٤ : ٩ مقاعد

* زعيم الحزب : يوسى ساريد ، عضوا بالكنيسة منذ ١٩٧٤ عن حزبه العمل وميرتس ، وزيرا للبيئة ٩٢ - ١٩٩٦ .

١٧ - زعامة يهودية لاسرائيل :

* زعيم الحزب : موردخاى كرفل

١٨ - حزب الوسط التقدمى (مهاجرو رومانيا) .

* زعيم الحزب : ادريان يوفوفيتس

١٩ - حزب النقب :

* زعيم الحزب : رينا راموت .

٢٠ - القائمة العربية الموحدة :

* عدد المقاعد بالكنيسة ١٤ : ٤ مقاعد

* زعيم الحزب : عبد الله الداهامشة ، عضو كنيسة منذ ١٩٩٦ .

٢١ - حزب بنينا روزنبوم :

* زعيم الحزب : بنينا روزنبوم حايبم (عارضة ازياء) .

٢٢ - حزب الوسط :

* زعيم الحزب : اسحاق موردخاى ، عضو كنيسة عن الليكود عام ١٩٩٦ ، وزيرا للدفاع ٩٦ - ١٩٩٩ .

٢٣ - القوة لأرباب المعاشات :

* زعيم الحزب : جدعون بن اسرائيل .

٢٤ - حزب تسومت (حركة الصهيونية المتجددة) :

* عدد المقاعد بالكنيسة ١٤ : ٥ مقاعد

* زعيم الحزب : روفائيل ايتان ، رئيسا للاركان ٧٨ - ١٩٨٣ ، وعضوا بالكنيسة منذ عام ١٩٨٤ ، وزيرا للزراعة ٨٨ - ١٩٩٢ ، ووزيرا لشئون البيئة ، ونائبا لرئيس الوزراء

٢٥ - حزب الكازينو :

* زعيم الحزب : عزرا تيسونا

٢٦ - حزب منظمة العمل الديمقراطى :

* زعيم الحزب : سامية الخطيب .

٢٧ - حزب الفصن الأخضر :

* زعيم الحزب وختل بوغاز .

٢٨ - حزب العربى الجديد :

* زعيم الحزب : مكرم خورى .

٢٩ - حزب تكفا (الامل) :

* نتائج انتخابات الكنيسة ١٤ ورئاسة الحكومة مايو ١٩٩٦

المقاعد	%	الاصوات	القائمة
١٢٠	٧٩,٣ %	٣,٩٣٣,٢٥	الذين لهم حق التصويت
٣٤	٩٧,٨ %	٣,١١٩,١٩٥	الذين شاركوا
٩	٢٦,٨	٣,٠٥١,٥٩٤	اصوات صحيحة
٩	٧,٤	٨١٨,٥٧٠	حزب العمل
٤	٧,٨	٢٢٦,٢٥٧	ميرتس
١٠	٣,٢	٢٤٠,٢٢٤	المفدال
٥	٨,٥	٩٨,٦٥٥	اجودات اسرائيل
٤	٤,٢	٢٥٩,٧٥٩	شاس
٣٢	٢,٩	١٢٩,٤٥٥	حدش
٢	٢٥,١	٨٩,٥٣	الحزب الديمقراطى العربى
٤	٢,٣	٧٦٧,١٧٨	ليكود + تسومت
٧	٣,١	٧١,٩٨٢	مولدت
	٥,٧	٩٦,٤٥٧	الطريق الثالث
		١٤٧,٩٢٨	المهاجرون

نسبة التأييد فى القطاع اليهودى لمرشحي رئاسة الحكومة فى الجولة الاولى (١٩٩٩)

التيار	نتنياهو	باراك	موردخاى	بيجين	نسبة التأييد لنتنياهو عام ٩٦
اليمن اليهودى	٪٧٩,٠	٪٢,٦	٪٥,٩	٪١٢,٥	٪٩٧,٢
اليمن الاسرائيلى	٪٨٠,٤	٪٦,٠	٪٣,٤	٪١٠,٢	٪٩٢,٣
الوسط اليهودى	٪٤١,٧	٪١٩,٨	٪٣٢,٣	٪٦,٢	٪٦٥,٠
الوسط الاسرائيلى	٪٢٠,١	٪٣٤,٢	٪٤٢,٤	٣,٣	٪٤٧,٠
يسار يهودى	٪١٢,٨	٪٧١,٨	٪١٥,٤	—	٪٥,٥
يسار اسرائيلى	٪٤,٨	٪٨٦,٨	٪٨,٤	—	٪٣,٢

التركيبة العرقية للناخبين عام ١٩٩٩			
عدد المقاعد	٪	عدد الناخبين	المجموعة العرقية
٤١	٣٣,٩	١,٤٥٠,٠٠٠	* شرقيون
٣٣	٢٧,٧	١,١٨٧,٠٠٠	* اشكناز
١٣	١١,١	٤٧٧,٠٠٠	* الجيل الثانى
١٨	١٥,١	٦٤٧,٠٠٠	* مهاجرين
١٥	١٢,٢	٥٢٤,٠٠٠	* عرب
١٢٠	١٠٠	٤,٢٨٥,٠٠٠	المجموع

نسبة المؤيدين فى القطاع اليهودى لمرشحي رئاسة الحكومة فى الجولة الثانية (انتخابات ٩٩)			
التيار	نتنياهو	باراك	نسبة الاصوات العائمة
- يمن يهودى	٪٩٥,٧	٪٤,٣	٪١٨,٠
- يمن اسرائيلى	٪٩٢,٦	٪٧,٤	٪٦,٢
- وسط يهودى	٪٥٨,٧	٪٤١,٣	٪٢٥,٧
- وسط اسرائيلى	٪٣٨,٩	٪٦١,١	٪٢١,٩
- يسار يهودى	٪١٤,٦	٪٨٥,٤	٪٦,٨
- يسار اسرائيلى	٪٥,٣	٪٩٤,٧	٪٢,٨

(*) تم إجراء هذا الاستطلاع للرأى فى فبراير -
مارس ١٩٩٩ على عينة تضم ٥٠٠ شخص بواسطة
معهد تلسكر .

أصوات المقتربين

النتائج الحقيقية

إيهود باراك ١,٦٨٥,٩٥٥ صوت (٥٥,٩٪)
بنيامين نتنياهو ١,٣٢٢,٨٢٤ صوت (٤٣,٩٪)

الانتخابات الخاصة بالكنيست

الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
١ إسرائيل آحاد (اسرائيل واحدة)	٦٢٧,٧٧٦ صوت	(٢٠,٢٪)
٢ الليكود	٤٣٥,٥٤٢ صوت	(١٤٪)
٣ شاس	٤٠٨,٧١٢	(١٣,١٪)
٤ ميرتس	٢٣١,٠١٧	(٧,٤٪)
٥ إسرائيل بعليا	١٦٣,٦٤٣	(٥,٢٪)
٦ حزب الوسط	١٥٥,٠٤٣	(٥٪)
٧ شينوى	١٥٣,٥٢٦	(٤,٩٪)
٨ المفدال	١٣١,٠٦٥	(٤,٢٪)
٩ يهودوت هاتوراه	١٢٣,٠٧٩	(٣,٩٪)
١٠ القائمة العربية الموحدة	١٠٩,١٩٩	(٣,٥٪)
١١ الاتحاد القومى	٩١,٨٨٥	(٢,٩٪)
١٢ اسرائيل بيتنا	٨٢,٠٤٢	(٢,٦٪)
١٣ حداث	٨١,٥٥	(٢,٦٪)
١٤ بالد	٦٢,٥٣	(٢٪)
١٥ شعب واحد	٦٠,٨٣٧	(١,٩٪)
١٦ بنينا روزنبلوم	٤٢,٣٥١	(١,٣٪)
١٧ اصحاب المعاشات	٣٦,٠٦٥	(١,١٪)
١٨ عاليه ياروك (ورقة نبات خضراء)	٢٨,٦٦٩	(٠,٩٪)
١٩ الطريق الثالث	١٤,٠٥٤	(٠,٧٪)
٢٠ الخضر	١١,٧٩٣	(٠,٣٪)
٢١ تكفاه (الامل)	٧,٠٤٣	(٠,٢٪)
٢٢ - مهاجرون من اجل الدولة	٦,٠٠٨	(٠,١٪)
٢٣ حزب الكازينو	٥,٩٥٨	(٠,١٪)
٢٤ حزب النقاب	٤,٠١١	(٠,١٪)
٢٥ تسوميت	٣,٦٨٦	(٠,١٪)
٢٦ حزب قوى الطبيعة	٢,٦٦١	(٠,١٪)
٢٧ الوسط المتقدم أو (التقدمى)	٢,٦٤٧	(٠,١٪)
٢٨ منظمة العمل الديموقراطية	١,٩٧٧	(٠,١٪)
٢٩ العربى الجديد	١,٨٧٧	(٠,١٪)
٣٠ حزب حقوق الرجل فى الاسرة	١,١٤٨	(٠,١٪)
٣١ ميراث الآباء	١,٠٩٩	(٠,١٪)

نتائج نهائية بدون أصوات الجنود * بدءاً من رقم ١٦ لم تتجاوز نسبة الحسم (١,٥٪) ومن ثم لم تدخل الكنيست

معاريف ١٩ / ٥ / ١٩٩٩

أصوات المقترعين اليهود
بالنسب المئوية

نتنياهو	باراك
٤٨,٣٪	٥١,٥٪
اسرائيل واحدة	٢١,٦٪
الليكود	١٥,٤٪
شاس	١٤,١٪
ميرتس	٧,٧٪
إسرائيل بعاليا	٥,٧٪
شينوى	٥,٤٪
الوسط	٥,٣٪
المفدال	٤,٥٪
يهودت هاتوراه	٤,٢٪
الاتحاد القومى	٣,٢٪
اسرائيل بيتنا	٢,٨٪
شعب واحد	١,٨٪

توزيع الأصوات فى القدس

نتنياهو	٦٤,٥٪
باراك	٣٥,٤٪
شاس	١٧,٣٪
يهودت هاتوراه	١٥,٥٪
الليكود	١٥,٢٪
اسرائيل واحدة	١٤,١٪
ميرتس	٧,٢٪
المفدال	٦٪
الاتحاد القومى	٥,٥٪
حزب الوسط	٤,٦٪
شينوى	٤,٣٪
إسرائيل بعاليا	٢,٦٪
اسرائيل بيتنا	٢٪

توزيع الأصوات فى تل أبيب
ويافا

باراك	٦٤,٢٪
نتنياهو	٣٦,٦٪
اسرائيل واحدة	٢٧,٤٪
الليكود	١٥,٤٪
ميرتس	١٣,١٪
شاس	١٠,٨٪
شينوى	٦,٣٪
حزب الوسط	٥,٩٪
المفدال	٣,١٪
اصحاب المعاشات	٢,٦٪
الاتحاد القومى	١,٩٪
إسرائيل بعاليا	١,٩٪
يهودت هاتوراه	١,٥٪
ورقة نبات خضراء	١,٥٪

توزيع الأصوات فى الكيبوتزات

باراك	٩٣,١٪
نتنياهو	٦,٨٪
قائمة اسرائيل واحدة	٥٠,٥٪
ميرتس	٣١,٩٪
المفدال	٢,٧٪
شينوى	٢,٤٪
حزب الوسط	٢,٤٪
الليكود	١,٨٪
ورقة خضراء	١,٧٪

توزيع الأصوات فى القرى

باراك	٦٧,١٪
نتنياهو	٣٢,٨٪
اسرائيل واحدة	٣٠,٣٪
الليكود	١٢,٢٪
ميرتس	١١,٣٪
حزب الوسط	٧,٩٪
شاس	٧,٣٪
شينوى	٦,٥٪

المفدال	٥,٢٪
الاتحاد القومى	٢,٨٪
يسرائيل بعاليا	٢,٨٪
القائمة العربية الموحدة	٢,١٪
يهودت هاتوراه	١,٨٪
شعب واحد	١,٥٪
بنينا روزنبلوم	١,٥٪

توزيع الأصوات فى
يهودا وشمرون (الضفة الغربية)

باراك	١٥,٥٪
نتنياهو	٧٨٪
الليكود	١٥,٤٪
شاس	١٤,١٪
ميرتس	٧,٧٪
اسرائيل واحدة	٦,٨٪
إسرائيل بعاليا	٥,٧٪
شينوى	٥,٤٪
حزب الوسط	٥,٣٪
المفدال	٤,٥٪
يهودت هاتوراه	٤,٢٪
الاتحاد القومى	٣,٢٪
اسرائيل بيتنا	٢,٨٪
شعب واحد	١,٨٪

توزيع الأصوات فى هضبة
الجولان

بارك	٥٨,٥٪
نتنياهو	٤١,٤٪
اسرائيل واحدة	٢٣,٣٪
الطريق الثالث	١٣,٩٪
الاتحاد القومى	٩,٦٪
الليكود	٩,٢٪
المفدال	٨,٦٪
ميرتس	٦,٨٪
إسرائيل بعاليا	٤,٩٪
شينوى	٤,٦٪
حزب الوسط	٤,٥٪
شاس	٤,٥٪
اسرائيل بيتنا	٢,٩٪

أصوات المستوطنين

صوتا (٢,٤٢٩ لنتنياهو) ، وفي قرية عتسيون حصل باراك على ٥٦ صوتا (٥٥ لنتنياهو) وفي عوفرا حصل باراك على ما لا يقل عن ٤٠ صوتا وفي فيرد يريحو نجح باراك في الحصول على اصوات اكثر مما حصل عليها لنتنياهو - ٤٦ مقابل ٣٤. حتى في الخليل المتطرفة حصل باراك على ٤ اصوات (١٧٩ لنتنياهو).

كان تأييد باراك في الانتخابات الاخيرة معقولا في كل المستوطنات تقريبا وفي جميع انحاء البلاد ، شاملة المستوطنات التي اعتادت التصويت لصالح مرشح اليمين بصورة اعتيادية . هذا ما اشارت اليه النتائج التي وصلت امس الى اللجنة المركزية للانتخابات . على سبيل المثال حصل باراك في كريات أربع على ١١٦

الصوت العربي

رؤساء حزب العمل منذ ثلاث سنوات، عندما وصلت نسبة التصويت القطري في الظهيرة الى ٣٠٪ في المتوسط ، بينما كانت في الوسط العربي ١٥٪ فقط . ولكن في نهاية اليوم وصلت نسبة التصويت الى ٧٠٪ - أقل بـ ٩٪ تقريبا عن المتوسط القطري .

في الوسط العربي لم تسجل مفاجآت في انتخابات رئاسة الحكومة : ٩٤٪ من عرب اسرائيل اعطوا اصواتهم لايهود باراك . واكتفى لنتنياهو بـ ٦٪ فقط . وتمائل نسبة التأييد لباراك ، تلك التي حصل عليها شيمون بيريز عام ١٩٩٦ . كانت خيبة الامل من نسبة التصويت العام للوسط العربي . وقد عاد امس الكابوس الذي داهم

في القدس ٦٥٪ لنتنياهو وفي تل ابيب ٦٥٪ لباراك

حداش ٣ ، بلد ٢ ، عام إحاد (شعب واحد) - مقعدان . وتواصل لجنة الانتخابات المركزية اليوم، فحص ١٤١ صندوقا وجدت مخالفة، وأيضا اصوات الجنود والاظرف الخاصة. وقد صرحت تامي أدري ، سكرتير عام لجنة الانتخابات المركزية ، بأن الاحصاء سوف ينتهي ظهر اليوم.

ويتضح من النتائج ان تأييد باراك كان كبيرا ، مقارنة بما حصل عليه شيمون بيريز عام ١٩٩٦ ، في جميع القطاعات تقريبا . وظلت القدس في غالبيتها مع لنتنياهو - فقد حصل بها على ٦٥٪ مقابل ٣٥ لباراك . وفي تل ابيب كان الوضع معكوسا - ٦٥٪ لباراك و ٣٥ لنتنياهو . وكذلك حيفا حافظت على موقفها ، اذ حصل باراك على ٦٨٪ و لنتنياهو ٣٢٪.

أنهت لجنة الانتخابات المركزية امس ، احصاء جميع اصوات المقترعين ، فيما عدا اصوات الجنود والاصوات الخاصة مثل ممثلي الدولة في السفارات المختلفة . وطبقا لهذه النتائج ، حصل ايهود باراك على ٥٦٪ من الاصوات وحصل بنيامين لنتنياهو على ٤٤٪ . وقد وصلت نسبة التصويت القطري الى ٧٩٪ ، كما كانت عليه في الانتخابات السابقة .

وفي انتخابات الكنيسيت حصلت "اسرائيل واحدة" على ٢٧ مقعدا والليكود على ١٩ . وارتفع نصيب شاس الى ١٧ مقعدا ، واحتفظت ميرتس بنصيبها - ٩ مقاعد . أما بقية القوائم: إسرائيل بعاليا ٧ مقاعد، شينوي - ٦ ، حزب الوسط - ، المفدال - ٥ ، يهودوت هاتوراه - ٥ ، القائمة العربية الموحدة ٥ ، اسرائيل بيتنا ٤ ، الاتحاد القومي ٣ ،

تخوف في "اسرائيل واحدة" من اعطاء المناصب الكبرى لموردخاي وليفى وشارون

ليحصل رجال الليكود الحاليون والسابقون على أهم ثلاث حقائب بها؟ .

* الائتلافات المحتملة :

أ - حكومة موسعة مع يهودت هاتورا وبيدون شينوى وشاس :

وتضم :

- ١ - اسرائيل واحدة ٢٦ مقعدا
- ٢ - ميرتس ١٠ مقاعد
- ٣ - شعب واحد مقعدان
- ٤ - حزب المهاجرين ٦ مقاعد
- ٥ - المفدال ٥ مقاعد
- ٦ - الليكود ١٩ مقعدا
- ٧ - يهودت هاتورا ٥ مقاعد
- ٨ - حدش ٣ مقاعد
- ٩ - بلد مقعدان
- ١٠ - القائمة العربية ٥ مقاعد

ب - حكومة موسعة بدون الحريديم:

- ١ - اسرائيل واحدة ٢٦ مقعدا
- ٢ - الليكود ١٩ مقعدا
- ٣ - ميرتس ١٠ مقاعد
- ٤ - حزب المهاجرين ٦ مقاعد
- ٥ - شينوى ٦ مقاعد
- ٦ - الوسط ٦ مقاعد
- ٧ - المفدال ٥ مقاعد
- ٨ - شعب واحد مقعدان
- ٩ - حدش ٣ مقاعد
- ١٠ - بلد مقعدان
- ١١ - القائمة العربية ٥ مقاعد

ج - حكومة محدودة بدون الليكود والحريديم :

- ١ - اسرائيل واحدة ٢٦ مقعدا
- ٢ - ميرتس ١٠ مقاعد
- ٣ - المهاجرون ٦ مقاعد
- ٤ - شينوى ٦ مقاعد
- ٥ - الوسط ٦ مقاعد
- ٦ - مفدال ٥ مقاعد
- ٧ - شعب واحد مقعدان

تكهن دوائر فى قائمة اسرائيل واحدة بأن رئيس الوزراء المنتخب ايهود باراك سيفضل تشكيل حكومة موسعة مع الليكود وحزب اسرائيل بعاليا (المهاجرون) وحركة ميرتس وحزب المفدال ، وشعب واحد وشينوى - أو مع يهودت هاتورا وبيدون شينوى ، عن أن يشكل حكومة مع شاس بدون ميرتس . إن اعتزال عضو الكنيست ارييه درعى الحياة السياسية سوف يتيح فعلا لباراك الدخول فى مفاوضات ائتلافية مع شاس ، وهو سيفعل ذلك ، ولكن من حوله يعتقدون ، أنه سوف يفضل الليكود . وقد بحث بعض كبار المسؤولين بقائمة اسرائيل واحدة برسائل لنظرانهم فى الليكود بأن باراك مهتم جدا بضمهم الى الحكومة . ويواجه باراك ضغوطا من كبار المسؤولين فى حزبه - باستثناء حاييم رامون - لتفضيل الليكود على شاس . وذكر هؤلاء الكبار أربعة أسباب لتفضيل الليكود على شاس وهى : أولا ، تصرفات كبراء شاس فى الآونة الاخيرة ، واستهانتهم بسلطة القانون وتهجمهم الوقح على المحكمة . والسبب الثانى ، بقاء شاس خارج الائتلاف سوف (يجففها) ويحرمها من المخصصات المالية ، ويوقف نموها والذي يرى الكبار أنه يهدد القيم الثقافية والاجتماعية فى الدولة ، وبالتالي لن يضر باراك نفسه انتخابيا من عدم ضم شاس لأنه لم يحصل على أصوات من ناخبها ، كما أن ضم الليكود الى الحكومة - وهذا هو السبب الثالث - سيصعب على الحركة وعلى زعيمها الذى سينتخب فى الاسابيع القادمة ، ان يطرحوا أنفسهم كبديل لباراك فى الانتخابات القادمة ، والسبب الرابع هو أن باراك سوف يجد صعوبة فى أن يطرح على ناخبيه حكومة مع شاس بدون ميرتس التى تعتبر الشريك الطبيعى لحكومته . وينوى باراك لتوسيع قاعدة حكومته لتضم ٢٤ - ٢٥ وزيرا حتى يسهل على نفسه عملية توزيع الحقائب على جميع شركائه اذا نجح فى تشكيل حكومة موسعة بالشكل الذى يتطلع اليه ، فإن حكومته ستحصل على دعم ٧٥ عضو كنيست . وليس معروفا بعد ، ما اذا كان باراك سيعطى حقيبة الدفاع لزعيم حزب الوسط اسحاق موردخاي أم لا . وذكر مسئولون فى اسرائيل واحدة ، انه ليس من المنطق إعطاء حقيبة الدفاع لموردخاي ، وحقائب الخارجية والمالية لدافيد ليفى وايريل شارون لو انضم الليكود للحكومة . وقالوا : هل من أجل ذلك خاض باراك الانتخابات ؟ هل ليشكل حكومة

- ٨ - حدش ٣ مقاعد
٩ - بلد مقعدان
١٠ - القائمة العربية ٥ مقاعد
- د - حكومة موسعة بدون الليكود وشينوى ومع الحريديم :
- ١ - اسرائيل واحدة ٢٦ مقعدا
٢ - شاس ١٧ مقعدا
٣ - ميرتس ١٠ مقاعد
٤ - المهاجرون ٦ مقاعد
٥ - الوسط ٦ مقاعد
٦ - المفدال ٥ مقاعد
٧ - يهودت هاتوراه ٥ مقاعد
٨ - شعب واحد مقعدان
٩ - حدش ٣ مقاعد
١٠ - بلد مقعدان
١١ - القائمة العربية ٥ مقاعد

*** تفسير قانونى :** سيتولى رئيس الوزراء المنتخب ايهود باراك مهام منصبه بعد أن يطرح امام الكنيست تشكيله الحكومى ، وبعد أن يصدق الكنيست على الحكومة يقوم الوزراء بتأدية اليمين .

لم يتطرق قانون تشكيل الحكومة الذى صدر عام ١٩٩٢ وطبق لأول مرة عام ١٩٩٦ بشكل فعلى للفترة الواقعة ما بين انتخاب رئيس الوزراء وما بين توليه مهام منصبه . ولم يعط القانون أية توجيهات بشأن وضع الحكومة الخارجة ولا يحظر استقالة الوزراء من الحكومة خلال تلك الفترة . ويعتبر بنيامين نتنياهو حاليا من الناحية القانونية الشكلية رئيس وزراء بكل المعانى . انتخاب رئيس جديد للحكومة لا يعطى الضوء الاحمر لوقف عمل الحكومة الحالية . وقد منح المشرع لرئيس الوزراء المنتخب مهلة ٤٥ يوما لتشكيل الحكومة . واذا لم ينجح فى ذلك ، تجرى انتخابات جديدة على رئاسة الحكومة وليس للكنيست .

بورصة الحكومة الجديدة

معاريف
١٩ / ٥ / ١٩٩٩
بقلم : رون لفين

سوسيه (شاس) نتان شارانسكى (يسرائيل بعاليا فى اولوية عليا) .
التعليم : حايم رامون ، داليا ايتسيك ، شلومو بن عامى ، يوسى ساريد (ميرتس) .
الاعلام : داليا ايتسيك .
الاستيعاب : مفاوضات ائتلافية مع افضلية لكتلة اسرائيل واحدة .
المواصلات : مفاوضات ائتلافية .
السياحة : عوزى برعام .
الامن الداخلى : ايريل شارون ، اتسحاق موردخاى ، ماتى فيلناى .

وزير فوق العادة لشئون السلام : شيمون بيريز .
العلوم : مفاوضات ائتلافية مع افضلية لاسرائيل واحدة .
شئون البيئة : مفاوضات ائتلافية مع افضلية لميرتس .
الصحة : مفاوضات ائتلافية مع افضلية لاسرائيل واحدة .
العدل : حايم رامون ، تومى لبيد (شينوى) ، روني ميلو (الوسط) ، دان مريدور (الوسط) ، امنون روبنشتاين .
العمل والرعاية : دان كوهين (ميرتس) ، رومان برونفمان (يسرائيل بعاليا) ، ايلى يشاى (شاس) .
الزراعة : شالوم سمحون أو مفاوضات ائتلافية .

رجل اسرائيل رقم ١ عضو الكنيست ايهود باراك يحتفظ بالأوراق فى يده . وكما أدار معركة الانتخابات بأفضل طريقة عرفها حزب فى اسرائيل ، كذلك الامر ايضا بالنسبة لخريطة الحكومة المستقبلية لباراك . ويعتقد المقربون منه انه يعرف جيدا الخريطة السياسية ويدرك نقاط قوته عند تشكيل ائتلاف مستقبلى .
ومع كل ذلك ، فإن بورصة الشائعات تتفاعل جيدا الى جانب ضغوط تلوح فى الافق للوصول الى مكتب باراك ، وضغوط يعرف المقربون منه انها غير مؤثرة بالمره .
وفيما يلى الاسماء التى تتردد لحقائب الحكومة :
المالية : حايم رامون ، يوسى بيلين ، افرهام شوحط ، مائير شتريت ، ايريل شارون .

الدفاع : ايهود باراك (أولوية عليا) ، اسحاق موردخاى ، ماتى فيلناى (أو نائب وزير الدفاع تحت باراك) .
وقد صرح فيلناى امس ، انه يسعى الى منصب تنفيذى كبير فى مجال الدفاع أو كبديل لمنصب وزير التعليم

الخارجية : شلومو بن عامى ، يوسى بيلين ، دفيد ليفى .
الاسكان : رعان كوهين ، بنيامين بن اليعازر .
البنية الاساسية : بنيامين بن اليعازر ، ايريل شارون .
الداخلية : حايم رامون ، يوسى ساريد (ميرتس) ، ايلى

حكومة تعمير وسلام

هآرتس ١٩ / ٥ / ١٩٩٩
مقال افتتاحي

له اثناء المفاوضات الائتلافية .

يجب أن يقرر باراك أن حكومته ستعيد الى اسرائيل ملامح واضحة لسلطة القانون والادارة العامة السليمة المناسبة لدولة ديمقراطية تتطلع لأن تصبح عضوا طبيعيا في الأسرة الدولية .

في اطار إصلاح المعايير العامة التي انطمتت معالمها وتدهورت في ثلاث سنوات هي حكم ننتياهو، يجب أن تهتم حكومة باراك ايضا بعدالة التوزيع الواضحة والخاضعة للمراقبة - بدون تفضيل قطاعات على غيرها - للأعباء وموارد الدولة .

إن تأكيد باراك بأنه سيكون (رئيسا للوزراء من أجل الجميع) يمكن ان يتضح فقط في اعطاء ثقل كبير للمساواة في التعليم والصحة والرفاهية . يجب أن يؤكد باراك أن الاحزاب الطائفية التي لا توافق على هذا المبدأ لا يمكنها الانضمام الى الائتلاف .

بالأمس ، عند مقبرة اسحاق رابين ، تعهد باراك بمواصلة الطريق السياسي لرئيس الوزراء المقتول ، بعد ثلاث سنوات من تجميد اتفاقيات أوسلو بواسطة ننتياهو والعناصر الرفضية التي كان اسيرا لها ، لقد سنحت الفرصة المتجددة للتراضى مع الفلسطينيين والسلم الحقيقي مع جميع جيراننا وعلى رأسهم سوريا . إن التعهد بالعمل الفعلى والجاد لدفع السلم يجب أن يكون الاختبار الهام جدا للانضمام للائتلاف الذي سيرأسه باراك. في هذا الشأن، وكما هو الحال في الشئون الاجتماعية الهامة، يجب ان يعلن خطوطه الاساسية بصوت مرتفع ومدو .

يعطى الفوز الكاسح ليهود باراك ، وكتلة اليسار والوسط العلماني، مقابل تداعى اليمين (وبخاصة الليكود) والتعاضم الدرامي لقوة شاس، رئيس الوزراء القادم امكانيات متنوعة لتشكيل الائتلاف والحكومة . ويمكن ان نقول أن المفاوضات بين يهود باراك ورجاله وبين الأحزاب التي ترى نفسها مرشحة للانضمام الى الائتلاف ، قد بدأت ، وسوف يعلن كل حزب من هؤلاء ثمن انضمامه.

منذ أن بدأ السباق على منصب رئيس الوزراء أكد باراك أنه ينوي تشكيل حكومة موسعة بقدر الامكان، تتيح له اتخاذ قرارات شجاعة تؤيدها أغلبية الجماهير. بل إنه وعد بطرح الاتفاقيات النهائية مع الفلسطينيين والسوريين في استفتاء شعبي . كذلك تعهد باراك وحزبه باتاحة التعليم المجاني من الحضنة الى الجامعة، وتعيين وزير للداخلية يتساوى أمامه جميع الذين يستحقون قانون العودة (لليهود) فضلا عن انسحاب جيش الدفاع من لبنان،

وقد أكد باراك هذه الالتزامات، وبعض التعهدات الأخرى في خطاب القاه بعد ساعات معدودات من إنتخابه. وقال إنه طبقا لهذه التعهدات سوف يعلن كل حزب ما اذا كان يهيمه ولديه القدرة علي أن يكون شريكا في ائتلاف برئاسته . وعليه ألا يتخلى عن هذه التعهدات خوفا من عدم انضمامهم اليه . فأغلب الاحزاب الكبرى يهيمها عدم الجلوس في صفوف المعارضة.

يجب ان تكون تعهدات رئيس الوزراء المنتخب جزءا من الخطوط الاساسية العريضة التي يمكن ان تكون نبراسا

عودة خطر أوسلو

هآرتس ١٩ / ٥ / ١٩٩٩
بقلم : رون بريمان

١٩٩٦.

من الواجب أيضا ان نعرض الوجه الآخر لانقلابات الأمل واليأس : لقد تهاوى اسرائيليون كثيرون في سبتمبر الأسود ١٩٩٣ ، وومض ضوء من الأمل في عيونهم في مايو ١٩٩٦. لقد انتظروا في قلق ليروا هل

في عهد حكم بنيامين ننتياهو تباكى اليسار على حلم السلم وتحطمه. لقد ساعد التحالف غير المقدس بين اليسار والاعلام - ولا يزال - في تقسيم التاريخ القريب لاسرائيل . عهد الأمل الطيب الذي بدأ في أوسلو، وعهد اليأس الأسود الذي بدأ بعد انتخابات

سيحقق نتنيها هو أملهم في التخلص من فخ أوسلو ، أم سيواصل المسيرة الدموية؟ ثم جاء انقلاب ١٩٩٩ مرة أخرى ليثبت الأمل في اوساط نصف الشعب ويعيد اليأس الى النصف الآخر.

من توهم وصدق حلم أوسلو غير قادر ولا يريد ان يبالي بنفسية الآخر. ذلك الاحتفال في حديقة البيت الابيض في سبتمبر ١٩٩٣ كان في نظرهم حدثا سرياليا فتح باب التدهور امام اصعب حروب اسرائيل . إنه الاتفاق الذي زرع التوقعات المبالغ فيها في داخل الجانب العربي وقضى على آمال الكثيرين في الجانب اليهودي في أن يصبح شعبا حرا في بلادنا ، كان يوم استيقاظ الآخرين ليوقفوا خطر حرب أوسلو ، وكان تضامن اليسار المتطرف مع أي مظهر للقومية العربية والاحتقار لأي رمز يهودي بمثابة خطر لا تقل قوته عن خطورة تهديدات عرفات .

مغامرة أوسلو خطيرة أيضا بسبب النظر اليها بصورة متناقضة، فالجانب العربي، الذي يبدو أنه قد حصل على وعد بأنه في نهاية العملية ستصبح لديه دولة وطريق الى القدس، لا يكتفى بأقل من ذلك . والجانب الاسرائيلي الساذج الذي يرفض الي اليوم فهم مغزى أوسلو (تهديد حياة اليهود ، وصدع اسرائيل عن طريق "الممر الأمن" والاختفاء البيئية النابعة من تقسيم الارض .. وغيرها) ، والجانب الاسرائيلي الواعي الذي يحاول درء الخطر، يصورونه بسبب ذلك على أنه داعية حرب.

كذلك فإن من يعتقد حقا وبسذاجة أنها عملية سلام، غير معفى من أن يضع في الحسبان سيناريو آخر . لا يجب ان نتجاهل احتمال أن تعود هذه العملية بإسرائيل الى الوراء. إن الواقع الذي يتبلور في اعقاب اتفاقيات أوسلو ، والذي أصبح محسوسا اكثر بعد انقلاب ١٩٩٩ ، يشير الى ان الصراع سوف ينصب على الطرق ، حيث أن السيطرة عليها هي مفتاح السلطة في البلاد كلها.

لقد دارت حرب التحرير بقدر كبير حول المحاور الأساسية . ومحاور الطرق في يهودا والسامرة على المدى القصير، أو في الخليل والنقب على المدى المتوسط، قد تصبح ساحة القتال المستقبلية الحقيقية. استمرار هذه العملية قد يجعل اسرائيل تتراجع الى نقطة زمنية متأخرة جدا الى أحداث ١٩٣٦ و ١٩٣٩ . إن هناك أيضا جوانب معنوية لساحة المعركة المستقبلية، لقد لحق ضرر شديد بقوة الردع لدى جيش الدفاع نتيجة الهزيمة في الانتفاضة ، وإعادة إصلاحه عملية صعبة وطويلة. بافتراض أن ساحة المعركة المستقبلية موجودة بعيدا في الخلف - في ألة الزمن - ولكنها قريبة جدا من الناحية الجغرافية . لا الطائرات ولا الدبابات ولا حتى أطفال الشموع يمكن أن يتصدوا لاطفال الحجارة. في السنوات القادمة قد تتحمل قوات المشاة الاسرائيلية الدور الرئيسي . والنتيجة المطلوبة هي إعداد سلاح المشاة حتى في المرحلة الحالية، ومن الخير أن يقوم رئيس الوزراء حتى لو كان من اليسار بتحليل الأخطار ويخطط لما هو آت .

يمكن أن يمثل ضمان الأمن الشخصي وزيادة الهجرة وتحسين أوضاع التعليم اليهودي والصهيوني أهدافا تربط بين طوائف الشعب الممزق. بيد أن استمرار عملية تسليم قلب البلاد، مع الاضرار بالأمن وبالهدف الاساسي للصهيونية ، أي جمع شعب إسرائيل في ارض اسرائيل، سوف يؤدي الى زيادة الشقاق من الداخل ، وزيادة العدوان والأخطار من الخارج.

(*) كاتب المقال عضو بإدارة قسم أساتذة الحصانة السياسية والاقتصادية .

قائمة أسماء أعضاء الكنيست الـ ١٥

١٠ - حسنيه جباره (بعد النتائج النهائية).
إسرائيل بعاليا:

- ١ - ناتان شيارنسكى ٢ - يولى أدلشتاين
- ٣ - رومان برونفمان ٤ - مارينا سولودكين
- ٥ - جاندى ريجر ٦ - أليسكرندر تسينكر
- ٧ - نتاليا يلينسون

حزب الوسط:

- ١ - إسحاق موردخاى ٢ - أمنون ليفكين شاحاك ٣ - دان مريدور ٤ - روني ميلو
- ٥ - أوريثيل سايبير ٦ - داليا رابين فيلوسوف.

شينوى (التغيير):

- ١ - يوسف لبيد ٢ - أفراهام بوراز ٣ - يهوديت ناوت ٤ - يوسف إسحاق بریتسكى
- ٥ - إلعازر زندبرج ٦ - فيكتور برايلوفيسكى.

القائمة العربية الموحدة:

- ١ - عبد الملك دهامشه ٢ - طلب الصانع
- ٣ - هاشم محاميد ٤ - توفيق خطيب ٥ - محمد كنعان.

المفدال (الحزب الدينى القومى):

- ١ - إسحاق ليفى ٢ - حاييم دروكمان
- ٣ - شاول يهلوم ٤ - إيجال بيبي ٥ - زفولون أورليف.

يهود التوراة:

- ١ - مائير بروش ٢ - أفراهام رافيتس ٣ - يعقوب ليتسمان ٤ - موشيه رفائيل جفنى
- ٥ - شموئيل هرلبرت.

إسرائيل بيتنا:

- ١ - أفيجدور ليبرمان ٢ - يورى شتيرن
- ٣ - ميخائيل نودلمان ٤ - إلعازر كوهين

حدش (الجبهة الديمقراطية والمساواة):

- ١ - محمد بركة ٢ - عصام مخول ٣ - تامار جوجينسكى.

الاتحاد القومى:

- ١ - بنيامين زئيف بيجين ٢ - رجبام زئيفى ٣ - حانان بورات.

بلد: (التجمع الوطنى الديمقراطى):

- ١ - عزمى بشارة ٢ - أحمد طبيى.
- عام إحاد (شعب واحد):
- ١ - عامير بيرتيس ٢ - حاييم كاتس.

إسرائيل واحدة: (العمل/ جيشر/ ميماد) حزب العمل

- ١ - إيهود باراك ٢ - شيمون بيريز ٣ - دافيد ليفى ٤ - شلومو بن عامى ٥ - يوسى بيلين
- ٦ - ماتى فيلنای ٧ - أفراهام بورج ٨ - رعان كوهين ٩ - عوزى برعام ١٠ - داليا إيتسيك ١١ - بنيامين بن اليعازر ١٢ - حاييم رامون ١٣ - إيلي جولد شميدت ١٤ - أفراهام شوحاط ١٥ - ياعيل ديان ١٦ - أوفير بنسى باز ١٧ - ميخائيل ملاخيئور ١٨ - مكسيم ليفى ١٩ - إفرام سنيه ٢٠ - نواف مصالحة ٢١ - أفراهام يخرقيئيل ٢٢ - صوفا لندبر ٢٣ - صالح طريف ٢٤ - شالوم سمحون ٢٥ - يوسى كاتس ٢٦ - شيرى فايتسمان ٢٧ - إيلي بن مناحم (خرج بعد النتائج النهائية).

(الليكود):

- ١ - بنيامين نتنياهو ٢ - سيلفان شالوم ٣ - موشيه كاتساب ٤ - ليمور ليفنات ٥ - مائير شطريت ٦ - جدعون عزرا ٧ - نعومى بلوفنتال ٨ - ايريل شارون ٩ - عوزى لنداو ١٠ - رؤبان ريفلين ١١ - داني نافيه ١٢ - تساحى هاتجى ١٣ - إسرائيل كاتس ١٤ - ميخائيل إيتان ١٥ - يهوشوع متسا ١٦ - موشيه أرينز ١٧ - أفراهام هيرشزون ١٨ - تسيفى لفنى ١٩ - ايوب كرا.

شاس:

- ١ - أرييه درعى ٢ - أرييه جمليثيل ٣ - إياهو سويسا ٤ - إياهو يشاى ٥ - شلومو بنيزارى ٦ - إسحاق كوهين ٧ - أمنون كوهين ٨ - نسيم دهان ٩ - دفيد أزولاي ١٠ - دفيد طال ١١ - إسحاق وكنين ١٢ - رحميم ملول ١٣ - مشولام نهري ١٤ - إسحاق سفان ١٥ - نسيم زئيف ١٦ - يائير بيرتيس ١٧ - عوفر حوجى.

ميريتس:

- ١ - يوسى ساريد ٢ - ران كوهين ٣ - حاييم أرون ٤ - أمنون روبنشتاين ٥ - عنات مائور ٦ - زهفا جلئون ٧ - أفشلوم فيلان ٨ - إيلان جيلئون ٩ - نعومى حزان

نتائج الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩

لرئاسة الحكومة حسب نوع المدن والمستوطنات و التجمعات السكانية المختلفة

هآرتس ١٩ / ٥ / ١٩٩٩

* نسبة التصويت العامة: إيهود باراك ٥٥,٩٪ بنيامين نتنياهو ٤٣,٩٪

المكان	باراك	نتنياهو
تل أبيب	٦٤,٢٪	٣٥,٦٪
القدس	٣٥,٤٪	٦٤,٥٪
حيفا	٦٧,٨٪	٣٢,١٪
الضفة الغربية (يهودا والسامرة)	١٨,٥٪	٨١,٤٪
قطاع غزة	٧,٩٪	٩٢,٠٪
مستوطنات يهودية خارج الخط	٢١,٩٪	٧٨,٠٪
الاخضر	٩٥,٩٪	٤,٠٪
مدن في الوسط العربي	٩٦,١٪	٣,٣٪
قرى كبيرة في الوسط العربي	٩٤,٨٪	٥,٠٪
قرى صغيرة في الوسط العربي	٩١,٣٪	٨,٦٪
البدو	٧٩,٣٪	٢٠,٦٪
الدروز	٥٠,٧٪	٤٩,١٪
مدن في الوسط اليهودي	١٠,٩٪	٨٩,٠٪
مدن معظم سكانها متدينين	٥٨,٥٪	٤١,٤٪
مستوطنات في هضبة الجولان	٧٠,٠٪	٢٩,٩٪
مستوطنات زراعية في الوسط	٦٧,١٪	٣٢,٨٪
اليهودي	٩٣,١٪	٦,٨٪
قرى يهودية	٥٥,٧٪	٤٤,٢٪
كيبوتزات	٥٦,٥٪	٤٣,٣٪
موشافيم (قرى تعاونية)	٤٢,٤٪	٥٧,٥٪
مدن أقيمت قبل قيام الدولة	٥١,٥٪	٤٨,٣٪
مدن أقيمت بعد قيام الدولة	٩٤,٣٪	٥,٣٪

* إجمالي التصويت اليهودي

* إجمالي تصويت الأقليات

التركيبة العرقية للناخبين في إسرائيل في انتخابات ٩٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ملحق هآرتس ١٢/٥/١٩٩٩

التركيبة العرقية للناخبين في إسرائيل في انتخابات ٩٩

الجماعة العرقية	عدد الناخبين	%	عدد المقاعد	عدد المقترعين الجدد
الشرقيين ١	١,٤٥٠,٠٠٠	٣٣,٩%	٤١	٤٣,٦٠٠ (١٢,٥%)
إشكناز	١,١٨٧,٠٠٠	٢٧,٧%	٣٣	١٥,٦٠٠ (٤,٥%)
جيل ثاني ٢	٤٧٧,٠٠٠	١١,١%	١٣	١٢٤,٣٠٠ (٣٥,٤%)
مهاجرون ٣	٦٤٧,٠٠٠	١٥,١%	١٨	٨٠,٥٠٠ (٢٣%)
عرب ٤	٥٢٤,٠٠٠	١٢,٢%	١٥	٨٦,٠٠٠ (٢٤,٦%)
إجمالي	٤,٢٨٥,٠٠٠	١٠٠%	١٢٠	٣٥٠,٠٠٠ (١٠٠%)

١ - يتضمن العدد المذكور ٤٢٠٠٠ مهاجر جديد من أثيوبيا.

٢ - الأب من مواليد إسرائيل.

٣ - يهود وغير يهود والذين هاجروا لإسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق بعد الأول من يناير ١٩٨٩.

٤ - يتضمن مسلمين، دروز، عرب مسيحيين، بدو وعرب يعيشون في مدن مختلطة.

مقارنة بين تركيبة الناخبين عام ٩٦ مقابل ٩٩

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء ملحق هآرتس ١٩/٥/١٩٩٩

قطاع الناخبين	إنتخابات ٩٦	النسبة من إجمالي الناخبين	إنتخابات ٩٩	النسبة من إجمالي الناخبين
الأساسيين	٢,٧٢٥,٠٠٠	٦٩,٣%	٢,٨٦٦,٠٠٠	٦٦,٩%
حريديم	٢٠٥,٠٠٠	٥,٢%	٢٤٨,٠٠٠	٥,٨%
مهاجرون	٥٦٦,٥٠٠	١٤,٤%	٦٤٧,٠٠٠	١٥,١%
عرب	٤٣٨,٠٠٠	١١,١%	٥٢٤,٠٠٠	١٢,٢%
إجمالي	٣,٩٣٥,٠٠٠	١٠٠%	٤,٢٨٥,٠٠٠	١٠٠%

١ - اليهود بدون حريديم ولا مهاجرين.

٢ - اليهود وغير اليهود الذين هاجروا لإسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق بعد الأول من يناير ١٩٨٩.

٣ - يتضمن مسلمين، دروز، عرب مسيحيين، بدو وعرب يعيشون في المدن المختلطة.

إحصائيات رقمية حول نسبة التصويت للانتخابات الإسرائيلية منذ قيام الدولة وحتى انتخابات ١٩٩٩

ملحق هآرتس ١٢/٥/١٩٩٩

مسلسل	السنة	عدد أصحاب الحق الانتخابي	نسبة المقترعين
١	١٩٤٩	٥٠٦,٥٦٧	٨٦,٩٪
٢	١٩٥١	٩٢٤,٨٨٥	٧٥,١٪
٣	١٩٥٥	١,٠٥٧,٧٩٥	٨٢,٨٪
٤	١٩٥٩	١,٢١٨,٤٨٣	٨١,٦٪
٥	١٩٦١	١,٢٧١,٢٨٥	٨٣,٠٪
٦	١٩٦٥	١,٤٩٩,٧٠٩	٨٣,٠٪
٧	١٩٦٩	١,٧٤٨,٧١٠	٨١,٧٪
٨	١٩٧٣	٢,٠٣٧,٤٧٨	٧٨,٦٪
٩	١٩٧٧	٢,٢٣٦,٢٩٣	٧٩,٢٪
١٠	١٩٨١	٢,٤٩٠,٠١٤	٧٨,٥٪
١١	١٩٨٤	٢,٦٥٤,٦١٣	٧٨,٨٪
١٢	١٩٨٨	٢,٨٩٤,٢٦٧	٧٩,٧٪
١٣	١٩٩٢	٢,٤٠٩,٠١٥	٧٧,٤٪
١٤	١٩٩٦	٣,٩٣٣,٢٥٠	٧٩,٣٪
١٥	١٩٩٩	٤,٢٨٥,٤٢٨	حتى الإصدار

إسرائيل / شؤون داخلية

يديعوت احرونوت
١٩٩٩ / ٤ / ٢٠
البروفيسور اشير ايريان

اختبار الاستقلال

ابتداءً من هذا العدد تتعاون صحيفة يديعوت احرونوت والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية من أجل الوقوف على مقدار الحصانة واستقرار الديمقراطية في إسرائيل، وذلك عن طريق استطلاعات الرأي. يستهدف هذا المشروع معرفة إلى أي حد نؤمن بالديمقراطية؟ هل نحن نثق في مؤسسات الدولة؟ هل هناك خطر يواجه الديمقراطية الإسرائيلية؟

(٥٩) هذه هي الدرجة التي حصلت عليها الدولة في استطلاع الرأي الأول في إطار مشروع (اختبار الاستقلال). وهذه الدرجة تشير إلى نسبة المواطنين من كافة الطبقات والجماعات، الذين أعربوا عن رضائهم عن حالة الديمقراطية في الدولة.

اختلافاً عن استطلاعات الرأي العابرة التي تتم من حين لآخر كرد فعل لأحداث معينة (مثل الانتخابات أو الأعمال التخريبية) فإن (اختبار الديمقراطية) هو استطلاع رأي شامل ومتواصل، ففي عيد الاستقلال من كل عام - سنكرر اختبار الاستقلال كاملاً. وسوف نحقق - ضمناً - في مفهوم ومعرفة معنى الديمقراطية عبر سؤال الجمهور، ومقدار ثقته في مؤسسات الدولة. هناك متابعات مماثلة تتم في العالم أجمع، ولهذا فإننا سوف نقرن من حين لآخر بين وضع الديمقراطية في إسرائيل وبين وضعها في الولايات المتحدة الأمريكية. والنتائج الواردة هنا هي نتائج اختبار الدولة مع بداية المشروع. وسوف تمثل لنا هذه النتائج نقطة بداية سنتطرق إليها لاحقاً. لقد تم تنفيذ هذا الاستطلاع في بداية شهر مارس لمدة حوالى اسبوعين. وتمت عملية طرح الاسئلة عن طريق التليفون وشملت ١٠١٠ إسرائيليين من اليهود والعرب الذين يمثلون عينات من مواطني الدولة. وقد اعطيت أهمية خاصة للطبقات السكانية غير الممثلة بشكل جيد في هذه العينات.

وكان هناك تدقيق كبير في اختيار الذين وجهت اليهم الاسئلة حيث حصلت قطاعات مختلفة من الجمهور (كالعرب والمهاجرين الجدد من اوربا الشرقية والحريديم) على نسبة في هذه العينات تناسب حجمهم وثقلهم داخل الجمهور. على سبيل المثال، إذا كان عرب إسرائيل يمثلون حوالى ٢٠٪ من سكان الدولة، فقد كان هذا أيضاً نصيبهم في النموذج الذي تم اختياره في استطلاع الرأي.

وقد تمت هذه الاستطلاعات باللغات العبرية والعربية والروسية، وقد بذلت جهود خاصة للحصول على التعاون من جانب المواطنين الحريديم، حيث أن بعضهم غير متحمس للمشاركة في استطلاع الرأي، ولذلك فإنهم غير ممثلين بالشكل المناسب، وجدير بالتأكيد ان جميع الذين وقع عليهم الاختيار للمشاركة في استطلاع الرأي، كان اختيارهم بالصدفة. أما نسبة الخطأ في النموذج فتبلغ ٣,١٪.

يتضح من استطلاع الرأي أن ٥٩٪ فقط من الجمهور يشعرون بالرضا عن الديمقراطية الإسرائيلية. في هذه المرحلة، في نقطة بداية المشروع، لم نتحقق من سبب عدم رضا ٤٠٪ من السكان عن حالة الديمقراطية في البلاد. ومن المعتقد أن بعضهم غير راض لأنهم يعتقدون أن هناك (المزيد من الديمقراطية)، بينما لا يشعر الآخرون بالرضا لاعتقادهم أنه لا توجد (ديمقراطية كافية).

ومن خلال استطلاع الرأي، سنحاول معرفة أسباب عدم الشعور بالرضا. وعندما نتحرى من من الإسرائيليين راضٍ عن حالة الديمقراطية، مع التعامل مع المتغيرات الاجتماعية - الديموغرافية، مثل حالة الدخل والمنشأ والتدين أو العلمانية، فسوف نكتشف نتائج مثيرة للاهتمام. على سبيل المثال فإن ٥٢٪ فقط من الذين شاركوا (أصحاب دخول أعلى كثيراً من

الراتب العادي)، قد اعرّبوا عن رضائهم عن حالة الديمقراطية في البلاد. وذلك مقابل ٦٩٪ من الذين شاركوا، وهم من اصحاب الدخل المنخفض كثيرا عن متوسط الاجر العادي. وهذا الواقع يقول أنه في إسرائيل ١٩٩٩، فإن الذين يستفيدون أكثر هم الذين لا يشعرون بالرضا.

كذلك تم رصد فجوات مماثلة بين التقليديين وبين العلمانيين. فقد أعرب ٦٤٪ من الذين يصفون أنفسهم بأنهم (يحافظون على بعض التقاليد) عن رضائهم عن الديمقراطية، مقابل ٥٣٪ من الذين وصفوا أنفسهم بأنهم لا يحافظون على التقاليد ابداً. كذلك وجد أن هناك فجوات كبيرة، من شأنها أن تمثل نتيجة مثيرة للقلق بين الذين يتحدثون الروسية وباقي الجمهور. فقد أعرب ٤٨٪ فقط من الذين يتكلمون الروسية عن رضاهم عن حالة الديمقراطية.

أما الذين يتكلمون العبرية والعربية فقد كانوا شبه متفقيين: حوالي ٦٠٪ منهم راضون عن الوضع. وقد ظهر التوافق بين العرب واليهود في عدة قضايا أخرى تم التطرق إليها، من بينها الرضاء عن سلطة القانون والحرية الدينية.

وقد تبدو درجة القبول منخفضة، ولكن من المقارنة مع استطلاعات مماثلة للرأي تم القيام بها في العامين الأخيرين في أنحاء العالم، سنجد أن حالتنا ليست ضمن الحالات السيئة. ففي الدول التي تخطو أولى خطواتها في مجال الديمقراطية - في أوروبا الشرقية مثلاً - نجد أن الاحساس بالرضا قليل جداً. كما اظهرت استطلاعات للرأي تمت على مدار السنين، حتى في الدولة المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا، أن الازمات الاقتصادية أو ازمات الزعامة الشخصية، قد تسببت في اهتزازات شديدة في مقياس الرضاء عن الديمقراطية.

وتشير كذلك استطلاعات للرأي سبق وأن تمت في إسرائيل في الماضي إلى أن درجة (ديمقراطية كافية) ليست مثيرة للحماس، ولكنها على الأقل مستقرة لسنوات طويلة، حتى في الفترات التي عرفنا فيها اهتزازات شديدة.

كذلك درسنا مقدار ثقة الجمهور في المؤسسات المختلفة بالدولة. ومستقبلاً، بعدما تتجمع بيانات على مدار الوقت، قد تستخدم هذه النتائج كعلامات انذار. فقد أعرب مثلاً ٣٧٪ فقط عن ثقتهم في احزاب الكنيست. وقبل أن نستخلص نتائج قاسية عن وضع الديمقراطية في اعقاب هذه النتيجة، يجب أن ندرس الاتجاهات على طول الوقت.

وهناك مثال آخر: تشعر الغالبية العظمى من الجمهور بالثقة في جيش الدفاع بنسبة ٩١٪. فهل هذه علامة على ضعف الديمقراطية في إسرائيل، وكأننا - بمفاهيم معينة - نشبه الدول التي تحكمها أنظمة عسكرية؟ بالتأكيد لا. في بعض الدول بالذات مثل بريطانيا والولايات المتحدة، ودول غربية تعتبر ديمقراطية بالذات، كانت النتائج حول هذه النقطة مماثلة. في جزء آخر في اختبار القبول، طلب من المشاركين الرد على دوام تقاليد معينة، وقد ظهرت أحياناً تناقضات معينة ومثيرة للاهتمام. قال ٨٨٪ من الجمهور انهم يؤيدون حرية التعبير. ولكن على الجانب الآخر وافق ٥٢٪ من اجمالي الجماهير أنه يجب الحظر على الذين يلقون الخطب أن يوجهوا أي نقد علني ضد الدولة. وكانت نسبة الموافقين على ذلك من بين الذين

يتكلمون العبرية اكبر نسبة ملحوظة عن الذين يتكلمون العربية والروسية. وهناك تناقض آخر: وافق ٨٩٪ على أن الديمقراطية هي أفضل صورة لنظام الحكم. ولكن ٥٢٪ وافقوا على الرأي بأن (بعض الزعماء الأقوياء) قد يكونوا أكثر فائدة عن المداولات والقوانين. ويعتقد ٧١٪ من الجماهير أنه يجب أن تكون هناك مساواة كاملة في الحقوق بين اليهود والعرب.

ولكن مقابل هؤلاء، ربما تكون هذه هي المعلومة التي تؤكد بصورة جيدة جداً التوتر الداخلي الكامن في تحديد شكل الدولة كدولة يهودية - ديمقراطية، يعتقد ٧٣٪ أن القرارات الحيوية جداً للدولة يجب أن تتخذ بأغلبية يهودية.

كل أربعة أشهر سنعود إلى نفس مجموعة المشاركين، لنمنح الديمقراطية الإسرائيلية شهادة صلاحية. وهذه الشهادة سوف تعتمد على اختبار محدود جداً، غير الاختبار السنوي، وسوف تركز كل مرة على المجالات المختلفة.

نتائج استطلاع الرأي:

يعتقد ٨٨٪ ان الديمقراطية هي أفضل صورة لنظام الحكم.

٧١٪ يؤيدون مساواة الحقوق بين اليهود والعرب.

٨٩٪ يؤيدون حرية التعبير.

من جانب آخر

يعتقد ٥٢٪ ان الزعامة القوية افضل كثيرا من كافة القوانين.

يعتقد ٧٣٪ أنه يجب توافر اغلبية يهودية في اتخاذ القرارات المصيرية.

٥٣٪ يطلبون حظر توجيه انتقاد علني ضد الدولة.

نحن والعالم - مقدار الرضاء عن الديمقراطية

الولايات المتحدة ٨٠٪ استراليا ٧٨٪

بريطانيا ٧٥٪ بولندا ٦٣٪

اسبانيا ٦٣٪ تشكيا ٦١٪

إسرائيل ٦٠٪ تايوان ٤٨٪

رومانيا ٤٤٪ ليتا ٣٥٪

اوكرانيا ٩٪

ما الذي يدعم الديمقراطية؟

المحاكم ٨٥٪ - القوانين الاساسية ٨٢٪ - المعارضة ٧٦٪ -

رئيس الدولة ٧٤٪ - استطلاعات الرأي ٧٣٪ - الاعلام ٦٩٪ -

الانتخابات الحزبية الداخلية ٦٩٪ - الانتخابات البرلمانية ٦٧٪ -

الانتخابات المباشر لرئيس الوزراء ٦٢٪ - تمويل الاحزاب ٤٣٪ -

الزعامة الدينية ٢٧٪.

هل هذه الظواهر موجودة في إسرائيل؟

الفساد ٨٩٪ - حرية التعبير ٨٦٪ - سلطة القانون ٧٨٪ - الحرية

الدينية ٧٣٪ - حقوق الفرد ٧٣٪ - المساواة في الحقوق ٥٦٪.

هل تثق في مؤسسات الدولة؟

جيش الدفاع ٩١٪ - المحكمة العليا ٨٥٪ - الشرطة ٧٣٪ -

رئيس الدولة ٧١٪ - الاعلام ٥٧٪ - الكنيست ٥٤٪ - الحكومة

٤٤٪ - الاحزاب ٣٧٪.

(*) ملحوظة: كاتب المقال محاضر في العلوم السياسية بجامعة חיפה

ومستنول عن المشروع، بمشاركة البروفيسور الياهو كاتس، والبروفيسور دافيد نحياس والبروفيسور ميخال شامير والدكتور رفائيل ونتورا وحنا لفنسون، وقد تم جمع البيانات عن طريق معهد الابحاث (محشوف).

الشكل الإسرائيلي الحائر

أعدائنا الذين تأكلهم العداوة.

ولكن اليوم نستطيع أن ننظر إلى الوراء بنظرة أكثر حكمة وذكاء تعتمد على أبحاث تاريخية تزيل الغموض، ونستطيع أن نستنتج أنه حينذاك أيضا كان التثكل والفجيرة، في جزئها الأكبر، ثمارا لقرارات ولمبادرات كان من الممكن - إذا كان متاحا - وبالتأكيد اليوم - المجادلة فيها والاختلاف عليها ومعارضتها.

لا توجد دمعة واحدة موحدة تنهمر في يوم الذكرى على خد الأمة بل دموع من العين اليمنى ودموع من العين اليسرى، يمين ويسار بمفهومهم السياسي.

إن الحساب الذي يجب على كل واحد فينا كشخص سياسي أن يقوم به، هو حساب الثمن الباهظ للغاية الذي ندفعه كلنا كمجتمع والعديد منا كأفراد، على قرارات حاسمة سياسية سواء لحكومات اليسار أو لحكومات اليمين.

إن الوحدة هي في الحزن، ولكن أيضا في مثل هذا اليوم المؤلم للغاية، القلب والمخ مستمران في عمل الحسابات الایدولوجية والسياسية.

الحساب ليس على أولئك الذين سقطوا من الضحايا، بل على هؤلاء الذين من الممكن أن يسقطوا بسبب قرارات حسم سياسية مستقبلية بصورة أو بأخرى.

إن المناخ السائد من سطحية المعرفة، والتدني ونقص الجوهر الحقيقي والذي سيطر مؤخرا على النقاش السياسي في الدولة، وبالذات قبيل الانتخابات، يجب أن يتلاشى في يوم الذكرى والذي يذكرنا بالذات أنه بعد شهر سوف نذهب للانتخاب ليس لإدارة مسابقة للكمة جمال سياسية، بل من أجل أن نختار إختياراً صعباً ومصيرياً يمكن أن يؤثر على أعداد الضحايا في المستقبل وعلى الامكانية التي تبدو بعيدة للغاية ولكنها مازالت تغازلنا بأن يبدأ يوم الذاكرة بالامه في التلاشي في السنوات القادمة فالיום يجب على كل واحد فينا أن يراجع حتى يأتي يوماً للذاكرة يكون ذكرى قومية وأقل ألما على المستوى الشخصي للعديد منا.

التكل الإسرائيلي سياسي، وللحسم في صناديق الاقتراع تأثير مباشر على أيام الذاكرة القادمة.

إن التعبير الدارج هو أن يوم الذكرى (لجنود الدولة) يجب أن يكون يوم الاتحاد في الحزن، والمشاركة العامة والتضامن في الحزن القومي والحفاظ على ذكرى الشهداء، إنه يوم لا يجب أن يشوب قدسيته دنس المناقشات السياسية. ولكن في الواقع لا يوجد أجمل من يوم ذكرى شهداء معارك إسرائيل للتفكير فيه بأفكار سياسية متعمقة للغاية، تتوغل إلى أعماق وجودنا هنا.

وللتثكل توجد عدة وجوه. حقا أنه في البداية الألم الشخصي لأسر الضحايا، وهو أيضا الحزن القومي على جميع الخسائر، ولكن التثكل هو أيضا مصطلح مشحون سياسيا جدا جدا، وذلك بسبب أن معظم الضحايا قد ماتوا في عمليات أرسلوا إليها من قبل شخصيات سياسية، ووفق قرارات حسم سياسية.

ففي أوساط العديد ممن شاركوا في حرب يوم كيبور (أكتوبر ٧٣) وبين أسرهم كان وما زال يوجد شعور بأنه لو كانت القيادة السياسية قد تصرفت بشكل آخر في الشهور والأسابيع التي سبقت الحرب، لكان قد تم توفير أرواح الكثيرين من الذين فقدوا، إن لم يكن كلهم. وفي أوساط العديد من المحاربين في حرب لبنان وأبناء أسرهم، هناك شعور سائد بأنه لو كانت قد إنتخبت قيادة سياسية أخرى في إنتخابات عام ١٩٨١، لما كان قد دار ما سمي «بعملية سلام الجليل وما أسفرت عنه من ضحاياها الستمائة (٦٠٠) وما كانت لتستمر مسألة بقائنا في جنوب لبنان بالشكل الدموي الذي يدور هناك حتى اليوم.

إن الانسان التكل هو سياسي، بل سياسي جدا. لأنه للأسف الشديد، ولرات عديدة فإن التصويت بصناديق الاقتراع لهذا أو لذاك هي التي تجلب القرارات للمستويات السياسية والتي تؤدي أحيانا إلى التثكل. أينعم أن جيل الدولة قد تعلم بدءاً من أيام حكم بن جوريون والذي إنشغل كثيرا بغسيل المخ الجماعي حينما كان يردد أن التثكل فرض علينا بواسطة

ونظام جديد آخر لشارون

مذبحة صابرا وشاتيلا. وما هنا نجد أن ذلك لم يكن إلا أضغاث أحلام. حيث يعود شارون ثانية إلى قيادة إسرائيل إلى «نظام جديد». لكن هذه المرة وبكونه وزيرا للخارجية فهو يحتضن العالم كله. فشارون يستبدل علاقات إسرائيل الخاصة مع الولايات المتحدة بالعلاقات المشكوك فيها مع

خدع شارون مناحم بيجين في حرب خسرها فيها ٦٥٠ قتيلا. ومنذ ١٧ عاما تدفع إسرائيل ثمن هذا النظام الجديد حيث وعد شارون بالسيطرة على لبنان بمساعدة مجموعة عصابات مارونية. وقامت لجنة التحقيقات المحلية آنذاك، بإقالاته من وزارة الدفاع وذلك لمسئوليته غير المباشرة عن

روسيا الضعيفة.

ومن الغريب أن يتمتع شعب بذاكرة تاريخية ورغم ذلك لا يرى ماذا يحدث تحت أنفه وينسى سريعا من زرع نبتة النكبات والتي نجنى ثمارها حتى اليوم.

إن الشبه بين شارون ١٩٨٢ وبين شارون ١٩٩٩ قوى جدا. فمثلا حدث في حرب لبنان، فهو يبني خطة ليس لها أساس من الواقع. وحينئذ لم يكتف شارون بطرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. لكنه إنضم إلى الجماعات المسيحية من أجل تحويل لبنان من «وكر الارهابيين» إلى جارة وصديقة!!

واليوم يرسم شارون خريطة إستراتيجية - سياسية لإسرائيل. فهو لا يضع جميع البيض في سلة واحدة. فقد حان الأوان كي نوضح للأمريكيين أنهم لا يملكوننا وأنه بإمكاننا اللعب في الملعب الروسي. قال شارون، في لحظة سعادة لصحيفة النيويورك تايمز: «أن كل هذا من أجل جذب أصوات المهاجرين من روسيا». وفي هذه الأثناء نجحت سياسة شارون في إغضاب الأمريكيين في الكونجرس والادارة الأمريكية وكذلك الطائفة اليهودية. ومن يؤمن بأن روسيا سوف تفي بعهدتها بوقف صفقات السلاح عن إيران، عليه أن يسأل الأمريكيين عن وعود بريماكوف، مثلا، فما يتعلق بالاصلاحات الاقتصادية، فسيقولون له أن كلمة من كان رئيساً لـ K. J. P أقل من كلمة بنيامين نتنياهو في مصداقيتها.

وبالضبط مثما حدث في ربيع ١٩٨٢ بدأ شارون يستغل ضعف رئيس حكومته، عندما شعر بأن نجم مناحم بيجين بدأ يخبو.

ولقد ضحك شارون بالتاكيد طوال طريقه إلى موسكو،

عندما سمع تصريحات نتنياهو حول كوسوفا بأنها رأى وزير الخارجية الشخصي، بالضبط كما برهن شارون في واي بلاتيشن أن آراء نتنياهو تعتبر شخصية وأن الرأي الفاصل هو رأيه. إن رئيس الوزراء يسخر نفسه لرغبات شارون ونزواته وكلاهما يعرفان أن شارون لو قرر الانضمام إلى بنى بيجين ودان مريدور ودافيد ليفي واسحق مورديخاي لن يكون هناك أمل في أن يأتي اللص أريه درعى وتساحى هانجيفي الذي يتم التحقيق معه لتجاوزات قانونية، ويجلبان النصر إلى نتنياهو. إن شارون يفرض على نتنياهو ليس فقط سياسة تضر بالمصالح الاستراتيجية الضرورية لإسرائيل (برهن نتنياهو أنه قادر على صنع أمور مثلها بنفسه مثل قضية النفق وقضيه مشعل، ودعوة كلينتون إلى غزة). إن نظام شارون الجديد يدفع نتنياهو إلى مواجهة أصعب مع أصدقائه المحافظين في الحزب الجمهوري. ومقارنة ببريماكوف يعتبر عرفات بالنسبة لهم محبوب من العالم.

تغير شيء ما بالنسبة لشارون منذ ١٩٨٢، فالزمن يقوم بدوره لكن الشيخوخة لم تكسر شوكته حيث إزداد خطورة. وفي روسيا لا يحرصون على الفصل بين السياسة العامة والسياسة الخارجية. والصعوبات التي فرضها صندوق النقد الدولي على روسيا خفضت سعر الروبل وأضرت بممتلكات المليارديرات اليهود الجدد. والرأي يقول أن هؤلاء الذين يحافظون على الاتصال بالأحزاب التي تؤيد نتنياهو لا يهتمون بالنظام الجديد الخاص بشارون أو بتوصية نتنياهو لدى صندوق النقد، والأمر غير المفهوم هو صمت إيهود باراك، فهل هذا هو التحالف القديم للجنرالات أم أمل في تحالف سياسي جديد؟

التركة القادمة

الملحق الاقتصادي ليديعوت

احرونوت ٢٠ / ٤ / ١٩٩٩

بقلم: جدعون عشت

شيكال - ٣٥٪ من العجز المخطط له للعام كله - لم يتحسن الوضع حتى موعد تشكيل الحكومة برئاسة نتنياهو. فماذا فعل رئيس الوزراء؟ ماذا فعل وزير ماليته دان مريدور؟ لا شيء تقريبا. لقد جلسا واثقين على مقعديهما وتركنا وضع العجز يتدهور. لماذا؟ لأنه في أغسطس من ذلك العام، مررا في الحكومة قرارا بتخفيض ٣٥٠ مليون شيكل، أي مجرد نقطة في بحر.

ولم يفعل نتنياهو شيئا، ووصل العجز المحلي في ذلك العام إلى ١٤ مليار شيكل - أي حوالى ضعفين من حجم العجز المتوقع. لو وزعنا مسئولية هذا الانحراف، سنجد أن نصيب حكومة نتنياهو كبير جدا.

يقولون في الحكومة، هذا غير صحيح. لقد استغرق الأمر حتى شهر أغسطس لتثبيت الوضع، ومن غير الممكن اصلاح

في كل مناسبة يذكر رئيس الوزراء التركة الاقتصادية السيئة التي ورثها عن حكومة بيريز. والبيانات تدل بأن عليه أن يحذر الجماهير من التركة السيئة التي سيتركها للحكومة التالية.

كل من يسأل رئيس الوزراء عن وضعنا الاقتصادي، يحصل على اجابة طويلة ومبررة. ودائما ما تبدأ بالتركة المثقلة التي ورثها نتنياهو عن الحكومة السابقة برئاسة شيمون بيريز. ويوضح رئيس الوزراء أن التركة كانت سيئة جدا، لدرجة أن الحكومة عملت لمدة سنتين على الأقل من أجل اصلاح العيوب الكبيرة والخطيرة. وأولها هو ذلك العجز الحكومي الضخم الذي تركته حكومة رابين - بيريز لحكومة نتنياهو. على النقيض مما يمكن التفكير فيه، لم يكن العجز الحكومي عام ١٩٩٦ خفيا. في الربع الأول من ذلك العام بلغ العجز المحلي (العجز الحكومي بدون صفقات مع الخارج) حوالى مليار

انحراف كبير جدا في أربعة أشهر. هل هذا حقيقي؟ حتى من يعتقد أن حكومة بيريز متهمه بحجم العجز لذلك العام، فسوف يفاجئ بأن نفقات الحكومة في ذلك العام قد زادت بحوالي ٩٠٠ مليون شيكل فقط عن النفقات المحددة. لقد جاءت زيادة العجز المحلى بسبب الدخول المنخفضة عن المخطط لها. حقا إنه من الصعب تغيير نفقات حكومية في أربعة أشهر، ولكن

ممكناً بالتأكيد. كم من السهل التلاعب بالدخول، لمن يرد. لم ترغب حكومة نتانياهوف في إجراء الإصلاح، ولكنها أرادت الحجة. وبشكل مفاجئ انتهت تلك السنة البائسة بعجز كامل يبلغ حوالي ١٢ مليار شيكل بزيادة مقدارها مليار شيكل عن العجز الكامل المخطط له.

معاريف ٢٦ / ٤ / ١٩٩٩
بقلم: يوسي جرينشتاين

استمرار الكساد وزيادة معدل البطالة في عام ١٩٩٩

صورة كئيبة تعرضها وزارة المالية لعام ١٩٩٩ حيث من المتوقع أن تستمر حالة الكساد مع زيادة معدل البطالة بالمقارنة إلى العام الماضي. وهذا ما تتوقعه المسئولة عن دخل الدولة ورئيسة الشعبة الاقتصادية والضرائب في وزارة المالية تسيفى جل يم وناثبتها فيرد دار حيث تحذران من أن الأزمات الاقتصادية في الخارج وجمود عملية السلام وسقوط البورصة في نيويورك سوف تزيد من حدة الكساد وتضر بالاقتصاد وشركات الهأى تيك.

وطبقا للتوقعات. فإن البيانات الاقتصادية والتي تشمل الاستهلاك والتجارة الخارجية والمنتجات الصناعية لا تبشر بحدوث تحول، بل إنها تخلق صورة تبعث على التشاؤم. وعلى الرغم من ذلك فإن النمو الاقتصادي في هذا العام لن يكون أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٨ (٢٪). ومن المتوقع هذا العام أن يحدث تباطؤ في حركة شراء السيارات والأجهزة الكهربائية مع تناقص دخل الدولة من الضرائب. كذلك فإن الفائدة المرتفعة وخفض قيمة العملة وارتفاع الأجور بمعدل بطيء والبطالة المتزايدة سوف تساهم في تباطؤ الزيادة في الاستهلاك الفردي.

نقد عنيف ضد بنك إسرائيل:

هذا وقد شملت الدراسة توجيه نقد عنيف إلى سياسة الفائدة التي يتبعها بنك إسرائيل. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض هذا

العام في دخل الدولة من الضرائب بسبب التباطؤ وزيادة الصادرات وخفض قيمة العملة المستمر من العام الماضي. وتحذر جل يم وفيرد من أن سياسة الحكومة الجديدة لن تؤثر بصورة فورية على النشاط الاقتصادي. ففي الدول الغربية نجد أن سوق الأسهم يأخذ في الارتفاع بصفة عامة بعد الانتخابات بدون أى صلة بالحزب المنتصر. وهما تحذران أيضا من احتمال حدوث سقوط آخر في وول ستريت، حيث أن هبوطاً حاداً في الأسعار في وول ستريت سوف يؤثر تأثيراً سلبياً للغاية على شركات الهأى تيك في إسرائيل ويضع صعوبات أمامها في تدبير الأموال. كذلك فإن أى أزمات أخرى في العالم يمكن أن يكون لها تأثير على الاقتصاد الإسرائيلي. كذلك فإن عملية السلام سيكون لها أثر كبير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي في العامين القادمين، وعلى ضوء جمود عملية السلام وعدم الوضوح بشأن طريقة بلورة الترتيبات الدائمة في المستقبل.

ويشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن يكون عام ٢٠٠٠ هو عام الذروة بالنسبة للسياحة الأجنبية الوافدة إلى إسرائيل والتي من شأنها أن تساعد على زيادة النمو الاقتصادي. وسوف تحدد عملية السلام إذا كنا سوف نستفيد من هذا الازدهار، أم أن حالة عدم التأكد الأمني سوف تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي.

يديعوت احرونوت

١٢ / ٤ / ١٩٩٩

بقلم: أمنون ايتد

مناقشات عاجلة حول العجز المتوقع في حصيللة الضرائب

الضريبة على الدخل. وفي حالة عدم حدوث تغيير وتطوير في جباية الضرائب فإن الفجوة بين الجباية الفعلية وبين ما كان مستهدفا سوف تقدر هذا العام بحوالي خمسة مليارات شيكل.

ويقول بينس أن وزارة المالية يجب أن ترسل تقرير ربع سنوي إلى اللجنة المالية حول تحصيل الضرائب. ومن المقرر أن يشارك في هذه المناقشات الخاصة بالقائم بأعمال مأمور ضريبة الدخل يوني كفلان والمراقب العام للحسابات

قررت اللجنة المالية أمس إجراء مناقشات عاجلة حول العجز الكبير المتوقع هذا العام في دخل الدولة من الضرائب. وطالب رئيس اللجنة الفرعية للضرائب عضو الكنيست افرايم بينس (العمل) إجراء هذه المناقشات في أعقاب البيانات التي نشرتها وزارة المالية في الأسبوع الماضي. ويتضح من هذه البيانات حدوث عجز في الربع الأول من هذا العام يقدر بحوالي ٢,١ مليار شيكل في حصيللة الضرائب، ومعظم هذا العجز كان في تحصيل

في وزارة المالية شاي تلمون.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد طلب بينس أمس عقد اجتماع للجنة المالية لإجراء مناقشات من أجل الاستماع إلى تقرير رئيس مأمورية الضريبة على الدخل حول الاعفاءات الضريبية التي منحتها الحكومة لأرفين ايزنبرج حول بيع مؤسسة هاجيفرا ليسرائيل للأخوين عوفير. وقد اعتمد بينس على طلب المستشار القانوني لضريبة الدخل أورى برزيلي بشأن إعادة النظر في قرار منح الاعفاء. هذا وقد قرر نائب رئيس اللجنة عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (جيشر) تحويل القرار بشأن عقد الجلسة الخاصة إلى الرئيس الدائم للجنة عضو الكنيست ابراهام رفيتس (يهود التوراة).

هذا وسوف يجرى الكنيست بعد غد مناقشات مكثفة من أجل التصديق على عدد من القوانين الاقتصادية التي طرحتها الحكومة. وسوف يطلب من الكنيست بكامل هيئاته

أن يصدق على مشروع القرار بقراءة أولى. وبعد ذلك تحول الاقتراحات إلى اللجنة المالية لدراستها. ومن المقرر أن تعقد اللجنة جلستها القادمة يوم الأحد القادم. وبعد أن تناقش هذه المقترحات في اللجنة ستعرض في اليوم التالي على الكنيست للتصديق عليها في قراءة ثانية وثالثة.

ومن بين القوانين التي ستطرح للنقاش تجديد الاعفاء من ضريبة الدخل للذين يؤجرون شققاً للسكنى للغير وتجديد التسهيلات الضريبية لسكان خط المواجهة في الشمال وتجديد المنح في نطاق القانون بهدف تشجيع استثمارات رأس المال.

ومن المقرر أن يصدق الكنيست بعد غد في قراءة ثانية وثالثة على قانون الشركات وقانون تغيير العملة إلى اليورو. ومن المقرر أن يصدق الكنيست أيضاً في قراءة أولى على عدد من القوانين الاقتصادية والتي لن تطرح في الأسبوع القادم على اللجنة المالية من أجل التصديق عليها.

هآرتس
١٩٩٩/٤/١٢
عميرام كوهين

الحكومة تخفض ٢٥٠ مليون متر مكعب من حصة المياه للزراعة ■

قررت الحكومة أمس بالاجماع تخفيض كمية تتراوح ما بين ٢٥٠ - ٢٨٠ مليون متر مكعب من المياه المعالجة المخصصة للزراعة. وهذه الكمية تصل إلى ٤٠٪ من كمية المياه الاجمالية المخصصة لقطاع الزراعة والتي تحدت في عام ٨٩. وجاء في قرار الحكومة أيضاً أنه سيتم تعويض المزارعين طبقاً لحجم الأضرار المتوقعة بسبب خفض كمية المياه. ووافقت الحكومة على طلب وزير الزراعة رفائيل ايتان بأن يكون الخفض مشروطاً. بدفع التعويضات.

ورفضت الحكومة مطلب وزير المالية مائير شتريت برفع أسعار المياه المعالجة للزراعة بنسبة ٣٣٪ خلال ٣٠ يوماً وفرض ضريبة انتاج على جميع مصادر المياه في إسرائيل. ويعتمد موقف وزارة المالية على افتراض أن الخفض لا يجب أن يكون ادالياً أو روتينياً، بل يجب أن ينفذ بواسطة قوى السوق.

وطبقاً لهذا الاتجاه فإن الارتفاع الحاد في اسعار المياه سوف يجبر المزارعين على التنازل عن جزء كبير من حصة المياه نظراً لأن كثيراً من المحاصيل سوف تصبح غير مربحة في هذه الحالة. كذلك فإن رفع أسعار المياه لا تلزم الحكومة بالضرورة بدفع تعويضات للمزارعين وسوف يؤدي إلى خفض الدعم للمياه بما قيمته ٨٠ مليون شيكل.

هذا وقد قررت الحكومة تشكيل لجنة وزارية برئاسة مدير عام مكتب الوزراء موشيه ليئون على أن تقدم خلال اسبوعين توصيات بشأن حجم التعويضات التي ستدفع للمزارعين. وتضم هذه اللجنة في عضويتها مدير عام وزارة الزراعة داني كريشمان والمسئول عن الميزانيات في وزارة المالية دافيد

ميلجروم. هذا وقد أصدرت الحكومة قراراً آخر ينص على أن تقدم مأمورية المياه على وجه السرعة مقترحات لترشيد المياه المستخدمة في المنازل. وقد حدد رئيس مأمورية المياه حجم الخفض المطلوب وذلك على ضوء النقص الشديد الذي تعاني منه إسرائيل في المياه بسبب الزيادة المضطرة في الاستهلاك المنزلي وبسبب الشتاء الذي لم يشهد سقوط أمطار.

ولكن الهدف الاساسي هو ضمان وجود احتياطي من المياه لاستغلاله في حالة مواجهة مزيد من سنوات القحط. وسوف يتم تنفيذ الخفض بواسطة إصدار أوامر طارئة. وقد اعتمدت هذه الأوامر من الناحية القانونية على الدراسة التي قام بها طاقم قضائي برئاسة مساعد المستشار القانوني للحكومة يهوشع شوفمان.

وطبقاً لتوصيات رئيس مأمورية المياه فإن الخفض سوف يشمل المستهلكين الذين يحصلون على المياه من مشروع المياه القطري والتابع لشركة مكوروت. وكان قطاع الزراعة قد استهلك في عام ٩٩٨ في المناطق التي سيطبق فيها الخفض ٧٨٧ مليون متر مكعب من المياه المعالجة. وهذه الكمية تصل نسبتها إلى ٨٠٪ من مجموع المياه المعالجة والمخصصة للزراعة في هذه المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك تمت الموافقة على توصية رئيس مأمورية المياه بشأن عدم تخفيض مياه الزراعة في مناطق عربا والبحر الميت وهرهانيجف، ووادي الأردن ووادي حرودر جلبوع. ومياه الزراعة في هذه المناطق لا تعتمد على شبكة المياه القطرية.

وقد أصدر مدير عام وزارة الزراعة أمس توجيهاته بشأن خفض كميات المياه في قطاعات الزراعة المختلفة. وطبقا لهذه التوصيات فإن جميع كميات المياه المعالجة التي استخدمت في عام ١٩٩٨ لزراعة القطن والنباتات والحبوب الصيفية مثل القمح والشعير والزراعات الحقلية الأخرى يجب أن تخفض. وأما المياه المخصصة لعليقة الحيوانات وبرك تربية الأسماك فسوف تخفض بنسبة ٥٠٪. وأما المياه المستخدمة في زراعة الخضروات والبطاطس فسوف تخفض بنسبة ٣٠٪. وأما المياه المستخدمة في زراعة البساتين والأشجار فسوف تخفض بنسبة ٢٠٪.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المالية قررت في جلستها أمس التي خصصت لمناقشة قضية المياه أن تطلب من الحكومة دفع تعويضات للمزارعين بسبب هذا الخفض. وقد أعرب المسؤولون في قطاع الزراعة أمس عن رضائهم عن قرار الحكومة وأعلنوا أنهم سوف يناشدون المزارعين تنفيذ هذا الخفض مع شرح أساليب الخفض لهم. وطبقا لتقديرات المركز الزراعي، فإن حجم التعويضات المطلوبة تصل إلى حوالي ٥٠ مليون شيكل. وفي التقرير الذي قدمه وزير الزراعة إلى الحكومة قدر قيمة التعويضات للمزارعين بحوالي ٢٠٠ مليون شيكل.

يحطمون القواعد

معاريف

١٩٩٩/٥/١٠

بقلم: نداف هاعيتسني

شيء جديد وأقصد التحطيم المطلق للقواعد. ويكفى أن فايتسمان يسمح لنفسه بأن يكون العدو الأول للحكومة وأن يجند نفسه في الحملة الانتخابية للمعارضة وهذا شيء خطير في حد ذاته. ولكن الشيء الأكثر خطورة هو رد فعل الجماهير الذي إقسم بعدم المبالاة. ولم يلق أحد البيض على الرئيس المتمرد ولم يبادر أي عضو كنيست بتقديم مشروع قانون لاقالته وكأن الجميع قد أصيبوا بحالة من اللامبالاة.

كذلك فإن الصحافة التي لم تعبت في يوم من الأيام بأيد نظيفة في الساحة السياسية، قد وصلت هذه المرة إلى مستويات ليس لها مثيل من حيث تحطيم القواعد. وقد بذلت محاولات لإجراء عمليات غسيل مخ للناخبين المترددين وذلك بواسطة إعطائهم معلومات مريضة لائتلاف إسرائيل واحدة. ومن ناحية أخرى فإن وسائل الاعلام تتعامل بشك وريبة مع منافسي باراك ولا تذكر أي شيء عن الصعوبات والمشاكل في حزب العمل. ويحظى المقربين من باراك أمثال الحاخام ملكيور واليكس لوفوتسكي بإجراء لقاءات صحفية لطيفة وليس بها أي نقد أو تطاول، وفي المقابل فإن مرشحي اليمين يلقون معاملة مختلفة تماما.

ومن خلال تجربة الانتخابات السابقة يتضح أنه من الصعب تصديق التقارير التي يجمعونها والتي تشير إلى وجود انسجام وتناسق في الهيئة الانتخابية لحزب العمل. كذلك فإنه في المعركة الانتخابية السابقة لم نسمع عن وجود مشاكل في معسكر بيريز، ولكن بعد الفشل في صناديق الانتخابات عرفنا بصورة مفاجئة أن هناك مشاكل تتعلق بأداء رئيس الوزراء وهناك أيضا مواجهات داخلية داخل الهيئة الانتخابية.

ومن السهل أيضا أن نفهم التغيير الجوهرى الذى طرأ على نظرة وسائل الاعلام إلى اسحاق مردخاي وتعاملها معه، حيث أن الرجل الذى دلتته وسائل الاعلام طالما كان يشكل

في عدد الاسبوع الماضى من صحيفة يديعوت أحرونوت قرأنا تصريحات هجومية ولاذعة لرجال الأعمال الذين أجرت الصحيفة معهم لقاءات صحفية حيث قالوا فيها: «إذا تم انتخاب نتنياهو مرة أخرى، فسوف نغادر إسرائيل أو نتوقف على الأقل عن الاستثمار فيها».

والحقيقة هي أن المكان المستقبلى الذى سوف تتواجد فيه هذه المجموعة الصغيرة لا يزعجنى وإننى مقتنع بأن هناك من هم على استعداد لمرافقة أولئك الذين جرت معهم اللقاءات الصحفية إلى المطار، بل والإلحاح عليهم حتى يغادروا الآن. ولكن توقيت ومكان نشر هذه الأمور يرتبط باتجاه مثير للقلق بدرجة أكبر ألا وهي كسر القواعد في معسكر المعارضة، والتهديد بكسر القواعد في اليسار ليس بالشيء الجديد. بل لاحظناه عندما حدث التحول في عام ١٩٩٧ وتبلور في فترة الرفض والهتافات القائلة: «قاتل.. قاتل» أثناء حرب لبنان وتحول في السنوات الثلاث الأخيرة إلى شيء معتاد. ولكن في الفترة الأخيرة تحول كسر القاعدة من مجرد التهديد إلى الفعل.

وعلى سبيل المثال نجد النشاط العدواني لبعض المنظمات مثل منظمة «أربع أمهات» والتي حطمت القواعد التي كانت سائدة لدينا في العلاقات بين جيش الدفاع الإسرائيلى والمواطنين. والحملة السياسية التي تدور الآن موجهة عن عمد إلى معظم المسؤولين في جيش الدفاع الإسرائيلى وعلى وجه الخصوص الرأى الحرفى لهؤلاء المسؤولين العسكريين ومن خلال محاولة سافرة لتحطيم وإسقاط هذا الرأى بواسطة هدم الروح المعنوية وإثارة الخوف.

ووصل كسر القواعد إلى حد فتح قنوات للحوار مع العدو ألا وهي منظمة حزب الله مع العلم أنهم بأفعالهم هذه يساعدون العدو على استغلال تاريخهم العدواني لخدمة أهدافه.

كذلك فإن سلوك رئيس الدولة عيزر فايتسمان ينطوى على

رجل اليسار في حكومة الليكود والمرشح المؤكد لاسقاط نتنياهو يتعرض الآن لصحافة قاتلة. ومنذ اللحظة التي ظهر فيها على أنه عقبة في طريق انتصار إيهود باراك تحطمت جميع القواعد الاعلامية لدرجة أنه يقول أن الهجوم الذي يشن عليه يذكره بحادثة الاتوبيس خط ٣٠٠. وهناك صورة تؤكد تحطم القواعد تعرض علينا من كل صوب واتجاه مع إذاعة رسائل وتلميحات تشير إلى الاخلاص والوفاء ولكن بشروط. وتقول هذه الرسائل على

سبيل المثال: اذا انتصر معسكر اليسار فسوف نستمر موالين للدولة ومخلصين لها وللحرفة أو للمنصب. ولكن يجب على كل من شارك في تحطيم القواعد أن يتذكر شيء واحد صغير وهو أنه اذا كانت استطلاعات الرأي سليمة وأن باراك سوف ينتصر في الانتخابات فإنه فور وصوله إلى السلطة، فسوف تتبع المعارضة الجديدة الاجراءات والخطوات التي اتبعت مؤخرًا وأنه سوف تحطم القواعد أيضا من جانبها.

يديعوت احرونوت
١٩٩٩/٤/١٢
بقلم: نافيت زومير

توقيع اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك قبل نهاية العام

تجرى إسرائيل مفاوضات مكثفة مع المكسيك بهدف التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين الدولتين قبل نهاية هذا العام. وكانت جبرائيل كوهين نائبة مدير التجارة الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة قد عادت مؤخرا من جولة محادثات مع بعض المسؤولين في وزارة التجارة الخارجية في المكسيك، وأعلن لدى عودتها أن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين سوف توقع قبل نهاية هذا العام. ومن المعروف أن كوهين ترأس وفد المحادثات الإسرائيلي مع المكسيك. وتهدف إسرائيل إلى التوصل لاتفاق يضمن وصول البضائع الإسرائيلية إلى أسواق المكسيك بدون جمارك وذلك خلال فترة وجيزة، هذا مع العلم أن أسواق المكسيك

تستوعب سلعا وبضائع من جميع أنحاء العالم بما تصل قيمته إلى ١٢٥ مليار دولار في العام. وقد إدعى ممثلو وزارة التجارة والصناعة خلال اللقاء الذي عقد في مكسيكو سيتي أن البضائع الإسرائيلية تمر بتفتيش دقيق للغاية في موانئ المكسيك، الأمر الذي يعرقل الافراج عن هذه البضائع وطرحها في الأسواق. وقد وعد نائب وزير شئون التجارة الخارجية في المكسيك بالعمل على التوصل إلى حل لهذه المشكلة. وتجدر الإشارة إلى أن حجم التجارة مع المكسيك في عام ١٩٩٨ قد بلغ حوالي ١٠٨ ملايين دولار، منها ٢٣ مليون دولار واردات من المكسيك و٨٥ مليون دولار صادرات من إسرائيل. والاعتقاد السائد هو أن التوقيع على الاتفاق سوف يزيد بدرجة كبيرة حجم التجارة بين الدولتين.

معاريف
١٩٩٩/٤/٢٥
بقلم: يهودا جولان

اتفاقيات جديدة لتوسيع حجم التجارة بين إسرائيل وروسيا

أعلن وزير الخارجية الروسي ايجور ايفانوف أنه سيتولى بنفسه معالجة أزمة الطيران العنيفة بين إسرائيل وروسيا وذلك بعد أن طرح وزير الخارجية ايريل شارون أمامه هذه القضية. وكان وزير الخارجية الروسي قد التقى في نهاية الاسبوع مع رئيس مجلس إدارة شركة العال يوسف شاخنوفر وعاد وأكد وعده بإيجاد حل للقضايا محل الخلاف، بل ودعا إلى التوقيع على اتفاقية الطيران الجديدة في موسكو. وترغب شركة العال في هذه المرحلة بتنفيذ جميع الرحلات الخمس اسبوعياً إلى موسكو طوال ساعات النهار وليس في الليل - حسبما تسمح لها روسيا الآن. وكذلك استخدام الصالة الدولية في مطار شرميا طافو والذي تعمل فيه جميع الشركات الدولية. وأما شركة ترانس ايرو فقد قدمت طلباً في نهاية الاسبوع إلى

إدارة الطيران المدني بأن تكون هناك عشر رحلات اسبوعياً إلى تل أبيب وذلك بعد أن حصلت من هيئة الطيران في إسرائيل على توقيات هذه الرحلات. وفي هذه الأثناء، وفي لقاء الوزير الروسي أول أمس في القدس مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير التجارة والصناعة ناتان شرانسكي تم التوصل إلى اتفاق حول التوقيع على اتفاقيات تجارة جديدة عن قريب بين إسرائيل وروسيا من شأنها أن تزيد بدرجة ملحوظة حجم التجارة بين الدولتين. وطرح مسألة المخاطر التجارية والتي تثير مخاوف الشركات الإسرائيلية بسبب الأوضاع في روسيا. وكان قد تم الاتفاق بين ايفانوف وشرانسكي على أن تقوم روسيا بتأمين الشركات الإسرائيلية ضد هذه المخاطر وبذلك تم فتح الطريق أمام الاتفاق الذي توصلوا إليه.

البطالة والوهم

هاآرتس
١٥ / ٤ / ١٩٩٩
دان بن ديفيد

أما رئيس الوزراء فلم يعبأ كثيراً بهذه المعطيات إذ ذكر خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في الخامس عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٩٧ "لقد أصبح العالم يدرك أنه ليس هناك أي مجال للنظريات. إن الجميع لا يعنيه حالياً سوى معرفة ما إذا كان الأمور الاقتصادية تسير على ما يرام أم لا". وبالرغم من أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة يعدان دليلاً على طبيعة الوضع الاقتصادي السائد حالياً فمن الواضح أن رئيس الوزراء لا يتفهم أبسط حقائق الاقتصاد أو أنه يحاول تضليلنا.

وقد شهد عام ١٩٩٨ تزايد ظاهرة الاستمرار في تضائل معدل الناتج القومي إذ قدر بـ ٤,٠٪، وكان من بين الظواهر الأساسية التي شهدتها هذه الفترة أن بعض مؤسسات العمل بدأت في التقليل من أنشطتها، بل وأوصدت أبوابها في بعض الحالات. وبدأ الاقتصاد خلال فترة حكم نتنياهو في لفظ بعض العاملين، ويكفي في هذا المجال معرفة أن عدد العاطلين عن العمل في عام ١٩٩٧ كان يشكل ٦,٨٪ من مجمل قوة العمل في إسرائيل.

ويتعد مجال السياحة واحداً من أكثر المجالات التي تعرضت إلى ضرر بالغ خلال السنوات الماضية، ومن المعروف أن هذا المجال يعد واحداً من أهم مجالات الاقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا فقد استثمرت كافة الحكومات الإسرائيلية سواء في الماضي أو الحاضر أموالاً طائلة في هذا المجال بل وعيّنت وزيرا للاهتمام بشؤون هذا القطاع، في حين أنها دمجت قطاعي الإلكترونيات والكيمياء في وزارة واحدة. وكانت إسرائيل قد شهدت في الفترة السابقة لانتخابات عام ١٩٩٦ زيادة

أسفرت موجة الهجرة الضخمة التي تدفقت على إسرائيل في بداية عقد التسعينيات عن نتائج عديدة كان من أبرزها أنه قد تعين على المهاجرين الجدد التأقلم مع الواقع الجديد، فضلاً عن أنه قد برزت معطيات اقتصادية جديدة. ويكفي في هذا المقام معرفة أنه بينما كان متوسط البطالة يقدر خلال أعوام ١٩٨٥-١٩٨٨ بـ ٦,٦٪ فقد تضاعفت هذه النسبة لتقدر في عام ١٩٩٢ بـ ٢,١١٪، غير أن نسب البطالة تراجعت بعض الشيء منذ أن تم البدء في استيعاب المهاجرين فقدرت نسبة البطالة في عام ١٩٩٤ بـ ٨,٧٪ في حين أنها كانت تقدر في عام ١٩٩٣ بـ ١٠٪، وواصلت هذه النسب انخفاضها لتقدر في عام ١٩٩٥ بـ ٩,٦٪.

وشهد العامان السابقان على نجاح نتنياهو في شغل منصب رئيس الوزراء - ذلك المنصب الذي شغله في شهر مايو من عام ١٩٩٦ - ارتفاع معدل الناتج الفعلي إذ قدر متوسط الناتج في عام ١٩٩٤ بـ ٤,٢٪ بل وقدر في عام ١٩٩٥ بـ ٤,٤٪ في حين أن متوسط الناتج في سائر البلدان النامية كان يقدر بـ ٢,٢٪.

وقد شهد عام ١٩٩٧ الذي كان أول عام في فترة حكم نتنياهو انخفاضاً في معدل نمو الاقتصاد الإسرائيلي ليقدّر بـ ١,٠٪ في حين أن هذا المعدل قدر في البلدان النامية بـ ٦,٢٪ وفيما يتعلق بنسب البطالة فيتضح من معطيات الجهاز المركزي للإحصاء أنه بينما اتسمت الفترة السابقة لحكم نتانياهو بانخفاض معدلات البطالة السنوية في المجتمع فقد شهدت فترة حكم نتانياهو ارتفاع هذه النسب فبينما كانت نسبة البطالة تقدر في عام ١٩٩٦ بـ ٧,٦٪ فقد قدرت في عام ١٩٩٧ بـ ٧,٧٪.

ملحوظة في عدد السياح القادمين إلى إسرائيل قبلت نسبتهم في عام ١٩٩٣ ٨,٧٪ وقدرت في عام ١٩٩٤ بـ ١١,٤٪، وفي عام ١٩٩٥ بـ ٧,١٩٪، ومع هذا فقد انخفضت نسبة السياح القادمين إلى إسرائيل على نحو ملحوظ في عام ١٩٩٦ الذي شهد تولي نتنياهو لمقاليده الحكم، والذي تزايدت خلاله حدة العمليات الفدائية. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه بالرغم من أن عقد السبعينيات كان قد شهد زيادة ملحوظة في عدد العمليات الفدائية ناهيك عن اختطاف الطائرات إلا أن فترات الركود السياحي آنذاك لم تدم سوى فترات قصيرة للغاية، بل وتفيد معطيات الجهاز المركزي للإحصاء أن عدد السياح الذين قدموا إلى إسرائيل خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات كان يفوق نظيره في النصف الأول من ذات العقد بنسبة تقدر قيمتها بـ ٢,٨٪ في المقابل فقد ازداد عدد السياح الذين قدموا إلى إسرائيل خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات بنسبة تقدر بـ ٥,٤٪ مقارنة بعدد السياح في النصف الثاني من عقد السبعينيات. وقد كان من المتوقع أن تنتعش حركة السياحة عقب تلك العملية الفدائية التي وقعت في شهر مارس من عام ١٩٩٦ غير أن عام ١٩٩٧ الذي وعد فيه نتنياهو بالسلام والأمن انخفض فيه عدد السياح مقارنة بعام ١٩٩٦ بنسبة تقدر بـ ٨,٢٪ ذلك العام الذي شهد تدني معدلات السياحة. وبدلاً من أن تضحى الذكرى الخمسين لتأسيس دولة إسرائيل فرصة لانتعاش الحركة السياحية فقد انخفض معدل السائحين القادمين إلى إسرائيل في عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧ بنسبة تقدر بـ ٤,٤٪ وعند المقارنة بين عدد السياح الذين قدموا إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٨ الذي يعد آخر عام قام فيه نتنياهو بممارسة مهامه كرئيس لوزراء وبين عدد السياح الذي قدموا إلى إسرائيل خلال عام ١٩٩٥ نجد أن عدد السياح انخفض بنسبة ٣,١٣٪. وكما يبدو فليس من المرتقب أن يشهد

المستقبل أية تحولات أو مفاجآت ضخمة خاصة أن قيمة الاستثمارات الحالية تعبر عن مدى ثقة المستثمرين في القطاع الخاص، وعن مستقبل الاقتصاد، ولن نجافي الحقيقة عند قول أن استثمارات اليوم تحدد شكل الغد. وقد اتسم العامان السابقان لفترة حكم نتنياهو بارتفاع متوسط الاستثمارات بالنسبة للفرد، فقدرت نسبتها في عام ١٩٩٤ بـ ٧,٥٪ بل وقدرت في عام ١٩٩٥ بـ ٩٪. وفي المقابل فقد انخفض متوسط الاستثمارات خلال العامين الماضيين بنسبة تقدر بحوالي ٩٪.

وفي ظل هذه الفترة التي تنخفض فيها قيمة الناتج القومي والتي يتدني فيها مستوى الاستثمارات فلا غرابة في أن الاقتصاد الإسرائيلي أصبح يعيش في حالة لامثيل لها من الركود، ويعاني فيها من ارتفاع نسب البطالة. ويجب ألا يفوتنا في هذا المجال ذكر أنه ليس من الممكن فصل الاقتصاد السياسي عن الوضع السياسي. وإذا كان الاقتصاد الإسرائيلي يعد اقتصاداً حديثاً ومنفتحاً فمن الأهمية بمكان أن يظل على هذا الوضع حتى يصبح بوسعه التقدم والازدهار مثلما كان الوضع عليه في فترة ما قبل انتخابات عام ١٩٩٦. ولا شك في أن التغييرات التي طرأت على سلم الأولويات السياسية منذ انتخابات ١٩٩٦ والخاصة بمسيرة السلام والأداء السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي كانت لها تأثيراتها التي تتجلى في توقف السائحين عن المجيء إلى إسرائيل، وفي نزوب معين الاستثمارات، وتدهور الاقتصاد. وإذا كان نتنياهو قد ذكر خلال الاجتماع الاقتصادي الذي عقد في منطقة "في الثالث والعشرين من شهر يونيو عام ١٩٩٨" إن لكل عمل إيجابي نتيجة إيجابية ولكل عمل سلبي نتيجة سلبية "فيتعين علينا أن نتوصل وعلى ضوء ما قام به نتنياهو خلال الأعوام الثلاثة الماضية إلى الاستنتاجات اللازمة.

التسوية السلمية

معاريف ٢ / ٥ / ١٩٩٩
بقلم / أورين شاحور

دولة على طبق من الفضة

القانونية لم يزد أو يطول أمد التسوية المرحلية بالاضافة إلى أن هناك فراغاً في هيكل الاتفاقيات التي بيننا وبين الفلسطينيين.

وتحت ضغط الوقت سيكون لازماً على أي حكومة ستشكل بعد الانتخابات، أن تسرع بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين. وسيكون من الضروري تأجيل أي رغبة في إجراء مفاوضات مع السوريين لأنه من الصعب إجراء مفاوضات حول السلام على مسارين في وقت واحد.

وفي ظل هذا الوضع الجديد الذي نشأ سيكون من الصعب إجراء مفاوضات ثنائية مع الفلسطينيين. فقد تحول الأمريكيين الآن إلى عنصر رئيسي ورائد وسوف يعطون أولوية للفلسطينيين وليس لإسرائيل.

والدولة الفلسطينية سوف تقام بدون أي شك، وليس هذا فحسب، بل إنها تحولت في هذه الأيام إلى حقيقة واقعة وقد منحت لعرفات كهدية أمريكية بينما إسرائيل خارج الصورة دون أن تستطيع أن تخرج من هذه الخطوة الهامة بأي مكاسب جوهرية في نطاق المفاوضات حول التسوية الدائمة.

وفشلت إمكانية أن تقوم إسرائيل بمنح الدولة للفلسطينيين، حيث أن الأمريكيين هم الذين فعلوا ذلك في واقع الأمر وهم الذين سيجنون ثمار هذه الخطوة.

إن الخطاب الذي أرسله الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مؤخراً إلى الفلسطينيين ووعدهم فيه بأن يكونوا شعباً حراً على أرضهم لهو استمرار مباشر لزيارة الرئيس كلينتون لغزة قبل عدة أشهر. ويمكن القول أن كلينتون يقدم للفلسطينيين دولة على طبق من الفضة ويحدد قواعد جديدة في المفاوضات المستقبلية بيننا وبين الفلسطينيين حول استكمال التسوية المرحلية والتسوية الدائمة.

وفي هذا الخطاب طلب كلينتون تأجيل الاعلان عن الدولة الفلسطينية لفترة لا تزيد عن العام بحيث يتم السعي خلال هذا العام للتوصل إلى التسوية الدائمة. ولكن المفاوضات حول التسوية الدائمة سوف تستمر ما بين عامين حتى ثلاثة أعوام على أقل تقدير. وأعتقد أن إعلان الدولة بعد عام والخوف المستمر من هذا الاجراء سوف يتسبب في موجة من الضغوط الشديدة على إسرائيل بعد الانتخابات.

ومن المعتقد أيضاً أن هذا العام سوف يشهد الكثير من المشاكل ومن المحتمل أن تقع خلاله أعمال عنف خطيرة. وعلى عكس ما صرح به رئيس الوزراء فإن تأجيل إعلان الدولة لا يعتبر إنجازاً لدولة إسرائيل ولكنه إجراء تكتيكي وذكي للغاية من جانب ياسر عرفات مع كثير من المكاسب الاستراتيجية. والآن أيضاً يمكن للفلسطينيين أن يعلنوا عن دولتهم في أي وقت يرغبون فيه لأنه من الناحية

استفزاز في القدس

السياسية الشديدة. وقد نجحت حكومة نتنياهو تقريبا في وقف زيارات رؤساء الحكومات والوزراء الأجانب إلى المبنى في حين إستمر القناصل والدبلوماسيون الأجانب والوفود من جميع أنحاء العالم في زيارته طوال الوقت. رسميا، لا يوجد في بيت الشرق مكاتب للسلطة الفلسطينية، لكن هناك معهد للدراسات العربية (يعمل في القدس منذ عام ١٩٨٠) ومكتب فيصل الحسيني لكونه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمسئول عن حقبة القدس في المنظمة. كان سبب قرار الاغلاق الذي أصدره مجلس الدفاع هو أن الحسيني ورجاله استضافوا في القدس يوم عيد الاستقلال الإسرائيلي في الاسبوع الماضي ممثلين سياسيين من المغرب ومصر وتونس وقطر المقيمين في غزة. لكن المتحدثين الفلسطينيين يوضحون أنه ليس في ذلك أي جديد حيث كان من بين الزائرين لبيت الشرق في العامين الأخيرين عشرات من كبار الدبلوماسيين ووزراء مثل وزير الرياضة والتعليم القطري، وإن السبب الحقيقي وراء قرار الاغلاق هو محاولة ترك إنطباع على الرأي العام في إسرائيل استعدادا للانتخابات.

إن قرار مجلس الدفاع يثير الشكوك حول أن الغرض من هذا القرار هو استفزاز الفلسطينيين ومن المنتظر أن تكون النتائج وخيمة. كما يزيد القرار من المخاوف حول اهتمام نتنياهو بإثارة الغضب الذي قد يخلق تصادما بين الإسرائيليين والفلسطينيين خاصة قبل الانتخابات.

يجب أن يمر قرار مجلس الدفاع في نهاية هذا الاسبوع والذي يأمر وزير الأمن الداخلي بإغلاق مكاتب فلسطينية في بيت الشرق في شرق القدس بسلسلة من الاجراءات. فبعد أن تدرس الشرطة والنيابة العامة الموضوع يتم إصدار الأوامر بالإغلاق، حينئذ سوف يلجأ الفلسطينيون إلى القضاء. لكن الآن هذا القرار خال من المضمون فالشكل الدرامي لنشره يخلق انطباعا واضحا بأن هذا ما هو إلا مناورة إنتخابية أخرى تلعبها حكومة نتنياهو.

إن تاريخ المكاتب الفلسطينية في بيت الشرق معروف، حيث أنشئت في فترة حكم الليكود برئاسة إسحق شامير وعملت تحت حكم الليكود دون أي إزعاج ما يقارب العامين. كما تركزت فيه أعمال الوفد الفلسطيني المشارك في مؤتمر مدريد والذي شكلته ووجهته منظمة التحرير الفلسطينية. ورثت حكومة حزب العمل برئاسة إسحق رابين عن الليكود حقيقة أنه في بيت الشرق تعمل مكاتب فلسطينية وعلى الرغم من أنه قد تحدد في إتفاق أوسلو ألا تعمل السلطة الفلسطينية في القدس إلا أن زعماء الشعب الفلسطيني إستمروا في استقبال رؤساء الحكومات والوزراء والسفراء والأجانب في بيت الشرق. وقد عارضت حكومة رابين وبيريز هذه الظاهرة. وفي انتخابات عام ١٩٩٦ التزم الليكود بأنه سوف يغلق بيت الشرق. وبعد تشكيل الحكومة برئاسة نتنياهو لم يتم الإغلاق لأنه لم يوجد سند قانوني لعملية الإغلاق وخشيت الحكومة من ربود الفعل

ملحق معارف
١٩٩٩ / ٤ / ٢٨
يوسف حريف

إبحث عن الفروق

وقد تداخل الموضوع برمته إلى معركة الانتخابات في إسرائيل وعلى ذلك فلا يمكن دراسته بشكل موضوعي. وحتى يمكن الضرر بالحكومة فإن على المعارضة أن تتهمها بالتقصير، وما نحن بصدد نسج قصة (أو رواية) حب بين الإدارة الأمريكية وبين عرفات على حساب إسرائيل، بينما الحكومة - حتى تجسد أن شيئا لا يتم من وراء ظهرها - تشير إلى أن دينيس روس المبعوث الخاص للإدارة الأمريكية لمسيرة السلام قام بإطلاع مستشار رئيس الحكومة المقرب إليه المحامي اسحاق مولخو بكل الخطوات التي سبقت مذكرات التفاهم التي تم الوصول إليها بين واشنطن وعرفات.

إن بنيامين نتنياهو يعود ويؤكد أن الفارق بين الليكود والعمل هو في الأساس في معارضته لدولة فلسطينية. ولكن مع كل الاحترام لرئيس الحكومة فإن أحدا لم يعد يصدق أنه يمكن الوصول لتسوية دائما بدون أن يقوم كيان فلسطيني. والمسألة تكمن فيما يتعلق بحجم كيان، كهذا، وكيونوته والوضع الذي

كان من الواضح أن ياسر عرفات لن يجروا على الاعلان عن قيام دولة فلسطينية في الرابع من مايو، وذلك بدون أي علاقة بالانتخابات في إسرائيل. فهو كرجل واقعي أدرك أنه لو أعلن عن قيام الدولة لكان قد وضع نهاية لمسيرة السلام ولكان قد أتاح لحكومة نتنياهو ذريعة لضم أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية) التي ليست بيديه. إننا يمكننا أن نجد في عرفات عاهات عديدة، ولكن الغباء ليس بأي حال من الأحوال واحدا منهم.

لقد أدرك عرفات كسياسي مخضرم كيف يستغل بصورة قصوى التهديد بالاعلان عن دولة فلسطينية، وحصل على رسالة شخصية من الرئيس كلينتون وبها عدة صيغ مشجعة من ناحيته. لقد إستجاب لناشدة الولايات المتحدة، مصر، روسيا ودول أوروبا بعدم الإعلان عن دولة من جانب واحد ولكن كل هؤلاء وافقوا في الواقع على أن يكون ذلك هو غاية التسوية الدائمة.

سيكون أو لن يكون له في القدس.

إن ذلك هو مختصر السؤال، ويجب أن يتم بلورته في الوقت المتبقى حتى الانتخابات في ١٧ مايو. فعندما يزعم إيهود باراك بأنه لن يتم انسحاب لخطوط ١٩٦٧ وأن القدس لن تقسم وستستمر موحدة للأبد، فهو بذلك يقول ما يقوله نتنياهو. فإذا كان الوضع كذلك فما هو نقده على سياسة الحكومة؟ فما هو يقترح إبقاء معظم المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية. وبدلاً من وصف رئيس الحكومة في كل إعلان انتخابي بأنه «كاذب» فليفضل باراك ويقول الحقيقة، وما هو الفارق بين الحل الذي يطرحه للسلام وبين حل نتنياهو. ولماذا يعتقد مثلاً أن ياسر عرفات سوف يتبنى صياغته في حين أنه سيرفض صيغة نتنياهو؟

لقد وافقت حكومة الليكود برئاسة اسحاق شامير في حينه على الذهاب إلى مؤتمر مدريد في أعقاب خطاب ضمان لرئيس الولايات المتحدة، والذي جاء فيه أنه «طبقاً للسياسة الثابتة للولايات المتحدة فإننا لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، إلا أنه منذ مجيء إتفاقيات أوسلو للنور، والإسرائيليون وليس الأمريكيان هم الذين وضعوا في الواقع الأساس للدولة الفلسطينية.

والسؤال الذي يتبقى حتى الآن في ذلك الأمر هو: هل من الممكن منع دولة فلسطينية مستقلة، أو أنه من الممكن فرض قيود عليها بأية حال. ومن لا يتحدث عن ذلك بصراحة في إعلانات الانتخابات فإنه لا يعتبر ولا يمكن اعتباره رجل الصدق.

هآرتس ٢٦ / ٤ / ١٩٩٩

بقلم: داني روبنشتاين

مساحة صغيرة وضجة كبيرة

يقومون في مكاتب المعهد بتسجيل شكاوى العرب الذين سلبت أراضيهم، أو نزع اشجارهم، أو هدمت منازلهم أو الذين صودرت بطاقات الهوية منهم بهدف ابعادهم عن القدس. هناك قسم آخر في المبنى لمكاتب الحسيني بكونه المشرف على ملف القدس باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. من أجل ذلك يحصل الحسيني ورجاله على أموال من المنظمة، إلا أن الحسيني يقوم فعلاً بجمع أموال لمكاتبه من صناديق تبرعات في جميع الدول. وقد تمت في الطابق الأول مثلاً عمليات ترميم واسعة بأموال حكومة اليابان. وقد قام عرفات بتعيين الحسيني للاهتمام بقضية القدس، مقابل تعيين اسحاق رابين لموشى شحال وزير الشرطة آنذاك لنفس الموضوع، وقد التقى الاثنان مرات عديدة لبحث شئون الفلسطينيين بالمدينة. فعلياً - على الأقل - لا دخل للسلطة الفلسطينية في كل ما يحدث في بيت الشرق. بالفعل يعتبر بيت الشرق المركز السياسي لعرب القدس الذين ليس لهم ممثل آخر. ليس من حق ٢٠٠ ألف عربي بالقدس، والذين يشكلون ثلث مواطني المدينة، حق التصويت للكنيست أو التمثيل في بلدية القدس، صحيح أنهم يتمتعون ببعض الخدمات البلدية والحكومية الإسرائيلية، ولكنهم يشعرون بالصراع الإسرائيلي ضدهم تحت شعار (تشديد القبضة الإسرائيلية في القدس)، ويعلمون حقيقة أن عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم. ويستطيع رجال السياسة الإسرائيلية من كافة المعسكرات أن يتكلموا بصوت مرتفع ويقولوا إنه لن يتم أي تنازل إسرائيلي في القدس الشرقية، ولكنهم ملتزمون جميعاً بما جاء في اتفاقية أوسلو بطرح قضية القدس ضمن محادثات التسوية الدائمة. إن قرار مجلس الوزراء المصغر بإغلاق مكاتب المؤسسات الفلسطينية قد يخدم المعركة الانتخابية لليكود، ولكنه يعتبر أيضاً في صالح القيادة الفلسطينية التي تبذل الجهد الدائم لوضع قضية القدس على رأس جدول أعمال العملية السياسية. إن قضية نفق البراق قد خدمت القضية الفلسطينية في المدينة. كذلك النزاعات حول البناء في جبل حوما، والضجة الآن حول بيت الشرق، هما رمز للوجود الفلسطيني بالمدينة.

لقد أصبح بيت الشرق بالقدس الشرقية رمزاً قومياً لعرب المدينة. إنها مساحة صغيرة تتكون من مبنى رئيسي ذي ثلاثة طوابق وبعض الأبنية في الفناء الخلفي. وهذه المساحة تتبع أسرة ابراهيم الحسيني الذي أقام بعد حرب عام ١٩٤٨ بنسيونا بالمبنى الرئيسي أطلق عليه اسم (بيت الشرق)، وترك الأبنية التي بالفناء الخلفي للمؤسسات المختلفة في السبعينات - على سبيل المثال - استأجرت شركة لانتاج الأفلام والتي أنتجت المسلسل القومي الصهيوني المعروف (عامود النار) أحد هذه الأبنية. وتم تأجير الطابق العلوي في المبنى الرئيسي للجمعية الخيرية الأمريكية (انرا) التي لا تزال مكاتبها موجودة هناك إلى يومنا هذا. وفي عام ١٩٨٢ استأجرت (جمعية الأبحاث العربية) الأبنية التي بالفناء الخلفي، والتي أنشأها فيصل الحسيني في المدينة. وقد قامت الجمعية بإنشاء أرشيف ومكتبة كبيرة لتوثيق تاريخ عرب فلسطين. في أثناء الانتفاضة تم إغلاق مكاتب الجمعية لمدة أربع سنوات استناداً إلى قوانين الطوارئ، ووقتها زعمت السلطات الإسرائيلية أن أعضاء منظمة التحرير يستخدمون هذا المكان وأنه يتلقى أموالاً من ياسر عرفات. في تلك الأثناء تم إغلاق البنسيون الذي كان في المبنى الرئيسي، وتمت إعادة فتح جمعية الأبحاث العربية، واتسعت المباني التي في الفناء إلى داخل الطابق الأوسط للمبنى الرئيسي. ونظراً لأن فيصل الحسيني لعب دوراً رئيسياً في تشكيل الوفد الفلسطيني بمحادثات مدريد عام ١٩٩١، فقد تم إنشاء مقر الوفد في مكاتبه، وذلك خلال عهد حكومة الليكود برئاسة اسحاق شامير. كذلك يشغل حالياً أغلب المكاتب الفلسطينية ببيت الشرق، معهد أبحاث فيصل الحسيني الذي تموله التبرعات من كافة أرجاء العالم. عند باب مكتب المساحة، نجد يافطة كبيرة تدل على مصدر التبرع (الاجتماع من أجل القدس) وهو المؤتمر الذي عقد في إمارة الشارقة في فبراير ١٩٩٨.

وتنصب الأعمال البحثية الأساسية لهذا القسم على تحديد موقع المستوطنات وتسجيل الاملاك التي بالقدس الغربية. كذلك

العلم والتكنولوجيا في إسرائيل رؤية لتحديات القرن الجديد

القسم الأول

أحمد بهاء شعبان*

مهندس وكاتب مصرى

حظى الكثير من أوجه الحياة والنشاط السياسى والعسكرى والاجتماعى والاقتصادى، فى إسرائيل، بمتابعات دقيقة ومتعددة، وتحليلات عميقة ضافية، فى العالم العربى، على امتداد الحقبة الماضية. ولكن ما يثير الدهشة والاستغراب أن الجهود الإسرائيلية، الهامة للغاية، فى مجالات العلم والتكنولوجيا، والبحث والتطوير، نالها قدر ضئيل للغاية من عناية الباحثين والأكاديميين العرب، وفيما عدا إسهامات د. «أنطوان زحلان» البحثية، فى هذا المجال، وإسهامات أولية، وقديمة العهد مضى عليها أكثر من ثلاثة عقود للباحث «سويف مروة»، وبعض الكتابات المتناثرة الأخرى، فمن النادر أن يلفت هذا المجال أنظار الباحثين العرب أو انتباه المراكز العربية المعنية، على الرغم من الاعتراف بالأهمية القصوى الذى يحتلها هذا الأمر، فى تقرير مجريات الصراع ومستقبله ونتائجه، وباعتبار أن العالم المتقدم، قد أقر - منذ زمن - حقيقة بدهية تقول بأن المصدر الحقيقى للثروة، فى العصر الراهن، لم يعد مجرد امتلاك ثروات طبيعية أو مواد خام أو آلات أو قوة عمل، وإنما تتحدد - أساساً - بنصيب المجتمع من «الثروة الحية»، التى يتمثل عمادها فى القاعدة البشرية المثقفة والعلمية والتكنولوجية، ولما كان «العلم والتقانة» يمثلان اليوم «العنصرين الأساسيين للنشاط البشرى» (١)، والمفتاح الرئيسى للسيطرة على المستقبل، فقد كان من الضرورى أن نعلم إلى محاولة تقصى وضع وملامح العلم والتكنولوجيا، فى إسرائيل، وبأقصى قدر ممكن من الدقة والموضوعية، حتى يتسنى لنا إدراك طبيعة التحديات الراهنة، والتخطيط لمواجهةها. ولتحقيق هذا الهدف، سنتناول بالبحث القضايا الأساسية التالية:

- ١ - النظرة المعرفية لطبيعة العلم فى إسرائيل، ودوره.
 - ٢ - البنية المؤسسية وبيئة العمل.
 - ٣ - المؤشرات العامة للتطور العلمى والتكنولوجى الإسرائيلى.
 - ٤ - مظاهر تقدم العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل.
 - ٥ - الصناعات العسكرية ودورها فى حفز التقدم العلمى والتكنولوجى.
 - ٦ - آفاق القرن الجديد.
 - ٧ - استخلاصات نهائية.
- على أن نعرض - فى سياق البحث - لغيرها من القضايا المرتبطة، التى تسهم بدورها فى إجلاء ملامح الصورة، وفى تبين استراتيجية إسرائيل العلمية والتكنولوجية المعتمدة فى مطلع القرن الجديد.

- ١ -

تمهيد

النظرة المعرفية لطبيعة العلم فى إسرائيل، ودوره
وُلدت إسرائيل نتيجة للتزاوج بين عنصريين: النزوع الصهيونى لتحقيق مشروع «الوطن القومى» لليهود على أرض فلسطين: والنزوع الغربى لبناء نقطة حراسة متقدمة، تحمى المصالح، وتؤمن المطامع، وتضاعف المكاسب الهائلة التى يتم حصدها حصداً من المنطقة، وعلى كل المستويات. العالم المتقدم حاضنة «العلم الإسرائيلى»:
ولا شك أن وضع العلم فى الدولة الصهيونية، والإنجازات المتقدمة التى تم تحقيقها فى العديد من مجالاته، ما كان يمكن له أن يبلغ الموقع الذى بلغه، بدون الدعم الفائق، الذى قُدّم لها، على مستويين:

المستوى الأول :

من الدول الغربية المتقدمة، التي احتضنت ودعمت مشروع خلق الدولة الصهيونية، في إطار خطة بناء مراكز سيطرة استراتيجية لها على مشارف حقول النفط والممرات الدولية، فمهدت السبيل سياسيا واقتصاديا، وهيات الشروط - بعد إعلان الدولة الإسرائيلية - لكفالة كل الفرص الضرورية لها للتفوق الشامل على المحيط العربي، حين فتحت أبواب جامعاتها ومعاملها ومكتباتها وفصول الدرس فيها، لكي تغترف الحركة الصهيونية، والدولة فيما بعد، كل ما تطمح للحصول عليه منها، وفي مقدمة ذلك، خلاصة الانجازات العلمية المتراكمة عبر عقود، بل قرون، من العمل المضني ودون أن تتحمل الدولة الصهيونية ثمنا يذكر في سبيل الاستيلاء عليها، والاستحواذ على نتائج تطبيقاتها، ويثير « ستيفن جرين »، في كتابه « الانحياز »، مفارقة هامة، وذات دلالة، ترتبط بهذا السياق، فيقول أن « ما كان يجري قبل الآن، ولقرون خلت، هو أن أوروبا تلقت من (الشرق الأوسط) الابتداعات في مجال الرياضيات والعلوم، لكن الذي حدث الآن، وعلى امتداد عدة سنوات، هو أن الرعب النازي تعاون مع المنظمات الصهيونية السرية، في إعادة المعارف العلمية إلى المنطقة بسرعة مذهشة . . فقد جاءت من جامعات ومختبرات برلين وبراغ ووارسو وبوخارست، إناس كانوا على دراية بمسيرة التطور العلمي، ويدركون تمام الإدراك الدور الذي يمكن أن تشغله العلوم الحديثة في مجالات بناء (الأمة)، وفي التصدي للمشكلات التي واجهت إقامة (الوطن القومي) لليهود (٢) .

والعبارة السابقة صحيحة للغاية، فقط بعد أن نحدد أن أوروبا تلقت العلوم من الشرق العربي، في عصره الذهبي، والذي لم يكن للدولة الإسرائيلية وجود فيه، ثم أعادتها إلى « الدولة الإسرائيلية » وحدها، دون أن يستفيد منه - في الواقع - أصحاب الفضل، بل كان عليهم أن ينالوا « جزاء سنمار » ثمنا لهذا الدور الانساني المعترف به !!

أما المستوى الثاني :

فكان من مدد الهجرات اليهودية المتعاقبة، والتي اهتمت الحركة الصهيونية بأن تغنيها بالعلماء والتقنيين المتفوقين، الذين أعدوا إعداداً رفيعاً في « دول المنشأ »، قبل الهجرة، دون أن تتكبد الدولة الصهيونية عناء عملية الإعداد أو تكاليفها المضنية .

وعلى مر تاريخ إنشاء الدولة، مثلت هذه النوعية من المهاجرين زخماً كبيراً ساعد على تثبيت أركانها، وعمل على تدعيم ركائزها، حيث كانوا - منذ وصولهم - حتى قبل إعلان الدولة، مستعدين، فورا، لوضع إمكاناتهم العلمية لخدمة تأسيس المشروع، ثم لمد نفوذه، فيما بعد .

هذان العاملان معاً، كانا أساس « الفجوة العلمية » التي سندت ادعاء إسرائيل بأنها « واحة التقدم » وسط « صحراء التخلف العربي » خاصة إذا ما نظرنا - من ناحية أخرى - إلى الدور الذي لعبه الاحتلال الغربي الطويل للمنطقة في سيادة عنصر التجهيل، ونشر أسباب التخلف، وتدهور مستويات الوعي، وغياب مقومات النهضة العلمية .

لكن، إقرار هذين العاملين الأساسيين الفاعلين في نشأة ومسار حركة التطور العلمي والتكنولوجي في إسرائيل، لا يجب أن يلغى حقيقة هامة أخرى، وهي أن البيئة السياسية / الاقتصادية / الاجتماعية في الدولة الوليدة، كانت مهيئة لاستيعاب هذا الزخم، وقادرة على تفعيل معطياته والاستفادة من نتائجه إلى الحد الأقصى، في مقابل عنصر التقصير الذاتي، والعجز الفاضح - على الجانب العربي، الذي أهدر، ويهدر، فرصاً ثمينة، متكررة، للتطور، ولتجاوز واقع التخلف الراهن .

نضيف أيضاً، في هذا السياق، أن وضعية انتشار اليهود في شتى بقاع الأرض، وتوزعهم على مختلف الجنسيات والمجتمعات، واتقان الجماعة اليهودية للغات المختلفة وانتشارهم في جامعات دول عديدة، سهل سبل التفاعل مع عناصر التقدم بها، وفتح أمامهم الأبواب، للاستفادة من كل الانجازات العلمية في كافة البلدان الغربية والشرقية المتطورة، ولهذا - ضمن أسباب أخرى - نرى الدولة الصهيونية، حريصة - بعد إعلانها - على السماح بازدياد واجبة الجنسية لمواطنيها، مما يشير - ضمن مؤشرات كثيرة - إلى الرغبة في ضمان استمرار استفادتها السياسية والاقتصادية، وكذلك العلمية والتقنية، من المواقع التي بلغها « مواطنيها » في البلدان التي قدموا منها .

العلم في خدمة الأمن :

والمتابع لتاريخ وتطور حركة العلوم وتطبيقاتها التكنولوجية في إسرائيل، يستطيع أن يكتشف، بوضوح، أن هاجس « العلم في خدمة الأمن »، كان هو الهاجس الأساسي الذي حرك وطور، وضع العلوم في إسرائيل، فالهدف الأهم المتحقق من جهود الدولة في هذا المجال كان يتمثل دوماً في تحقيق التفوق العسكري والتقني والاقتصادي والاجتماعي، أي التفوق الشامل، على مجمل المحيط العربي، وهو ما عبر عنه « حاييم وايزمان »، أول رئيس لإسرائيل، بقوله : « إن بلدنا يواجه مشكلات كثيرة ينبغي حلها، وأخطاراً يجب التصدي لها، ولا يجوز لنا الاعتماد على القوة المادية فحسب . إن لدينا سلاحاً هائلاً ينبغي استغلاله، بفطنة وكفاءة، وبجميع الوسائل المتوافرة لنا، وهذا هو سلاح العلم . . مصدر قوتنا ودرعنا » (٣)، كما أن « ديفيد بن جوريون »، أول رئيس لوزراء الدولة الصهيونية، أعاد تكرار

هذه المقولة، بصياغة أخرى، في حديثه إلى الكنيست الإسرائيلي، (٢ نوفمبر ١٩٥٥)، بتأكيد على أن «التطور العلمي شرط مهم لتعزيز أمننا. لقد أصبح العلم اليوم هو مفتاح التعليم والتطور الاقتصادي والقوة العسكرية. إن أمننا واستقلالنا يتطلب أن يقوم أكبر عدد من الشباب بتكريس أنفسهم للعلوم والبحوث: البحث الذري والليكترونى.. وما شابهها» (٤).

وقد كان هذا الهاجس، هو الدافع - بعد أشهر معدودات من إعلان إنشاء دولة إسرائيل - لتكوين «دائرة بحوث النظائر»، في «معهد وايزمان» عام ١٩٤٩، ثم تطويرها - عام ١٩٥٣ - لكي تصبح «دائرة الفيزياء النووية»، التي أصبحت تضم مختبرات عديدة، للفيزياء النووية التطبيقية، والليكترونيات، وعلم الطيف، والرنين النووي المغناطيسى (٥) .. وغيرها، ومما له دلالة في هذا السياق أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كانت هي الأخرى سبابة، منذ وقت مبكر، للمشاركة في الجهود العلمية - على أرفع نطاق - مثلما تبدى من إنشائها - قبل حلول سنة ١٩٥٠ - فرعاً للبحوث النووية، والتطوير النووي، في «معهد وايزمان»، وفي شهر يونيو من عام ١٩٥٢، أنشئت «لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية» التي ظلت - من انشائها وحتى الآن - خاضعة بشكل مطلق لهيمنة وتوجيه جهاز الأمن الإسرائيلي (٦)، لقد ظلت تعبيراً جلياً عن الرباط الذي لا انفصام له بين «الأمن» و«العلم» في الدولة الإسرائيلية. وقد تجسدت هذه الرابطة الموضوعية في ولادة وتطور المجمع العسكرى - الصناعى فى إسرائيل - «The Military Industrial Complex» الذى كثر الحديث عنه مع تعاظم دوره فى إدارة شئون الدولة، كوعاء لاستخدام نتائج البحوث العلمية، فى الصناعة الحربية والمدنية، بحيث أننا لا نبالغ إذا قلنا أن المجمع العسكرى - الصناعى فى إسرائيل، هو من أكبر المجمعات وأكثرها تطوراً فى العالم، وذلك قياساً بعدد السكان، والميزانية العامة، والإنتاج القومى للفرد .. وهذا المجمع عبارة عن نظام نسقى من العلاقات المتبادلة، وذى تفرعات عديدة، يشارك فيه جزء لا يستهان به من نخبة القوى العاملة فى البلاد (٧).

إن التفوق التكنولوجى على المحيط العربى، مثل سلاحاً ناجزاً سعت إسرائيل، بدأب، للإبقاء عليه ضمن نطاق سيطرتها الكاملة، فالتاريخ، بحسب رأى البروفيسور «بروخ راز»، مدير «مركز التوقعات التكنولوجية - جامعة تل أبيب»، يوزع توزيعاً واضحاً المراحل الثقافية حسب التكنولوجيات التى كانت: العصر الحجري، والعصر البرونزى، والعصر الحديدي .. وليس حسب القصائد التى درسها الناس فى المدارس (١) .. إن التكنولوجيا - فى هذا المفهوم، أداة

سيطرة وقهر، وهى وسيلة لفرض سياسة القوة، وتدعيم دبلوماسية الإكراه .. فالقيم الأخلاقية، (المثالية)، أو قصائد الشعر - على حد تعبير البروفيسور «راز» - لا تجدى فى تحديد نتائج الصراع ومصائره، وإنما فقط القوة المستندة على تفوق تكنولوجى ساحق هى السلاح الأمثل .. لأنه «منذ «قابيل» و«هابيل»، ومروراً بالملك «داوود» حتى «الاسكندر المقدونى» .. كانت الأفضلية لمن امتلك القدرة على الحركة والتأهيل، وفى اللحظة التى استطاع حجر الملك «داوود» إصابة جبين «جوليات الفلشنى» وصرعه، يقول «راز»، فإن المعجزات ليست هى التى فعلت ذلك، .. وإنما ذراع «داوود» التى هى أطول من سيف «جوليات»، ولهذا حقق الأفضلية الساحقة، وتغير الأمر - بصورة واضحة - فى اللحظة التى اخترع فيها «فيليب المقدونى» الدرع، وهى تركيب معقد لواقيات، لم يكن فى مقدور الرمح أو السيف اختراقها، فى تلك الأيام (٨) ..

واللافت للانتباه، أن «حاييم وايزمان»، أول رئيس لدولة إسرائيل، كان دارساً متميزاً للكيمياء فى «بينسك»، من أعمال «روسيا البيضاء»، التى ولد فيها عام ١٨٧٤، ثم تلقى دراسته الجامعية بالمعهد التقنى العالى فى «برلين»، وحصل على شهادة الدكتوراة من جامعة «بريبوغ» السويسرية، ثم عمل - منذ عام ١٩١١ - محاضراً للكيمياء، واستاذاً مساعداً فى «جامعة جنيف»، قبل أن يعين محاضراً للكيمياء فى «جامعة مانشستر»، ومشاركاً فى مختبرات الكيمياء العضوية بها عام ١٩١٧، إلى جانب نشاطاته فى الدعوة الصهيونية، الأمر الذى يفسر إدراكه الفائق لدور العلم التأسيسى فى بناء «الدولة»، ويفسر سعيه الحثيث من أجل توفير أسس العمل العلمى (اليهودى / الصهيونى) قبل إعلانها وبعده. ولعل الدور الذى لعبه البحث العلمى فى تدعيم ركائز الوجود الصهيونى، يبدو أوضح ما يكون فى قصة ابتكار «وايزمان» لمادة «الاسيتون» - التى تستخدم كمركب هام فى إنتاج المواد النافسة - من الذرة الصفراء، بعدما عانت بريطانيا من نقص شديد فى هذه المادة عام ١٩١٥.

وكان هذا النجاح سبباً فى تعيينه مستشاراً فى قيادة سلاح البحرية البريطانى (الذى كان يرأسه، آنذاك، «ونستون تشرشل»)، وكذلك فى «وزارة التسليح»، التى كان يرأسها «لويد جورج»، رئيس الوزراء فيما بعد، ثم فى تعيين «وايزمان» مديراً لمختبرات سلاح البحرية عام ١٩١٦، وهو ما ساعد - دون شك - فى تدعيم نفوذ «وايزمان» لدى الإدارة البريطانية، الأمر الذى كان له أثر كبير فى الدفع باتجاه إصدار «وعد بلفور» الشهير فى نوفمبر عام ١٩١٧ (٩)، ومن ثم فى تهيئة الظروف لإعلان الدولة اليهودية.

وتأكيدا لهذا التوجه، بذل «حاييم وايزمان» جهودا لإنشاء «مدرسة يهودية عليا» في «أرض إسرائيل»، وكان تأسيسها هو نواة قيام «الجامعة العبرية» بالقدس التي تم افتتاحها عام ١٩٢٥ (١٠).

- ٢ -

البنية المؤسساتية وبيئة العمل :

نشبت الحركة الصهيونية لخلق «مؤسسات» علمية على الأرض الفلسطينية المحتلة، حتى قبل إعلان الدولة، بما يزيد عن ربع القرن، تحقيقا لمخطط طويل المدى بدأ منذ طرح فكرة إنشاء «الوطن القومي» في فلسطين. وترجع الدعوة لبناء مثل هذه المؤسسات إلى عام ١٨٨٢، حينما طالب «هيرمان شابيرا» أستاذ الرياضيات بجامعة «هايدلبرج» الألمانية، بضرورة «إقامة مركز أكاديمي كبير في وسط المستعمرات، تشع منه «المعرفة» و«الحكمة» و«الخلق»، ليتعلم فيه جميع بني إسرائيل!»، ثم أعاد الدكتور «ياؤل تاتان» طرح مسألة «إقامة مؤسسة تعليمية تقنية، في (أرض إسرائيل)،» وقد مهدت هذه الأفكار الأرض، أمام إقرار المؤتمر الصهيوني الخامس (١٩٠١)، تكليف دكتور «حاييم وايزمان» بوضع المخطط التنفيذية، من أجل تحقيق هذه الفكرة. وعلى مدى نحو عقدين من السنين، بذلت جهود مكثفة لتوفير عناصر نجاح المشروع، الذي افتتحت بداياته عام ١٩٢٤، باسم معهد «التخنيون»، في حيفا، ثم بالافتتاح الرسمي للجامعة العبرية عام ١٩٢٥، ثم ما لبثت أن استكملت باقى إنشاءاتها، وفروعها، فى السنوات التالية، بالقدس.

وكان «وايزمان» قد أنشأ، وبحفز من «دانييل زيف» رئيس «المنظمة الصهيونية العالمية»، منذ سنة ١٩٣٤، عدة مختبرات صغيرة، على مقربة من «تل أبيب» أعدها لكي يعمل بها العلماء اليهود القادمين إلى «أرض الميعاد»، فرارا من قبضة «هتلر»، حين كانت ألمانيا تنهيا للانقضاء على أوروبا، وتمهد لوقائع الحرب العالمية الثانية. وارتكزت مؤسسة «وايزمان» فى «رجوت»، على مشارف «تل أبيب» على مجموعة من العلماء المبرزين: «أرنست برجمان»، «الأخوان أهارون»، «أفراييم كاتسير» (وقد أصبح فيما بعد رئيسا للدولة الإسرائيلية)، «آلون تامي».. وغيرهم، والذين لعبوا دورا كبيرا فى تطوير الواقع العلمى فى إسرائيل بعد ذلك (١١).

وبحسب نشرات «مركز الاستعلامات الإسرائيلى -

القدس» (١٢)، فإن فى إسرائيل سبع مؤسسات للتعليم العالى، هى: ١ - «الجامعة العبرية»، (القدس)، ٢ - «جامعة

تل أبيب»، ٣ - جامعة «بار إيلان»، (تل أبيب)، ٤ - «جامعة حيفا»، ٥ - «جامعة بن جوريون»، (النقب)، ٦ - «معهد إسرائيل التكنولوجى / التخنيون»، (حيفا)، ٧ - «معهد وايزمان للعلوم»، (روحوبوت)، وجميع الدارسين فيه من طلاب الماجستير والدكتوراة.

وإضافة لذلك، فهناك مجموعة من المعاهد المتنوعة، المتخصصة، والمؤسسات العلمية الهامة الأخرى، من أبرزها: المعهد الزراعى الجامعى القومى.

المعهد الإسرائيلى للأبحاث البيولوجية.

معهد النقب لأبحاث المناطق الجافة.

مؤسسة المقاييس الإسرائيلىة.

مخبر الفيزياء الإسرائيلى.

لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلىة.

ونعرض هنا بشئ من التفصيل لأهم خمس مؤسسات علمية إسرائيلية، يتم التركيز فى دراساتها وأبحاثها على قضايا العلم، والتكنولوجيا وتطبيقاتها.

أولا: الجامعة العبرية فى القدس (١٣) :

تعود فكرة تأسيس هذه الجامعة، كما أسلفنا، إلى الرياضى المعروف د. «هرمان شابيرا»، «Herman Schapira»، أستاذ الرياضيات فى جامعة «هايدلبرج» الألمانية، الذى بشر بدعوته تلك، بين عامى ١٨٨٢ - ١٨٨٤، وقد كلف المؤتمر الصهيونى الأول، «حاييم وايزمان» بدراسة سبل تنفيذ هذا الاقتراح.

وبعد أن تأسست «الجامعة العبرية»، أعلن «ديفيد بن جوريون»، من على منبرها: «الآن فقط يمكننا القول أن دولة إسرائيل قد أنشئت فعلا» (١٤)، «دلالة على الأهمية القصوى التى أولاهها «العقل السياسى الصهيونى». إلى مضمون ودور الثقافة والعلوم الحديثة والتقنية المتطورة فى دعم عمليات تكوين الدولة.

وقد بلغ عدد طلاب «الجامعة العبرية» فى العام الدراسى

١٩٩٣ / ١٩٩٤ ما مجموعه ١٩٦٨٠ طالبا (حوالى

٢١٪ من مجموع طلاب إسرائيل) (١٥)، وتألقت فى

البداية من: معهد الدراسات اليهودية، معهد

الميكروبايولوجى، معهد الكيمياء، بالإضافة إلى المركز الطبى

التعليمى فى «هداسا»، الذى يعتبر من أهم وأكبر مراكز

العلاج والاستشفاء فى إسرائيل، وهو مركز تعليمى

متخصص لتدريب الطلاب الأفارقة والآسيويين.

ويعمل أساتذة الجامعة وخبرائها فى أكثر من ١٦٠٠ مشروع

للأبحاث، وبين عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ فقط، على سبيل

المثال، نشرت المجلات العلمية فى العالم حوالى ألفى مقال

علمى متخصص، حول نتائج الأبحاث العلمية والدراسات

فى الجامعة وبعد إعلان الدولة، تطورت أقسام ومقومات

« الجامعة العبرية »، حيث أضيفت الأقسام التالية : دائرة العلوم الانسانية، دائرة العلوم الطبيعية، دائرة الطب، دائرة التربية، مدرسة الزراعة، وغيرها .

وتهتم « الجامعة العبرية » بالأبحاث الأساسية في ميادين :

الرياضيات، التحليل Analysis، الاحتمال

Probability، نظرية الألعاب Games، الجبر ونظرية

الأعداد، المنطق الرياضي وتطبيقاته . الخ، كما تولى

اهتماما خاصا بالكيمياء، حيث تشرف على « مدرسة حاييم

وايزمان للكيمياء » التي تحتوى على الدوائر التالية : دائرة

الكيمياء التحليلية، واللاعضوية، دائرة الكيمياء الفيزيائية

Physical - Chemistry، دائرة الأرصاد الجوية

والمناخيات، دائرة الزراعة، وكذلك تهتم الجامعات العبرية

بالأبحاث الأساسية في مجال الأحياء، وسواها من العلوم

الطبيعية، كما تبدى انتباها ملحوظا للدراسات الخاصة

بمجال الفيزياء النظرية والتجريبية .

وتمتلك الجامعة مكتبة عامرة، تزود دائما بأحدث ما يصدر

من مطبوعات علمية في العالم، وهى على ارتباط وثيق

بمراكز البحث المتقدم والمؤسسات الشبيهة .

ثانيا : معهد إسرائيل التكنولوجي (التخنيون) (١٦) :

يعد « التخنيون » أقدم مؤسسات التعليم العالي والبحث

العلمي، النظرى والتطبيقي في إسرائيل، وقد تأسس بموجب

اقتراح من « د. بول ناان »، اليهودى الصهيونى الألمانى عام

١٩٠٧، وبوشر العمل فيه على « جبل الكرمل »، وفى حيفا،

عام ١٩١٢ تحت اسم « المدرسة التقنية العليا »، ثم استؤنف

العمل بعد فترة انقطاع أثناء الحرب العالمية الأولى، وافتتح

رسميا عام ١٩٢٤، ويدل الاسم على « مؤسسة هامة

للتدريس والأبحاث فى العلوم والتكنولوجيا » (١٧)، وهو

يمنح شهادة عليا لخريجيه (ماجستير ودكتوراة فى العلوم،

وملحق به مدرسة فنية عالية متخصصة لتدريب الفنيين

والخبراء فى شئون الهندسة والبناء وصناعة الأجهزة

والإليكترونيات المتخصصة، وصناعة الطيران والكمبيوتر

وغیرها، كما يعمل فيه نخبة منتقاة من كبار العلماء فى

شتى الفروع المتطورة والتخصصات .

ويمثل « التخنيون » مدينة علمية قائمة بذاتها، تبلغ

مساحتها ما يزيد على ١٥٠ هكتارا ويحظى خريجوها

بمكانة مرموقة فى المجتمع العلمى والتطبيقي الإسرائيلى .

وتشير الملاحظات المدققة إلى أن علوم الهندسة الحديثة

والعلوم النووية وغيرها من فروع المعرفة العلمية المستحدثة،

كانت محل اهتمام كبير فى هذا المعهد، وكذلك أبحاث

العلوم التطبيقية فى مجال المياه والميكانيكا وميكانيكا التربة

والإنشاءات والكهرباء، والصناعات، والطب، وتكنولوجيا

الغذاء والمعدات، وتكنولوجيا علوم الطيران والحركات

الصاروخية والطبوغرافيا، والأشعة الكونية، وفيزياء الحالة

الصلبة Solid State Physics . . وسواها من فروع

العلم وتطبيقاته التى احتلت مواقع متقدمة على خريطة

البحث العلمى المعاصر، كما يعتبر « معهد أينشتاين

للفيزياء »، التابع للتخنيون، واحدا من أهم المؤسسات

العلمية المتخصصة المتقدمة .

وفى الموسم الجامعى ١٩٩٣ / ١٩٩٤، بلغ عدد طلاب

« التخنيون » (١٠٥٠) طالبا، (أى ما نسبته ١١,٥ ٪ من

مجموع طلاب إسرائيل)، توزعوا على النحو التالى : درجة

البكالوريوس : (٧٥٦٠) طالبا، درجة الماجستير :

(٢٢٣٠) طالبا، درجة الدكتوراة : (٦٧٠) طالبا، إضافة

إلى (٦٠) طالبا كانوا مسجلين بدرجة الدبلوم (١٨) .

وتمول « المؤسسة العسكرية الإسرائيلية »، نحو ٥٠ ٪ من

تكاليف أبحاث هذا المعهد، مقابل قيامه بتنفيذ سلسلة من

الأبحاث الخاصة المطلوبة لتطوير أنظمة التسليح العسكرية،

وبالذات فيما يخص القوات الجوية والبحرية .

وتبلغ نسبة الضباط المهندسين الذين يعملون فى مجال

الأبحاث فيه ٣٠ ٪ من العاملين فى القطاعات الهندسية،

كما أن ٨٠ ٪ من هذه الأبحاث لها صلة بالتطبيقات

العسكرية المباشرة (١٩) .

ثالثا : معهد « وايزمان » للعلوم :

تأسس فى « روجوبوت » عام ١٩٣٤، وحمل اسم « معهد

دانييل زيف للأبحاث »، فى البداية، وقد تولى « حاييم

وايزمان »، الكيميائى، وأول رئيس للدولة، إدارته لمدة

طويلة .

يعد « أكبر معهد للأبحاث العلمية فى إسرائيل على

الإطلاق، ومن أهم المعاهد العلمية والتقنية، وهو يتمتع

بشهرة عالمية كبيرة » (٢٠)، ويلتحق به طلاب الدراسات

العليا فقط .

وتجرى فى معامل هذا المعهد « ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠

برنامج بحثى أساسى وتطبيقي، وذلك فى ٢٢ وحدة بحثية،

ضمن خمس كليات، ويعمل فيه ما يزيد عن ٥٠٠ عالم

وفنى، ويستضيف سنويا قرابة مائة عالم من سائر أنحاء

المعمورة (٢١) .

وقد بلغ عدد طلابه، فى العام الدراسى ١٩٩٣ / ١٩٩٤، ما

مجموعه (٧٥٠) طالبا، توزعوا على النحو التالى :

(٢٣٠) طالبا لبرامج الماجستير، و (٥٢٠) طالبا فى برامج

الدكتوراه (٢٢)، ويضم المعهد خمس كليات أساسية،

هى : كلية العلوم البيولوجية، كلية الكيمياء، كلية الفيزياء،

كلية الفيزياء الحيوية والكيمياء الحيوية، كلية الرياضيات،

ومجموعة من المؤسسات تغطى التخصصات الآتية :

الرياضيات التطبيقية، الفيزياء النووية، الأليكترونيات،

بلورات أشعة X، أبحاث النظائر Isotope Research، البوليميرات Polymers البيوفيزياء، والكيمياء العضوية، المتفجرات، الأحياء التجريبية Experimental Biology، الكيمياء الضوئية، التحليل الطيفي وصناعة العقاقير الطبية، والوراثيات الحيوانية والنباتية... الخ. وبعد المركز من الهيئات العلمية الراقية في إسرائيل، «ولا يقل مستواه عن مستوى أهم الجامعات الإسرائيلية» (٢٣)، وتشهد أروقته مؤتمرات ومداولات علمية دولية مختلفة، كما تحتوي مكتبته على ما يزيد عن ٥٠٠٠٠ مجلد علمي أساسي، وتتلقى أكثر من ٤٥٠ مجلة علمية من مختلف بلدان العالم.

وقد لعب «معهد وايزمان للعلوم» دوراً كبيراً في حل كثير من المشكلات العلمية التي واجهت إسرائيل، وساعد بقوة - في المجهود الحربي التقني للدولة، كما اكتشف علماءه النحاس والفوسفات في «تمناح» و«النقب»، وحققوا العديد من الانجازات العلمية والتكنولوجية.

رابعاً: جامعة «تل أبيب»:

أنشئت عام ١٩٥٦. تضم أكبر عدد من الطلاب الجامعيين الإسرائيليين (٢٥١٩٠ طالباً)، في العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤، بما يوازي ٢٧,٥٪ من مجموع الطلاب في هذا المستوى)، توزعوا على المراحل الجامعية الثلاث: البكالوريوس: (١٦٦٤٠) طالباً، الماجستير: (٧١٣٠) طالباً، الدكتوراة: (١٠٩٠) طالباً، إضافة إلى (٣٣٠) طالباً في مرحلة الدبلوم (٢٤).

وتضم الجامعة، إضافة إلى الكليات الجامعية التقليدية (الطب والعلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية والآداب والإدارة والحقوق)، عدة مراكز علمية متميزة، حققت سمعة علمية مرموقة، منها مركز دراسة التكنولوجيا الحيوية الذي أنشئ بمبادرة من «إفرايم كاتسير»، (الرئيس الرابع لإسرائيل)، والغرض من إنشاء هذا المركز هو «تطوير عمليات صناعية جديدة، تعتمد على الخبرة الكثيفة التي تراكمت في مجال الكيمياء الحيوية، والفيزياء، والبيولوجيا الحديثة وعلم الوراثة (٢٥)»، وكذلك «مركز علم الحيوان البيئي»، الذي أنشئ عام ١٩٨٠، ويقوم بدراسة «نمو الحيوان في أوضاع الأسر، وسلوك الطيور، والذباب والزواحف، والمحافظة على الطبيعة... الخ» (٢٦).

خامساً: جامعة بار-إيلان:

افتتحت عام ١٩٥٥، وبلغ عدد طلابها في الموسم الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤، ما مجموعه (١٤٨٣٠) طالباً (١٦,٢٪ من مجموع الطلاب الجامعيين الإسرائيليين)، توزعوا على

النحو التالي: (١١١٣٠) طالباً في مرحلة البكالوريوس، (٢٨٠٠) طالب في مرحلة الماجستير، (٥٨٠) طالباً، في مرحلة الدكتوراة، إضافة إلى (٣٢٠) طالباً في مرحلة الدبلوم (٢٧).

وتقيم هذه الجامعة علاقات وثيقة بمراكز البحث العلمي والبحوث التطبيقية في كثير من بلدان العالم، وقد وطدت منذ عام ١٩٩٣، علاقات وثيقة بمركز الفضاء الأوكراني الذي كان يعتبر واحداً من أهم مراكز الأبحاث العسكرية والمدنية في الاتحاد السوفيتي السابق، وترتبط الجامعة به عبر شبكة اتصال متقدمة عن طريق الأقمار الصناعية (٢٨). وإذا أضفنا إلى عدد طلاب الجامعات الخمس، السابق بحث أوضاعها، طلاب جامعتي «بن جوريون»، (٩٠٨٠ طالباً عام ١٩٩٣/١٩٩٤) (٢٩)، و«جامعة حيفا»، (١١٤٥٠ طالباً عام ١٩٩٣/١٩٩٤) (٣٠)، وطلاب «الجامعة المفتوحة»، (١٩٧٤٧ طالباً) (٣١) لبلغ إجمالي عدد الطلاب في الجامعات الإسرائيلية (١١١١٧٧ طالباً)، وهذا معناه أن عدد الطلاب الجامعيين الإسرائيليين، قد تضاعفوا على امتداد فترة طولها نحو ستة وأربعين عاماً (١٩٤٨/١٩٤٩-١٩٩٣/١٩٩٤)، ما مقداره سبعة وستين ضعفاً (حيث كانوا في العام الدراسي ١٩٤٨/١٩٤٩ لا يتجاوزون ١٦٣٥ طالباً فقط) (٣٢).

البحوث الفيزيائية النظرية والتجريبية:

تتولى هذه البحوث الأساسية مجموعة مراكز علمية أهمها: «دائرة الفيزياء النظرية والتجريبية بالجامعة العبرية، ومؤسسة «موفت»، (البحث والتطوير في المجال الصناعي)، و«مركز التعليم التكنولوجي»، وغيرها، حيث يجري فيها دراسة شتى مواضيع الفيزياء النووية: دراسة طبيعة النوى، وطرق انحلالها وتحولها، وفيزياء الحالة الصلبة، وأشباه الموصلات، والظواهر الحرارية العالية... الخ.

كما يجري في «مختبر الأشعاع الكهروموجي»، تجارب دقيقة حول إشعاع الليزر Laser، والمآزر Maser التي استخدمت نتائجها في صنع أجهزة متطورة للكشف عن الأقمار الصناعية والصواريخ الموجهة، وفي درس وتحليل أمواج الراديو الصادرة عن الفضاء الخارجي.

وهناك فرع خاص بدراسة فيزياء الحرارة العالية والحرارة النووية، تجري فيه أبحاث هامة حول «حالة البلازما»، (الحالة الرابعة للمادة)، ونتائج هذه الأبحاث تستخدم في أبحاث المفاعلات التي تقوم على مبدأ الاندماج النووي Nuclear Fusion، كما تحتل أبحاث الطاقة الشمسية واستخداماتها موقعا متميزا في سياق الجهد العلمي لهذه المراكز، وتامل إسرائيل أن تكون رائدة في تطوير وتصدير تكنولوجيا الطاقة النووية، والصناعات المرتبطة بها، لدول

المنطقة (٣٣).

ويعود الاهتمام بهذا القسم من الأبحاث إلى جهود قديمة بدأها دكتور «ه. ز. تابور»

(H. Z. Tabor)، في «مختبر الفيزياء التطبيقية»

بالجامعة منذ أوائل الستينات، وقد أنشئت، في بداية عام ١٩٥٩، دائرة جديدة تابعة لمعهد «التخنيون» هي «دائرة الهندسة والعلوم النووية» وظيفتها الرئيسية: «تدريب العلماء في مواضيع فيزياء المفاعلات النووية، وبالتالي تأمين الخبراء اللازمين للعمل في المفاعلات النووية

والذرية» (٣٤)، وقد تحدد الهدف الأساسي من نشاط «دائرة العلوم النووية» في «التخنيون» على حد تعبير رئيس الدائرة، بـ «خلق العلماء الكبار الذين يستطيعون الإشراف على إدارة أعمال المفاعل الذري، والمشاريع الذرية العامة.. ولا ريب بأن معهد «التخنيون» في إسرائيل، لا يقل شأنًا عن «معهد ماشاسوستس التكنولوجي» في الولايات

المتحدة» (٣٥).

وتؤكد دراسة للدكتور «أنطوان زحلان» أن إسرائيل طورت مؤسساتها العلمية بحيث أصبحت تنافس نظيراتها من المؤسسات العلمية في الدول المتقدمة، سواء بالنسبة لعدد كوادرها العلمية، أو بالنسبة لحجم ونوعية الانتاج العلمي لها (٣٦).

كما يتولى «معهد وايزمان للعلوم» تطوير الأبحاث النووية النظرية، حيث يمتلك أجهزة كمبيوتر باللغة الحداثة، كما يمتلك واحداً من أحدث المسرعات النووية المستخدمة في قذف النوى الذرية، وتنقسم الدراسات الخاصة بهذا المجال، في المعهد، إلى دوائر ثلاث: الأولى، تغطي «محيط الدراسات النظرية في التركيب النووي»، والثانية تغطي «الدراسات التجريبية في البناء النووي»، أما الثالثة، فتدرس مجالات «الطاقة العالية والأشعة الكونية»، ويصعب التكهن بعدد العلماء والخبراء والمهندسين المرتبطين بالمشاريع النووية الإسرائيلية، وهناك تقديرات تقريبية، تقدرهم بحوالي ٢٠٠٠ شخص، وقد ذكرت منظمة «اليونسكو»، في دليلها لعام ١٩٦٨، أن «مؤسسة الطاقة الذرية»، في إسرائيل، كانت تضم آنذاك نحو (٣٠٠) عالم، وزهاء (٦٠٠) موظف فني بين صفوفها (٣٧)، ومن المنطقي أن يكون عددهم قد زاد - في الفترة الماضية - زيادة كبيرة، وتعمقت خبراتهم العلمية أفقياً ورأسياً.

وهناك، إضافة إلى ما تقدم، مجموعة من المؤسسات الأخرى التي تعنى بمسائل البحث العلمي والتطبيقي، وأبحاث التطوير والتقنيات الجديدة، وبالذات في مجال الكمبيوتر، ووسائل الاتصال المتقدمة، ونظم التعليم الحديثة، مثل: «مركز التعليم التكنولوجي»، الذي أسس عام ١٩٦٩،

و«المركز التكنولوجي التعليمي»، الذي أنشئ بدعم من «صندوق روتشيلد»، عام ١٩٧١، وغيرها (٣٨).

مراكز التخطيط العلمي:

ويقوم على التخطيط لسياسات البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا، في إسرائيل عدد من اللجان والمؤسسات والهيئات المتكاملة، والتي تشكل، فيما بينها شبكة فعالة ومنجزة، وهي المسئولة عن تقديم المشورة للدولة في هذه المجالات وعن التخطيط والدعم لجهود التبادل والتعاون العلمي الخارجي، ومن أهم هذه الهيئات: - اللجنة الوزارية للعلوم والتكنولوجيا التي تشكلت بقرار من الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٨٠. المجلس الوطني للبحث والتطوير، وقد بدأ نشاطه منذ عام ١٩٥٩.

- المركز الوطني للمعلومات العلمية والتكنولوجية. - هيئة الطاقة النووية، ويرأسها رئيس الحكومة، وهي ملحقة مباشرة بمكتبه.

- أجهزة البحث العلمي الحكومية في الوزارات (الزراعة - الطاقة - الصناعة والتجارة.. الخ)، ويقوم على رأسها «عالم رئيسي» ليكون مسئولاً فيها عن سياسات البحث والتطوير. - مركز استيعاب العلماء، ويختص في استيعاب العلماء المهاجرين إلى إسرائيل، وتوصيف قدراتهم، والتخطيط للاستفادة القصوى من كفاءتهم (٣٩).

لقد أدى الاهتمام المكثف الذي بذلته إسرائيل في مجال الإعداد والتخطيط لتطوير القاعدة البشرية للبحث والتطوير إلى تحقيق غاياته المتوخاة، حيث تم رفع معدلات العلماء ومهندسي البحث والتطوير، قياساً إلى عدد السكان، بحيث أصبحت من أعلى النسب العالمية، وبحسب تقرير «اليونسكو» عن «العلم في العالم»، لعام ١٩٩٦، فإن مجموع العلماء ومهندسي البحث والتطوير، بشقيه الأساسي والتطبيقي، قد بلغ (٢٠١٠٠) عالم ومهندس وفني (احصاء عام ١٩٩٢)، وهذا يشير إلى أن هناك نحو ٣٨ إسرائيلياً من كل عشرة آلاف إسرائيلي، يعمل في هذه الأنشطة، وهي نسبة متقدمة للغاية، وتعد من أعلى النسب في العالم، إذ تأتي في المرتبة الثانية، بعد «اليابان»، وبفارق ضئيل (٤١ لكل عشرة آلاف)، وسابقة كل من الولايات المتحدة (٣٧ لكل عشرة آلاف) وأوروبا خارج الجماعة الأوروبية (٢٧ لكل عشرة آلاف) وكل من كندا وأستراليا/ نيوزلندا (٢٣ لكل عشرة آلاف) وأوروبا الوسطى والشرقية (٢٢ لكل عشرة آلاف) والجماعة الأوروبية (٢٠ لكل عشرة آلاف) والاتحاد السوفيتي السابق (١٦ لكل عشرة آلاف).

الهوامش:

- ١ - تقرير ١٩٩٦ عن العلم والعلماء في العالم، إصدارات اليونسكو، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إدارة التأليف والترجمة والنشر، الكويت، ١٩٩٨، ص: ١٠.
- ٢ - ستيفن جرين، الانحياز، علاقات أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٥، ص: ٢١٥.
- ٣ - نزار الرئيس، «البحث العلمي في إسرائيل»، مجلة «أفاق علمية»، عمان - الأردن، ديسمبر ١٩٨٥.
- ٤ - سوبر اهمانيام، (المعد)، أساطير وحقائق نووية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص: ١٣٨.
- ٥ - د. تيسير الناشف، الأسلحة النووية في إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص: ١٦ - ١٧.
- ٦ - Silvia K. crosbie, Atacit Alliance: France and Israel, From Suez to the Six. Day War (Princeton uncies - sity press, 1974), PP. 55 - 56, Simha Flapan: "Nuclear Power in the middle East", NewDutlook, Vol 17, No. 6. (152), (July 1974) PP. 49 - 50.
- ٧ - يورام بيرى - أمنون نويباخ، المجمع العسكري الصناعي في إسرائيل: دراسة استطلاعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص: ٢٦.
- ٨ - مجموعة من المؤلفين، أبناء الحركة الصهيونية، دار الجليل للنشر والأبحاث، عمان - الأردن، ١٩٨٧، ص: ٦٢.
- ٩ - «أورمخا»، المجلة الشهرية لوزارة العمل والرفاه، أغسطس ١٩٨٤.
- ١٠ - المصدر نفسه.
- ١١ - جاك بينودي، تساحال: القوات الإسرائيلية من الميليشيات الفلاحية إلى القوة النووية، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥، ص: ١٠٦.
- ١٢ - إسرائيل: المجتمع والاقتصاد، مركز الاستعلامات الإسرائيلي، القدس، بدون تاريخ (يرجع ١٩٨٥)، ص: ١١.
- ١٣ - انظر: يوسف مروءة، «أخطار التقدم العلمي في إسرائيل»، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، أغسطس ١٩٦٧، ص: ١٠، و«دليل إسرائيل العام»، تحرير (صبرى جريس - أحمد خليفة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص: ٢١٨.
- ١٤ - جريدة «الحياة» النولية، لندن، ١٩٩٨/٩/٢٧.

Statistical Abstract of Israel, 1994. No. ١٥ - 45, P. 710

- ١٦ - يوسف مروءة، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٢، دليل إسرائيل العام، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢٢ - ٢٢٣.
- ١٧ - «نافذة على إسرائيل»، كتيب صادر عن «السفارة الإسرائيلية في القاهرة»، ١٩٨٧.
- ١٨ - «دليل إسرائيل العام»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢٣.
- ١٩ - المصدر نفسه.
- ٢٠ - «نافذة على إسرائيل»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٨.
- ٢١ - «تقرير عن الجامعات والمعاهد العليا»، هآرتس، ١٩٨٩/٩/٢٩، «دليل إسرائيل العام»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢١.
- ٢٢ - «دليل إسرائيل العام»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢٢.
- ٢٣ - «نافذة على إسرائيل»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٩.
- ٢٤ - «دليل إسرائيل العام»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢١٩.
- ٢٥ - المصدر نفسه.
- ٢٦ - المصدر نفسه.
- ٢٧ - المصدر نفسه.
- ٢٨ - المصدر نفسه.
- ٢٩ - المصدر نفسه، ص: ٢٢٠.
- ٣٠ - المصدر نفسه، ص: ٢٢٣.
- ٣١ - المصدر نفسه، ص: ٢٢٠.
- ٣٢ - نشرة مكتب المستشار الإعلامي في سفارة إسرائيل، القاهرة، بدون تاريخ، (يرجع ١٩٨٥).
- ٣٣ - «صناعات البناء والطاقة الشمسية في إسرائيل»، (١٩٨٠ - ١٩٨١)، المؤسسة الإسرائيلية للتصدير، قسم المنتجات الزراعية، كتالوج عام، إسرائيل، سبتمبر ١٩٨١.
- ٣٤ - يوسف مروءة، أخطار التقدم العلمي في إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٥.
- ٣٥ - المصدر نفسه.
- ٣٦ - Antoine Zahlan, "the Science and Technology Gop in the Arab - Israeli Conblrct", Journal of Palestine Studies, Voi. 1, No. 3, Spring 1972, P. 24.
- ٣٧ - اليونسكو، الدليل العالمى للهيئات التى تضع السياسة العلمية الوطنية، ١٩٦٨، المجلد ٢٢، ص: ١٦٦٦.
- ٣٨ - «دليل إسرائيل العام»، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٢٣.
- ٣٩ - المصدر نفسه، ص: ٢٢٥ - ٢٢٨.

المستعمرات الإستيطانية عقبة فى طريق الدولة الفلسطينية

راندا أبوالذهب

من مقومات الدولة - أمة دولة - الأرض، والشعب، والسيادة، والمستعمرات الإسرائيلية، تُفقد الدولة الوليدة، أهم متوماتها، وهو وحدة الاقليم، وتجعل منه مجرد مدن، وقرى مبعثرة، تحيط بها المستعمرات العربية، فالمستعمرات الاستيطانية ذريعة أمنية للكيان الصهيونى، لأنها من وجهة النظر الإسرائيلية، نموذج لما يسمى بالحقائق الجديدة التى يقوم عليها المستوى السياسى لنظرية الأمن القومى الإسرائيلى. فلكل دولة جيش، إلا فى إسرائيل، حيث شعبها هو جيشها. موقع الاستعمار الاستيطانى فى الفكر الصهيونى: لم يجد رئيس الوزراء الأسبق، مناحم بييجن، تبريرا لإقامة المستعمرات إلا القول بأن هذه المستعمرات هى «حق منحه الله، لا يمكن أن يلغى، كذلك جزء لا ينفصم عن أمننا». مع اعلان قيام إسرائيل، عام ١٩٤٨، تبدلت حقائق عدة، كانت فى صالح الدولة الصهيونية، فقد هجر زهاء سبع مائة ألف فلسطينى منازلهم، تاركين وراءهم مئات الآلاف من الدونمات، فى عشرين مدينة، وأكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية، وفى المقابل أصاب حركة الهجرة اليهودية ازدهارا ملحوظا، ونشطت الهجمات الاستعمارية الاستيطانية، حيث تم توطين اليهود المهاجرين فى البيوت الفارغة من أهلها، فضلا عن بناء المزيد من المستعمرات الاستيطانية. فخلال الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٠، تم بناء ٢١٠ مستعمرة زراعية الطابع. وفى عام ١٩٥٣ وحده، تم بناء ٣٥ مستعمرة، أغلبها فى صحراء النقب، ثم طرأ تغير واضح على الحركة الاستعمارية الاستيطانية، تمثل فى هبوط معدلات بناء المستعمرات المقامة، فخلال الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٧ تم إنشاء ٣١ مستعمرة، فقط (١).

الإستيطان بعد ١٩٦٧

منذ عام ١٩٦٧، واجتياح الجحافل الإسرائيلية لأراضى الضفة الغربية، وقطاع غزة، والشاطئ الشرقى لمدينة القدس،

نفذت السلطات الإسرائيلية اجراءات عدة هدفها تهويد المدينة المقدسة، والاستيلاء على أراضى الفلسطينيين، بالرغم مما نصت عليه المواثيق الدولية، من ضرورة احترام حقوق المواطنين الذين تقع أراضيهم تحت الاحتلال، كميثاق جنيف لعام ١٩٤٩ الذى يشير فى الفقرة السادسة من المادة (٤٩) منه إلى أن «القوة المحتلة لا يجب أن تنقل، أو تحول جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضى التى احتلتها» (٢).

فخلال الأشهر الأولى للاحتلال، تمت مصادرة أكثر من ٢٠ ألف دونم، بعد تدمير ثلاث قرى عربية فى اللطرون، فى ضواحي القدس، بالإضافة إلى ٣٥٠ ألف دونم فى القدس، والضفة، لزرع المستعمرات الاستيطانية، فضلا عن أكثر من مليون دونم، تم السطو عليها، «لأغراض أمنية» (٣). اتكأت السلطات الإسرائيلية، هنا على «قوانين الطوارئ» الانتدابية، وبموجب المادة ١٢٥ من «قانون الدفاع»، العام ١٩٤٥، فإن باستطاعة الحاكم العسكرى، الاعلان عن اغلاق أية منطقة، أو مكان «لأسباب أمنية»، دون توضيح هذه الأسباب، وما على السكان إلا إخلاء هذه المنطقة.

وبالرغم من عدم شرعية امتلاك المستوطنين اليهود للأراضى، حسب القوانين الإسرائيلية، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية، فى ديسمبر / كانون الأول ١٩٧٨، بإلغاء القيود المفروضة على شراء اليهود لأراضى عربية فى الضفة.

ومنذ عام ١٩٦٨، أخذ الصندوق القومى اليهودى، وشركة (همنوتا)، المتفرعة عنه، بشراء الأراضى فى جميع أنحاء الضفة. فقد صرح المدير العام للصندوق، شمعون بن شمش، فى مارس / آذار ١٩٧٦: «إننا سنشتري أية أرض، فى أى مكان، بأى سعر، وبأية عملة متداولة».

ففى عام ١٩٧٥، قام الصندوق بشراء أراض، بحوالى ٦٠ مليون دولار، وحتى عام ١٩٧٧ سيطر الصندوق على

٢٠٠٠ ر. ٦٥٠٠ دونم من أراضي ١٩٦٧ (٤).

الاستيطان بعد أوسلو:

أقرت المادة الأولى، من ميثاق الأمم المتحدة، حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأكدت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٥١٤، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٠ المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأعيد تأكيد حق تقرير المصير في البند الأول من كل من العهدين الدوليين بشأن الحقوق المدنية والسياسية، وبشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، لعام ١٩٦٦، وفيما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، نشير إلى قرار الجمعية العامة «رقم ٣٢٣٦»، بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٤، الذي أكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، من دون تدخل خارجي (٥). وبالرغم من «اتفاق المبادئ»، الموقع بين الحكومة الإسرائيلية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، في ١٣ سبتمبر / أيلول ١٩٩٣، إلا أن السلطات الإسرائيلية لم تتراجع عن سياستها الاستعمارية الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، بذريعة أن «اتفاقية أوسلو» لم تضع قيوداً على الاستيطان، بل قامت بتأجيل المعضلة الاستعمارية الاستيطانية إلى مفاوضات الوضع النهائي، الذي كان مقرراً لها مطلع مايو / أيار ١٩٩٩، وبظل «اتفاق السلام» مجرد حبر على ورق، غير خاضع للتنفيذ، فيما تذررو الرياح وعود السلام الإسرائيلية. فبعد «اتفاق أوسلو» لم تتراجع الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ مخططاتها الاستعمارية، بل ازدهر النشاط الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة، والقطاع، والقدس، حيث تم بناء مستعمرات استيطانية عدة، فضلاً عن توسيع القائم منها.

بالرغم من أن «اتفاق أوسلو» عقد مع حكومة حزب العمل، برئاسة اسحاق رابين، إلا أن هذه الحكومة أعلنت، في إبريل / نيسان ١٩٩٥، أولى المصادرات للأراضي في القدس، لبناء ٩٠٠ وحدة للإسرائيليين، على مساحة ٣٣٥ دونماً، في بيت حنينا، قرب القدس، بالإضافة إلى ٢٠٠ دونم في بيت صفا. وقد اعترض رابين على موقع المستعمرات، وليس على بنائها، حتى أنه رفض بناء المزيد منها، طالما أنها لن تقع في محيط القدس الكبرى، ووادي الأردن (٦).

حتى ذلك جرى توسع استعماري استيطاني لا مثيل له، حيث استغلت الحكومة الإسرائيلية الفترة الانتقالية، وأعلنت خطة، خلال ١٩٩٥-١٩٩٨، لبناء ٣١٠٠٠ شقة، في مواقع شتى من الضفة الغربية (٧). فاصابت تلك الخطة «اتفاق السلام» في مقتل.

خلال أوائل عام ١٩٩٥، بدأ العمل ببناء ١١٢٦ وحدة سكنية. أما في أواخر العام نفسه، فبدأ العمل بـ ٢٢٤ وحدة،

وأخذ معدل المستوطنين في الارتفاع، وكان معدله قد ارتفع، خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥، ١٠٪ سنوياً، من ٨٥٠٠٠ إلى ١٤١٠٠٠ مستوطن (٨). (باستثناء القدس الشرقية)، التي نجحت سلطات الاحتلال في تحقيق توازن ديموغرافي بين الفلسطينيين، والمستوطنين اليهود بها فوصل عددهم ١٦٥ ألف يهودي في مقابل ١٧٠ ألف فلسطيني (٩).

خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٥، تم بناء ٧٦١٥١ وحدة سكنية، منها ٦٤٨٦٧ وحدة سكنية داخل حدود البلدية، أقامتها الحكومة الإسرائيلية وباعتها للمستوطنين، وهو ما يعادل ٨٨٪ من مجموع الوحدات السكنية التي تمت إقامتها (١٠).

فيما ارتفعت، عام ١٩٩٦، أعمال البناء في ٩٣ مستعمرة استيطانية في الضفة الغربية، من ضمنها مستعمرات بالقرب من القدس. وخلال عام ١٩٩٧، بدأ البناء في ٤٠٠٠ وحدة سكنية (١١).

في العام نفسه، تم الإعلان عن مشروع مستعمرة «هارحوما»، على جبل أبو غنيم، الذي يقع على بعد ٢ كم شمال بيت لحم، في أقصى الطرف الجنوبي لحدود بلدية القدس، ولبناء المستعمرة، أصدر وزير المالية الإسرائيلية اسحاق موداعي، عام ١٩٩١، أمراً بمصادرة ١٨٥٠ دونماً لبناء المستعمرة. لتستوعب ٣٥ ألف مستوطن تقريباً (١٢). وخلال ثمانية عشر شهراً من ولاية نتنياهو، تم البدء في بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية وفي أواخر عام ١٩٩٧، حدثت هجمة توسعية، استعمارية، حيث تم بناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية ضمن برنامج «ابن بيتك الخاص»، الذي تتبناه جمعية «أمناء»، ويعتبر هذا البرنامج جزءاً من سياسة البناء الهادئ (١٣).

ويفيد تقرير عن الاستيطان، خلال عام ١٩٩٨، أن الحكومة الإسرائيلية أقامت ٩٠٠٠ وحدة سكنية، ونفذت ٩ مشاريع استعمارية، استيطانية، توسعية في ثمانى مستعمرات، على أرض مساحتها ٨٤٧٥ دونماً، فضلاً عن ثلاث مناطق صناعية، وذلك فضلاً عن مصادرة الحكومة على شق ٢٨ شارعاً التفافياً، تمر وسط التجمعات العربية.

إلى ذلك لم يتوقف التوسع الاستعماري الاستيطاني عند توقيع اتفاق «واي بلانتيشن»، في ٢٣/١٠/١٩٩٨، فقبل أن يجف المداد الذي كتب به هذا الاتفاق، شقت سلطات الاحتلال ثمانية عشر طريقاً، بلغت مساحتها ٧٨٧٩ دونماً، ونجح المستوطنون اليهود في الاستيلاء على التلال المجاورة لمواقعهم الاستعمارية، الاستيطانية، وأقاموا عليها منازل متنقلة، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إيداع خرائط هيكلية لنحو ١٥ مستعمرة، على مساحة ٨٣٣٤ دونماً، مع

وضع اليد على ٥٦٦ دونما من أراضي الخليل، وجنين، وبيت لحم، ونابلس (١٤).

وتدفع النشاط الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. ففي مطلع ١٩٩٩، صادرت سلطات الاحتلال ٤٠٠.٠٠٠ دونم لبناء مستعمرات استيطانية جديدة، وطالب نتنياهو الكنيسة الإسرائيلية، أثناء التصديق على ميزانية عام ١٩٩٩، بزيادة ١٣٧ مليون دولار لبناء وحدات سكنية، وتنفيذ عدة مشاريع سياحية، في الضفة والجولان، بناء على طلب الأحزاب الدينية (١٥).

في منتصف مارس / آذار من العام نفسه، صدقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة ٧٦٦٥ وحدة سكنية، لتوسيع مستعمرة «جيلو»، التي تعتبر أكبر المستعمرات الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي للقدس، إذ إنها تسيطر على الأراضي والمناطق العليا المشرفة على بيت جالا، وبيت لحم، وكذلك على مدينة القدس (١٦)، وبدأت الحكومة العمل لشق شارع استيطاني يربط بين مستعمرة تنيصما، والخط الأخضر، بعد مصادرة ٩٢٠ دونما من أراضي الظاهرية (١٧).

بينما استمرت العمليات الهجومية الاستعمارية، الاستيطانية في الضفة الغربية، بدعم من الحكومة الإسرائيلية، وتهدف هذه العمليات إلى إقامة الآلاف من الوحدات لتوسيع المستعمرات القائمة.

ولتغيير ديموجرافية القدس الشريف، بدأت الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ الشارع الالتفافي رقم (٤٥)، بهدف عزل عدد كبير من قرى القدس، وتوصيل جبل أبو غنيم بمستعمرة «معالية أدوميم»، ولمنع الاحتكاك بين بعض المناطق الاستيطانية، وبين القرى الفلسطينية في رام الله، بالإضافة إلى ربط المناطق الإسرائيلية بعضها بعضا، مثل النبي يعقوب، وبسحات زئيف. ويعتبر تنفيذ هذا الشارع، باقى أحداث خطة القدس الكبرى (١٨)، التي اعتمدت خطتها الكنيسة، في مايو / آيار ١٩٩٧، ولتنفيذ هذه الخطة، القائمة على دمج مستعمرات الضفة الغربية في بلدية القدس الموحدة، انتهجت سلطات الاحتلال، سياسة «الترانسفير» ضد الأهالي المقدسيين لخلق وقائع جديدة، حتى تكون ورقة رابحة، من أجل ابتزاز العرب الفلسطينيين، في حال التوصل إلى تسوية مفاوضات الوضع النهائي.

التفاوض بشأن الاستيطان:

مما سبق، يتضح لنا مدى خطورة الهجمات الاستعمارية الاستيطانية النشطة على أهم مقومات الدولة الفلسطينية، وهو الأرض، وتتمثل تلك الهجمات في بناء المزيد من المستعمرات، ومضاعفة عدد المستوطنين، حتى بلغ عددهم ١٨٠ ألف مستوطن، بعد تولي نتنياهو السلطة، في ١٩٩٦ عن طريق فرض سياسة الأمر الواقع.

مما يجعلنا نتساءل: كيف سيتم التفاوض بشأن المستعمرات الاستيطانية؟

ثم، هل يمكن لدولة أن تقوم في ٩٤ جزيرة مبعثرة تطوقها المستعمرات والطرق الالتفافية؟

لقد نصت بنود ووثائق «اتفاق أوسلو»، وما تلاها، على تأجيل مسألة الاستيطان إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، لكن المفاوضات الفلسطينية غفل عن ضرورة تضمين «اتفاق أوسلو» بندا يمنع التوسع في المستعمرات الاستيطانية، في هذه الأثناء.

هنا ثمة سيناريوهات وبدائل للاستيطان، لعل أهمها: أولا: المقايضة:

أى استبدال «فلسطينيو ٤٨» بالمستوطنين اليهود في الضفة الغربية، وقطاع غزة. ومن المتوقع أن ترفض إسرائيل، بشدة، فكرة التخلي عن مستعمرات الضفة والقطاع، وهي مشكلة نفسية لا زالت تؤرق المستوطنين اليهود لعدم شعورهم بالاستقرار الأكيد، والخشية من أن تقدم الحكومة على التخلي عن هذه المستوطنات، كشرط لتحقيق سلام مع الفلسطينيين.

رغم تطمينات زعماء إسرائيل القاطعة، والمتكررة لسكان المستوطنات حول ضمان بقائهم في مستوطناتهم، وعدم اختلاطهم لها تحت أى ظروف، فلقد ثبت، في مرتين على الأقل، بأن تلك الوعود الكلامية لم تستطع أن تصمد أمام الحقائق المتغيرة. ففي المرة الأولى، وبعد الاتفاق الأول لفصل القوات بين مصر وإسرائيل، خرج مستوطنو الجولان في مظاهرة عامة تطالب الحكومة بعدم التخلي عن بوصة واحدة من الجولان، وفي ردها على المتظاهرين، حرصت رئيسة الوزراء، آنذاك، جولدا مائير، على أن تؤكد لهؤلاء المستوطنين «إن إسرائيل لن تتراجع خلف خطوط إطلاق النار لحرب الأيام الستة»، وأنها تعتبر هضبة الجولان، بما فيها القنيطرة، وكل المناطق المجاورة لها، جزءا لا يتجزأ من أرض إسرائيل (١٩).

إلا أن الحكومة الإسرائيلية اضطرت، في النهاية، إلى التخلي عن القنيطرة والمستعمرات المقامة على مقربة منها.

أما المرة الثانية، فكانت حينما اضطرت الحكومة الإسرائيلية، بزعامة مناحم بيجن، إلى التخلي عن مستعمراتها في سيناء، كنتيجة لتوقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل في مارس / آذار ١٩٧٩ (٢٠). فكان للشعور بالخسارة والاحباط لدى مستوطني سيناء أثرا عظيما.

ويصرح بيجن أمام المستوطنين «إن قرار إخلاء مستوطنات سيناء سيبقى نقطة سوداء في حياتي». على أنه إذا كان التخلي عن مستوطنات ومستعمرات سيناء يعتبر، مع ذلك، تنازلا مهضوما، كضمن للوصول إلى سلام مع مصر، من

وجهة نظر الليكود، فإن زعماء إسرائيل حريصون على التأكيد، بشكل لا يدع مجالاً للشك، بأن أي حكومة إسرائيلية لا يمكنها أن تتخذ قراراً مماثلاً، فيما يتعلق بمستعمرات الضفة الغربية، باعتبارها «جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل».

يبقى أنه رغم هذه التأكيدات القاطعة، فإن أحداً لا يستطيع أن يتكهن بمدى قدرة هذه التأكيدات على أن تصمد أمام رياح أي تغييرات سياسية وعسكرية جديدة في الصراع العربي-الإسرائيلي.

تشير آخر الإحصاءات إلى أن «فلسطينيو ٤٨» تخطى حجمهم المليون نسمة بقليل، ويتوقع أن يشكلوا ٢٠٪ من نسبة سكان إسرائيل، عام ٢٠٠٠.

وعلى مدار الخمسين عاماً الماضية، قاوم «فلسطينيو ٤٨» أي محاولة لانتزاعهم من جذورهم، ولحو هويتهم.

ثانياً: التعويض:

بمعنى تعويض إسرائيل عن مستعمراتها الاستيطانية في الضفة، والقطاع، حيث يرجح أن لا توافق إسرائيل على قبول تعويضات، مهما بلغت، بالرغم من تلك التكلفة العالية، لأنها نبغى التشبث بكل شبر من الأرض، مهما أنفقت من أموال، حيث تشير الإحصاءات إلى أن رأس المال المستثمر في المشروعات الاستيطانية في الضفة، وحدها، خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٨٣، بلغ ١٥ مليار دولار (٢١). على أنه في حالة موافقة إسرائيل، يمكن التغلب على هذه العقبة، إذا كان لدى السلطة الفلسطينية القدرة على دفع تعويضات للحكومة الإسرائيلية، مقابل نقل المستعمرات الإسرائيلية من الضفة والقطاع، إلى ما وراء الخط الأخضر من خلال أموال الدول المانحة. وفي هذه الحالة يحتمل قيام مقاومة مسلحة من جانب المستوطنين اليهود، والقيام بأعمال إرهابية في الضفة والقطاع، أو ما وراء الخط الأخضر نفسه. أما إذا رفضت إسرائيل فكرة تبادل السكان، أو قبول تعويضات، فمن المحتمل بأن تقوم بتعزيز المستعمرات الإسرائيلية، بكل الأسلحة والمعدات اللازمة، مع فرض حصار على الضفة والقطاع، والتلويح بالتراجع عن الاتفاقات كافة، التي تم عقدها مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، في حال إصرار الأخيرة على ضرورة اتخاذ قرار حاسم للمعضلة الاستعمارية الاستيطانية في مفاوضات الوضع النهائي.

أخيراً تظل الأرض محور الصراع العربي-الإسرائيلي.

فهل يمكن التنبؤ بما سينتهي إليه المطاف مع هذا السلام المزعوم؟

وهل يمكن لدولة ما أن تقوم في ٩٤ جزيرة مبعثرة في الضفة، تطوقها المستعمرات الاستيطانية، والطرق الالتفافية

من كل حذب وصوب؟ الأمر المتمثل في أقل من خمس الضفة الغربية. مقابل ٥٨٪ من أراضي قطاع غزة، تخترقها المستعمرات الاستيطانية، فتلتهم ٤٢٪ من أراضي القطاع، وتفتت ما تبقى منه في أيدي العرب الفلسطينيين!

الهوامش

- (١) عبدالرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨٦، ص ١٣٦.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٢٦.
- (٤) المصدر نفسه، ص ٢٧.
- (٥) أسامة حلي، مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت) عدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ١١٣.
- (٦) جيفري أرنسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يونيو ١٩٩٦، ص ٢٤.
- (٧) المصدر نفسه، ص ٢٣.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.
- (٩) خليل التفكجي، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩.
- (١١) أرونسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (١٢) خالد عايد، الاستيطان في القدس: جبل أبو غنيم وما يتجاوزه، مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.
- (١٣) تقرير عن الاستيطان في الأرض المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت)، عدد ٣٥، صيف ١٩٩٨، ص ١٢٣.
- (١٤) عبدالرؤف أرناؤوط، تقرير سنوي عن الاستيطان خلال العام ١٩٩٨، الأيام، (رام الله)، عدد ١٠٨٩، ١٢/٣١/١٩٩٨.
- (١٥) الأخبار (القاهرة)، ٦/٢/١٩٩٩.
- (١٦) التفكجي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.
- (١٧) الأهرام، (القاهرة)، ١٤/٣/١٩٩٩.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) عمر إبراهيم الخطيب، جيش الإرهاب الإسرائيلي، مركز الخليج للدراسات العربية، ١٩٨٣، ص ١٩.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ١٩.
- (٢١) ميرفت غزال، البعد الاقتصادي للمستوطنة، صامد الاقتصادي، (عمان)، عدد ١١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ص ٣٨.

معاداة السامية والتوظيف الصهيوني لها

أمين اسكندر

معاداة السامية مصطلح صكه الصحافي الألماني (ولهم مار) عام ١٨٧٩ فى كتاب صادر له تحت عنوان « انتصار اليهودية على الألمانية - من منظور غير دينى » وكان ذلك بعد الحرب البروسية - الفرنسية التى تسببت فى انهيار كثير من رجال المال الألمان، مما ساعد فى ظهور مناخ ينحى باللائمة على اليهود ودورهم فى ذلك الانهيار - كما يذكر د. عبدالوهاب المسيرى فى صفحة ٢٦٧ من موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية - لكن السامية فى هذا الكتاب كانت تختص - اليهود فقط بدلالاتها، وكان ذلك تعبيراً عن توظيف أيديولوجى سيدته الحركة الصهيونية واليهودية العنصرية فترات طويلة فى التاريخ، ولعل ما قاله ناحوم جولدمان يكشف عن ذلك التوظيف ويعرى جوهره « نحن ذهبنا إلى الشتات بملء إرادتنا الحرة، تماماً مثلما أوجدنا الجيتو طوعاً لأجل البقاء فى الشتات » جولدمان : السيرة الذاتية . ص ٧٨، وفى نفس الصفحة يقول « ليس من الممكن إكراه شعب فى المدى الطويل، والاستبداد لا يعدو كونه أبداً أكثر من حادثة عابرة . ففى نهاية المطاف يعيش كل شعب كما يريد هو أن يعيش، مثلما يستحق مصيره بطريقة ما . والشعب لا يببده شعب آخر ابداً . فجريمة إبادة الجنس لا توجد فى التاريخ » . لكن السيد هرتزل زعيم الحركة الصهيونية ومؤسس الصهيونية السياسية كان يعلم استهدافات وأغراض الحركة، كما كان يعى دور الأيديولوجيا الصهيونية فى ذلك، ومن هنا كان فى العداة للسامية باعثاً دائماً يحفز اليهود إلى اكتشاف هويتهم والالتفاف حول بعضهم ورص الصفوف مرتكزين على العنصر العقيدى الصهيونى القائل بضرورة إبطال الجالوت أو النفى ولا سبيل إلى ذلك الابطال إلا باستخدامه كحافز ومحرك للانتقال إلى حالة صهيونية جديدة . هذا هو المقصود بـ « سلب الجالوت » أو تجاوز

المنفى عن طريق الاستعانة بوجود العداة للسامية - كما يذكر د. أسعد رزوق فى كتابه « مقالات فى الصهيونية الحديثة ص ١٨٤ » . لذا كان طبيعياً أن يعتبر هرتزل عداة السامية بمثابة خاصية طبيعية وأبدية تتأصل فى الطبع الإنسانى عند الأمم، وفى ذلك يقول « إن الأمم التى يعيش اليهود بين ظهرانيها كلها عدوة للسامية، إما فى الباطن أو فى الظاهر » و« لولا العداة للسامية، لما كنا حافظنا على يهوديتنا، فهو الذى جعل من اليهود يهوداً » . وهكذا استطاعت اليهودية العنصرية والحركة الصهيونية عبر توظيف أفكارها العنصرية عن الأغيار وشعب الله المختار والمدنسين من الأمم، أن تصيغ عقلية اليهود بصياغة دينية - كما يقول إسرائيل شاحاك فى كتابه « التاريخ اليهودى : الديانة اليهودية وطأة ثلاثة آلاف سنة » « لذلك كان صحيحاً تماماً، أن اليهودى لا يستطيع أن يشرب حتى كوب ماء فى بيت غير يهودى . وقواعد السلوك الأساسية تجاه غير اليهود كانت مطبقة من اليمن حتى نيويورك . ومهما كان التعبير الذى يمكن أن يوصف به اليهود عام ١٧٨٠ - ولا أود هنا، الدخول فى نزاع ميتافيزيقى حول التعابير مثل « أمة » و« شعب » - فالواضح هو أن كل الجاليات اليهودية، كانت فى ذلك الوقت، منعزلة عن المجتمعات غير اليهودية، التى كانت تعيش فى وسطها » . وفى نفس الكتاب يكشف لنا إسرائيل شاحاك كيف أن بنية العقلية اليهودية الصوفية (الدارجة حالياً عند بعض الأوساط فى إسرائيل) تنظر إلى الأغيار بإعتبارهم سلالة شيطان، وأن الأفراد القلائل الذين يتحولون إلى اليهودية، هم فى الحقيقة أرواح يهودية فقدت عندما اغتصب الشيطان السيدة المقدسة (شيخينا أو مانزونايت، أحد العناصر الأنثوية فى رأس الإله الذكر الأصغر، حسب ما

تقول القبلية).

وعن السمات اليهودية التي استخدمها المثقفون في الغرب في حملاتهم ضد اليهود، يذكر إسرائيل شاحاك سبب ذلك في طبيعة الجاليات اليهودية وسلطات زعمائها الشموليين حيث كانت «النكتة ممنوعة بتاتا في الديانة إلا إذا كانت سخرية من الديانات الأخرى. وهجاء الحاخاميين أو زعامة الجالية، لم تعرفه اليهودية ولو في نطاق ضيق.. ولا توجد مسرحيات هزلية يهودية.. أوخذ مثلاً حب التعليم، باستثناء التعليم الديني البحت الذي كان هو أيضاً فاسداً ومتدنياً، كان يهود أوروبا (وإلى مدى أقل يهود الدول العربية) قبل ١٧٨٠م. يكنون احتقاراً شديداً وكرهاً لكل أنواع التعليم (عدا التلمود والتصوف اليهودي) وأجزاء عديدة من العهد القديم والشعر العبري غير الديني. ومعظم كتب الفلسفة اليهودية لم تكن تقرأ، حتى أن أسماءها كانت ملعونة. ودراسة كل اللغات كانت ممنوعة بتاتا. وكذلك دراسة الرياضيات والعلوم والجغرافيا والتاريخ وحتى التاريخ اليهودي» كان عالماً غارقاً في الحرافات المرذولة والجهل والتعصب، لذا فإن تضافر تلك الحالة مع حياة الجيتو بكافة خصائصها والطقوس والعبادات اليهودية والأدوار الوظيفية لليهود في الحياة الاقتصادية للمجتمعات الحاضنة لهم، حيث كانوا يشكلون جماعات وظيفية قتالية وتجارية في المجتمعات القديمة، وكذلك في المجتمعات الغربية حتى القرن ١٩. وعن ذلك يقول د. عبد الوهاب المسيري في موسوعته «اليهود واليهودية والصهيونية - الجزء الثاني» «وقد كانت الجماعات الوظيفية تتكون دائماً من عناصر بشرية غريبة عن المجتمع حتى يمكنها أن تضطلع بوظائف كريهة أو مشبوهة أو متميزة تتطلب الموضوعية وعدم الانتماء، مثل: التجارة والربا والقتال والبغاء».

ولا يجب أن ننسى الصراع الدامي بين المسيحية واليهودية والناج عن عدم اعتراف اليهودية بمجيئ المسيح، وبالتالي عدم صلبها له، إلا أن المسيحية ترى أن دم المسيح معلق في رقبة اليهود، لذا ليس غريباً أن نجد كثير من النصوص المقدسة عند اليهود لا تتوانى عن سب المسيح والمسيحية والمؤمنين بها، بل وتعتبر المسيحية ديانة وثنية، ويحكي عن ذلك إسرائيل شاحاك في كتابه المذكور سابقاً أنه «في عام ١٩٦٢م نشر في القدس جزء من القانون الميموني وهو المسمى «كتاب المعرفة» الذي يحوى معظم القواعد الأساسية للإيمان اليهودي والعبادات، بالعبرية ويقابلها ترجمة إنجليزية. فأعيد النص العبري إلى أصله، والأمر بإبادة اليهود الكفرة» الواجب يقضى بأن يبيدهم المرء بيديه». أما

في الترجمة الانجليزية، فقد جرى تلطيفه: «الواجب يقضى باتخاذ تدابير نشطة لتدميرهم». ولكن النص العبري يواصل الحديث لتحديد أمثلة مختارة من «الكفار» الذين يجب أن يبادوا مثل: «يسوع الناصري وتلاميذه..» ومن المعروف أن النصوص الدينية اليهودية لا تذكر اسم المسيح بدون أن تقرنه بتعبير «ليخفى اسم الشرير» كل عوامل تلك البيئة جعلت المجتمعات الحاضنة لليهود تشكل رد فعل تجاه عنصرية اليهود سماه البعض معاداة السامية، ومما لا شك فيه إنه قد حدث اضطهاد لليهود في الفترة الكلاسيكية من التاريخ القديم وحدث أيضاً في التاريخ الحديث (الهولوكوست)، لكن هناك فرقاً واضحاً بين الفترتين، ففي فترة التاريخ القديم كانت الاضطهادات والحوادث الواقعة لليهود بعض المجتمعات الحاضنة لهم تعبيراً عن حركات شعبية غاضبة وثائرة على سلطاتها ونخبها، وكان بعض اليهود جزءاً من رقائق السطح من حيث المصلحة وفتاوى الحاخامات التي تسمح بنسج علاقات بين اليهود وتلك الرقائق.

وعن ذلك يقول إسرائيل شاحاك - نفس المصدر - «يجب علينا أولاً، أن نميز بشكل حاسم بين اضطهاد اليهود في الفترة الكلاسيكية من جهة، والابادة النازية من جهة أخرى، فالأولى كانت حركات شعبية منطلقة من تحت، فيما أثرت ونظمت ونفذت الثانية من فوق، وبفعل الموظفين الرسميين. والتصرفات المماثلة للإبادة النازية التي نظمتها الدولة نادرة نسبياً في تاريخ الإنسانية.. واعتزم النازيون بالإضافة إلى ذلك إبادة شعوب أخرى إلى جانب اليهود. فالفجر أبيدوا مثل اليهود، وإبادة السلافيين كانت قيد التنفيذ مع الذبح المنظم لملايين المدنيين وأسرى الحرب.. ويجب أن نلفت النظر إلى أنه في أسوأ حالات الاضطهاد المعادية لليهود، أي التي قتل فيها اليهود، كانت النخبة الحاكمة - الامبراطور، البابا، الملوك، الأرستقراطية العليا، كبار الكهنة والبورجوازيون الأغنياء في المدن المستقلة ذاتياً - وعلى الدوام إلى جانب اليهود. وانتسب أعداؤهم إلى الطبقات المستغلة والمسحوقة، وإلى الفئات القريبة منهم في حياتها اليومية.. صحيح أنه في معظم الحالات (ولا أعتقد كلها) دافع أعضاء النخبة عن اليهود لا بدافع العاطفة نحو اليهود بوصفهم يهوداً، بل للأسباب التي يستخدمها الحاكمون عادة لتبرير مصالحهم: حقيقة أن اليهود كانوا مفيدين (لهم)، الدفاع عن النظام، كره الطبقات الدنيا، الخوف من تطور الاضطرابات الشعبية لتصبح ثورة شعبية عارمة. ورغم ذلك، تبقى الحقيقة، وهي أنهم دافعوا عن اليهود. لهذا السبب كانت كل

مجازر اليهود خلال الفترة الكلاسيكية، جزءاً من ثورة فلاحية أو حركة شعبية.. القاعدة العامة يمكن ملاحظتها في كل مذابح اليهود الكبرى في أوروبا المسيحية: خلال الحملة الصليبية الأولى، لم تكن جيوش الفرسان النظامية التي يقودها نبلاء مشهورون، هي التي اعتدت على اليهود، بل الجماهير الشعبية التي تألفت من الفلاحين والمعدمين».

لم يكن إسرائيل شاحك ناقدا مغالياً، أو ناقما كاظم غيظه، لكنه كان راصدا لتاريخ اليهود وحركاتهم وفتاوى حاخاماتهم، فها هو الحاخام يوثيل سيركيس، مؤلف بيت حداث (شروحات للتلمود) وأحد أكبر الحاخامات في زمانه (بولندا القرن ١٧) يفتي بأن المحافظين وصغار النبلاء والأرستقراطيين يمكن أن يعالجوا يوم السبت لتفادي عدواتهم التي تنطوي على «بعض الخطر».

إذن الاضطهاد المعادي لليهود في العصور الكلاسيكية جاء من فقراء المجتمعات الذين ثاروا على النبلاء والحكام والأرستقراطية وأتباعهم من اليهود المبررين للاستغلال والداعين لاستمرار تلك النظم ومصالحها لأنهم من المستفيدين منها. أما الاضطهاد المعادي لليهود في العصور الحديثة فقد حدث مع ظهور الدولة الحديثة وإلغاء نظام القنانة والحصول على الحد الأدنى من الحقوق الفردية، مما أثر بالسلب على الدور الاجتماعي - الاقتصادي لليهود، وكذلك أثر بشدة على سلطة الجالية اليهودية (الجيئو) على أعضائها، وحصل الأفراد اليهود على حرية دخول مجتمعات بلدانهم وبالذات بعد الثورة الصناعية والثورة الليبرالية وظهور الدولة القومية التي تكتسب شرعيتها من التاريخ المشترك والثقافة المشتركة (وهذا ما لم يتوافر لليهود). وكان ذلك يعني أن هناك بنيانا ينفار وبنيانا يعاد من جديد. فترة التحول تلك ذهب بعض اليهود ضحية لها. ضحية عدم القدرة على مواءمة المتغيرات، أو ضحية نظرة المصلحة في البنيان الجديد لهم كجزء من «القديم الذي يجب أن يزال، أو ذهبوا ضحية الكره العميق للمجتمع الحديث بكل مظاهره، أو ذهبوا ضحية التنافس العرقي في ظل صعود فكرة الدولة - القومية.

وفي محاولة من د. عبد الوهاب المسيري لفك طلاسم وضع اليهود في أوروبا، وبالذات فترة الإبادة النازية لليهود وأسبابها التاريخية والحضارية، يركز على عملية التحديث، أو تحول المجتمع الغربي من النمط التقليدي إلى ما يسمى بالنمط العقلاني في الانتاج والادارة، وقد أدى التحديث السريع في ألمانيا - وبالذات لأنه جاء متأخراً عن غرب أوروبا - إلى اضطرابات اجتماعية نتجت من عدم توفر الفرصة

لأعضاء كثير من الجماعات والأقليات للتأقلم مع الوضع الجديد، وقد ظهر ذلك جلياً، حينما سعت الدولة الألمانية الجديدة (ذات التوجه البروتستانتي) إلى وضع كافة النشاطات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، تحت سيطرتها، مما نتج عنه صدام بين الدولة والكتلة الكاثوليكية، والذي وقف أعضاء الجالية اليهودية فيه إلى جانب الدولة، ولعل ذلك كان السبب في صدام واسع بين اليهود والكاثوليك في ألمانيا. ومن الحقائق الأساسية أيضاً أن التحديث في العالم الغربي ارتبط عضوياً بالمشروع الاستعماري الغربي. ولم تدخل ألمانيا حلبة الاستعمار إلا في أواخر المرحلة بعد أن كانت إنجلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا كانت قد أخذت معظم الكعكة، ومن هنا فألمانيا كانت محرومة تقريباً من مجال استعماري تصدر إليه مشاكلها وبالذات بعدما ضربت في الحرب العالمية الأولى، ومن هنا كان تركيز المشروع النازي على تفريغ مناطق الجوار من السلاف، وبالفعل تمت إبادة الملايين منهم، بأعداد تفوق اليهود، وقد حدث أن المناطق التي كان النازيون يودون ضمها كانت تضم يهوداً كان لا بد من القضاء عليها، كما شهدت أوروبا في تلك الفترة انتشار الأفكار الداروينية الاجتماعية وفلسفة نيتشة التي لاقت ذيوها واسعا بحيث أصبحت شعارات مثل البقاء للأصلح، دليلاً للعمل ومرشداً للتقدم. هذا بالإضافة إلى وضع اليهود ذاته في ألمانيا، حيث كانوا مع منتصف القرن ١٩ في وضع ونفوذ وشأن (ثلاثة من أهم مستشاري بسمارك من اليهود)، وكان منهم كبار التجار وساكنتي المدن الكبرى، وبروز مساري يهود بولندا المنغلقيين وبالذات بعد ضم بولندا إلى ألمانيا، وبعد الحرب العالمية الأولى تحولت ألمانيا إلى مركز للثقافة العبرية نتيجة لهرب عديد من الكتاب اليهود من روسيا. وقد أدى كل ذلك إلى أن أصبح اليهود عنصراً عضوياً غربياً يقف خارج المجتمع، و هنا جاء الدور البارز لفرع المنظمة الصهيونية في ألمانيا والذي ترأسه كورت بلومنفلد - في طرح شعارات قومية كانت معاكسة لدعوات الاندماج وروحها. وهكذا هيأت التربة لاستقبال النازية وتطهيرها للغرباء. لكن يجب ألا ننسى أن هناك علاقات وثيقة قامت بين الصهاينة والاساميين مثل علاقة هيرتزل بفون بليهنفي الوزير اللاسامي في حكومة القيصر نيقولا الثاني، وعلاقة جابوتنسكي مع تيلورا القائد الأوكراني الذي نفذ مذابح قتل فيها آلاف من اليهود عام ١٩١٨، وعلاقة بن جوريون مع اليمين الفرنسي المتطرف إبان حرب التحرير الجزائرية وكانوا ضد يهود فرنسا.

وربما كان أفظع تلك الأمثلة الترحيب بصعود هتلر إلى السلطة لأنه يشار إليهم بالاعتقاد بالتفوق العرقي، وبمعارضته لاستيعاب اليهود ضمن العرق (الآري)، فهناؤا هتلر بمناسبة انتصاره على العدو المشترك: قوى الليبرالية وقد كتب ذلك الدكتور جواشيم برنز - الحاخام الصهيوني - نائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الأسبق، في كتابه «نحن اليهود» «معنى الثورة الألمانية بالنسبة للأمة الألمانية، سيتضح في نهاية الأمر لأولئك الذين أوجدوها وشكلوا صورتها. لكن معناها بالنسبة لنا يجب تحديده فوراً: «فقدت الليبرالية مستقبلها، الشكل الوحيد للحياة السياسية التي ساعدت على اندماج اليهود، قد غرق» وبالإضافة لذلك، قال «نريد استبدال الاندماج بقانون جديد: إعلان الانتماء إلى الأمة اليهودية والعرق اليهودي، الدولة القائمة على مبدأ نقاء الأمة والعرق، لا يمكن أن يحترمها ويجعلها إلا اليهودي الذي يعلن انتماءً من هذا النوع».

هكذا ينكشف لنا من خلال سياق تطور الغرب ومجتمعاته، كيف ساهم اليهود والحركة الصهيونية في زبوع فكر وممارسة معاداة السامية، وكيف كانوا في مرحلة يعتبرونها طريق الحفاظ على نقاء العرق ووضوح الهوية. ومن هنا أيضاً ساد لدى كثير من الرأي العام - وبالذات في الغرب - أن معاداة السامية تعني معاداة اليهود، وهذا ليس صحيحاً وليس دقيقاً، حيث أن السامية تعني عند العلماء ثلاثة احتمالات: الانتماء للديانات السامية عند مجموعة من الشعوب التي تنتمي إلى أصل واحد وتشمل العرب والعبرانيين والفينيقيين والآراميين والبابليين والآشوريين، التي سكنت منذ القدم شبه الجزيرة الكبرى (أراضي سوريا وبين النهرين والعراق من شواطئ المتوسط إلى سفوح جبال إيران وأرمينيا). وإلى هذه الشعوب تنتمي ثلاثة من أصحاب الديانات الكبرى في العالم - الديانات الإيجابية التي لم تنشأ على نسق الوثنية القديمة بل تعود في أصولها إلى تعاليم من الوحي الإلهي - كما يذكر روبرتسن سميث في «محاضرات في ديانة الساميين».

إذن نحن أمام ثلاثة من الأديان الإلهية اعتنقتها شعوب عديدة في أرض الجزيرة العربية، وهكذا نستطيع أن نؤكد أن السامية قد ظلت تلك المنطقة كلها بدياناتها وشعوبها وحضاراتها.

ومن المعروف أيضاً أن السامية تعود إلى سام بن نوح، وذلك بعدما تم إنزال غضب الرب على الإنسان من ذرية آدم وحواء (قال) الرب أمحو عن وجه الأرض الإنسان الذي خلقته (تكوين ٦: ٥-٧)، وإثر ذلك قرر الرب أن ينزل بالعالم

كارثة الطوفان، عندها كان نوح قد «وجد نعمة في عيني الرب» وأمره قائلاً: «اصنع فلكتا من خشب، وهكذا نجى نوح وبنوه وامراته ونساء بنيه (تكوين ٧: ١)». أما البشر الجدد الذين عمروا الأرض بعد الطوفان، سلالة نوح (سام - حام - يافث). ذهب سام استوطن بلاد العرب وما يليها من أقطار الشرق الأدنى، وحام استوطن أفريقيا، ويافث استوطن أوروبا وآسيا الصغرى - ذلك ما أخذ به فلاسفة الشرق. ويتبين من ذلك أن سام خرج من عباءته شعوب سامية متعددة، ويتناول روبرتسن سميث - العالم الأشهر - في ديانة الساميين ذلك قائلاً: «يميل معظم المفسرين إلى النظر إلى تصنيف المجموعات البشرية - كما ورد في الإصحاح العاشر على إعتبار أنه قائم على أسس جغرافية وسياسية لا على أسس عرقية، فالفينيقيون والكنعانيون - على سبيل المثال - يعتبرون من نسل حام وأبناء عم المصريين، وهو تصنيف أقرب إلى الحقيقة التاريخية، لأن كنعان ظلت لعدة قرون خاضعة لمصر في حقبة سابقة على الغزو العبراني، ومن ثم فقد وقعت الديانة والحضارة الفينيقية تحت التأثير المصري. أما من الناحية العرقية فالكنعانيون أقرب إلى العرب والآشوريين». لذا فلا بد لنا أن نتذكر أن الباحثين المحدثين حين يستخدمون مصطلح سامي «فإنهم لا يتحدثون بإعتبارهم مفسرين للتوراة، بل يقصدون بها أن يجمعوا بين كل الشعوب (العبرانيين والسريين والعرب والآشوريين والفينيقيين). ومن هنا يتبين لنا أن الدليل التاريخي المباشر الذي لا يقبل الشك بالنسبة لأصول الشعوب «يعد أمراً مستحيلاً» كما يقول روبرتسن سميث. أما اللغوي الألماني «شلو تزر» فقد استخدم تعبير الجنس السامي من أجل الدلالة على مجموعة الشعوب التي عاشت في الطرف الغربي من القارة الآسيوية (العرب والبابليين والآشوريين والآراميين والسريين والعبرانيين). كما يعلن العالم الفرنسي هنري فليش «إنه ينبغي ألا يفهم من استعمال كلمة السامية أي شيء أكثر من مجرد اصطلاح لتيسير الأمر على الباحثين دون القصد إلى أية دلالة عنصرية» ويذهب عالم الأنثروبولوجيا السويسري يوجين بيتار إلى ما هو أكثر حسماً من ذلك، إذ يقول: «إن اليهود جميعاً بعيدون عن الانتماء إلى عنصر يهودي... فنحن لا نستطيع أن نعتبر اليهود الآن أعضاء في مجموعة بشرية متحدة العنصر، ولا حتى يهود فلسطين التي جلبت إليها الحركات الصهيونية إسرائيليين بدون أي إنتقاء. فاليهود ينتمون إلى طائفة دينية انضمت إليها في جميع العصور أخلط من أجناس مختلفة».

لذلك كان طبيعياً أن يظهر الفلاشا كجزء من الأحباش، واليهود الألمان الذين تتوافر فيهم نفس المميزات العضوية لسائر أبناء الجنس الجرمانى، ويهود التاميل من الهند حيث تميل البشرة إلى السمرة الداكنة، وهناك يهود «الخزر» الذين يفترض أنهم من الجنس التركى.

ما يهمنا أن نؤكد عليه أن عنصر الجنس عنصر متشعب المستويات مختلط المعالم، مستحيل النقاء. ما بالنا والحديث يتناول «الجنس اليهودى». والذي يتأكد إختلاطه بنص التوراة نفسها. وذلك عندما ذهبن بنات كاهن مديان السبع ليستقين الأغنام ويملأن الأجران، فأتى الرعاة وطردهن. فنهض موسى - الذى كان هارباً بعد أن قتل مصرياً، وطلب فرعون رأسه مقابل تلك الجريمة - وأنجدهن وسقى غنمهن. المهم أبلغن بنات كاهن مديان أبيهم بتلك الواقعة. ورأى الرجل تكريم موسى. فدعاه لوليمة. وسكن موسى مع كاهن مديان، وتزوج إبنته صفورة، وأنجب منها إبناً دعا إسمه جرشوم «فاعطى موسى صفورة ابنته، فولدت له إبناً فدعا إسمه جرشوم، لأنه قال كنت نزيلاً فى أرض غريبة» ٣١ - ٣٣ خروج ٢. وبعد أن استقر العبرانيون فى أرض كنعان وامتلاكهم شطراً منها، تغيرت طبيعتهم واختلط عنصرهم ففقدوا جنسيتهم الأولى بإندماجهم فى عناصر شتى وإنضمام غيرهم من الأجناس إليهم ممن اعتنقوا الدين اليهودى خصوصاً فى زمن النبى داود والنبى سليمان الحكيم كالحثيين - شعب غير سامى - كما تزوجت عشيرة إبراهيم مع شعوب كنعان، كما تزوج يوسف النبى من «أستات» المصرية (إبنة كاهن أون) وتزوج الملك داود من إبنة ملك جشور الكنعانى، وتزوج الملك برمباب اليهودى من إبنة شيشاق الأول فرعون مصر.

الأمثلة كثيرة ومتعددة، وكلها تؤكد على أن سامية الجنس، فكرة أسطورية ليس لها واقع فى التاريخ. تبقى إذن سامية اللغة، ومن المعروف أن هناك عائلة كبيرة يطلق عليها اللغات السامية، وعلى رأسها اللغة العربية والأكدية والآشورية والبابلية والآرامية والكنعانية والسريانية والفينيقية والأمهرية والعبرية والحبشية، وهناك لغات أخرى بعضها مات وبعضها مازال حياً ومواصلاً دوره فى تفاهم البشر وتحديد سمات الأمم. تلك هى قصة السامية بدعاويها الثلاث، دين وجنس ولغة. أما إذا جارينا تلك الدعاوى الزائفة، فلا ننسى أن العرب ساميون وكذلك لغتهم.

لكن الغريب أن اليهودية والصهيونية قد وظفتا تلك السامية والجنس السامى واللغة بل والدين لصالحهما، حتى

وصل لمفهوم الكثيرين التطابق بين معاداة السامية ومعاداة اليهود. وقد ساعد على ذلك فعل اليهود والصهاينة الأيديولوجى والعقيدى والدور الوظيفى لليهود وكذلك رد فعل الغرب تجاه تلك الأفعال وبالذات عندما سادت لديهم أفكار مثل دم المسيح المعلق على رقاب اليهود، وعندما بزغ عصر الدولة - القومية المستندة على السمات المميزة لشخصية الوطن - الدولة.

بعد ذلك لابد من استيضاح تأثير معاداة السامية على اليهود والصهاينة فى أجيالهم الحديثة - أجيال الدولة - بعد أن تكشف لنا أن معاداة السامية فى التاريخ اليهودى القديم كانت حافزاً ومحركاً للانتقال إلى حالة صهيونية بعد مرحلة اليهودية العنصرية، وبالتالي فإبطال الجالوت (النفى) لن يتم إلا بالهجرة للوطن فلسطين (إسرائيل) أما الآن فمعاداة السامية تعنى تنشئة الأجيال الجديدة وبدخلها الثار الدائم من الأغيار المعادين للسامية اليهودية!! وبالذات عندما يستند ذلك على ما جاء من مفاهيم فى التوراة والتلمود حول الأغيار، بالإضافة إلى بعض الوقائع العينية لمعاداة السامية فى الغرب وعلى رأسها الهولوكوست، كما أن معاداة السامية تعنى الآن لدى دولة اليهود الحصرية امتلاك أداة إبتزاز لحكومات الغرب الذين تورطوا فى معاداة السامية وألمانيا وقصة الدعم الهائل (لدولة إسرائيل) مثل على ذلك. بالإضافة إلى امتلاك أداة تشهير هامة توظف فى الحملات ضد أى شخص أو حكم أو حزب أو جماعة تفكر ولو للحظة واحدة فى رفض هذا الابتزاز، ولعل ما حدث لجارودى خير دليل على ذلك.

وأخيراً يستنتج من ذلك أن ذلك المفهوم المحمل بالأيديولوجيا يؤثر كثيراً على عملية صنع القرار الإسرائيلى، حيث أن الأيديولوجيا اليهودية بما تحمله من عنصرية وشمولية بل ومعاداة للإنسانية تقضى بأن اليهودى أعلى شأن من أى إنسان آخر وأن دولة إسرائيل لا يمكن أن تتنازل عن أى جزء من أرضها لأنها أرض يهودية مقدسة، وهكذا كلما أصبحت إسرائيل أكثر يهودية تزايد تأثير سياساتها بالاعتبارات الأيديولوجية اليهودية، وتكدست معاهدها الدينية ومدارسها الابتدائية بفتاوى الحاخامات ونصوص التوراة والتلمود والشروحات العديدة لهما.

وهكذا تحولت عقدة الشعور بالاضطهاد إلى عقيدة اللاسامية عند هرتزل ونوردا حيث اعتبر هوية اليهودى متوقفة على وجود العداء للسامية، وأصبحت تلك العقيدة جزءاً من نسيج الثقافة السياسية السائدة فى التجمع الإسرائيلى الاستيطانى العنصرى.

الحساب الختامي لترشيح عزمي بشارة

عبد القادر ياسين

بعد تردد غير قليل، أقدم د. عزمي بشارة على ترشيح نفسه لمنصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في خطوة غير مسبقة في الوسط العربي هناك، أثارت اللغط من حولها، وتركت أثراً يصعب محوها.

وفي حديث لاذاعة إسرائيل، صباح ١٥/٣ الماضي، برر بشارة خطوته هذه «لأن أحداً من المرشحين الأربعة لرئاسة الحكومة لا يملك أملاً بعبور نسبة الخمسين بالمئة المطلوبة في الجولة الأولى، ليصير رئيس حكومة، لذلك فإن ترشيح العربي لن يضر باحتمالات أحد، وبخاصة أن أقطاب السياسة العرب في إسرائيل سيوجهون ناخبهم لمن يجب التصويت له في الجولة الثانية». أردف بشارة بأن عودته إلى ترشيح نفسه جاءت بعد أن أظهر استطلاع لحساب حزبه (التجمع) بأن بشارة سيفوز بـ ٥٥ في المئة من أصوات الناخبين العرب، مقابل ٢٥ بالمئة لباراك، و٧ بالمئة لموردخاي، و٣ بالمئة، فقط لنتنياهو (١).

وسرعان ما وصل رد رئيس «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» (حداش) اليسارية، محمد بركة، على بشارة، بقوله: «إننا نذهب في الجولة الأولى إلى انتخابات تم تحديد حجم الصوت العربي فيها، ما يجعلنا نعجز عن الالتقاء بثقلنا الجماعي في صالح مرشح معين، نحصل منه على امتيازات خاصة لصالح جماهيرنا» (٢).

في اليوم التالي، أقرت قيادة «التجمع الوطني الديمقراطي» ترشيح رئيسها، بشارة، الذي بادر بدوره إلى إعلان الترشيح بنفسه، في مؤتمر صحفي، عقده في

تل أبيب.

تدفقت الاعتراضات على هذا الترشيح من رموز عربية شتى في إسرائيل، فرأت «الجبهة» في ترشيح بشارة ما يسهم في «تحييد العرب عن دائرة التأثير، وربما حسم هوية رئيس الحكومة الإسرائيلية القادمة». فيما رأى رئيس «الجبهة»، محمد بركة، في الترشيح «خطوة استعراضية، أو احتجاجية، ليست مفيدة، (تطرح)، الآن دون تشاور، أو نقاش واسع حولها، في أوساط العرب في إسرائيل». وقد أردف بركة أن مبادرة بشارة هذه «مؤشر على ضائقة كبيرة لديه، ومخاوف من عدم عبوره نسبة الحسم»، وقوامها حوالي خمسين ألف صوت. إلى ذلك يؤكد بركة بأن تلك الخطوة «تضعف الصوت العربي، والتأثير العربي في الجولة الأولى، وتنقله إلى الجولة الثانية، في وضع يجعل العرب مضطرين للتصويت إما لباراك، وإما لموردخاي، لأن تصويت العرب لنتنياهو غير وارد في الحساب» (٣).

بعد اسبوع واحد، أكد بيان أصدرته «الجبهة» على الدوافع نفسها لترشيح بشارة نفسه، وإن أضافت إليها: «... ولدغدغة مشاعر حب الذات لدى المرشح، لما يرافق الترشيح من شهرة في الاعلام... ولا يهم ما يحدثه ترشيحه من أضرار لمعركة إسقاط بنيامين نتنياهو» (٤).

المرشح الرابع في قائمة «الجبهة» للكنيست، د. عفو اغباريه، تساءل، في استنكار: «من هو الجسم الديمقراطي الذي انتخب، ورشح عزمي بشارة عن الجماهير العربية؟! واستطرد اغباريه: «ان ترشيح عزمي بشارة لرئاسة حزبه لم يحسم بشكل ديمقراطي، وإنما

نصب نفسه، قبل أى انتخابات فى حزبه، رشح بشارة نفسه لرئاسة الحكومة، ليرأس القائمة الموسعة (العربية)، التى تباحثنا فى اقامتها، فوضع بذلك عقبة أمام التحالف. إجمالاً، لديهم (فى التجمع) مشكلة كحزب، وليس مشكلة مرشح الحكومة، فحسب، وأعنى بها مشكلة (د. أحمد الطيبي) الذى تحالف معه (بشارة)، بقوة، داعياً إياه لأن يكون مرشحاً ثانياً معه. وانتهى د. اغباريه إلى الاستنتاج: «هذه لم تكن عملية ديمقراطية فى حزب ينقش على علمه (الموقف الديمقراطي)» (٥).

من جهتها اختارت حركة «أبناء البلد» - القومية التقدمية - التحالف مع الحزب الشيوعى فى ائتلاف «الجبهة». يقول السكرتير العام لأبناء البلد، رجا اغباريه: «كأبناء بلد، لن نصوت لمرشح رئاسة الحكومة، إلا إذا نشأ اجماع عربى فى الداخل، مقابل تحقيق مطالب متفق عليها بين جميع الأحزاب، يتبناها مرشح الرئاسة، علناً، فى اتفاق مكتوب. عندها سنعلن موقفنا!.. أما بخصوص وجود مرشح عربى غير متفق عليه لرئاسة الحكومة، فسينحول الأمر إلى كاريكاتير سياسى، من الدرجة الأولى! نكتة! مصدر شقاق، وخلاف، وليس أساساً للتوحيد. وأعاد قائد «أبناء البلد» ترشيح بشارة إلى «رغبات ذاتية»، ونفى أن يكون هذا الترشيح يمثل «رغبة الأقلية القومية فى إسرائيل». مشدداً على أن «من يريد تمثيل الأقلية القومية، يجب أن يحظى بتأييد الأحزاب التى تمثل هذه الأقلية» (٦).

فى الثانى من إبريل / نيسان الماضى، اتخذت قيادة «القائمة العربية الموحدة» قراراً، بالاجتماع، عارض ترشيح بشارة، «لما له من ضرر كبير على الجمهور العربى فى إسرائيل، ومسيرة السلام العادل.. ويؤدى إلى حرق الأصوات العربية، ويصب فى مصلحة نتنياهو، واليمين المتطرف فى إسرائيل، ويلحق الضرر بالمصلحة الوطنية العربية، ويسىء لنضال الشعب الفلسطينى». فى الاجتماع نفسه اتخذت قيادة «الموحدة» قرارها القاضى بالموافقة على الارتباط بفائض الأصوات مع «الجبهة» (٧).

المسوغات نفسها عاد وحررها رئيس «الحزب الديمقراطى العربى» عبدالوهاب دراوشة، أحد الطرفين الرئيسيين فى «الموحدة» وقلل دراوشة من احتمال تحول أصوات بشارة فى الجولة الأولى إلى باراك، فى الجولة الثانية، لأن «عزمى بشارة يقوم بحملة دعائية، ترى أنه لا فرق بين نتنياهو

وباراك.. لذلك أخشى أن عشرات الآلاف من الأصوات - التى قد يحصل عليها بشارة، فى الجولة الأولى - لن تغير موقفها، خلال اسبوعين، بفصلان بين الجولتين، وستظل معادية لباراك، فى الجولة الثانية لتكون النتيجة خسارته، وتحقيق نتنياهو الفوز الكبير. لذلك اعتبر كل صوت لعزمى بشارة، فى الجولة الأولى، صوتاً ضائعاً لنتنياهو، فى الجولتين. وفى ضوء ذلك لن يبقى مجال للتفاوض، خلال اسبوعين، مع المرشح الذى يدخل التصفية، لأنه سيكون مشغولاً بقضايا أخرى.. وبخاصة لأن بشارة ليس مرشحاً متفقاً عليه فى الوسط العربى، وهو مرشح غير مقبول من الأغلبية الساحقة من الداخلين العرب» أردف دراوشة: «حتى لو حصل بشارة على واحد بالمئة من الأصوات فى الدولة، أو ٢ بالمئة، لن تكون له أهمية، بعد انتخابات الجولة الأولى.. سيكون بشارة قد حرق الأصوات». وشدد دراوشة هجومه على بشارة، إذ يرى دراوشة بأن «الموقف المغامر وغير المحرب الذى يقوم به عزمى بشارة، تحت شعارات فضفاضة كبيرة، لن تقنع الشارع العربى، والدليل على ذلك أن بشارة سيحرق نفسه، والتجمع، فى الانتخابات التشريعية، وفى الانتخابات للرئاسة» (٨).

مسئول المركز الإعلامى «للقائمة العربية الموحدة»، محمد دراوشة أعاد معارضة «الموحدة» لترشيح بشارة إلى سببين: «الأول أنه قام بهذا العمل بدون تنسيق مع القوى السياسية العربية.. والثانى، مبدئى أكثر، أن المعركة، اليوم، حول هوية المرشح الفعلى الذى سينجح فى انتخابات رئاسة الحكومة، ووجود مرشحين قريبين منا، يمكن المناورة بينهما، والضغط على أحدهما، من خلال الآخر، لا تحوجنا إلى مرشح عربى، قد يظهر بمظهر يائس.. لن يحصل (بشارة) على أكثر من ثمانية أعشار بالمئة» (٩).

أما العضو البارز فى «لجنة الوفاق الوطنى» (*)، الشاعر المعروف، سميح القاسم، فكان قاسياً فى رفضه خطوة بشارة: «أراها غير ناجحة، واعتبرها - فى هذه الحالة - تعيسة، وضارة جداً. وفى هذا السياق استذكر ما كتبه الصحافى جدعون ليفى، فى (هآرتس)، قبل اسابيع، حين قال إن إسرائيل لم يكن ينقصها، فى هذه الأيام الصعبة التى تمر بها، سوى عزمى بشارة، ليرشح نفسه لرئاسة الحكومة فى إسرائيل، وملكة جمال عربية لإسرائيل! يستطرد القاسم، فيرى بأن بشارة، قدم أكبر شهادة (أسرلة)،.. أكثر من الشرطى، ومن حرس

الحدود، وأكثر من مفتش المعارف، ومن الطبيب في القاعدة العسكرية.. أى أنه ارتكب ما يدعو لالغائه.. دولة اليهود، التى يريد عزمى بشارة تغيير طابعها.. (ليس) بهذه الطريقة، ولا بالانضمام فيها، أو المشاركة فى مشروعها». أما عن اعلان بشارة عن عزمه تخليص الجماهير العربية فى إسرائيل من هامشيتها، ومنحها الخيار الوطنى، فيرى القاسم بأن «هذا الكلام ينطوى على غرور كبير، وادعاء غير معقول، ومرضى!». وتعلو نبرة القاسم، شيئاً فشيئاً، فى انفعال واضح، حتى يتساءل: «من هو عزمى بشارة ليقف بوجه جماهيرنا، الآن؟» ويرد القاسم على تساؤله بنفسه: «قبل أن يولد (بشارة)، تواجدت قوى وطنية لتعميق الانتماء، والوجود القومى، والهوية القومية فى هذا الوطن. وهناك قوى علمت بشارة نفسه الانتماء القومى، والفكرى، والأيدىولوجى، وأرسلته للدراسة فى الخارج (***) فماذا يظن أنه فاعل؟». أما الرد على تهميش الجماهير العربية - برأى القاسم - «فلا يتم بتعميق التمزق داخلها، بل بالعمل على توحيدها، ورص صفوفها» (١٠).

لم يقف بشارة مكتوف الأيدى، بل انبرى يرد على معارضيه بكل قوة. وإن بدأ حملة الرد بانفعال ملحوظ، فرأى بأن «معظم الانتقادات الموجهة للترشيح غير مؤسسة، وفارغة». وتساءل بشارة: «متى يلجأ الناس إلى ادعاء كاذب؟». ورد بنفسه على تساؤله: «عندما تكون ادعاءاتهم الحقيقية ضعيفة، أو يخجلون منه، أو ينفونها!». ثم فند بشارة الادعاء بأن ترشيحه يؤثر، سلباً، على امكانية باراك أو موردخاى، فوصفه بأنه «ادعاء ضعيف»، إذ «لا يمكن حسم المعركة فى الجولة الأولى». و«ثانياً: فإن عملية الضغط على عزمى بشارة توفر الضغط على باراك». إلى ذلك عاد بشارة فرد: «هناك نوعاً من التآمر على التيار القومى» (١١).

عن سؤال الصحفى الفلسطينى عن مدى حاجة جماهير الوسط العربى فى إسرائيل إلى مرشح عربى لرئاسة الحكومة، رد بشارة: «أعتقد أنها بحاجة إلى تنظيم ذاتها، كأقلية قومية، وهى بحاجة - أيضاً - لأن تتقن قواعد اللعبة السياسية الإسرائيلية، وأن تستخدم الأدوات البرلمانية، وكافة الأدوات الأخرى للتأثير على عملية صنع القرار فى الدولة. الترشيح ضرورى، أيضاً، من الناحية الثقافية، والنفسية لشبابنا، فيه نوع من الانتماء، والتشديد على الانتماء العربى، وفيه - أيضاً - تثقيف على فكرة أننا لسنا رعايا فى هذه الدولة، بل مواطنين. وأنا

نأخذ موضوع المواطنة بصورة جادة، إلى حد الترشيح لرئاسة الحكومة». فى رده على سؤال آخر للصحفى نفسه، أكد بشارة: «نحن (نتكتك)، سياسياً، ولكن دون التنازل عن كرامتنا القومية. نحن لا نفعل ذلك عبر اليسار الصهيونى، بل لا نخجل أن نقدم مرشحنا مشدداً: وسنمضى فى الترشيح حتى النهاية» (١٢).

أما زعم معارضى بشارة بأن ترشيحه جاء رد فعل، فإن بشارة يرد بأن التجمع «يلاقى تجاوباً واسعاً جداً بين الجمهور، ويعطى مجالاً للتيار القومى للعمل.. أعتقد أن كافة الأوساط الوطنية، التى لا تنتمى للحزب الشيوعى، ولا للحركة الاسلامية.. غالبية شعبنا.. وبالتالي فإن التكتيك الانتخابى التجمعى ليس فقط أثبت نفسه كتكتيك، على المدى القصير، وهو الانتخابات، وإنما يفتح مجالات استراتيجية واسعة للتأثير على رأى العام العربى فى إسرائيل، وكسبه للتيار القومى.. إنه التيار الصاعد، والمبشر، وربما المهيمن، على المدى البعيد» (١٣).

«المركز اليهودى العربى للسلام»، فى جعفات حبيبة، والتابع للكيبوتس القطرى، اتهمه معارضو ترشيح بشارة بأنه كان وراء تحالف «التجمع» بقيادة عزمى بشارة، مع «الحركة العربية للتغيير»، بقيادة د. أحمد الطيبى. وقد سبق أن تردد، غير مرة، بأن ذلك المركز يخدم السلطة الإسرائيلية، بأنشطته، وبالتحديد «الجهات الأمنية». نشر ذلك فى الصحف العبرية، وبأقلام عبرية، أيضاً. تقول مديرة المركز، د. سارة اوستسكى: «أنظر بإيجاب نحو فكرة ترشيح عربى لرئاسة الحكومة فى إسرائيل.. (أولاً) آن الآوان، بعد خمسين عاماً، أن يعرف الجميع أن المواطن العربى قادر على الوصول إلى أية منافسة، على أى منصب، فى هذه الدولة. (ثانياً) فى الجولة الثانية، فإن ذلك المرشح قادر على مفاوضة اثنين من المرشحين.. والحصول على شروط محترمة. فى هذه الحالة، سيصوت العرب بصورة جماعية، موحدة لا كأفراد». مع ذلك فإن اوستسكى لم تخف خشيتها من ألا يخرج العرب للتصويت، فى الجولة الثانية! (ثالثاً) ترشيح عربى جعل الجميع يتحدثون عن الناخبين العرب.. ذلك أنه فى الترشيح ما يكفل طرح القضية العربية والشراكة العربية فى الانتخابات، فى العناوين» (١٤).

بعد أن هدأت معركة الترشح، وقبل اجراء الجولة الأولى فى الانتخابات ببضعة أيام، صرح عزمى بشارة بأن «هذا الترشيح المبدئى سوف يحقق عدة مكاسب، يأتى على

رأسها تحدى الطبيعة الصهيونية للدولة الإسرائيلية، وإبراز الانتماء العربى لفلسطينى ٤٨». واستطرد مؤكداً: «... سترداد قوتنا، بعد انسحاب موردخاى.. وسيكون بإمكاننا تحصيل العديد من المطالب». وبرغم كل الخسائر، المتمثلة فى شذمة الحركة السياسية لفلسطينى ١٩٤٨، أكثر فأكثر، وفى اضعاف موقف المفاوض العربى مع المرشح الصهيونى لرئاسة الوزارة، فإن بشاره يرى بأن مكاسب عدة قد تحققت، من خلال الترشيح (١٥):

- طرح قضايا العرب على مستوى الرأى العام فى إسرائيل.
- اعطاء مثال مهم للانتماء القومى.
- أخذ مواطنة العرب فى إسرائيل بجدية.
- اقتحام حالة التهميش، ودخول مركز الخارطة السياسية.
- طرح قضايانا على الرأى العام العالمى.
- اكتساب شرعية أكبر للمشاركة العربية للصوت العربى.
- فرز الساحة العربية إلى معسكرين، أحدهما فى جيب باراك، أو - على الأقل - فى تحالف معه، حتى على الساحة العربية، والآخر يميز بين باراك ومنتياهو، ولكنه ليس - منذ البداية - فى جيب باراك، وتحركه منطلقات قومية واضحة، ومرجعياته مصالح الجماهير العربية.
- مع اقتراب موعد اجراء الانتخابات، فى ١٧/٥، أخذت فى الظهور مؤشرات على ميل بشاره لسحب ترشيحه، إلى أن صرح مساء ١٣/٥ - بأنه سيبت فى أمر استمراره فى الترشيح لرئاسة الوزارة خلال اليومين التاليين فى اشارة مؤكدة على ترجيح انسحابه. وبعد ظهر ١٥/٥ التأمت اللجنة التنفيذية لحزبه (التجمع)، ليخرج بشاره، بعد ذلك، معلناً للصحفيين انسحابه من الترشيح، بعد أن تلقى تعهداً من باراك بتنفيذ معظم مطالب الأقلية العربية فى إسرائيل، فى حالة وصوله إلى موقع رئيس الوزراء.
- هنا هدأت العاصفة فى الوسط العربى، مفسحة المجال لزوابع أخرى فى الميدان نفسه.

الهوامش

- (١) الأيام (رام الله) ١٦/٣/١٩٩٩.
- (٢) المرجع نفسه، التاريخ نفسه.
- (٣) المرجع نفسه، التاريخ نفسه.
- (٤) الاتحاد (حيفا) ٢٣/٣/١٩٩٩.
- (٥) الأيام ٢٠/٤/١٩٩٩.
- (٦) الأيام ٢٠/٣/١٩٩٩.
- (٧) الاتحاد ٣/٤/١٩٩٩.
- (٨) الأيام ١٤/٤/١٩٩٩.
- (٩) الأيام ٢١/٤/١٩٩٩.
- (*) لجنة تضم شخصيات عربية فلسطينية وازنة، ومستقلة، تسعى إلى قائمة عربية موحدة.
- (***) المقصود هنا هو «القائمة الشيوعية الجديدة»، المعروفة باسمها المختصر «راكاح»، التى انحدر منها كل من سميح القاسم، ود. عزمى بشاره.
- (١٠) الأيام ٢٢/٤/١٩٩٩.
- (١١) الأيام ٨/٤/١٩٩٩.
- (١٢) المرجع نفسه، التاريخ نفسه.
- (١٣) المرجع نفسه، التاريخ نفسه.
- (١٤) الأيام ١٧/٤/١٩٩٩.
- (١٥) البيان (دبي) ١٠/٥/١٩٩٩.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والأقليمى، النظام الأقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.

- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.

- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

- «ملف الأهرام الاستراتيجى»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).